

مما اودعه الله الملك الغفار لدى
الفقير مصطفى بن محمد التبريزي
عفي عنهما

قيمت
٥٠

قيمت
٤٠

قيمت
٥٧

علم الجنس
٥٧

ثم صار مما اودعه الله الملك البارئ
لدى محمد السروسي عفي عنهما

1428

٢

حروف جارّه حروف ندا الاستثناء حروف العاملة في الجملة حروف العاملة في الفعل المضارع

جوازم اسماء عدد كم استفهامية كم خبرية كأيّ اسماء الافعال افعال الناقصة

افعال المقاربة افعال المدح افعال القلوب للمبتدا والخبر المعرفة

والنكرة التذكير والتأنيث التوابع تاكيد بدل عطف البيان

عطف بالحروف الاعرابي وغير الاعرابي

لا اله الا الله محمد رسول الله



اكثر اوراق هذا الكتاب الشريف
سوّد في المكان المبارك اللطيف
الشهير بالجامع الكبير المنير
في مدينة قديمة مباركة ميمونة
بروسا صانها الله
عن البلايا سابقه
ويمنه

من كتب الفقير
فيض الله وحيد
عفي له

هادي بهود هودا
تاب ورجع الى
حق جوهود



قيل التسبيح تنزيه الله تع عن العيوب والتحميد اثبات الصفات الحميدة له
والبركة الخير الكثير الدايم لانه اما ان كان مشتقا من بروك الماء في الحوض
اي دام وكثر او من بروك الابل وهو الثبوت فمعنى تبارك ادام خيرك
وتزايد كذا قال الشيخ الامام بدر الدين مستصفى

فان اتخذ من اخوات علم في الدخول على المبتداء والخبر
مأخوذ من تخذ يتخذ بالتاء لا من اخذ يأخذ والا لما
صح الادغام سعد الدين للمفتاح

سبحانك في الاصل مصدر ثم صار علما للتسبيح
وهو منصوب بفعل لازم اضماره اي اعتقد
نزاهتك عن كل سوء وبحمدك في موضع الحال
اي نسبح حامدين لك لانه لولا انعامك في التمكين
من عبادتك كذا في الكشاف مستصفى

كتاب ... في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

فلنشرع في شرح الباب الثالث مريدا من الله تعالى تيسيره واتمامه انه ميسر لكل مطالب عسيرة وموفق معين على اتمام مسائل كثيرة

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية احترز باللفظية عن العوامل المعنوية فان المقصود لها الباب الرابع وبالسماعية عن القياسية فان المقصود لها الباب الثاني وهي اي العوامل اللفظية السماعية ثلثة اصناف قال الشارح انما قدم المصنف من العوامل اللفظية السماعية الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما لان العمل فيه لايكون الا سماعيا فكانت متمحضة في السماعية واثبت قدما بخلاف الاسماء والافعال فان في كل منهما اطرادا اذ الاسماء العاملة منها سماعية ومنها قياسية وكذا الافعال فلم يتمحضا فيها ولا شك ان المتمحض في شيء يستحق التقدم على غير المتمحض في ذلك الشيء ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل بمشابهة الافعال او الحروف اي بمشابهتها فدخل الاسم المضاف اما في الافعال فظاهر واما في الحروف فكل اسم سماعي لا يعمل الا منطويا على مناسبة الحروف كمن يعمل الجزم لانطوائه على مناسبة حرف الشرط والاسم المضاف يعمل الجر لاشتماله على مناسبة حرف الجر وقد اطلعت عليه وستطلع على الآخر ذلك ان شاء الله تعالى فهي اي الاسماء في العمل متأخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس من ذلك العمل او غيره كاسماء الافعال ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا اي العامل

الاسم

في الاسم فكان مهتما بشأنه وقلة ذاك اي العامل في الفعل فكان مستحقا بان يتأخر وذلك لان ما يعمل في الاسم من الحروف اربعة وعشرون حرفا وما يعمل في الفعل تسعة ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هل هو هذا الحرف ام الفعل كما سيجيء في حروف النداء وحرف الاستثناء والواو الكائنة بمعنى مع وفي قوله عامل في الجملة تجوز وتساهل وهو ضد الاحتياط يقال تجوز ولا تجود اي يطلب الجائز ولا يطلب الجيد والمراد التسامح والتساهل ويقال تجوز في كلامه اي تكلم بالمجاز وهذا انسب في هذا المقام لانه قال والمراد في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة لا تستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي جملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل والمعمول لابد وان يكون من احدهما فيكون من قبيل اطلاق الكل وارادة الجزء **قوله** اما الجار فسبعة عشر قال الشارح الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال او ما شابهها من اسماء الفاعلين وغيرها الى الاسماء اما لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومرور بزيد حسن واما تقديرا نحو في الدار زيد ولهذا سماها الكوفيون حروف الافضاء باعتبار معناها كحروف النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك وتسميتها بحروف الجر اما باعتبار انها تجر معاني الافعال الى الاسماء او باعتبار ان المراد نفس الاعراب فاضيفت الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وبحروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال

الى الاسماء اى توصلها وايضا سماها الكوفيون حروف الصفات لاحداثها
صفة فى من طرفيه او غيرها ولانها تقع صفات مع مجرورها لما قبلها من النكرات
وقد ذكروا المناسبة لعملها الجر بان الفعل على ضربين واصل بنفسه فينصبه و
واصل لا بنفسه فلا ينصبه فذهبت زيدا ردى وما حكاه ابن الاعرابى من
قولهم مررت زيدا شاذ لا يعتد به فاثبت حروف الاضافة ليكون موصلة اليه
فينبغى ان ينصب علامة عليه فجعلوها عمل الجر اذ لا سبيل الى النصب لوجوب
الفرق بين القوى والضعيف ولا الى الرفع لاستبداد الفاعل به واستيلائه عليه
ثم ان هذه الحروف على ثلثة انحاء ما استعملته العرب حرفا فقط وهو تسعة
من والى وحتى والباء وفى واللام ورب وواو القسم ولا يكون اسما و
فعلا كذا ذكره الزمخشرى فى مفصله والمراد منه ان لا يكون باصل وضعه من غير
اعلال والاقرب ما يمكن ان يجعل بعض هذا القسم فعلا وبعضه اسما وما استعملته
حرفا واسما مع المحافظة على اللفظ والمعنى وهو خمسة على وعن والكاف
ومذ ومنذ اى لا يكون فعلا والمراد منه ما مر لما مر وعلى اسماء ليس
كالى اسما لان الى اسم متمكن والفه منقلبة عن الياء قطعا فلم يصر كذلك
الا باعلال واما على الاسمية فلا اذ المبنيات بالاصالة لا يقدر لالفاتها اصول بل هى
كالفات الحروف فلذلك حكم باستعمالها اسما وحرفا لانها كذلك فى اصل وضعها
اسما وحرفا من غير اعلال وما استعمل حرفا وفعلا مع ذلك وهو ثلثة
حاشا وخلا وعدا هاتان ليستا عدا وخلا اللتين يقول فيهما خلا يخلو
وخلوت وعدا يعدو وعدوت وانما هو الواقعتان فى الاستثناء
وذلك غير متصرف بمنابة فى الاسماء والفات الافعال التى لا تصرف
لها كالفات غير المتمكنة من الاسماء فلهذا جيء ذكرها فى الفعلية دون

وتاؤه م

دون الى

على ص

دون على ولو تصفحت كتب اللغة اطلعت على ما ذكرت وكلها اى جميع حروف
الجارة تشترك فى افادة هذا المعنى اى معنى الافضاء الا ان وجوهه اى
طرائق هذا المعنى تختلف بها اى بتلك الحروف يعنى ان كل واحدة من هذه
الحروف يفيد معنى الافضاء لكن افادته على طريقة لا توجد فى الاخر
اذ لو كانت فى هذه الطريقة لوقع الاستغناء بواحد عن الاخر بل هذه بديهية
لا يحتاج بلا برهان فمن معناها ابتداء الغاية بدا بها لكثرة دورها
فى الكلام وسعة تصرفها وقد يقال هنا وهى ثنائية عند الجمهور واما عند
الكسائى والفراء فثلاثية اصلها ما مر انفا فخففت لكثرة الاستعمال و
استدلا لا يقول بعض بنى قضاعة منا ان در قرن الشمس حتى ابن
ابو الفتح بانه مصدر منى يمنى اذا قدر واستعمل ظرفا اى تقديرا در قرن
الشمس لا تزيد ولا تنقص ثم ان معانيها كثيرة ذكر مشاهيرها المص وبينها الشارح
فقال فمن معناها ابتداء الغاية فى المكان فى نحو خرجت من البصرة
تريد ان مبداء الخروج كان من البصرة هذا المقام يحتاج الى
كشف من معنى الغاية اذ الغاية بمعنى النهاية فلا وجه لابتداء
النهاية ولانتهائها فالمراد جميع المسافة ومعنى ابتدائها ان يكون
للفعل المتعدى بها امتداد يكون ابتداؤه من مجرورها كسرت من
البصرة او يكون اصلا لشيء ممتد نحو خرجت من البصرة فانه يقال
ولو بأقل خطوة لكنه اصل لما له امتداد وهى مناظرة لالى لدلالتها
على انتهاء الغاية فكل فاعل اخذ فى فعله فله ابتداء يبتداء منه
وانتهاء ينقطع عنده فالاول مباشرة من والثانى مباشرة الى
ويعرف الابتداء بما يصح له انتهاء فلا بد منه اما لفظا واما تقديرا

مطلب من

اوله

قال ابن درستويه حقها البناء
على السكون لانه حرف ولا حظ لها
من الاعراب والاصل فى البناء السكون
وحق اولها الفتح لكن كسر فرقا
وبين الاحوال الاسمية كثيرة صح

وقد يجيء مستبعداً فيها الانتهاء لعدم القصد اليه وتوفر الغرض
للابتداء اذا كان المعنى لا يفيد الا المبتداء منه كقولك اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو وهذا مذهب
سيبويه وذهب ابو العباس وبعض من البصريين الى جواز جعلها
لابتداء كل غاية الى آخرها قال ابن مالك وهو الاصح لكثرة وروده
فيهما فالتأويل معها غير مرضي وعندي ان الحق هذا لان معناها
ابتداء الغاية وكونها في الزمان او في المكان او في غيرهما مستفاد
من الاستعمال فاذا استعمل في جميعها فلا اختصاص له بواحد منها
وقد تكون للتبعيض نحو اخذت من الاموال اي بعضها فسره به ايذانا
بان البعضية يعرفها ان يصح موضعها وهذا ايضا لا ينفك عن معنى الابتداء
لانها تدل على ان الاموال مبدا اخذك وفي بعض النسخ مبدا موضع
كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة منشا خروجك
الا انها في الاموال افادة التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم تفد
قولك خرجت من البصرة لانه لا يتصور لانك اذا فارقتها فقد فارقت
جميع نواحيها يعني ان مفارقة البصرة انما يكون بمفارقة جميع نواحيها
اذ لا يصح ان يكون خارجا منها وغير خارج هذا مذهب سيبويه وذهب
اليه الجمهور وهو الصحيح قال به ابن عصفور والمبرد وابن السراج و
الاخفش الاصغر وطائفة من العراق والسهيلي فذهبوا الى انه لا يكون
الا لابتداء الغاية وقد يكون للبيان في لي عشرة من الدراهم لان
العشرة قد يكون من الدراهم وغيرها فيكون مبهمة محتاجة الى البيان
فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود هذا اذا كان المراد منها جنس

في المكان والزمان وغيرها كقول بعض العرب من الآن الى انعدم حكاه الاخفش في المكان وقرات سبعة البقرة

موضع

اذاء

من الخذاء

الدراهم

الدراهم اما اذا كان دراهم معينة اكثر من عشرة يكون من للتبعيض
لان العشرة بعض مجرورها وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان لان ساير الارجاس مما يجب ان يجتنب منها فلما قيل من الاوثان
تبين ما هو المقصود بالاجتناب وحمله بعضهم على القلب اي فاجتنبوا
الاوثان من الرجس وهذا مشهور في كتب المعربين وقال به جماعة
من القدماء والمتأخرين وانكر ذلك بعض المغاربة وكان الشارح
اشار اليه بقوله قالوا وهذا اي معنى التبيين قريب من معنى الابتداء اذ
جعل مبتداء اجتناب الرجس هو الاوثان وهي المبنية يعرفها حمل مجرورها
على مبهم قبلها فالمعنى فيه فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان وقيل
ان المبعضة ما كان المذكور قبلها لفظا او تقديرا بعضا مما بعدها والمبنية
عكس ذلك فمن في اخذت درهما من الدراهم مبعضة على التفسير
الثاني مبينة على التفسير الاول وقد يكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني
من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة
على المنصوب اقيس اي اقرب الى القياس من دخولها على المرفوع
فيكون قولك ما رايت من احد احسن من ما جاءني من احد
لان حرف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال
الى الاسماء وتجرها اليها فيكون حال الزيادة تابعة لحال
الاصل قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى
الابتداء ولهذا اي لعدم خلوه عن ثبوت معنى الابتداء قال ابو علي
السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد اي من واحد
هذا الجنس الى اقصاه فقوله الى اقصاه يدل على عدم خلوه

لما بعدها

وهو بمعنى المفعولية اذ هي موضوعة لمعنى المفعولية

عن معنى الابتداء اذ الابتداء كما عرفت تعرف بما يصلح له انتهاء
ولهذا اى ولكون معناه ذلك قالوا انها اى من فى ماجاءنى من
رجل للاستغراق ولعل الصواب يريد بهذا ان كلام السيرافى لما دل
على ان من فى ماجاءنى من رجل زايد رده بانه انما يكون زايدا اذا كان
الاستغراق مفادا من الكلام عاريا عن من معنى كما فى ماجاءنى من احد
فقال الشارح رد كلامه على هذا الوجه ليس بصواب لانه لاخفاء فى زيادة
من بل الصواب ان يقال انه فهم من كلام انه زايد ويفهم من اطلاقه انه زايد
محض كما فى ماجاءنى من احد وليس كذلك على ما بينه الشارح بقوله ولعل ان يقال
انها اى من فى ماجاءنى من احد زيادة محضة اى خالصة زيدت لتاكيد معنى
النفى المستغرق اذ لا فرق فى المعنى بين ماجاءنى من احد وماجانى احد لافادتها
جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف النفى وهو منكر يفيد
الاستغراق البتة اذ لا يقول ماجاءنى احد بل اثنان والسر فيه
انه مقصور على العموم مثل ديار يدل عليه قول صاحب الصحاح واما
قولهم ما فى الدار احد فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه الواحد و
الاثنان والجمع والمؤنث وقال الله تعالى لستن كاحد من النساء وليس هذا
احد بمعنى الواحد الذى هو اول العدد واما من فى ماجاءنى من رجل مثلا فليست
بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الغير المستفاد من اصل الكلام الا يرى انك اذا
قلت ماجاءنى رجل بغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل افدته محتملا وصحة قولهم ما جا
رجل بل رجلان تشهد لذلك اى لعدم افادة الاستغراق قطعا فاذا دخلت عليه
من فمن صرف الكلام المحتمل الى الاستغراق وزال عنه احتمال غيره كان لام
التاكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها

لان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم

لان الاثنان اذا خرجا من تحت احد بسبب الاضراب فبقى احد متناولا لما دون الاثنين وهذا لا يجوز لان احدا منفيا متناول لكل بخلاف ماجاءنى من رجل مثلا فليست بزيادة محضة

عن متناولا لجميع رجل ومفيدا الاستغراق

ولغيرها

ولغيرها ولهذا السر استشهد المص فى الزيادة بماجاءنى من احد دون ما
جاءنى من رجل لحاصل ان من فى ماجاءنى من رجل زايد فى اللفظ دون
المعنى وفى ماجاءنى من احد زايد فى اللفظ والمعنى جميعا فالاولى مفيدة
للاستغراق فلا يكون زايدة محضة والثانية مفيدة لتاكيده فيكون زايدة
محضة واشار الى هذا قال ابن مالك يزاد لتنصيص العموم او لمجرد التوكيد
والحكم بالزيادة لاينافى القول بافادة الاستغراق فظهر الفرق مما ذكر
بين ماجاءنى رجل وبين ماجاءنى من رجل وفيه نظر لان معنى رجل
ليس رجلا واحدا فقط بل ذلك مفيدا بلا على التعيين حتى لو جاء رجلان
لصدق جاءنى رجل فلما كان رجل نكرة والنكرة فى سياق النفى تعم جميع
آحاده فلا يجوز ان يجيء رجلان او رجال والا لثبت رجل واحد وقد نفى جميع
افراد رجل واحد فاذن لا فرق بين ماجاءنى من رجل وبين ماجاءنى رجل
والتحقيق ان مفهوم رجل واحد من هذا الجنس لا الحقيقة لان لفظ النكرة
لاتدل عليها من حيث هى بل فى ضمن فرد من افرادها الا عند قرينة فاذا
انتفى فالنفى راجع الى قيد الوحدة وانتفاء الوحدة لا يستلزم انتفاء
الاثنينية قوله النكرة فى سياق النفى تعم جميع آحاده الى آخره مسلم لكن لانم
عدم جواز ان يجيء رجلان او رجال قوله والا لثبت رجل واحد قلنا
نعم قوله وقد نفى جميع افراد رجل واحد قلنا ثبوت رجل فى ضمن رجلين
لاينافى نفى جميع افراد رجل وانما يلزم لو كان رجل فى ضمن رجلين من افراد رجل
واحد وهو ممنوع ثم ان زيادة من فى النفى بجميع ادواته وما جرى مجراه
من النهى والاستفهام وهو شامل ايضا لجميع ادوات الاستفهام لكن لا يحفظ
زيادتها الا فى هل ولو قلت كيف يضرب من رجل واين يضرب من رجل او متى

يضرب من رجل لم يجز والحق بعضهم بهذا احد شرطي الزيادة واهمل
شرط الآخر وهو ان يكون مجرورها نكرة ولو قال ثم إنّ زيادة من في
غير الواجب لكان اخصر مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه ولا
يصحّ ان يقال جاءني من رجل ويراد واحد الى اقصاه لان الاثبات لواحد
لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي ألا ترى انك اذا قلت ما جاءني من احد فقد صحّ
عدم تصوّر مجيء جميع الناس اليك واما اذا قلت جاءني احد
فلا يتصوّر مجيء جميع الناس فاذا استقريت مثالا فمثالا وجدت الاستغراق
في النفي دون الاثبات واجاز ذلك اي زيادة من في الاثبات الاخفش
ووافقه ابن مالك مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله تعالى
وكلوا مما امسكن عليكم وقوله تعالى ويكفر عنكم من سيأتكم وقولهم قد كان
من مطر وقول الشاعر ويَنمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يَضِرْ والجواب
اما عن الاول فمن فيها للتبعيض اي يغفر لكم بعض ذنوبكم وقوله تعالى ان
الله يغفر الذنوب جميعا وارد في حق أُمّة محمد عليه السلام وهذه الاية في حق
امة نوح عم ولا يبعد ان يغفر الله بعض ذنوب قوم ويغفر ذنوب قوم
آخرين ولئن سلّم فقد جاز غفران بعض الذنوب لبعض وجميعها لبعض فلا تناقض
على ان قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ليس باقيا على عمومه بدليل قوله تعالى
ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وعن الثانية فكذلك
اي كلوا بعض ما امسكن عليكم اي لحمه دون غيره وعن الثالثة فكذلك ولا يناقضها
قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيأتكم لان الله عزّ وجلّ وعد
على عمل لا توبة فيه ولا اجتناب الكباير تكفير بعض السيئات وعلى عمل فيه التوبة واجتناب امة محمد
الكباير تكفير جميع السيئات وعن قولهم فانه محمول على الحكاية او على انّ من

للتبعيض

للتبعيض وللتبيين اي قد كان شيء من مطر فيكون من مطر صفة شيء واعترض
عليه بانه يلزم حذف الفاعل واقامة الصفة مقامه وقد اجتمعت
في قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد لان من الاولى
لابتداء الغاية لجواز الى الارض ومن الثانية للتبعيض على ان الجبال برد
تكثيرا له اي بعضها او لابتداء الغاية على ان المعنى من امثال الجبال من برد
هذا على رأي من لا يرى زيادة من في الموجب اما على رأي من يراها
فالاولى على حالها والثانية زايدة على ان الجبال مفعول وضمير الموصوف
في الظرف المستقر اعني فيها والثالثة لبيان الجنس اي لبيان ان الجبال
من اي نوع ويجوز ان يكون زايدة على ان يراد فاعل الظرف فالمعنى
وينزل من السماء جبالا اي امثال جبال فيها برد ويجوز ان يكون
من الثانية بمعنى في والثالثة زايدة اي وينزل من السماء في
جبال فيها بردا ولبيان الجنس ومن ههنا يعلم ان من الداخلة في
الغايات وعن وقبل وبعد لابتداء الغاية قال ابن مالك اذا دخلت
على قبل وبعد ولدن وعن فهي زايدة لان المعنى في ثبوتها وسقوطها واحد
واذا دخلت على عند ولدى ومع وعلى فهي لابتداء الغاية والجواب ان المساواة
ممنوعة لانك اذا قلت جئت من قبل زيد كان مجيئك مبتدأ من الزمان
المتعقب زمان مجيئك بخلاف قبل زيد فان معناه ان مجيئك سابق على مجيء
زيد واحتمل التعقيب والمهلة وكذا في بعد ولدن وعن فتأمل هذه هي
المعاني المشهورة التي ذكرها المصنف وبينها الشارح وقد اثبتوا لها معان
أُخر منها التعليل كقوله عزّ وعلا من الصّواعق حذر الموت ومنها
البدل تعرفها وضعه موضعها كقوله عزّ وعلا أرضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة

اى بدلها ومنها المجاوزة بمعنى عن كقوله تعالى والقاسية قلوبهم من ذكر
الله اى عنه وكذا حدثته من فلان وعزبت وانست وبريت وشبعت
ورويت منه وهذا مباحث افعل التفضيل فمعنى زيد افضل من عمرو
جاوز زيد عمرا فى الفضل وهذا اولى من القول بكونها للابتداء
كما زعم سيبويه لعدم جواز وقوع الى مما بعدها هذا ما قال ابن
مالك وقال غيره انها للابتداء ولا يخلو من التبعيض عند
سيبويه ولا يفيد عند المبرد والاخفش الصغير وصحح البعض
ورده البعض بما رده به ابن مالك والجواب ان ذكر الابتداء لا يلزم
ذكر الانتهاء بل قد يترك اما لعلة او لان الاخبار به غير مراد فح
يكون الابتداء معلوما والانتهاء مجهولا وهو امدح فى حق المفضل
اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء ورد ابن مالك التبعيض بعدم
صلاحية بعض موضعها يجاب بان التبعيض حيث يمكن وما قال انها للمبرد
التبعيض فيرد عدم صلاحية بعض موضعها وقيل الصحيح ان انفهام
البعض ما هو من افعل من بل من جهة ان من لابتداء الغاية دخلت
على الموضع المبتداء منه التفضيل لانه حينئذ يعلم ان التعميم فى التفضيل
غير مراد وانما المراد ذكر الموضع الذى ابتدئ منه التفضيل وهذا احسن
الا فى الله اعظم من كل عظيم ومنها الانتهاء كقولك قربت منه
مسا واقربت اليه ودانيته من ذلك الموضع حيث قال منه سيبويه
يجعل غاية رؤيتك كما جعلته غاية حين اردت الابتداء واثبته الكوفيون
ايضا ورده المفاد منه ومنها الاستعلاء كقوله تعالى ونصرناه من
القوم اى عليهم كذا قال ابو الحسن الاخفش ويجوز ان يضمن الفعل معنى

قربت منه اى دنوت اليه ورايته المغاربة

معنى فعل آخر اى منعناه بالنصر من القوم وح يبقى من على بابها وهو احسن
من تضمن الحرف معنى آخر ومنها الفصل شرط دخوله على ثانى المتضادين
عند ابن مالك نحو الله يعلم المفسد من المصلح ويجوز عند البعض وان
دخل على ثانى المتباينين نحو لا يعرف زيدا من عمرو ومنها موافقة الباء
نحو ينظرون من طرف خفى اى به كما تقول العرب ضربته من السيف اى به
ويحتمل ان يكون لابتداء الغاية ومنها موافقة فى ذهب اليه الكوفيون
وابن مالك قال عيسى فسائل ذو حاجة ان منعته من اليوم سؤلا ان يسير
فى غده ولا حجة فيه لاحتمال التبعيض على حذف المضاف اى من مسؤلات
اليوم او من مسؤلاتك اليوم ومنها التجريد نحو لقيت من زيد اسدا اى لقيت
زيدا وهو اسد **قوله** والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى
الكوفة يريد ان منتهى السير هو الكوفة هذا فى الغاية الحسية واما فى
الغاية الغير الحسية فقولك قلبى اليك اى مائل كان المخاطب ينتهى اليه باعتبار
الشوق والميل فهى معارضة لمن يقيد الشارح بالمكان كما قيد فى متن
به تنبيها على انه لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان ولا خلاف فى ذلك
ولم يقيدهما صاحب الكشاف بالمكان تنبيها على عدم الاختصاص به وقد
يكون الى بمعنى المصاحبة اعنى بمعنى مع ولفظة قد يشير الى قلة مجيئه لهذا المعنى
نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وقوله
تعالى من انصارى الى الله وقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
حكاه ابن عصفور عن الكوفيين وابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين
وهو الوجه فى الايات المتقدمة لانهما يتعلق بها الى ليس مما يتعدى
بها وقيل والصحيح بقاؤها على معناها على التضمين فالمعنى لا تضموا

مواقع
مواقعه
هو لا
والى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية كقولك سرت من البصرة الى بغداد مفصل
قال الشارح
قال لم يقيد

اموالهم الى اموالكم ومن نصرى الى نصر الله تعالى وعلى هذا القياس
ماكان هكذا قالوا هذا اى كون الى بمعنى مع ايضا راجع الى معنى
الانتهاء لان المعنى لا ينتهين اكل اموالهم الى اموالكم وقد يكون
بمعنى اللام نحو الامر اليك لكون اللام فى هذا هى الاصل وقوله
تعالى ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم قيل الى فى الاول
للانتهاء اى الامر مضاف ومفوض ومنتهٍ اليك وقد يكون بمعنى
فى كقوله فلا تتركنى بالوعيد كاننى الى الناس مطلى به القار اجرب
اى فيهم واستدل بعضهم على هذا بقوله تعالى هل لك الى ان تزكى قال اضرب
بن مالك يمكن ان يكون من هذا قوله ليجمعنك الى يوم القيمة والى معنى فى
ذهب الضبى وابن مالك وبعض غيرهما من النحاة ورده ابن عصفور بانه
لو جاز ذلك لجاز زيد الى الكوفة والتالى باطل فوجب التأويل اما مطلى
الى الناس فضمن مبغضا واما هل لك الى ان تزكى فادعوك الى ان تزكى وبعضهم
اول البيت مضافا الى الناس فمتعلقه مضافا حذف لدلالة الكلام وقد يكون
بمعنى من كقوله ابن احمر يقول وقد عاليت بالكوز فوقها ايسقى فلا يروى الى ابن فوقها
احمر اى منى هذا قول الكوفيين والقسى قيل وارد على التضمين اى فلا يأتى
الى الرواء قال ابن عصفور على ارادة المضاف اى فلا يروى ظماؤه فهذا
الظماء واستتر فى الفعل فهو العامل فى الى وقد يكون زايدة عند الفراء
زعم زيادتها فى قوله تعالى واجعل افئدة من الناس تهوى اليهم
على قراءة الفتح قال ابن مالك اولى من الحكم بزيادتها كون الاصل
تهوى بالكسر فجعل موضعه فتحة كما فى رضى وفى ناصية ناصاة وهى رضى ص
لغة طائية ورد بان هذا التخريج غير جايز لانه ليس كل ما اخره ياء

ياء قبلها كسرة يجوز ابدالها الفا وفتح ما قبلها فالتخريج فى هذه الاية
تضمن تهوى يميل وفى معناها حتى يعنى كما انها للانتهاء كذلك حتى
للانتهاء الا انها تفارقها من وجوه اى يفارق حتى الى وتختص
باحكام ليست فى الى من وجوه الاول ما اشار اليه بقوله ومجرور الوجه ص
حتى يجب ان يكون اما ما ينتهى به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها
فان الراس ينتهى به السمكة او يكون ما ينتهى عنده المذكور نحو نمت فان الصباح ص
البارحة حتى الصباح ينتهى عنده الليلة لانه من اجزاء اليوم لا
من اجزاء الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى يجب الا يكون اما ان يكون
آخر جزء من الشئ كما فى المثال الاول او ما يلاقى آخر جزء منه كما
فى المثال الثانى وذلك اى كون مجرور حتى كذلك لان الفعل المتعدى
بها اى بحتى كالاكل والنوم مثلا الغرض الوضعى فيه ان ينقضى ما يتعلق
به اى يطلب اقصى ما يتعلق به ذلك الفعل شيئا فشيئا يعنى بالتدريج
حتى ياتى عليه ذلك اى على ذلك الشئ وفى بعض النسخ ان ينقضى
معناه ان يمضى فعل الاول ما فى محل النصب وعلى الثانية فى محل الرفع
وشيئا منصوب على انه مفعول مطلق وقيل على البدل من ما وقيل
على التمييز كذا ذكره الزمخشرى فى مفصله فلا يجب انه يكون مجرور الى كذلك
اى آخر جزء من الشئ او ما يلاقى آخر جزء منه ومن ثمه اى ومن اجل
ان مجرور الى لا يجب ان يكون كذلك جاز اكلت السمكة الى نصفها او
الى ثلثها ولم يجز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها والسر فيه ان الغاية اما
مضروبة او مصنوعة عينت حتى للمضروبة والى لم يتعين فرقا بينهما
ولم يعكس لان حتى زائد والى ناقص فاختص الزائد بالمضروبة الزايدة

على المصنوعة ولم يختص الجر في قوله ولا يجب اشارة الى انه يجوز ان يكون
كذلك وان لا يكون والوجه الثاني أن مجرورها اى مجرور حتى داخل
وجوبا في الحكم السابق كالاكل والنوم في المثالين المذكورين ففي
مسئلة السمكة ومسئلة البارحة قد اكل الرأس ونيم الصباح ولا
يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز
دخولها على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ولم يجز دخوله
على ما ليس كذلك على ما مر من ان الغرض الوضعي ان ينقضي الفعل
ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري وابن الحاجب
في شرح الكافية وفيه بحث لان ما وضع حتى لاجله انما يقتضي الدخول
اذا كان آخر جزء من الشيء لا دخول ما يلائم الكلام ساكت عن
دخوله وعدمه في مسئلة البارحة بخلاف مسئلة السمكة ولهذا قال
العلامة في المقتبس ونيم الصباح مستدرك لان ما ينتهي به الشيء
يدخل فيما قبله لا ما ينتهي عنده وايضا قال السيرافي لا يتناول النوم
الصباح كما يتناول اكل الرأس وفي التحرير ونيم الصباح منظور فيه لانه
لو لم ينم فلهذا السر يأتي الشارح في بيان الثاني في التمثيل بنمت البارحة
حتى الصباح وهذان الوجهان ذكرهما الشارح على مذهب الزمخشري
خالف الوجه الاول ابن مالك حيث قال ألزم الزمخشري كون مجرورها
آخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا
فعدت يؤوسا ولا حجة فيه على الزمخشري لانه لم يتقدم حتى ما يكون
ما بعدها جزءا له ولا ملاقيا لآخر جزء منه فلو صرح في الجملة بذكر الليلة فقال
فما زلت راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها كان حجة عليه لكن اذا لم

التمييز

يتقدم

يتقدم في الجملة المغياة بحتى ما يصلح ان يكون ما بعدها جزءا له او ملاقيا
لآخر جزء منه جاز ان يدخل على ما ليس كذلك وخالف الوجه الثاني
ايضا حيث قال وحتى لانتهاء العمل بمجرورها او عنده والفراء والرماني
وجماعة من النحاة لانهم قالوا يدخل ما لم يكن غير جزء منه ووافقه
بعضهم الا ان يقترن بالكلام ما يدل على خلاف ذلك وابو العباس
وابو بكر وابو علي حيث قالوا دخل على كل حال وقال سيبويه داخل
فيما قبلها ولا بد لكنه مثل بما هو بعض بخلاف مجرور الى فانه ان دلت
قرينة على دخول ما بعدها فهو على حسب القرينة والا فالذي عليه اكثر
المحققين انه لا يدخل وقال ابن الحاجب قد جاءت الى وما بعدها
داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك
ومنهم من حكم بظهور الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه
النحويون ووجوب دخول المرافق في وجوب الغسل ليس من ظاهر
الآية وانما حمل على ذلك من السنة بدليل فلم يصر اليه الا بدليل والوجه
الثالث ان الى تدخل على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى
لا تدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه هذا مذهب سيبويه وجمهور
البصريين لانهم لما استغنوا عن الاضمار في حتى بورود ذلك بعده
وبالاضمار في الى نحو اليه اما الاول فلان ذاك اسم مبهم يؤتى به اذا
ظن ان المخاطب عرف كما يكون في المضمر كذلك واما الثاني فلان المعنى
واحد قيل لانه يؤدي الى اختلاط الضماير لانه كما يقع بعد حتى ضمير مجرور
يقع ايضا ضمير مرفوع وضمير منصوب فلو لم يمتنع من الضمير لادى الى
اللبس فيه بحث لانا نسلم اذا وضع الضماير على صيغ مختلفة فيؤتى

بطريق

فى كل موضع ضميره واحسن ما قيل فى التعليل ما ذكره فخر المشايخ
من ان مجرور حتى يجب ان يكون آخر جزء من الشىء او ما يلاقى فيه
على ما قرر والضمير كناية عن السابق كله فهو هو بعينه لا جزء منه
فلو قلت اكلت السمكة حتى ها اى حتى السمكة لفسد المعنى واما
الكوفيون والمبرد فيجوزون ذلك استدلالا بقوله فلا والله لا يلقى
اناس فتى حتاك يا ابن ابى يزيد وهو عند الاولين ضرورة او شاذ
والوجه الرابع ان حتى لا يلزم الجر فيكون عاطفة ومبتداء ما بعدها المرفوع
فى محل الرفع على الفاعل المبتداء بخلاف الى فانها يلزم اما العاطفة فنحو
جاء فى القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر تقول فى صورة النصب
رايت القوم حتى زيدا وفى صورة الجر مررت بالقوم حتى زيد وانها
وان كانت عاطفة الا انها تخالف ساير حروف العطف فى مجانسة ما بعدها لما قبلها
لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفى الشىء ولا يتصور ان يكون
طرف الشىء من غيره ولهذا اى ولكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد
طرفى الشىء قالوا انها اما للتعظيم او للتحقير مثال التعظيم نحو مات الناس حتى الانبياء
ومثال التحقير قدم الحاج حتى المشاة جمع ماش ليصير كانه جنس آخر حتى يصح العطف
ولا يكون بمنزلة عطف الجزء على الكل بيانه ان الناس والحاج فيهم
ارفع وادنى فاذا قلت حتى الانبياء او حتى المشاة علم ان الانبياء
ارفع الناس والمشاة ادنى الحاج فيستدل بذكره ان الموت قد
انتهى الى الرفعاء والقدوم الى الوضعاء والا لم يكن فى ذكرهما فائدة
لمكان الاشتمال فوجب الدخول فى الحكم والمجانسة لما قبلها والبعضية
فالمذكور بعد حتى هذه لا بد وان يكون مما يشتمل عليه اللفظ الاول

اى جازم
وغايته م
تذكو م

فنذكر

فنذكر تنبيها على ان الامر قد انتهى به لجواز ان يقع منه الفعل اما الرفعية و
الدنائية فعلم مما ذكرنا ان كونها للتعظيم وللتحقير عند كون مدخولها مما ينتهى
الامر وان هذين المثالين صالحان لكونهما مثالين لكون حتى للتعظيم او
للتحقير لان الشىء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ
من اعلاه فادناه غاية وطرف له فالانبياء من جنس الناس لو اخذنا
من ادنى المراتب واستقريناه صاعدين والمشاة غاية جنس
الحاج ماخذ من الاقوياء الراكبين ويتنزل وينتهى الى المشاة
واما الابتدائية اى كون حتى حرفا يبدا بعده الكلام اسميا كان
او فعليا فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة فى الجملة
الاسمية او حتى خرجت هند فى الجملة الفعلية قال جرير فما زالت
القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل قال الفرزدق
فيا عجبا حتى كليب تسبنى كان اباها نهشل او مجاشع والمراد تسبنى الناس حتى
كليب تسبنى وقد جازت فى مسئلة السمكة الوجوه الثلاثة الجر على كونها جارة
والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اى
حتى رأسها ماكول قال القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
بردى فى نعله الوجوه الثلاثة الجر على انها جارة والرفع على انها ابتدائية
والنصب على ان يكون عاطفة او على اضمار فعل ناصب يفسره القاها
خص مسئلة السمكة لان فى مسئلة البارحة لا يجوز الوجوه الثلاثة لان
الفعل المتعدى بها ان ينقض ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتى عليه فلا
يكون ما بعدها الا آخر جزء دون ما يلاقيه كما ان اصلها ان يكون جارة
وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو فى المعنى وهو ثبوت الحكم

فتى سمع الدمع الشريف من فيه اذا رآه
والضمير المجرور وهنا على القوم لا يجى الا مظهرا واعطيه
فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابى يزيد
ويكون عاطفة ومبتداء ما بعدها نحو قول امرء القيس
وحتى الجياد ما يقدن بارسان
مطوت بهم حتى تكل غزاتهم
اولـه
الغرض منه
او ما يلاقيه فاذا كان فاوها كونه مما يكون آخر جزء

فی الامرین فاستعملت علی خلاف اصلها فی اظهر معناهما لما شبهته وهو الواو
فلذلك لم يجز في مسئلة البارحة الاجر اعلم انه مما يجب ان يعلم
هنا ان المعطوف بحتی لیس یجب ان یکون جزءا مما قبلها بل یجوز
ایضا ان یکون کالجزء او جزءا مما یدل علیه ما قبلها فان قلت
الابتدائیة قسم من العاطفة فلا یکون قسیمة لها اما الاول
فلان العطف اما عطف مفرد علی مفرد او عطف جملة علی جملة
واما الثانی فلان القسم ضد للقسیم قلت بل هی قسیمة لها
لا غیر لانها لیست بعاطفة والا لامتنع دخول حرف العطف علیها
ولیس کذلک کما فی قوله سریت بهم حتی یکل مطیهم وحتی الجیاد ما
یقدن بارسان وقد یکون للمصاحبة غیر منفك عن التقضی المذکور
فیما لم یکن آخر جزء ولها معنی آخر لیس لالی وهو ان لا یستعمل حتی
علی الاستقرار الا فی نحو کان سیری حتی ادخلها بخلاف الی فانه یقع
مستقرا نحو اسیر الی بغداد ولا یقال اسیر حتی بغداد هذا ثم اختلفوا
فی الخفض بعدها بها اما او باضمار الی ذهب الخلیل وسیبویه الی الاول
والکسائی الی الثانی قال الفراء حتی من عوامل الافعال لکن غیر
لازم عملها بدلیل وقوع ما لا یقبل العامل لما نابت منابه الی خفضت الاسماء
قیل هذا قول لم فیه بعولنا تادیته الی ابطال معنی حتی لجواز ان النیابة
یستلزم الابطال لان وضع حرف مکان آخر لفائدة والحق المذهب
الاول لوقوع المجرور بعدها مع عدم قیام الدلیل علی تقدیر الی واما
فی فهی للظرف ویقال للوعاء ویقال للاشتمال یعنی کونه للظرف انه دال
علی کون مجروره محلا لوقوع الشیء اما حقیقة نحو المال فی الکیس فان الکیس

المقسم

یقدر

١٨

حیثها

محل لوقوع المال فیه واما تقدیرا نحو نظرت فی الکتاب وسعیت فی الحاجة
جعل الکتاب محلا للنظر والمراد نظر القلب لا نظر العین بدلیل تدبر
تفکر فی الکتاب والحاجة للسعی فاشارة الی هذا التفصیل قال الشارح
فالمثال الاول من الاعیان والثانی من المعانی قیل وقد یجیء
بمعنی علی کقوله تعالی ولاصلبنکم فی جذوع النخل ای علیها قال الکشاف
رحمه الله انها علی معناها لتمکن المصلوب فی الجذوع تمکن الکائن فی
الظرف فیه وتعدیة التصلیب بفی علی تضمینه معنی الاستقرار والحق ان
ان کل موضع فیه الاحتواء فهو موضع فی وکل موضع فیه الاستعلاء فهو
موضع علی وکل موضع صالح لهما فهو صالح لکل منهما نحو زید علی السطح موضع
علی وجلست فی الدار موضع فی وجلست فی الارض یحتملهما علی حسب
ما یقصده المتکلم من الظرفیة والاستعلاء ومنه قوله تعالی حتی
اذا کنتم فی الفلك وجرین بهم واذا استویت انت ومن معك علی الفلك
الآیة فلذا حملها صاحب الکشاف علی بابها نظرا الی احتمال الظرفیة
بذلك المعنی الذی مر وغیره جعلها علی خلاف بابه نظرا الی احتمال
الاستعلاء فقد تبین وجه القولین وقد یجیء بمعنی الباء کقوله
ویرکب یوم الروع منا فوارس یصیرون فی طعن الاباهر والکلی
ای یطعن وهو علی تاویل التضمین وارد علی بابه وهم ماهرون
ومقدمون علی غیرهم قال ابن مالك وقد یجیء للتعلیل کقوله تعالی لمسکم
فیما اخذتم فیه عذاب عظیم ای لما اخذتم وقد یجیء للمقایسة وهی الداخلة علی
تال یقصد تعظیمه او تحقیره لمتلوه کقوله تعالی فما متاع الحیوة الدنیا فی الآخرة الا قلیل
والکتاب علی انها لا یکون الا للظرف مطلقا وهو مذهب سیبویه والمحققین ویرد

والذی یقوم مقام اللام هو من وغ
کقوله کلما ارادوا ان یخرجوا منها من غم
وکقوله علیه السلام ان امراة دخلت
النار فی هرة فلم تطعمها ولم تدعها
تاکل من خشاش الارض
ای حشرات الارض
صحاح

تنعیم
وبر
ایلکه
ای جمع الاخضع
ال تیند رمك قدر مغاسنه
اخترى

جمع کلیة معروف
کلیتان جمعه کلیات
عروه الزاده بجارع
کمیره حسد زه کدو
ودکی دی

جمع ابهر وهو عرق اذا قطع
مات صاحبه وهما ابهران یخرجان
من العقب ثم یتشعب منهما سایر
الشرایین

الباء مشتركة بين القسم وغيره في الاستعمال

ماسوى ذلك بالتأويل اليه قوله واما الباء فهي للالصاق حقها الفتح كواو
العطف وفائه فالكسر بحملها على اللام لاشتراك بينهما في العمل ولزوم
الحرفية وسيجئ تعليل الكسر في اللام نحو به داء قال الشارح رحمه الله في
تفسيره اي التصوية وخامره اي خالطه قال وخامره لان الالصاق لايستلزم
الاختلاط لان الالصاق تعلق احد المعنيين بالآخر قال المغاربة الباء غير
الزائدة للالصاق والاختلاط حقيقة او مجازا لاغير فقد يتجرد لهذا وقد
يدخلها مع ذلك معنى آخر وسيبويه لم يذكر لها معنى غير الالصاق وظاهر
كلام ابن مالك رحمهما الله انها مشتركة بين ما يذكر انها وردت
وهو ظاهر كلام الشارح رحمه الله ومنه مررت بزيد اي مما يفيده
الباء من الالصاق قولك مررت بزيد فان قلت لانسلم انها للالصاق
بل للتعدية اذ لاوجه له اجاب بانه وان كان كما ذكرتم لكن هو وارد
على الاتساع والمعنى التصلق مروري بمكان يقرب منه زيد ولهذا
فصله عما قبله كما فصل باء القسم بقوله ومنه اي ومن الالصاق اقسمت
بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم به و
كثيرا ما يحذف الفعل في القسم توخيا اي تحريا وقصدا من توخيت
مرضاتك اي تحريت وقصدت للاختصار مع كثرة الاستعمال
التي تقتضي التخفيف ورَوْمًا اي طلبا من رُمْتُ الشيء اَرُومُه رَوْمًا
اذا طلبته للاختصاص بالقسم ورفع الالباس بغيره من الاخبار بالقسم
اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون خبرا لامقسما وقد اوقعوا
موقعه اي موقع الباء الواو بعد حذف الفعل لذلك اي للاختصار والا
نحو والله لافعلن ولايجوز اقسمت والله ولذلك قيل انها عوض

عوض عن الفعل واجاب بما نع العطف على عاملين في قوله تعالى
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى حين اعترض عليه بانه لما كثر تصرفهم في
القسم وخففوا بحذف الفعل استدعى ذلك نصب علامة يستدل بها على ذلك
فوضعوا حرفا يشعر به وبحرف الجر جميعا وهو الواو واليه اشاره في قوله وانما
ابدلت الواو عنها اي عن الباء لتقاربهما في المخرج اذ هما شفويتان وفي
المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو نحو تالله
لاكيدن وابدال التاء عن الواو كثير في كلامهم منه تجاه وتراث و
تخمة قال الجوهري قعدت وُجاهك بضم الواو وكسرها اي قبالتك
واتجه له رأي اي سنح وهو افتعل صارت الواو ياء لكسر ما قبلها وابدلت
منها التاء وادغمت ثم بني عليه قولك قعدت تُجاهك وتِجاهك
وقال التراث اصل التاء فيه واو تقول ورثت ابي وورثت الشيء
من ابي ارثه بالكسر فيهما ورثا ووراثة وقال قد اتخمت من الطعام
وعن الطعام والاسم التخمة بالتحريك على ما ذكرنا في وكله وتكله يريد
به ان تاءه اصلها الواو والعامة تقول التخمة بالتسكين وقد جاء
ذلك في شعر انشده اعرابي واذا المعدة جاشت فارمها بالمنجنيق
بثلاث من نبيذ ليس بالحلو الدقيق يهضم التخمة هضما حين يجري
في العروق اعلم ان الباء والواو والتاء مشتركة في افادة
القسم قالوا حروف القسم الباء والواو والتاء وهذا يدل
على ذلك فينبغي ان يدخل كل منها على كل ما يدخل عليه الآخر
ويجيئه لما يجيء له ويما يجيء به وليس كذلك لدخول الباء على
كل من قسمي الاسم دون الآخرين والواو على المظهر لا على الواحد منه

دون الباقي ولمجيء الباء للحلف على سبيل الاستعطاف بخلاف اُخْتَيها وبجواز اظهار
الفعل مع الباء لاغير فاي علة يقتضي ذلك اذ لاجواز له بدونها فبيّنها
الشارح رحمه الله فقال ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد
اي تنفرد من استبدّ فلان بكذا اي تفرد به منفصلة عن اختيها اي الواو والتاء
بجواز اظهار الفعل معها يعني يجوز في الباء ولا يجوز في اختيها نحو
اقسمتُ بالله ولا يجوز اقسمتُ والله ولا تالله وبدخولها على المظهر
والمضمر يعني يدخل الباء عليهما ولا يدخلان عليهما نحو بالله وبه
لاعبدنّه ولا تقول وانه ووه ولا تاله وبالحلف على الرجل على
سبيل الاستعطاف نحو بحيوتك اَخْبِرْني فهو استعطاف للمخاطب
فهو حيث يكون مابعد القسم امرا وليس بقسم على الحقيقة لان اخبرني
ليس جملة خبرية يؤكد بالقسم ولا يقال وحيوتك وتحيوتك ومعنى
الاستعطاف طلب العطف وهو الشفقة كانه يسأل ان يعطف عليه
وبجر امره اي اسألك بحيوتك ان تخبرني والواو لكونها فرعا على الباء
لاتدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا على
اسم واحد وهو تالله وقد تقدم بيان الفرعية لحاصل ان الواو لما
قام مقام الباء والتاء مقام الواو والقائم مقام شيء ينحط عنه بمرتبة
والقائم مقام القائم مقامه بمرتبتين لم يجز دخول الواو على المضمر
انحطاطا له بمرتبة ولم يجز دخول التاء من المظهر الا على اسم
الله تعالى انحطاطا له بمرتبتين والمظهر غاية مظهر معنى القسم و
لفظة الله اقوى واشرف فالاول في بيان الانحطاط بمرتبة في الثاني
والثاني في بيانه باثنين في الثالث اولى وقد تكون للتعدية اي لايصال الفعل الى

الى المفعول به كالهمزة نحو ذهبت به اذ المعنى اَذْهبته يوضحه
قوله تع ذهب الله بنورهم اذ لا يصلح الا بمعنى اَذْهب الله نورَهم
وقوله ديار التي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا نجاء الركايب
اذ المقصود تحلنا لا تحل ملتبسة بنا وهو ظاهر فان قلت اليست
الباء للتعدية في اَوْجُهها الاخر الالصاق والاستعانة والمصاحبة
فاذن لاوجه لقوله وقد يكون للتعدية لان المص في صدد بيان
اقسام معنى الباء فلو كان هذا المعنى قسما من معانيه لكان قسما
لكل واحد من معانيها الاخر وليس كذلك اذ قسيم الشيء لا يوجد
في ذلك الشيء وقد بيّنا انه يوجد قلت نعم الباء للتعدية في
اَوْجُهِها الاُخَر الا انها في ساير الاوجه قد افادت مع التعدية معنى
آخر وهنا لم تفد شيئا اخر سواها فلهذا اعدّ المص كونها للتعدية
فقط قسما مفردا حاصل الجواب انه قد علم ان التعدية معنى جميع حروف
الجر فيه فوجب سواء اعتبر معها آخر او لا فعاد حاصل التقسيم الى ان
يقال الباء للتعدية مع الالصاق ولها مع المصاحبة وعلى هذا غيرهما
فباعتبار عدم تقييد التعدية بمعنى آخر واعتبار تقييدها بمعنى آخر في معانيها
الاُخر صار قسم التعدية قسيما لكل واحد منها وان كانت التعدية مطلقا
اعم من ساير الاقسام والاحسن في التقسيم تصوير معنى التعدية لا توسطها
هذا اذا فسرت التعدية بالايصال المذكور ولو فسرت بكون الباء مغيرة
بمعنى الفعل المتعدي بها ومحدثة للجعل والتصيير كالهمزة والتضعيف لما احتيج الى
هذه التكلفات اذ هذا المعنى يختص بهذا القسم من اقسام معانيها كما يختص
بالباء من بين هذه حروف الجر قال بعضهم اذا نظرت الى هذه الباء التي

بمعنى الهمزة وجدت فيه الالصاق وقد تكون للاستعانة في نحو كتبت بالقلم
وهي الداخلة على صالح الاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو كتبت بالقلم
بجوز منه كتب القلم هكذا عبر النحويون عن هذه الباء وعبر ابن مالك عنها
بباء السببية قال اثرته عليه من اجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان
استعمال الاستعانة فيها لا يجوز بخلاف السببية وقد يكون للتعليل قال
ابن مالك هي الصالحة غالبا موضعها اللام كقوله تع انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم
العجل وقوله غالبا احترازا عن قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت
لاجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من اجله وهو ميت و التعليل
والاستعانة عند غير مقولة واحدة ومنهم المصنف فلذلك لم يذكر
باء التعليل ويسمى باء الاستعانة ايضا اداة ووصلة للفعل والمناسبة
فيها ظاهرة ومكملة اياه اي الفعل لان معنى الكتابة يقتضي متعلقا
فالباء تكميل لذلك المعنى بخلاف باء التعدية اذ لا قصد فيه بواسطة
الباء فلا يكون مكملة وقد يكون للمصاحبة في دخلت عليه بثياب
السفر اي معها والمعنى دخلت عليه وثياب السفر مع جملة اسمية في
موضع الحال اي مصاحبا في ثياب السفر فلما كان المعنى يعود الى ذلك
لقبول هذه الباء بباء المصاحبة وقالوا لا يكون هذه الباء الا مستقرة
ابدا ويعرف انها هي التي يحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن
مضمونها الحال كقوله تع قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محقا
قالوا والفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء
والباء لاستدامتها اي لاستدامة تلك المصاحبة فليتأمل فيما ذكرنا من
المثال ليظهر ما هو حقيقة الحال وقد يكون للمقابلة وهي الداخلة على الايمان

غضبت ٢

والاعواض

والاعواض نحو بعت الفرس بهذا وكافأت الاحسان بضعفه وقد
سمي هذا باء العوض والبدل وهي التي تحسن في موضعها بدل كقوله قلت لي بهم ٢
فليت بهم قوما اذا ركبوا ولم يذكر المقاربة هذين المعنيين
قال بعضهم زاد المتأخرون في معاني الباء كونها للبدل والصحيح
انه معناها السبب الا ترى ان معنى قولنا هذا بذاك اي مستحق
بسبب ذاك وللظرفية وهي التي تحسن في موضعها في نحو زيد
بالبلد وقد يكون بمعنى عن كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام
بين ايديهم وبايمانهم اي عن ايمانهم كذا قال الاخفش وكونها
بمعنى عن بعد السؤال منقول عن الكوفيين نحو فاسئل به خبيرا ويؤول
ذلك الاستاد ابو علي بانه في معنى سببه وبعضهم بانه على تضمين تضمن ٢
اي فاعتن او اهتم به لان السؤال عن الشيء اعتناء وبمعنى على
قال به الكوفيون كقوله من ان تأمنه بقنطار وقولك مررت به كما قال
الله تعالى هل آمنكم عليه وتمرون عليهم وبمعنى من التبعيضية قال به الكوفيون
ايضا كقولك شربت بماء نهر وهو مر اي بعضه وقوله تع يشرب بها عباد الله
اي بعضها ذكره في التذكرة وتبعه القتبي وروى ذلك عن الاصمعي قوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت قال ابن مالك والاجود ان يضمن شربن
معنى روين وقد يزاد الباء المراد انها تجيء توكيدا للكلام لا انها
يحدث معنى من المعاني المذكورة كما ان ما في قوله تع عما قليل كذلك
في المنصوب خبر ليس وما قياسا لان الخبر لا تراخي عن حرف النفي
بوقوع الاسم بينهما مع ان المنفي مضمون الجملة زيد الباء ليصل
الخبر المتراخي عن حرف النفي به لان الباء للالصاق ومفعولا سماعا عاء

نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التأويلين والمعنى ولا تلقوا ايديكم ويكون عبارة عن كل البدن ارادة للكل باسم الجزء كما فى قوله تع تبت يدا ابى لهب والتأويل الاخر ان المفعول محذوف اى ولا تلقوا انفسكم بايديكم الى التهلكة وفى المرفوع خبر مبتداء فى الاستفهام قياسا او فاعلا نحو كفى بالله شهيدا اى كفى الله قال ابن السراج فيه وجه اخر وهو ان يكون فاعل كفى ضميرا يعود الى المصدر المفهوم من كفى كانه قيل كفى هو اى الاكتفاء بالله فعلى هذا لا يكون الباء زائدة ورد بانه ح لا يبقى للباء متعلق الا الضمير وهو لا يصلح والمصدر مضمرا لا يعمل الجواب ذهب بعضهم الى جواز عمله بذلك وقيد ابو جعفر ابن الزبير زيادتها فى فاعل كفى بكونه بمعنى حسب فان كانت بمعنى وفى فلا نحو وكفى الله المؤمنين القتال او مبتدا نحو بحسبك ان يفعل الخير اى حسبك ان يفعل الخير وقوله بحسبك فى القوم ان يعلموا بانك فيهم غنى مضر سماعا ويجوز الزيادة فى خبر المبتداء فى غير الاستفهام فى موضع واحد ايضا فى قول ابى الحسن الاخفش وهو قوله تعالى وجزاء سيئة بمثلها اى مثلها بدليل وجزاء سيئة سيئة مثلها وليس ببعيد لان ما يدخل على المبتداء يدخل على الخبر كلام الابتداء على قول نحو ان زيدا وجهه حسن وزيادتها فى المنصوب اقيس ولهذا السر قدم الزيادة فى المنصوب على الزيادة فى المرفوع ومعنى اقيس ادخل فى القياس لان زيادتها قياسية اذ فى المفعول ليست بقياسية منها اى من زيادة الباء فى المرفوع لما سبق فى من من ان حروف الجر موضوعة بمعنى المفعولية من حيث انها توصل الى الاسماء الافعال

فيكون

مطلب اللام

فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل وفى المجرور ايضا سماعا كما فى قوله فاصبحن لا تسألنه عن بما به اصعد فى علو الهوى ام تصوبا واما اللام فهى للاختصاص قال المص اما اللام فهى للملك والاختصاص ولم يتعرض الشارح لكونها للملك لان الاختصاص عام يوجد فى الملك ولهذا امثل للاختصاص بمثالين فى احدهما للملك قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازى نحو الجل للفرس يريدان موضع اللام الاضافة فى الكلام ولها معنيان التمليك والاستحقاق العام لكن اصلها ان يكون للتمليك وقد يستعمل للاستحقاق فى موضع لا يصلح للتمليك فيكون المراد الاستحقاق بطريق الملابسة اعنى اختصاصه بذلك نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له اى ملابسة الفرس الجل اجرى الجل مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا ملك له وعلى هذا نحو جاء لى اخ له وابن له فان الاخ والابن لا يملكان بل يختصان فعلى هذا لا فرق بين الاختصاص والاستحقاق وقد فرق بعضهم حيث قال وبمجرد الاختصاص بمجرد الاستحقاق قال ابن مالك للملك وشبهه والتمليك وشبهه وللاستحقاق والنسب ففرق بين الملك والتمليك وجعل لام النسب غير لام الاستحقاق على خلاف ما ذكره الشارح وقيل اصل ذلك الاختصاص واستعمالها فى التمليك لان كل مالك يختص بالملك وقيل معنى اللام التمليك خاصة فى الاسماء وما ضارع التمليك فى الاسماء وغيرها وهى اصل حروف الاضافة لان اخلص الاضافات اضافة الملك وسايرها شابه تلك الاضافة نحو العبد لعمرو والبياض

للتملح وقولك في التفضيل اكرمتك لزيد فالمعنى انك ملكته الاكرام و
اعتقدت انه ملك ذلك منك واما قولك جئتك لاكرامك فالمراد
منه ان مجيئه مختص بالاكرام لانه سببه وقد يكون للتعليل وهي
الجارة اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به كقوله
تع وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اى
من اجلهم وقال الشاعر كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا
وبغضا انه لذميم وقيل ان اللام في الآية بمعنى عن اذ تجئ بمعناها
مع القول اذ ليس المراد ان الكفار خاطبوا المؤمنين والا
لوجب ان يقال ما سبقتمونا كما يقال قلت لزيد انه كريم ولو كان
له لا عنه لوجب انك كريم ونظر فيه بعض الناس بانه يجوز ان يكون
الآية على الخطاب ولا يلزم ان يقال ما سبقتمونا لجواز ان يراد به
اصاغرهم وهذا استخراج من غير ما يدل عليه وقد يكون للقصد
الى تحصيل شئ اى العلة الغائية نحو حضرته للانتفاع اى لاجله فان
الانتفاع مما يقصد وكم فرق بين القولين وقد يكون للتبليغ وهي
الجارة اسم سامع قول او ما في معناه نحو قلت له وفسرت له واذنت له
واستجيب لي وقد يكون للقسم نحو لله لا يؤخر الاجل قال لله يبقى على
الايام ذو حيد بمشمخر به الضيان والاس اى والله وقد يكون للتبيين
وهي اللام الواقعة بعد اسماء الافعال والمصادر مبينة لصاحب
معناها والمتعلقة بحب في تعجب او تفضيل مبينة لمفعولية مصحوبها
نحو هيهات لما توعدون وسقيا لك وما احب زيدا لعمرو والذين آمنوا
اشد حبا لله وقد يكون للتعدية نحو شكرت لزيد وقد جعلها الشيخ

مكملة

ما سبقمونا به

يحصل

سامع قراره

مكملة والاولى انها هي اللام الداخلة على المعمول المقدم على الفعل
نحو قوله تع ان كنتم للرؤيا تعبرون وهي اجود من حملها على الزيادة
بدليل ما قال عبد القاهر والاجود فيه ان لا يكون زايدة لضعفه لتقدم
معموله عليه وكذا يا لزيد فان اللام متعلقة بادعو المقدر وقد تعدى
لتنزله منزلة اللام لضعفه بالاضمار وهذا عند سيبويه واما عند المبرد
فبحرف النداء وسيجئ وقد يكون للضرورة وقد عبر عنها بلام العاقبة
نحو لزم السفر لشقاوته اى لما كان عاقبته الشقاوة وقوله له ملك
ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب وقوله تعالى فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا وهو مذهب الكوفيين والقتبي وقد يكون
بمعنى في نحو قوله تع ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وبمعنى عند
كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم اى عند ما جاءهم وبمعنى الى نحو
وسقناه لبلد ميت اى اليه وبمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اى
بعده وبمعنى على نحو يخرون للاذقان اى عليها وبمعنى من كقول جرير
لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل اى منكم
وقد يزاد مع مفعول ذي الواحد اما قياسا اذا كانت مقوية
لعامل ضعيف بالتأخير او بكونه فرعا في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون
وقد سبق ما فيه وان ربك فعال لما يريد واما سماعا في غير ذلك نحو قوله تعالى
ردف لكم اى ردفكم ولم يذكر سيبويه زيادة اللام وتابعه ابو علي
وقد اول بعضهم ردف لكم على التضمين وفي البخاري ردف بمعنى قرب
ولم يقيده في المنصوب لانها لا تجئ زيادتها في المرفوع فتعين لولا
زيادتها في المجرور وقد جاءت نحو لا ابا لك قلنا مع مفعول ذي الواحد

وكقول الشاعر
فللموت تغذو الوالدات سخالها
كما لخراب الدهر تبنى المساكن

في رب لغات رُب الراء مضمومة والباء مخففة مفتوحة او مضمومة او مسكنة ورَبَّ الراء مفتوحة والباء مشددة او مخففة ورُبَّتَ بالتاء والباء مشددة او مخففة حصل

مطلب رب

اى مع مفعول به لمتعد الى واحد لانه اذا كان متعديا الى اثنين لم يرد معها الا
مع احدهما واما رب فهى حرف من الحروف الجارة عند البصريين والاصح
دخول حرف عامل فيه ولا يصح ولا لو قع ولم يقع كما صح دخوله على كم نحو بكم
رجل مررت ولا تقول برب رجل مررت فامتناع هذا دون ذلك يعلمك
ان المذهب ما عليه البصريون واما عند الكوفيين والاخفش فهى اسم يدل
عليه قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
وانه نقيض كم او نظيره وهو اسم فما لرب وايضا لو كانت من الحروف
الجارة لافضت معنى الفعل الى الاسم لان وضع الحروف الجارة على
ذلك اجابوا عن الاول بان التقدير رب قتل هو عار وحذف المبتدا
في غير الصلة جائز في السعة ففي الشعر اجوز وعن الثانية بمنع الاستلزام وعن
الثالث بما يجىء من ان رب وقع في الكلام على حد من الاستغراقية لا يقال
انها مزيدة لان ذلك على تقدير التسليم انهما على حدهما في عدم الافضاء
ولئن سلم لما اخر فعلها ضعف فاحتاج في تعديته الى رب لا يقال
عمله عادة باللام المفيدة للاختصاص لان ذلك ممنوع والحق
ان الفعل المتعدى اذا ضعف بالتأخير احتاج في تعديته الى حرف
يقتضيه وجه الافضاء لان الافضاء عام ما لا يقتضي حرفا مخصوصا كيف
يقتضي اللام ولها معنيان احدهما ان يكون للتقليل اى لانشاء تقليل
نوع من جنسه في اصل الوضع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب
رجل لقيت والمعنى لا ينكر لقائى لهذا الجنس فانى لقيت منه شيئا قليلا
قال الشارح مستدلا عليه بالنقل عن سيبويه وهو موثوق به في العربية
قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب وليس المقصود منه انبات اسمية حملا

على

على نقيضه لانه يخالف مذهبه بل المقصود بيانه بان معناه اى شىء
هو والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل
يفهم وانت تريد ان تقلل ذلك هذا المعنى اصلها الموضوع له و
ثانيهما ان يكون للتكثير وهذا مجاز متعارف ليس باصل موضوع
له اشار اليه الشارح بقوله ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة
بحيث صارت فيه كالحقيقة كالمجاز لا يصار اليه الا بالقرينة
وذلك بدليل يستعملونها اى رب في مواضع المدح وعد المآثر
اى المناقب الذى لا يناسب معنى التقليل اصلا مثاله نحو قوله الا
رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل الا للتنبيه ورب
للتكثير ولا في لا سيما لنفى الجنس وسى بمعنى مثل يقال هما سيان اى
مثلان منصوب على انه اسم لا وما اما موصولة او موصوفة او زائدة
ويوم بالجر على زيادة ما واضافة سى اليه او على انه بدل من ما وروى
فيه الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما ويجوز حذف شطرها
في الضرورة على الموصولية او صفة شىء على الموصوفية والنصب على
الاستثناء لان لا سيما بمنزلة الا في معنى الاستثناء وهو اخراج الشىء
عن حكم دخل فيه وشبه هذا المعنى حاصل فيه لانك اذا قلت اكرمنى
القوم لا سيما زيد فقد اخرجت زيدا من جملتهم بانه اثبت له افضل
ما اثبت لهم اذ المعنى اكرمونى وزيد وان يشاركهم فيه الا انه حصل منه
اكرام عظيم ليس فيهم فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام ودخول
الواو عليه لا ينافى كونه بمعنى الا لان معنى لا سيما خصوصا فكانه قال
وخصوصا هذا اليوم اى واخص هذا اليوم من بين ساير الايام

والتقليل م
انتهى م

خصوصا بكونه ابلغ فى الطيب والصلاح فاندفع الاشكالان احدهما
بان المراد تفصيل هذا اليوم على ساير الايام الصالحة والاستثنا
يدفعه فيؤدى الى خلاف المقصود وبايراد الواو فى اوله ودارة
جلجل اسم موضع يخاطب امرء القيس نفسه فيقول كم يوم طيب لك
كنت مع اولئك النساء ولكن لا مثل الايام التى كنت معهن فيها بهذا
الموضع يعنى كان عيشك معهن اطيب واكثر منه فى غيره فهذا يدل
على ان رب للتكثير لانه تفخر بكثرة الايام الصالحة المشتملة على — يفتخر ظ
فضايل وخصايل كثيرة يحصل من اولئك النساء الحسنة الناعمة
المنعمة الكريمة المحسنة اللطيفة ولما بين معنيها اراد ان يبين
ان لها خصايص تستبد بها عن اخواتها وانها اى وان رب تستبد
عن ساير حروف الجر باشياء منها انها يصدر بها الكلام يريد انها — استبد فلان بكذا اى تفرد به جوهرى
لا تقع الا فى صدر الكلام بخلاف اخواتها فلا يقال جاءنى رب
رجل وذلك لانها موضوعة للتقليل اى لانشاء التقليل وكلما
وضع لانشاء التقليل [illegible] فموضعه الصدر ليعلم — فموضوعه ظ
من اول الامر على اى نوع من انواع التعبير يبنى وايضا التقليل
والنفى من واد واحد والنفى له صدر الكلام فكذا ما جرى مجراه له
ذلك وانما قلنا انهما من واد واحد لان القلة تجىء بمعنى النفى — على معنى ظ
الا يرى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل يقول ذلك
دل عليه الاستثناء لان الظاهر انه ليس المراد اثبات كثرة القول
لزيد وان كان يمكن عقلا يدل عليه التتبع بموارد استعماله وصرفت
عن طريق العناد ولما كان استحقاق الصدر مستفادا من صور الاستفهام

والنفى

والنفى والشرط لانها من افراد المقدمة الكلية المندرج الاصغر تحت
اكبرها اشار الى اثبات التصدير فى هذه الصور فقال وانما اختص — التصدير ظ
النفى والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل على الجمل
لتغير معناها اما الاول فظ واما الثانى فلتغيير الجملة من الاخبار
الى الانشاء واما الثالث فلتغيرها من عدم التردد فوجب
ان تصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة فى الكلام فيشتمل
هذا البيان على التعليلين فالاول مستفاد من كلامه والا فلا احتياج
الى ذكر الاستفهام والشرط فى البيان فافهم ومنها اى من الاشياء
التى يستبد بها رب عن اخواتها اختصاصها بالنكرة يريد ان مجرورها
لا يكون الا نكرة بخلاف اخواتها فان مجروراتها كما يجوز ان يكون معرفة
يجوز ان يكون نكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل اى
لتقليل نوع من جنس وكانت النكرة دالة على الشياع والكثرة
اوجب هذا الامر اختصاصها بها اى بالنكرة لان التقليل انما يتصور
فيما يحتمل القلة والكثرة وذلك لا يكون الا فيما يحصل به معنى الجنس وليس
ذلك الا النكرة لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها او على الكثرة وحدها — كالجمع المعرّف
فلو جىء بها الجيئت بها غير محتاج اليها فيكون زيادة ضايعة فاختص
بالنكرة ليصح معنى التقليل فيها هذا ما ذكره ابن الحاجب وقيل انما اختصت
بالنكرة لانها نقيضة كم فهى استفهامية كانت او خبرية تدخل على النكرة
اما اذا كانت استفهامية فلان الاستفهام اصله ان يجىء فى النكرة
واما اذا كانت خبرية فلان الاخبار انما يفيد السامع اذا كان بالمنكور
وقال ابن السراج لان النحويين اجمعوا على رب جواب لسؤال محقق

او مقدر والواقع فيه نكرة فيجب ان تكون في جوابه كذلك ولما كان وجه
الاختصاص حين يفيد معنى التكثير ظاهرا من هذا تركه لان القلة يعبر بها
عن النفي وقد عرفت ذلك فيما تقدم كما ان النكرة يعبر بها عن المجهول
والمنفي والمجهول محتقار بان فناسبها لان المناسبة من المستحسنات
في هذا الفن ورب رجل وغلامه في قوة رب رجل وغلام له و
تعلم ان هذا يقتضي جواز رب غلامه ولهذا اى ولاختصاصها بالنكرة
حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة مجهولة غير عايد الى شيء بعينه عند
البصريين وذلك لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد
شيء ما لانه اى ربه من غير قصد الى ظاهر يقصد قصده فلهذا اى
فلكونه نكرة مجهولة فسر بالنكرة كما ترى في ربه كما في نعم رجلا زيد ولو
كان هذا الضمير معينا كما في مثله رجلا اى كضمير فيه لجاز ان يقول ربك قوله م
رجلا كما جاز لى مثلك رجلا ورب الرجل في كان اجوز لان الضمير بل
اعرف ولجاز ربه وربها والكل غير جايز فلما كان هذا الضمير غير راجع
الى ما تقدم ذكره ثبت على حالة الافراد وان طرأت على مميزها غير
والتذكير كذلك لقوة هذه الحالة زعم بعضهم انها ظاهر نكرة الا انه
لما كان ضميرا لم يجز اضافته ووضعه اعتبارا بجانب اصله وعند الكوفيين في الاصل
معنى راجع الى ما تقدم ذكره في السؤال المقدر فلذلك يفرد ويذكر ويثنى معين
ويجمع ويؤنث على حسب حال مميزه ولو كان مبهما لجاز رب رجل
كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما الجواب ان هذا الضمير وان كان مبهما
غير مراد منه شيء معين لكن لا بد من تقدم المرشد الى المفسر له فكان قائلا
قال هل من رجل كريم فنقول له ربه رجلا فالمراد به رجلا كريما فكان
المتقدم

المتقدم المذكور مرشدا الى التخصيص في المعنى فمن اين يلزم جواز
رب رجل من غير وصف ومنها اى ومن الاشياء التي يستبد بها رب
عن اخواتها ان فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر
ولا يكاد ذلك الفعل يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك اى مجيئه محذوفا
في الاكثر على الجهة المذكورة لان المعنى فيه معلوم وما كان معلوما
يحذف كثيرا كما كان من الافعال في مواضع معلومة كزيد في الدار
لدلالة الحال عليه اى الفعل المحذوف وفي بعض النسخ والمقام
عليها اى على فعل رب وانث الضمير لتانيث ما اضيف اليه لانك
اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم لقيت او
ادركت والحال اى والقرينة الحالية تدل عليه وهي كونه جوابا لسؤال
تقدم ذكره كان قائلا قال هل من رجل يفهم ادركت او لقيت
فحذف هذا الفعل الخاص وهو لقيت او ادركت بقرينة ما تقدم كما
حذف الفعل الخاص المتعلق به مع الباء في بسم الله وهو ابتدأت
او ابتدئ لدلالة الحال عليه وذلك لان البسملة لا يقع الا في
ابتداء الكلام وقد تورد الوعيد على تركها فيه اعلم ان قوله لانك
اذا قلت الخ بدل من قوله لدلالة الحال لا انه دليل لذلك والا لكان
الدعوى جزء من الدليل وتوقف الدليل على المدعى فتأمل تدر فان
قيل لا يحتاج الى تقدم حذف المتعلق به وانما ذلك اذا لم يصلح ان يكون
يفهم فعلا يسلطه على الاسم فاي دليل يدل على عدمه اجاب بقوله ولا
يظن ان يفهم هو الفعل المسلط بكسر اللام هي اى رب فاعله اياه
اى الفعل مفعوله على الاسم متعلق بالمسلط لعدم صلاحيته لذلك لانه

مسند الى ضمير الرجل فيكون الرجل فاعل يفهم من حيث المعنى فلو جعلنا
رب مسلطة بيفهم عليه اى على الرجل لكان الرجل مع ما يدخل عليه
من الجار مفعولا به ليفهم كما فى مررت بزيد وذهبت بعمرو فاذن لزم
كون الشئ الواحد فاعلا ومفعولا معا وهو ممتنع ولان يفهم لو جعله
هو الفعل المسلط لبقى مجرورها غير موصوف وهو ممتنع فوجب جعله
صفة فاذا وجب ذلك لم يبق المتعلق الا محذوفا وهذا اى كون
المتعلق هو الغالب لانه قد يجئ مذكورا نحو رب رجل كريم اجتمعت
به ومنها اى ومن الاشياء التى يستبد رب بها عن اخواتها ان
مجرورها يلزم الصفة اذا كان اسما ظاهرا اما بجملة كما مر من رب رجل
يفهم واما بمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم مجرورها الصفة
ليكون عوضا عن الفعل المحذوف وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب فى
باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل وحده وكلا التعليلين
منظور فيه اما الاول فلان حذف الفعل ليس بلازم فلا يكون ما جعل
نايبا عنه لازما واما الثانى فلان غاية ما ادى هذا التعليل ثبوت
المناسبة وهو ليس الا مجوزا فلما استشعر الشارح بهذا اسنده
اليهم وقال وقالوا والحق ان الوصف غير لازم كما ذهب اليه البعض
وعلله بان العامل مغن عن الصفة فان قلت فلا يكون مفيدا
لان من المعلوم ان فى الدنيا رجلا لقيته قلت هذا اشتراك الالزام لانه يمكن
ان يقال من المعلوم ان فى الدنيا رجلا كريما لقيته ومنها اى ومن الاشياء
التى تستبد رب بها عن اخواتها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا هذا عند
المبرد وابن السراج قيل الصحيح انه لا يجب والا لما وقع خلافه وقد وقع كقوله

فان

فان اهلك فرب فتى سيبكى على مهذب رخص البنان وانما وجب لانه لا يتصور
معنى التقليل المستفاد من رب الا اذا كان ماضيا لانك اذا قلت
رب رجل يفهم لقيته كنت مخبرا بان الذى لقيته قليل وهذا صحيح واما
اذا قلت رب رجل القاه لا يصح لانك لا تعلم ان الذى ستلقاه فيما بعد
قليل لانه جواب للسؤال المذكور فيه فعل ماض منفى فوجب ان يكون المذكور فيه
ماضيا ليكون الجواب مطابقا للسؤال فان قلت لو وجب ذلك لوجب فى كل موضع
لكنه تخلف مثل قوله تع ربما يود الذين كفروا وقولهم رب رجل سافر غدا
اجاب عن الاول بقوله واما قوله تع ربما يود الذين راجع الى معنى المضى
لان ما اخبر الله تع بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه كان بمنزلة
الموجود الحاصل لان علمه تع بالمستقبل بهذا الاعتبار مثل علمنا بالماضى فقليله
فى علمه تع بمنزلة التقليل الماضى فى علمنا فيود على كلا الوجهين بمنزلة ود ويجوز
ان يكون المراد من يود ود فعبر عنه بيود حكاية للحال الماضية استحضار
الود لهم هذا اذا كان ما كافة اما اذا كانت موصوفة فلا يكون فعلها بل يكون
محذوفا والتقدير رب كافر يود الاسلام بلغ هنا كذا ذكره الكواشى فظهر
من هذا الكلام ان رب يبطل عملها بدخولها على ما الكافة لدخولها على الفعليتين
ويكون لتقليل النسبة اما اذا كانت ما زايدة فلا يجوز ربما ضربة بسيف
صيقل واما الجواب عن الثانى فهو ان هذا الفعل المذكور ليس فعلها بل
صفة رجل وفعله محذوف وقد مر الاشارة اليه فى رب رجل يفهم فهذه
اى المذكورات احكام رب وقد بقى هنا اى فى رب سؤال وجواب
لا بد من ذكرهما ليتحقق ان رب حرف لا اسم اما السؤال وهو ما اورده
من قال ان رب اسم فقوله وذلك اى السؤال ان لقائل ان يقول انك

اذا قلت رب رجل يفهم ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل
لان الايصال من خواص الحروف الجارة وادركت فعل متعد بنفسه
فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جر قد اتصل بالفعل
المتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل
بذلك احد هذا هو السؤال تقريره ان رب اما اسم او حرف لا يجوز
ان يكون حرفا والا فاما ان يؤتى بها موصلة او يؤتى بها زايدة
وكلاهما لا سبيل اليه اما الاول فلان الايصال لا يكون الا في
الفعل اللازم لان تحصيل الحاصل محال واما الثاني فلانه ما قال
احد ممن استقرا استعمالات العرب بزيادتها اشار الى الشق
الاول من التالي بقوله كان رب موصلة الخ والى بطلانه بقوله و
ادرك فعل متعد الخ والى الشق الثاني منه بقوله ولم يوجد حرف
الجر الخ والى بطلانه بقوله ولا يمكن ادعاء زيادة رب الخ فظهر
ان رب لا يجوز ان يكون حرفا فتعين ان يكون اسما اذ لا قائل
بالثالث واما الجواب انها حرف جر اي انما نختار الشق الثاني من
الترديد المذكور قوله كانت اما موصلة او زايدة قلنا الشرطية ممنوعة
لجواز ان لا يكون لا هذه ولا تلك والحال انه كذلك لانه حرف جر وقع
في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل
في انها مفيدة للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم
الا ترى ان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه فتعين ان حرف
الجر لا يلزم ان يكون موصلة والا لامتنع ذلك ولا يلزم من ذلك
ان يكون من زايدة وانما ذلك لو اردت بها تاكيد المعنى الحاصل بدو

كافي

كما في ما جاءني من احد لكنك لم ترد بها ذلك بل اردت افادة معنى
اخر غير المتعدي لا يحصل بدونه وهو استغراق الجنس قد مر تحقيقه
في بحث من وقد جعل الشارح في اللباب من هذه قسيمة من الزايدة
كذلك رب تدخل في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لقصد
معنى اخر غير المتعدي لا يحصل بدونه وهو التقليل وهذا التشبيه واضح ومع
وضوحه خفي على بعض قوم فاعترض عليه بان من هنا زايدة وقد اطلعت عليه
مرة وعلى جوابه فلا نعيدها اخرى واما على فهي للاستعلاء وتكون تارة
حرفا وتارة اسما مضافا ولا يكون فعلا لما ذكرنا في تقسيم الحروف
الجارة اما الاول اي على الحرف المفيد بمعنى الاستعلاء اما حسا فنحو
جلست على السرير فهي هنا اي على هذا المثال حرف جر لايصالها
معنى الفعل المذكور وهو جلست الى الاسم وعلى هذا المعنى على في زيد
على السطح حرف جر ايضا لايصالها معنى الاستقرار المدلول للفعل
المقدر الى الاسم واما معنويا فمثاله قولهم عليه دين لانه لا يخلو عن
معنى الاستعلاء ايضا باعتبار ان ثقل الدين كانه يحمل على عنقه او ظهره بدليل
قولهم ركبه دين وليس فيه الركوب معنوي فالركوب المعنوي يدل على
الاستعلاء المعنوي واما الثاني اي على الاسمي فنحو قوله غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها • تصل وعن قيض ببيداء مجهل • وقبله قطعت بشوشاة
كان قتودها • على خاضب يعلو الاماعز مجفل • اذلك ام كدرية ظل فرخها •
لقى بشرورى كاليتيم المعلل غدت البيت الشوشاة الناقة السريعة
السير القتود جمع قتد وهو خشب الرحل الخاضب الظليم الذي اكل
الربيع واحمر ظنبوباه او اصفر ولا يقال ذلك الا للظليم دون

على

النعامة الاماعز جمع امعز وهو المكان الصلب الكثير الحصى مجفل اسم فاعل من
اجفل القوم هربوا مسرعين الكدرية تأنيث الكدري وهو ضرب
من القطا وهو الغبر الالوان الرقش الظهور والبطون الصفر الحلوق
لقاء بمعنى الملقى بسرو في اسم البيتم مشهور المعلل ذو علة غدت
بمعنى سارت عليه بمعنى اعلاه الظمو اما اسم الظماء بمعنى العطش
واما الظماء الذي هو اسم ما بين الوردين وهو حبس الابل عن
الماء الى غاية الورد تصل بالصاد المهملة بمعنى تصوت من جانب
لحبل تصل عطشا وذلك اذا سمعت لاخفافها صليلا اي صوتا
القيض ما يعلو على البيض من قشورها وما يتعلق من قشور
البيض البيداء المفازة المجهل بفتح الميم المفازة التي لا اعلام
فيها هذا الاعراب بشوشاة الباء فيها اما للسببية او للاستعلاء
متعلق بقطعت لا تعلق بزيد ذهبت ومفعوله محذوف
اي قطعت البادية بها وعلى خاضب مع متعلقه المقدر في
محل الرفع على الخبرية لكان وهو مع اسمه وخبره في محل الجر
على الوصفية بشوشاة ويعلو جملة فعلية مجرورة المحل على انها
صفة خاضب والاماعز بالنصب مفعوله ومجفل صفة اخرى
لخاضب ذلك اشارة الى الظليم في محل الرفع على الخبرية لمحذوف
اي ناقتي هذه ظليم ام كدرية عطف عليه ظل من الافعال الناقصة
وفرخها اسمه ولقى في تقدير النصب خبره وبسرو متعلق به وكذا بعد
وما تم في تأويل المصدر المجرور به وتصل خبره والجملة في محل الرفع على انها صفة
لكدرية وعن قيض معطوف على من عليه وبيداء صفة قيض ومجهل بيان لبيداء

المعنى

المعنى اني قطعت البادية بناقة مسرعة في السير كان ظلها على نعام
مسرع يعلو الارض الصلب ولم اعرف لشدة سرعتها في السير
ان ناقتي هذه مثل ذلك الظليم او مثل قطاة كان فرخها ملقى بذلك
لحبل كالقاء اليتيم العليل وسارت تلك الكدرية من فوق فرخها
بعد ما تم مدتها التي تكون بين الوردين عن قشور البيض المتكسرة
في زمان قريب من ذلك الزمان وافراخها صغار وهي في بادية متعززة
يعني سارت الكدرية من فوق فرخها لقصد الماء تصوت من العطش
فاذا ذهبت من عند افراخها اسرعت في غاية السرعة ترجع الى
افراخها بذلك الشاهد فيه قوله عليه لان على فيه اسم بمعنى اعلى كما
فسره الشارح بقوله اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل الجار
فتعرف على الاسمية دخول حرف الجر فاذا لم يدخل تعين حرفا وهو
وان كان اسما الا انه مبني للمشاكلة اللفظية والمعنوية وبناء على
اذا كان اسما يدل عليه وكذا انقلاب الفها ياء عند دخولها على المضمر كما
في البيت فلو كانت معربة لقال من علاه كمن رجاه فعدم قلبهم في الاسم
المتمكن وقلبهم في غيره نحو لديه دليل واضح على انه غير متمكن وقد يكون
بمعنى الباء نحو مررت عليه اذا جاوزته في المرور فكانك بها استعليته
او اذا كان مرورك من جانب العلو وقد يكون بمعنى مع كقولك
فلان على خلالته يفعل كذا اي معها واما عن فهي للبعد والمجاوزة المطلقة
ليتناول البعد الحسي وهو زوال عن محل بسبب احداث مصدر الفعل
المعدى بها ووصول الى آخر والبعد المعنوي وهو ان يحصل في محل مثل ما حصل
في محل آخر ويكون ايضا اي كما يكون على حرفا واسما اما الاول فنحو رميت

السهم عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها اى عن القوس انث
ضميرها لان القوس مؤنث تانيثا معنويا وجاوزها الى غيرها
وهو المرمى فقد زال السهم عن محل و وصل الى محل آخر لسبب الرمى
فهو مثال للبعد الحسى ونحوه اخذت عنه العلم لان العلم لما حصل
فيك من معلمك صار كانه قد تعدى منه اليك فحصل بهذا المعنى معنى
البعد فهو مثال للبعد المعنوى فان قلت رميت بالقوس و
رميت على القوس و رميت عن القوس فميز لى بين معانيها
قلت بالقوس بالنظر الى جعل القوس آلة للرمى و مستعانا بها و على
القوس بالنظر الى يد الرامى التى اعتمدت على القوس فى الرمى
و عن القوس بالنظر الى السهم الذى جاوز عن القوس وفيها اى فى عن
معنى من و زيادة معنى المجاوزة الا ترى انه لا فى رميت السهم
عن القوس على ان مبدا الرمى منها قال عبد القاهر و كل موضع لم يصلح
الا بمعنى التعدية كان مخصوصا بعن و لا يجوز ان يستعمل فيه من فلا يجوز
ان يقول اديت الدين من زيد و انما يجوز عن زيد لان هذا موضع
التعدى فقط و اذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدى
جاز ان يقع فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاه عن العيمة بالعين
المهملة شهوة اللبن من عام الرجل يعيم و يعام عيمة او اشتد بها
قال به ابن السكيت حيث قال اذا اشتهى الرجل اللبن قيل قد اشتهى
فاذا افرطت شهوته جدا قيل قد عام و بالغين المعجمة العطش
وحر الجوف قال به ابو عمرو و انشد ما زالت الدلو لها يعود حتى افاق
غيمها المجهود و كلا المعنيين محتمل هنا اى بعده عنها و جاوز به حكمها

اى

اى حكم العيمة الى حكم الرى من رويت من الماء بالكسر رويا و ريا و ريا
و ليس فى اللغة ان الرى مخصوص بان من الماء و ان شئت قلت من
اى قلت سقاه من العيمة على معنى سقاه من جهة العيمة و بسببها فزال
العيمة بسبب السقى فجعلت مبداه و منشاه و هذا المعنى لا يحصل من التركيب
الا بواسطة من فلذلك قال و هذا اى المعنى المذكور من عمل من اى مما اثبته
من حيث لولاه لما حصل و ان كان موضع لا يكون فيه سبب معنى المجاوزة
لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل عن عمرو بل تقول من عمرو
لانك لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه و تعداه و انما
تريد ان فضل زيد بدا اى ظهر من هذا الموضع اى من عمرو و هذا معنى من
فالمفهوم من القول الاول ان عن اخص من من استعمالا مطلقا و من القول
الثانى اخص من وجه و اما كونها اسما ففى نحو قولك جلست من عن يمينه
اى من جانبها و قوله و لقد ارانى للرماح درية من عن يمينى مرة و امامى
والكلام فى اسميتها و بنائها كالكلام فى على و اما الكاف فهى للتشبيه
و يكون حرفا فى نحو قولك الذى كزيد اخوك و يدل على كونها حرفا وقوعها
الذى به و لو كان اسما لما جاز ذلك و الثانى بطل اما الشرطية فلانه
بمعنى المثل و لا سبيل اليه اذ لا يقال الذى مثل زيد اخوك لانه يكون
مفردا و هو لا يقع صلة لان الصلة لا تكون الا جملة و ستعرفه فى موضعه
ان شاء الله تعالى فاذا جئت بالحرف يعنى اذا كان هذه الكاف حرفا
كان متعلقا بالفعل لانه لا يكون الا حرف جر لا يصاله معنى الاقرار
المبهم الى زيد فى ذلك المثال و الفعل لا يفارقه فاعله و هو مع فاعله جملة فيكون
هذه جملة لقيامها مقامها و يكون المعنى الذى حصل كزيد فكان ذلك الوصل

مطلب الكاف

دليلا على انه حرف جر وجوبا ومنشاؤه المقدمة القائلة ما لا يتم الواجب الا به
فهو واجب لا يقال لا نم انه اذا كان اسما بمعنى مثل يكون الصلة مفردا
لجواز ان يكون التقدير الذي كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف
اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك اى حذف شطر الجملة في
الصلة قليل غير متسع يعني انه وان كان واقعا لكنه في موضع الضرورة
فلا يجوز ان يقول جاء الذي قائم على تقدير هو قائم اللهم الا
في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف الاسمية لا يجوز
الا في الضرورة وبالكاف الحرفية جايزا مستمرا في حال السعة علمنا
انه حرف جر وقد يكون الكاف اسما بمعنى مثل نحو قوله يضحكن عن
كالبرد المنهم بمعنى المذاب والبرد بلسان الفارسي تكرك اى عن
مثل البرد المذاب يصف اسنانها بانها في اللطافة مثل البرد المذاب
والشاهد فيه انه استعمل الكاف في عن كالبرد بمعنى مثل والا لما دخل عليه الجار
ولا يعلم اسميتها الا بدخوله بخلاف مثل فهو اصل بالنسبة اليه ولذلك لا يدخل
الا على المظهر الا شاذا نحو كه او كها او كما او اقربا ولانه لو دخل ادى
في بعض المواضع الى التهجين وقوله وتلمني فاني كك فيها شاذ فحمل غيره
عليه طردا للباب واورد الشارح في لبابه انه يكون للقران في الوقوع
نحو كما حضر زيد قام عمرو اى اقترن القيام والحضور فيهما متساويان
في المقارنة في الوقوع ولتأكيد الوجود على ما قيل في قوله تعالى كما ربياني
صغيرا لانه لا يصلح للقران لان التربية واقعة والرحمة مطلوب وقوعها
فلا يكون الا لتأكيد وجود الرحمة فالمعنى اوجد رحمتهما ايجادا مؤكدا
محققا كما اوجد الوالدان تربيتهما الى ايجادا محققا موجودا في الزمان الماضي

ويكو

ويكون مزيدة في المنصوب نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء اذ المعنى ليس مثله
والا لفسد المعنى اذا حمل على زيادة مثل كما في مثل الامير يفعل كذا
او على نفي المثل على طريق الكناية فح لا يكون المثل زايدا ايضا كما
في قولك ليس لاخ زيد اخ والمراد نفي اخ زيد وفي المجرور نحو
فصيروا مثل كعصف ماكول اى فصيروا مشبهين بورق زروع
اكلته الدواب وراثته وفي المرفوع نحو عندي كذا درهما عند بعضهم
ورده الشارح في لبابه فقال وليس بذلك اى لا يتعين حمله على
الزيادة بل يجوز ان يراد مثل ذا ثم فسر بقوله درهما ويكون ذا
اشارة الى شيء اى عندي مثل هذا الشيء درهما واما مذ ومنذ
فانهما لابتداء الغاية في الزمان كما ان من لابتداء الغاية في المكان
على ما قال بعضهم لا يستعمل في غيره الا على تأويل حذف الزمان
على رأى كما اذا وقع بعدهما المصدر او الفعل نحو ما رأيته مذ
يوم الجمعة تريد ان مبداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة فهو حرف اوصلت الفعل
المنفي الواقع الذي قبلها وهو ما رأيته الى الاسم الواقع بعدها وهو يوم
الجمعة هذا مثال لايصال الفعل المذكور وكذلك تقول انت عندنا
منذ الليلة اى استقررت عندنا منذ الليلة هذا الفعل المقدر فمنذ اوصلت
معنى الاستقرار المقدر في عندنا الى الليلة وقد يكونان اسمين الا انهما مبنيان
لانقطاعهما عن الاضافة [illegible] ابدا فلهذا لم يجيئا معربين اصلا بخلاف
قبل وسيظهر الاضافة المقدرة في الامثلة الاتية اعلم ان مذ ادخل في الاسمية
للحوق الحذف وهو تصرف والتصرف لا يكون في الحرف الا اذا كان مضاعفا
لجوده او لكونه بمنزلة جزء الشيء ولا تصرف فيه ولانه لو تصرف فيه يلزم

مطلب مذ ومنذ

الانحا فيرفع ما بعدهما باى وجه كان وسيجىء فيما بعد ويكونان
على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة للفعل الذى قبلهما مثبتا
كان او منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اى اول الوقت الذى انقطع
فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار فى ان الغرض الدلالة على ابتداء
الغاية فقط يريد انهما يشتركان فيها وفى الاخبار باول الوقت
وعلى هذا اى وعلى ان يراد اول المدة لا يحسن النكرة بعدهما والمراد
النكرة الصرفة بدليل دليله وهو قوله لانك لو قلت انت عندنا ما رايته
منذ وقت مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره
اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان فى وقت ما فلا يجب ان تقع بعدهما
المفرد المعرفة كما ظن انه يجب ان يقع بعدهما اذا اريد بهما اول المدة اما الاول
فلتعيين الاولية المقصود فاذا قلت منذ اليومان لا يتعين لان اليوم الثانى
لا مدخل له فيها لان الاول اسم للفرد السابق واما المعرفة فلتعيين المقصود
بالذكر وسيأتى بيانه وانما الواجب ان يقع ما يفيد تعيين المبتداء مطلقا سواء كان
مفردا معرفة او مثنى معرفة اذا لم يكن العدد مقصودا ويكون معناه من اول
هذين اليومين الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته منذ يوم لقيتنى فيه هذين نخ
فلا يرد الاعتراض بالاخرين على الشارح هنا واما فى لبابه فيرد لان كونه جوابا لمتى
لا يقتضى تعريفه بل تعيين المبتداء بحيث لا يكون نكرة صرفة والثانى ان يراد
بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة اى غاية انتهاء
الرؤية يومان اى منتهاه يقال ما امدك اى منتهى عمرك وفى بعض النسخ وامد
ذلك المدة اى منتهى ذلك الزمان الذى انتفى فيه الرؤية واول وقته واخره يومان
ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب الاتيان بالعدد اى بما يفيده مفردا

كان

كان اولا معرفة كان او لا لانها جواب عن كم وهو استفهام عن العدد
فوجب الجواب به لوجوب المطابقة ولو قلت مذ يوم الجمعة والحال انك
تريد به اول واخره جاز على تأويل ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة الوقت م
او عشر ساعات مثلا على قصر الايام وطولها فتعريفه لا ينافى عدديته
وكذا مذ السنة ومنذ الربيع ومنذ المحرم والفصل بينه اى بين ما اذا كان
المراد جميع المدة وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون اخره
ان الرؤية فى هذا الوجه اى كون المراد جميع المدة لم يلتبس اى لم يتعلق
بيوم الجمعة بوجه ولم يحصل تلك الرؤية فى جزء منه وهى اى الرؤية منتفية
فى جميع اجزائه اورد فى هذا الوجه ثلاث جمل ظاهر كل مغن عن الاخرى
لانه قد سبق من الجملة الاولى رفع الايجاب الكلى وهو يستلزم السلب
الكلى فاذن وجب ان يعرف بقوله ولم يتحصل فى جزء منه ان المراد من
الجملة المذكورة عدم التباس الرؤية بجزء من اجزائه لكن لما كان هذا التعريف
لا يتم من هذه الجملة الثانية من حيث ان النكرة فى سياق النفى مجردة عن
من الاستغراقية وكان غير احد لا يوجب الاستغراق بل يجوز فجاز ان يلتبس
الرؤية بجزئين منها فوجب ان يتم بقوله وهى منتفية فى جميع اجزائه ثم لو قال
فى اول الامر ان الرؤية منتفية فى جميع اجزائه لكفى فى بيان الفصل الا ان النفى
نفى لما اثبت المثبت وصدر الفصل بناء على هذا ونفى الالتباس وان انفهم
من انتفاء الرؤية فى جميع اجزائه الا انه يكون ثابتا على انه يعين من الشارح فتعيين
الطريق ليس بلازم وفى الوجه الاول اعنى الذى يكون المراد اول المدة دون اخرها
كانت الرؤية قد انقطعت فى يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك
كما فى المجرور المراد منه اول المدة فظهر ان المجرور والمرفوع متحدان فى المعنى

الاول ومفترقان في المعنى الثاني هذا هو الفرق بينهما في المعنى اما الفرق
بينهما من حيث الحكم فاشار اليه الشارح بقوله والفرق بين المرفوع والمجرور
من حيث الحكم ان الكلام في صورة الجر على جملة واحدة وفي صورة الرفع
على جملتين احديهما فعلية وهي ما رأيته والاخرى اسمية وهي مذ يومان
لان مذ مبتداء ويومان خبره كان المعنى ما رأيته وامد ذلك يومان
كما تقول ما رايته وايام البين طويلة يعني انهما اذا كانا اسمين فهما
اما بمعنى الامد او بمعنى اوله واذا كانا بمعناهما حكما يكونان مبتدأين اذ هو ؛
كالمثال المذكور وما رايته واول امده يوم الجمعة يكونا مبتدأين ايضا
هذا اذا كان بعدهما زمان اما اذا وقع غيره من الفعل والمصدر فهما
ايضا مبتدان ما بعدهما خبره بشرط ان يقدر زمان مضاف اذ لا يستقيم
اول المدة سفره لان الحدث لا يقع جزءا عنه انما يستقيم زمان سفره
هذا على مذهب جمهور البصرية وقال بعضهم اسمية الا على عكس ما مر
لان المراد بهما الامد او اوله لانه ح يكون المبتداء نكرة مخصصة بل على
انهما مؤولان بالظرف اي بيني وبينه يومان والاول اظهر او كلتاهما
فعليتان احديهما بالاخرى تعلق الجار بالمجرور فالتقدير ما رايته من اذ تعلقت م
فيهما ؛ مضى يوم الجمعة او يومان فعلى هذا لا يحتاج الى تقدير زمان فيما اذا
وقع بعدهما مصدرا وفعل فان قلت ان مذ ومنذ كما عرفت
مبتداء وخبر على مذهب البصرية فح يكون مذ يوم الجمعة جملة مستقلة
فكانت مظنة لجواز عطفها على الجملة السابقة وهي ما رايته كما عطفها ؛
جاز ذلك في التفسير اجاب بقوله وانما لم يسغ تخلل العاطف بين
الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك اي تخلل العاطف

رع

مع ما فسرناه به وهو ما رايته وامد ذلك يومان من حيث ان الجملة الثانية
كانها جزء من الكلام الذي قبلها لا انها اي لان الجملة الثانية تفيد التحديد
في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان
قيدت ؛ نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت
العموم وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا
مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما لم يجز ذلك في الشرط و
الجزاء وغير ذلك من الجمل المتحدة حكما حاصل الجواب ان شرط دخول
العاطف عدم اتحاد الجملتين معنى فان اتحادهما يمنع تخلل العاطف
ومذ ومنذ مع جزئيهما متحدان وممتزجان بما قبلهما فبين الشارح الامتزاج
بالوجه المذكور وقد بينه غيره بانه لا يقال مذ يومان الا وقد تقدمه مثل ما
رايته بخلاف تفسيرها فانه جملة مستقلة لا يتوقف على تقدم جملة عليه
وفيه بحث لانه ان اشترط في التفسير تقدم فعل يكون هذا مبدأ له لم يستقل
ايضا والا فلا يكون الفعل الذي جعل مبداء له معلوما اذ قولك اول
المدة لا يعلم منه من غير تقدم ذكره انه اول المدة لانتفاء الرؤية وانت
التجريد ؛ تعلم ان الجملة الثانية في التفسير تفيد التحديد على ما ذكرته والا فلا تفسير
يكون علة عدم المساغ ويمكن ان يوجه الكلام في مساغه وعدم مساغه
على وجه لا يرد هذا وهو ان يقال انما لم يجز دخول العاطف لان الجملة الثانية
يفيد التحديد للفعل المذكور في الجملة الاولى فصارت كانها جزء من الجملة
فلها اعتباران اعتبار كونها جملة واعتبار كونها جملة مجرودة فبالاعتبار
الاول يجوز تخلل العاطف وبالاعتبار الثاني لا فاعتبر هذا في الجملة المفسرة
وذلك في المفسرة وان اشتركتا في التحديد والمزج المشاكلة اللفظية

بين الاسميتين والحرفيتين فكان عدم قول الشارح في اخر البيان بحلافه
فسرنا به يعرفك هذا فلا تغفل عن النكتة وقال بعض الكوفية وهو مروى
عن سيبويه انهما ظرفان ابدا مضافان الى جملة اما مصرحة بجزئيها نحو قوله ما زال
مذ عقدت يداه ازاره واما محذوفا فعلها بشرط ان يكون فاعلا وقتا
يجاب به متى او كم فالتقدير في ما رايته مذ يوم الجمعة مذ كان يوم الجمعة
ومذ كان يوم الجمعة ومذ يومان مذ كان يومان واستحسنه بعض الناس بان
فيه اجراءهما في الاسمية والحرفية على طريقة واحدة مع صحة المعنى ومخلصا من
الابتداء بالنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير فيهما ومن تعريف غير معتاد
ان ادعى التعريف ومن جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرة
ولا مقدرة واستغناء عن تقدير زمان مضاف اذا وقع بعدهما مصدر او فعل
او ان لان تقدير الفعل مغن عن تقدير الزمان وفيه ما فيه وانما قال المص ويجوز
مذ يومين لظن بعض المتأخرين انه لا يجوز ما رايته مذ يومين ظنا بان المجرور
هنا لا يفيد الا ما يفيد المرفوع فبناء على هذا الظن قالوا ان هذا وقع
سهوا من النساخ ولا يجوز مذ يومين فاراد الشارح ان يزيل هذا
الظن ويبين كلام المص على وجه يقوم فيه معنى الجر ومعنى الرفع
فقال وانما قال المص ويجوز مذ يومين في المتن لانه قد تقرر ان الجر
بمذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم ان
امتناع في قولهم ما رايته مذ يومان اي ان مذ يومين لانه عدد يجاب به
كم فهو يقتضي الاستيعاب فكيف ~~اول~~ فازال المص هذا التوهم وذكر
ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت بايقاع المنفي بعد
الفعل المنفي هنا ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن

لهذه

لهذه المدة مبتداء من اوله ومنقطع عند اخره رفعت ما رايته مذ يومان
ولو اردت ان مبتداه اول هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا
يقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد انه كائن بعد لم يبلغ غايته جررت
فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها
اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتد وهذا دليل واضح
على انه يجوز وقوع النكرة بعدهما اذا لم يكن محضة اعلم ان كونهما حرفين
تارة واسمين اخرى قول بعض اصحابنا وقال بعضهم انهما اسمان على كل
حال فاذا رفع ما بعدهما فعلى ما ذكرنا واذا جر فعلى الاضافة وبناؤهما لانهما
كالا يمنع في من لدن حكيم وكم رجل ولا يدخلان الا على المظهر لانه لم يجز الدخول
على المضمر في استعمال الفصحاء خلافا للمبرد فانه يجوز قياسا على من قلنا مجرد
القياس لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء واما حاشا فهي للتنزيه اي
تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غيره وكثيرا ما اريد تنزيه شخص
من سوء فيبداء بتنزيه الله تع من السوء فبرأس السوء من اريد تنزيهه
على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون ذلك ابلغ
تنزيه نحو قوله تع قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء فلا يقال صلى القوم
حاشا زيد وهي حرف جر عند سيبويه لا غير ويدل عليه قول الشاعر
حاشا ابي ثوبان ان به ضنا بخلا عن الملحاة والشتم الملحاة الملامة
المعنى اذمهم والومهم الا ابا ثوبان فاني اضن ان الحاه واشتمه والشاهد فيه
حاشا ابي فان حاشا حرف جر مجرور به ابي وروي فيه النصب هكذا وقع هذا
البيت في كلام اكثر النحاة وانشد ابن عصفور هكذا حاشا ابي ثوبان
ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم

فهم ركبوا صدر البيت الاول على عجز البيت وقولهم حاشا بلا نون اى الوقاية
ولو كان فعلا لدخل عليه ما المصدرية كما دخلت على خلا وعدا و
مذهب المبرد انها حرف جر كما قال به البصرية وفعل ماض من
حاشى يحاشى بمعنى جانب يجانب كما قال به الكوفيون نحو جاء
القوم حاشا زيداً اى جانب بعضهم زيداً واستدل بتعلق لام
الجر به وقولهم حاشيت زيداً واحاشيه قال النابغة وما احاشى
من الاقوام من احد وحكى ابن ابو عمرو الشيبانى عن بعض العرب
اللهم اغفر لى ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بالنصب وبالتصرف
فيه بحذف بعض حروفه نحو حاش لله الجواب ان التصريف والتصرف بهما
لا تقطع بفعليته لجواز اشتقاق المذكور فعلا من حاشا حرفا ولا بعد فيه
مثل لو نسيت اى قلت لولا فمعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد و
لحرف الكثير استعماله يخفف مثل سو وسف واما الجواب عن حاش فمشكل
الا انه يمكن ان يقال ان تعلق لام الجر به انما يفيد عدم حرفيته وهو لا يدل على
كونه فعلا لجواز ان يكون اسما منتصبا نصب المصدر فكانه قال تنزيها
لله بدليل قراءة السماك حاشاً لله بالتنوين وقراءة ابن مسعود حاشا الله
بالاضافة وعدم التنوين فى القراءة المشهورة لبنائه لشبهه بحاشا الحرفى
لفظا ومعنى فاقتضى ان يجرى مجراه فى البناء واما خلا وعدا فانهما
للاستثناء العارى عن معنى التنزيه المذكور ويكونان حرفين تارة
وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور فى الاول ومنصوب فى الثانى على
المفعولية اما عدا فلتعديته واما خلا فلتضمنه معنى جاوز اذا قصد
به الاستثناء لتناسب ما بعدها ما بعد الا والفاعل مضمر عايد الى البعض

القوم

القوم الدال عليه القوم نحو جاءنى القوم خلا زيداً وعدا زيداً اى عدا
بعضهم زيدا وقد اختلف فيه هل لها محل من الاعراب قيل لها ذلك
من النصب على الحال اى خالين وعادين وقيل لا وصححه ابن عصفور
ومثله فى اضمار الفاعل بعد قصد الاستثناء قولهم جاء القوم ليس زيدا
ولا يكون زيداً اى ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً وقال البعض
القوم راجع الى مدلول العامل فى المستثنى منه فتقدير جاءنى القوم
ما خلا زيداً ما خلا مجيئهم زيداً اى وقت خلو مجيئهم زيداً ثم نفى الوجه
الاول فقال ولا يجوز ان يرجع الى البعض المذكور كما قالوا لان
من قولك جاءنى القوم ما خلا زيداً ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا
يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه وانت تعلم ان
زيدا اذا كان مع القوم لا يكون كل القوم بل بعضهم فاذا قلنا
جاءنى القوم وزيد معهم كان معناه جاءنى قوم بعضهم زيد وبعضهم
غيره فاذا لم يكن معهم زيد واريد استثناؤه بهذه الآلة فقيل ما خلا
زيداً كان معناه ما جاوز بعضهم زيداً ولا سبيل الى ان يكون معناه
ما جاوز كلهم زيداً والا لزم مجاوزته عن نفسه فتعين ان معناه ذلك
وهو يفيد ان لا يكون معهم اصلا فاذن لا معنى لقوله ولا يلزم من
مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه على ان صحة قولهم جاءتنى
النساء ليس هندا ولا يكون هنداً يدل على ما ذكرنا فلولا ان الفاعل
هو البعض لما صح فى ليس ولا يكون التذكير وانما لزم الاضمار فيها
لان هذه الالفاظ لما كثر استعمالها وشاع دورها على السنتهم صارت
كالامثال التى لا يقبل التغيير وقيل ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى

بالا اذ لو اظهر لا يفصل عن الجر وهو المستثنى فجهل قصد الاستثناء
وانما لم يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا
وهو حرف غير متصرف فكذا ما جرى مجراه واذا ادخلت ما على خلا
وعدا لم يذكر حاشا لان ما لا يدخل على حاشا اصلا عند اكثر القوم
وسيبويه اما على جواز دخوله كقوله رايت الناس ما حاشا قريشا
وانا نحن افضلهم فعالا فلقلته فكانه لم يعتد به تنصبان البتة قوله البتة
يشعر بان ما ذهب اليه الجرمي والكسائي والفارسي والربعي من جواز الجر
بعدهما غير ملتفت اليه لان ما ذهبوا كون ما زايدة وسيطله لتمحضهما اى
لخلوصهما في كونهما فعلين اذ ذاك اذ دخل ما عليهما وذلك كونهما فعلين
على وجه تمحضهما فيه لان التامل الصادق في موادهما وموارد استعمالهما
لما اى للفظة ما التي تصدران اى خلا وعدا بها اى بما انها لا تخلو من ان يكون
مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما اى لم يذهب احد ان ما هذه موصولة
كما ذهب البعض انها مزيدة والى انها مصدرية لان هذا الموضع ليس موضع ما الموصولة
بل موضع الذي لانها الموصولة الموضوعة للصفة والموصوف جميعا والمستثنى منه
هنا بمنزلة الموصوف فلا يكون موضع ما الا يرى انه لا يصح اشتريت الكتاب
ما تعلم وان صح الذي تعلم ولانها لو كانت موصولة لصح ان يقع موقعها
من في جاء في القوم ما خلا زيدا لان من لذي العلم ولانها لو كانت موصولة
لوجب ان يكون في الفعل ضمير يعود اليه والضمير الذي فيه ضمير بعض القوم فان
كانت مصدرية فلا بد وان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل
الا على الفعل لكانه فيجعل في تاويل المصدر فاذا قلت جاء في القوم ما عدا
زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا يريد به انه منصوب

اى مجاوزة ... اى جاوز

على المصدر لعدم المحذوف الدال عليه المصدر المنصوب وهذا يشير الى الوجه
الثاني في الفاعل المضمر الذي ذكره بعض القوم وقيل ان ذلك يجوز على الحال
كما يجوز ذلك في المصدر الصريح وهذا قول السيرافي وقيل ان انتصابه على
الاستثناء كانتصاب غير وقيل على الظرفية على تقدير الزمان اى وقت عدوهم
ورحله معنى الاستثناء هذا على تقدير ان يكون لهذه الجملة محل من الاعراب
ويجوز ان لا يكون وان كانت مفتقرة من حيث المعنى الى ما قبلها
من حيث كان معناها معنى الا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل
ايضا فان قلت كما تدخل الفعل تدخل الحرف فلا يتمحضان في فعليتهما
اجاب بقوله وما هذه وان اتصلت بالحرف لكنها لا تتصل باول الحرف
وانما تتصل باخره نحو ربما وانما واذا دخلت على الفعل حلت اوله
نحو ما ضرب وما يضرب فلما كان هنا في الاول دل على فعليتهما وما
في طالما وقلما ان قيل انها مزيدة ليست بداخلة عليهما بل على الفعل
الاخر لكنها وقعت متصلة بهما في الكتابة **قوله** واما ما ينصب المفرد
فسبعة على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قال الشارح قد سبق ذكر
الاختلاف في عامل المفعول معه فان ما عليه الاكثرون ان العامل
فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ولا يخفى انه ما سبق فيما سبق من
الاختلاف الا ان باب المفعول معه قياس عند الاخفش ومقصور
على السماع عند سيبويه ومن ان الفعل الغير المتعدي انما عمل فيه بواسطة
الواو وان الواو لا تعمل وما ذاك اختلافا في عامل المفعول معه وبيانا
ان ما عليه الاكثرون هو الفعل المتقدم بواسطة الواو فلا بد لتصحيح من
ارتكاب تعسف من ان ما عليه سيبويه والاخفش ما عليه الاكثرون

مطلب ما ينصب المفرد

قوله كل رجل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل مقرون مع ضيعته او مقترنان

ويقصد ذلك اى كون العامل فعلا بواسطة الواو انه اى المفعول معه لا يجى منصوبا الا وقد تقدمه فعل نحو استوى الماء والخشبة او معناه نحو ما شانك وزيدا فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتيج معه الى فعل او معناه لكنه محتاج اليها لما ذكرنا فلا يكون الواو نفسه عاملا فيه وايضا لو كان الواو عاملا فيه لا انتصب ما وقع بعد الواو الكائنة بمعنى مع في قولهم بالنصب على انه مفعول فيه اى في قولهم وان قرئ بالرفع فمجاز كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل لا للواو فثبت من هذه الدلائل ان الواو لا يجوز ان يكون عاملا فلا يصح جعل المص اياه عاملا فان قلت جاز ان يكون العمل للواو والفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجودهما اى وجود احدهما حذف المضاف لدلالة ما سبق عليه او ثنى نبيها على الاتحاد في الشرطية بلا تفاوت قلنا ان الاصل في الواو ان لا يعمل كما اطلعت عليه في بحث المنصوبات العامة والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذى له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذى لا تاثير له فيه اى في العمل اصلا على ان المص قد ناقض كلامه هنا كلامه ثم اذ جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل حيث عده من المنصوبات العامة الفعل وهنا عد الواو عاملا حيث [illegible] قال واما ما ينتصب فبسبعة الواو بمعنى مع فبين كلاميه تناقض ولعل قوله على ما ذكر في المائة لدفع التناقض والشيخ وان كان العامل عنده الفعل او معناه بواسطة الواو على ما صرح في كثير من مصنفاته انما عده عاملا على ضرب من التوسع والمجاز لما اى انهما لا يعمل

مطلب حروف النداء

30

الا عند وجود الواو **قوله** وحروف النداء بكسر النون الصوت وقد يضم مثل الدعاء ومصدر نادى ينادى اى صاح وهو هنا تصويتك لمن تريد اقباله عليه لتخاطبه يا وايا وهيا واى والهمزة قال الشارح اعلم ان الثلاثة الاول هي يا وايا وهيا للنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه لاحتياجهم في الدعاء الى رفع الصوت ومده فنودى بها لان في اواخرها الفات ملازمة للمد ولان فيها كثرة الحروف الممدة لرفع الصوت ومده والاثنان الاخيران يعنى الهمزة واى لنداء القريب لانتفاء رفع الصوت ومده لقلة حروفها وعدم كون آخرهما مدة اما الهمزة فظ واما الياء فلان حركة ما قبلها ليست من جنسها وقيل ان يا قد يستعمل فيهما اى في القريب والبعيد لان ايا ويا حروفها كثيرة واواخرها مدة وهذان المعنيان منتفيان في اى والهمزة فاستعمل الاولان في البعيد لا غير والاخران في القريب لا غير ولما كان احد هذين المعنيين موجودا في يا دون الاخر استعمل فيهما رعاية للاعتبارين فلها بهذه الجهة فضل على اخواتها وايضا بكثرة وقوع النداء بها ووقوعها في الاستغاثة والندبة بدلا من وا والتعجب فلذلك كانت ام الباب والاصل في هذه وأما ايا وهيا فعند الجمهور هي اصلان كيا وعند ابن السكيت اصل ايا هيا وليس ببعيد لكثرتها استعمالا من هيا فجاز الاعتقاد بانها اصل وعند بعضهم يا ادخلت هاء التنبيه مبالغة وفي الاقليد صيغة هذه الحروف من حروف المد واللين لا عتماد الحروف واكثرها دورا في الكلام واصل هذه الحروف يا وعكسه اى والهمزة بحذف الياء وايا بزيادة الهمزة في يا وهيا بابدال الهمزة

حقيقة كبعد المسافة او حكما كالاصم والنائم والساهى والسر في اختصاص هؤلاء بنداء البعيد هو ان فيها زيادة صوت

هاءً وقد اهمل المص ذكرها وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورةً بموافقة لفظ ما بعدها من المندوب لما بعد حروف النداء من المنادى في البناء والنصب وان لم يكن بنداءٍ حقيقةً يجوز ان يكون هذا الكلام من الشارح تعليلا لاهماله فاللازم كان ذكر حروف النداء مغنيًا عن ذكر حروف الندبة ويجوز ان يكون اعتراضا عليه فالواجب ذكره كما ذكره كثير من النحويين والجواب انه ليست حقيقة من حروف النداء كما اعترف به لخصوصها بالندبة وهي البكاء على الميت واظهار التفجع عليه وتعديد محاسنه ليعلم الناس انه لقي امرا عظيما وخطبا فظيعا ليعذره من سمع بكاءه وقلقه ويشاركه في التفجع ويهون عليه ما وهمه من ذلك الخطب المحرق والامر المقلق فلا يكون نداء والا لكان المندوب منادى وليس به لانه ليس بمطلوب اقباله فظهر ان وا ليست من حروف النداء فلذلك اهمله ولو ذكره لا يكون بعيدًا لما ذكرنا من الموافقة نعم يكون تاركًا لبعض نواصب المفرد كما ترك ذكر بعض مواد المفرد **قوله** وينصب المنادى اذا كان مضافا قال الشارح ذكر جار الله العلامة وكذا ركن الدين لحديثي انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما قال جار الله العلامة ذلك اي ان معناه يا اريد او اعني لانك اذا قلت يا فقد ناديت على انك تقصد منادًى توجه الخطاب لان قول يا بدون قصد المنادى المتوجه اليه الخطاب سفه ثم اردت ان تبين ان المعني اي المراد بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله فتنصب

المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادًا حال من فاعل حذفت بيا مع افادته معنى النداء والتنبيه على ما عرفت مسدّه وانما لزم حذفه لمكان النايب فلو ذكر لادى الى الجمع بينه وبين المنوب عنه وايضا انما لزم ذلك تفاديًا اي احترازا من تفادى فلان من كذا اذا تحاماه وانزوى عنه وقال تفادى الاسود الغلب منه تفاديا بذلك اي بلزوم الحذف من الالتباس بالخبر لانه اذا ذكر الفعل احتمل ان يكون خبرا لاشتراك الصيغة بينه وبين الانشاء فيمكن تصور احتمال الصدق والكذب وقيل في بيانه انه اذا ذكر الفعل خيف عن فوت المراد لان المراد ان المنادى منادى في الحال والفعل صالح له وللاستقبال فلما خيف عنه اضربوا عن ذكر الفعل وجعلوا هذا الصوت ايذانا بذلك المراد واذا كانوا يضمرون الفعل في اياك ان تفعل لان المعنى باعد نفسك ان تفعل كذا مع انه لا يفيد شيئا من رفع اللبس كان اضمار الفعل هنا مع ما فيه من رفعه احرى بالجواز واعرق في الحكمة وقال صاحب الكتاب يعني سيبويه اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل على الخطاب اي ليدل على ان الاسم المظهر اعني به مخاطب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغايب الا انه ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب وانما قال اعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ففي تفسير صاحب الكتاب ثلاثة امور تصديريا وقيام ضمير المخاطب موضع المظهر وتقديم المفعول ليدل على ان القصد متوجه اليه لا الى غيره وما حكي على الاصل من قول بعضهم يا اياك

على هذا ومنهم من يضع موضع المضمر المنصوب ضمير المرفوع نظراً الى الضم اللفظي في يا زيد وعليه قوله يا اقرع بن حابس يا انت الذي طلقت عام رجعنا وقيل انما نصب ابا لالاضافة الى كاف الخطاب بخلاف انت لانه مفرد وستعرف ان هذا مبني على وجه مردود ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما وليس المعنى منه هٰهنا وفي غيره انهم تكلموا به على الاصل كثيرا ثم خففوا لاستلزام ذلك وجوده في كلامهم كثيرا بل المعنى انهم علموا انه سيكثر استعماله فعليه فعلوا من اول مرة ان قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الواضع هو الله تعالى علم اي الهم انه سيكثر استعماله فاوضح ثم انهم لما رأوا ان الفعل لا يستعمل اصلا قد اختلفوا في ان عامل المنادى اي شيء هو فقالوا ان العمل لهذه الحروف فيكون حرف النداء ام للفعل المضمر فيكون العامل اياه فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر لما ذكرنا من التفسير ولان هذه الحروف انما هي لتنبيه الموعود وهي لا تختص بنوع بل تدخل تارة على الجملة الاسمية نحو قوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار واخرى على الفعلية كقوله تعالى الا يا اسجدوا وما هذا شانه لا يعمل فلا تعمل هذه الحروف لا يقال فليعمل على طريق النيابة عن الفعل لان النيابة لا توجب العمل لان عامة حروف المعاني نائبة عن الافعال لضرب من الايجاز ونوع من الاختصار مع انه لا يجوز اعمالها ولا تعلق الظرف والحال بها وذهب آخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل ويعضده اي يقوي ان العامل هو حرف النداء انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه حرف نايب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه

لان الامالة مخصوصة بالفعل نحو رمى وبالاسم نحو عمى

الامالة

الامالة التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه اي على ان العامل حرف النداء ايضا تعلق لام الجارة اي بحرف النداء في نحو يا لزيد ولولا ذلك لما جاز اذ اللام الجارة لا يتعلق الا بالفعل او بما هو بمعناه ولهذا اي لنيابته عن الفعل على هذه الوجوه زعم بعضهم ان فيه ضميرا وميل عبد القاهر الى هذا المذهب اي مذهب الآخرين وزعم بعضهم انها اسماء الافعال استدلالا بها وبان المنادى كلام مستقل والحرف مع الاسم لا يستقل كلاما ورد بوجهين احدهما ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن جملة هذه الحروف الهمزة وهي واحد واذا بطل كونها اسم فعل يبطل كون البواقي اسماء الافعال لعدم القائل بالفصل وثانيهما انها لو كانت اسماء افعال فلا بد لها من مرفوع ولا مرفوع فيه فوجب ان لا يكون اسماء افعال ولا يجوز ان يكون مثل رويد في الاضمار لانه ح اما ان يكون ضمير متكلم او مخاطب او غايب لا سبيل الى كل منها اما الاول فلعدم استتاره في اسماء الافعال واما الثاني فلعدم كون المعنى عليه لانه لم يرد ان المخاطب هو الداعي بل المدعو فلو كان فاعلا مع وقوع الفعل عليه لزم كونه فاعلا ومفعولا معا واما الثالث فلانه لم يتقدم له ذكر وليس المعنى عليه ايضا وانت تعلم انه يجوز تقدير المنادى المحذوف في الجملتين وبين النيابتين المذكورتين فرق ظ لان نيابة حرف النداء عن الفعلين من حيث الترادف على ان المتق من يا ادعو كما صرح به ابن يعيش في شرحه للمفصل حيث قال وصار يا وادعو وانادي من الالفاظ المترادفة واما نظيرها في العمل من جهة النيابة ونيابة عامة حروف المعاني

حيث قال هذه الحروف اعني حروف عوامل النداء

جملة

ليست من هذه الجهة وعدم ما هو اقل من حرفين في اسماء الافعال وعدم
استتار ضمير المتكلم فيها غير مسلم والنحاة انه يجوز العمل للنيابة عن الفعل
ويجوز ان يكون اسم فعل مستترا فيه ضمير المتكلم نحو اف واوه فان كل واحد
منها اسم فعل والمضمر فيه ضمير المتكلم وزعم بعضهم ان حرف النداء مع المنادى
كلام مستقل من غير اضمار فعل ولا جعله اسم يرده وجوب تركيب الجملة
من المسند والمسند اليه وكون وضع الحرف على ان لا يكون مسندا ولا مسندا اليه
فلو كان كلاما تاما يلزم احد الامرين الباطلين اما كون الحرف مسندا
او مسندا اليه او وجود كلام من غير اسناد فما ادى الى باطل باطل فكونها
كلاما تاما باطل وزعم بعضهم انه ليس بجملة ولكنه بعض جملة يتبع ما بعده من
الكلام اذ المنادى انما ينادى بكلام يذكر بعد ندائه فالجملة ما يذكر بعده
والنداء كالفضلات التي تكون في الجمل وهذه غير مستقيم ايضا اما معنى
فللقطع ان يا زيد كلام تام ولا يلزم ان يذكر بعده جملة لانه قد يقول
القائل يا زيد لا يخبره بشيء بل ليعلم حضوره او غيبته ولذلك المحققين
جاز الوقف على الجملة الندائية واما لفظا فلان الاسم لا بد له اعراب
من جهة التركيب وجهات التركيب محصورة ولا يدخل في واحد منها
على تقدير ان لا يكون عامل مقدر قبله ويكون منصوبا فبطل ايضا
لذلك الوجه قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد قال الشارح لانه
بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وهي الوجوه الثلاثة احدها كون
الاول عاملا في الثاني وذلك لانه لا يخلو من ان يجعل متصلا بزيد او بخير
فان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول مثلا اي كونها شكوت
المجرور مع الجار في موضع المفعول نحو مررت بزيد وان كان الثاني

انه يذكره

قال بعض ... يا زيد لا ...

لان من لا يخلو

كان

كان اظهر لان الثاني قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف والوجه الثاني
الثاني من تمام الاول فان من زيد لا يتم معنى خيرا الا به لان افعل
التفضيل لا يتم معناه الا ببيان المفضل عليه كما ان المضاف اليه من تمام
المضاف والوجه الثالث ان الاول قد تخصص بالثاني لان المفضل شيء
شايع لاحتمال ان يكون المفضل عليه زيدا او غيره فزيد ارتفع
شياعه كتخصيص المضاف بالمضاف اليه وقد مر بيانه في بحث الاضافة
والوجوه الثلاثة متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه
ويا حسنا وجه الاخ تشبيها بالمفعول ولا يحسن رفعه لافتقاره
الى العائد اذ لا يخفى ان الاول عامل في الثاني في هذه الامثلة لاعتماده
على حرف النداء وانه لا يتم معناه الا بالثاني وانه تخصص به والاخيران
اي تمام الاول بالثاني وتخصصه به دون الاول وهو كون الاول عاملا
في الثاني متحققان في قولهم يا ثلثة وثلاثين في اسم رجل لان قولهم يا ثلثة
ليس بعامل في الثلاثين لكن تخصص به اذ لا يخفى ان الاول لا يعمل في الثاني
وان المجموع اذا علما كان الاول محتاجا الى الثاني في ان يتم معناه و
تخصصه به لكونه بمنزلة كلمة واحدة فان قلت فعلى ذلك لا يجوز نصبهما
معا اذ لا يستحق بعض الكلمة النصب قلت نصب الاول لكونه منادى
ونصب الثاني ثابتا على الهيئة الاولى التي قبل التسمية كان الثاني منصوبا
على العطف فاقر وان لم يبق في الحقيقة كما في عبد الله ونحوه التابعية
والتخصيص باعتبار المنقول عنه كالاعراب واما قيده بكونه اسم رجل
لانه اذا لم يكن اسم رجل يضم المنادى ويرفع المعطوف وفي ترتيب الامثلة
لطف حيث مثل اولا بقولنا يا خيرا من زيد لانه اشبه بالمضاف من باقي

الامثلة لكون الاضافة مقدرة بحرف الجر وثانيا لضاربا زيدا لان
المنصوب اخ المجرور بدليل الحمل في غير موضع وثالثا لمضروبا غلامه
لان عمل الاول في الثاني فيه اصلي ورابعا لحسنا وجه الاخ لفرعيتها في
العمل وخامسا بثلاثة وثلاثين لضعفه من السابق حيث لم يتحقق
فيه جميع الوجوه الثلاثة وفي بعض النسخ والاولان دون الثالث
وهو ليس بخطاء لامكان ان يقال لما جعلا بازاء حقيقة واحدة وكان
الثاني من تمام الاول وتابعاله في اعرابه باشتراك الواو صار كان
الاول عامل في الثاني كما في يا خيرا من زيد وهو موافق لما ذكره
ابن يعيش في شرح هذا الموضع من المفصل وفي بعضها والثاني دون
الاول والثالث يعني كون الاول مما يتم بالثاني متحقق في يا ثلاثة
وثلاثين دون كون الاول عاملا في الثاني وهو ظاهر على الحقيقة دون
التخصيص لانه ان عني به مثل التخصيص في الاضافة فهو ممنوع
وان عني به غيره فعليه بيانه حتى نتكلم فيه **قوله** او نكرة كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي قال الشارح رجلا ههنا نكرة لانه اي الاعمى لا يقصد
به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى وقد يجيء النكرة موصوفة
نحو يا رجلا صالحا والضمير من الوصف على لفظ الغيبة لوضع المظهر للغايب
قوله واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم قال الشارح قد سبقت الاشارة
الى العلة الموجبة لبنائه في بحث المبني بناء عارضا وهي وقوعه موقع كاف
الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا فيه ايضا من ان المضاف اليه
بمنزلة التنوين بمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى الاسم
مع ما هو بمنزلة علم التمكن وقيل لافتقاد علة البناء وهو ممن اعتبر العلة

اللفظية

فائدة

اللفظية والمعنوية وان اقتصر على المعنوية فلما ذكره الشارح لان
العلة انما تؤثر اذا لم يكن مانع وقد كان كما في الفعل المضارع ولا
يرد خمسة عشرك لاصالة البناء بقوة السبب بخلاف المنادى
لضعف بنائه بشبهه بعيد دل عليه لا رجل ولا غلام رجل وليس المعنى بقوة
سببه وضعفه الا ان يكون تأثيره اشد بحيث لا يختص بموضع و
ان لا يكون تأثيره اشد بحيث يختص فلما بني المنادى في هذا الموضع
خاصة ضعف تأثير سبب بنائه ولما بني ما ذكرتموه من نحو خمسة عشر
في كل موضع قوي تأثيره وههنا بحث في الايضاح فليطلب منه وقيل
لانه ارادت العرب يا زيداه ثم حذفته وهو كالمضاف فصار كقبل وبعد
واذا اقيم مقام الزيادة فتحه اذ لا ناصب والا لصحت الحال وهو ضعيف
وامتناعها لاطلاق الدعاء وقيل لانه طال كقبلك فضم حين افرد كقبل وهو
اضعف الورود ما ورد على ما سبق عليه مع انتقاضه بالنكرة وقيل رفعوا
المفرد بغير تنوين للفرق بينه وبين المرفوع بعامل صريح ونصبوا المضاف للحمل على
اكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد وهو اضعف ايضا لانتقاضه لما انتقض
به الثاني وقيل لانه لو بني لزم تقدم الحكم على العلة واللازم باطل اما الملازمة فلان
المنادى هو المضاف لا مطلقا بل بقيد الاضافة فما لم يذكر المضاف اليه لم يتحقق
الوقوع الذي هو علة البناء واما المشابهة له فلما شابهه بالوجوه المذكورة اعطى
حكمه توفيرا للحكم النظير على النظير واما النكرة فلم يبن لافتقاد علة البناء فيه
اي في النكرة على تأويل المنكر حيث لم يقع موقع كاف الخطاب من حيث
انه يستدعي التعيين وليس فيها دلالة على التعيين وانت تعلم انك
اذا قلت نرى يجوز ان يراد به كل من يتأتى منه الرؤية لا واحد بعينه

قائله الفراء

قائله خليل

وبصيغوا

فح يكون الخطاب عاما فيناسب المنادى النكرة ذكر الضمير فيقوم العلة
وفى قوله يازيد ويارجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين
احدهما ماكان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثانى ماكان نكرة وانما
تعرف بالنداء نحو يارجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من
حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى
ان يقول الرجل بلام التعريف قاصداً واحداً بعينه كقوله قالت هريرة لما
جئت زايرها ويلى عليك وويل منك يارجل اراد [illegible] رجلا بعينه
ثم اختلف اصحابنا فى ان العلم المنادى هل يكون باقيا على علميته بعد النداء
ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيود كما يقال
رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا اى وان لم ينكر لكان
جمعا بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وهو قول
ابى العباس المبرد وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء قوله
يلزم اجتماع التعريفين قلنا مسلم قوله وهو ممتنع قلنا لا نم واجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كانا اى اجتماع التعريفين بعلامة لفظية
اذ يلزم ح توارد الحرفين على معنى واحد وهو محال كحرف النداء واللام
ويعضد هذا المذهب انهم اجمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة وبينه
وبين اسم الله نحو ياهذا ويا الله مع ان اسم الاشارة لا تقبل التنكير اصلا
ولا يستطاع عليه وكذا لفظ الله وهذا مذهب ابى بكر ابن السراج
والبحث مستقصى فى المفتاح ولو ظفرت به لاوردت ذلك
البحث المستقصى قوله ولكن محله النصب قال الشارح لما ثبت
ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت علة البناء فى المنادى المفرد المعرفة

من الزيدين ح

هكذا فى المفتاح ايضا

ذكر تمامه فى المفتاح

لم ينتصب لفظا جواب لما لكن حكم على محله بالنصب كما حكم فى ساير المبنيات
على محلها بوجه من وجوه الاعراب اذا وليتها العوامل ويدل على كونه
منصوب المحل جواز النصب فى وصفه نحو قوله يا عمر الجواد فلولا ان
محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة لكنها منتصبة فمحل موصوفها
النصب ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف يعنى الدابر مرفوع لوقوعه
صفة لما هو مرفوع المحل وان كان ذلك مكسوراً لفظا وعلى هذا المنوال
ساير المبنيات فان التوابع التى تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ
الا انهم جوزوا الرفع فى صفة المنادى المفرد المعرفة حملا على اللفظ وان
لم يجز ذلك الحمل فى غيره من المبنيات كما لم يجز ذهب امس الاحدث بالجر وهؤلاء
الظريفين بجر الوصف فيهما حملاً على اللفظ وهؤلاء لان الضم لما اطرد فى كل
منادى مفرد معرفة على معنى ان الدليل لما دل على وجوب ضمه كان قانونا نحويا
منطبقا على جميع جزئياته اشبه فى الظاهر لا فى المعنى للتخالف فيه بما يرتفع بالفعل
اى بالاسم الظاهر المرتفع بالفعل يعنى الفاعل لان الرفع فيه مطرد على معنى ان
الدليل لما دل على وجوب رفع الفاعل كان الفاعل مرفوع قانونا نحويا منطبقا
على جميع جزئياته نحو جاء احمد فاجيز الحمل على لفظه اى لفظ المنادى المفرد
المعرفة كما يجوز الحمل على اللفظ فى المعرب ولم يجز ذلك فى امس وهؤلاء لانه
ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر فيكون قانونا وفى
هؤلاء ايضا لم يدل دليل على وجوب الكسر فى اسم الاشارة فيطرد وهذا
معنى قول الخليل كل اسم مفرد معرفة فى النداء مضموم وليس كل اسم فى موضع
امس مجروراً فلا يكون الكسر فى هؤلاء وامس مطرد كما زعم الغالى مع اعترافه
فى آخر كلامه بالمعنى من الاطراد الحاصل ان ماله لفظ ومحل على ثلثة اقسام

وانما جاز وقوع المعرفة صفة لامس امس نكرة لان امس وان كان نكرة لفظا لكن معرفة تقدير العدول عن المعرفة اعنى عن الامس بالالف واللام فى اخذ حكم المعدول عنه فجاز وقوع المعرفة صفة

نحو يا عمر الجواد

امس

منطبقا

قسم بناؤه لازم لا يجري عليه شيء الا باعتبار محله لعدم مشابهته بالمعرب
وقسم بناؤه عارض يجري عليه شيء باعتبار لفظه وباعتبار محله لوجودها
وقسم معرب باعراب ثان بعد اعراب الاول كالمصدر المضاف يجري عليه
شيء باعتبار لفظه وموضعه ولكل اشارات ابواب وهذا من مشكلات
النحو ينحل بما ذكرنا ولم يجز بناء صفته كما جاز في اسم لا لانه يتم النداء بنيابة
وانما جيء وصفه للتوضيح بدليل ان المعنى لم يختلف بذلك بخلاف اسم لا
لان المراد نفيه بصيغته فصارا كشيء واحد لانه نفى مطلقا ثم اتى بوصفه
والا لاختلف المعنى وليس قولهم ايا شاعر الاشاعر اليوم مثله جرير ولكن
في كليب تواضع وغيره مما ينادى على صفته مثل اسم لا الموصوف مع حصول
الارتباط بينهما فيما تقدم لانه بالطول الموجب للاعراب فات الموجب للبناء
فحصل الفرق بين الارتباطين وانت تعلم ان المنادى ان كان نكرة لا يكون نصبه للطول
وان كان معرفة فكيف يوصف بالجملة والفرق بين الصورتين ان علة البناء
في المنادى المفرد المعرفة وقوعه موقع المضمر فكونه موصوفا ينافي علة بنائه
فكيف يبنى صفته وفي المنفي بلا تضمنه معنى من وكونه موصوفا لا ينافيه فان قلت
هذا السؤال استدلال الاصمعي على ما ذهب اليه من منع توصيف المنادى
مطلقا فقال كيف جوزوا توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه
جار مجرى كاف الخطاب فهلا منعوا ذلك التوصيف منعهم اى منعا مثل منعهم في
الضماير لانها لا توصف بحال فالواقع بعده مرفوعا خبر مبتداء محذوف
منصوبا مفعولا لفعل مضمر قلنا انه اى المنادى المفرد المعرفة وان وقع موقع
كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال فلا يلزم ان لا يوصف يدلك على ذلك اى
على عدم جريانه مجراه في كل حال انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير للتميم بلفظ

بصفته ح

في هذا المثال ح

ولم يقل لحكم [illegible] المنادى المفرد المعرفة [illegible] كاف الخطاب في كل حال [illegible] جوزوا توصيف المنادى المفرد الموصوف [illegible]

بالفتح فقط

الغيبة

الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام
الخطاب في الاصل كانت وايّاك اي كما كانا في الاصل من اعلامه لانه اسم
ظاهر والاسماء الظاهرة جميعا للغيبة فيه والخطاب عارض ففيه اعتباران
اعتبار الخطاب العارضي واعتبار الغيبة الاصلية فبني نظرا الى الاول ووصف
نظرا الى الثاني توفيرا لهما على الاعتبارين حظهما ولم يعكس وهو ظاهر
والحاصل ان الشيء اذا شبه بالشيء لم يجر المشبه على سننه اي طريق المشبه به
من قولهم استقام فلان على سنن واحد في كل حال الا يرى ان مشابهة بليس
غير جارية على سننه في كل حال حيث يقال ليس منطلقا زيد ولا يقال
ما منطلقا زيد ثم بني الاكثرون على توصيف المنادى مطلقا وذهب
بعضهم الى جواز توصيف المنادى المفرد المعرفة قبل النداء دون
المنادى المتعرف به فلا يقال يا رجل الخبيث وقالوا ما حكاه يونس
من قولهم يا فاسق الخبيث ليس بقياس فالمنادى في النكرة الموصوفة
تخصص بالصفة فلو جاز وصفها وضم قبل مجيء الصفة لزم تقدم الحكم
على العلة وفيه نظر لان تخصص المنادى لا نم انه بواسطة الوصف
بل بدخول حرف النداء وكذا العلم لا سيما عند من قال نداؤه بعد تنكيره
فاذا نكر صار مساويا بقولك يا رجل فليكونا سواء في جواز الوصف
وامتناعه وايضا لو جاز وصفها كان الكلام مستطالا فرفضوه لذلك
بخلاف المعرفة لان هذين المحذورين لا يوجدان فيه لان المقصود
هو اللفظ الثاني فكانك قلت في يا زيد الخبيث يا خبيث والحق
ان المعرفة قبل النداء والمعرفة بعده سواء فاذا جاز وصف الاول
جاز وصف الثاني والا لزم التحكم ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز

يا رجلا الخبيث ح

الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التأكيد يعني المعنوي اذ اللفظي
حكمه حكم المنادى وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات
لكن الخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفع على انه منادى ايضا في
التحقيق كما ضم الرجل في يا ايها الرجل وابا عمرو بن العلاء والجرمي ويونس
يختاران النصب لان حكم المعطوف على المبني ان يحمل على موضعه وقدم تقريره
وجوابه ايضا وابا العباس والمبرد يختاران الرفع فيما يصح نزع
اللام عنه لامكان تقدير حرف النداء فيحرك بحركة المنادى والنصب
فيما لا يصح لعدم امكان تقديره فكان ان يجعل تابعا للموضع اولى
وبعضهم عكس هذا التفصيل ولم يذكر البدل وما ليس فيه الالف واللام
من المعطوفات لان حكمها حكم المنادى كما سيجيء مثال التأكيد نحو
قولهم يا تيم اجمعون بالرفع حملا على اللفظ واجمعين بالنصب حملا
على المحل ومثال عطف البيان نحو قولهم يا غلام بشر بالرفع وبشرا
بالنصب حملا على اللفظ والمحل ومثال ما فيه الالف واللام من المعطوفات
قولهم يا زيد والحارث بالرفع حملا على اللفظ والحارث بالنصب حملا على
المحل وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان
لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزل منزلة العامل فليس بمنزلته في
كونه عاملا للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع مع الالف واللام
كما امتنع مع يا ويدل على انه اي الواو لم يجر مجرى العامل في كل حال قولهم ليس
زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا لان ليس
للنفي لا للاثبات فاذا جاز هذا الكلام كان وضعه مخالفا للغرض وذا غير
جايز وقولهم رب شاة وسخلتها فقيل ينبغي ان لا يجوز ذلك العطف كما لا يجوز

البدل لانهما سيان في كونهما في حكم تكرير العامل وفيه بحث سنبينه ما قال
الشيخ عبد القاهر من ان المانع ان يقال يا الحارث ليس بموجود في المعطوف
لان الالف واللام في الاسم للعهد وتقديره في المخاطب محال لكونه في غير
المتكلم والمخاطب والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب كما لا يدخل في
اعينك وزيدا وان كان معطوفا على المخاطب يدل عليه انك تقول مخاطبا
لزيد انت فعلت كذا ولا يصح على تقدير بقاء هذا الخطاب ان تقول وانت
لم تفعل بالعطف مريدا به عمرا وانما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب اذا
لم يفرق نحو انتما فعلتما ونحو ذلك واذا صح ذلك ظهر السبب في جواز دخولهما
على المعطوف وان لم يصح دخولهما على المنادى واعترض ابن الحاجب عليه
وقال ان ما كان الاول مخاطبا به ان كان موجودا في الثاني بقي الاعتراض بكونه
داخلا في الخطاب والا بطل كونه منادى وما توهم من ان المخاطب لا يكون معطوفا على
المخاطب بط لصحة قولهم يا زيد وعمرو فان زعم ان هذا مما يقدر فيه حرف الخطاب
عدل عن المعنى الذي كان به مخاطبا الى التقدير الذي يلزمه في المعنى في اصل المسئلة
وهو على هذا التقدير ايضا بط لان كون عمرو من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل
في قولك يا زيد والرجل بالنسبة الى زيد امر معلوم فوجب ان يكون
مخاطبين وما ذكره انه لا يكون مخاطبا بلفظين في جملة واحدة ليس بمطرد
الا في الضماير قصدا للاختصار فاما في ما لا يمكن الاختصار فالضرورة
تلجئ الى العطف واذا ثبت ان المعنى الذي كان زيد به مخاطبا واجب
كونه في الرجل بقي الاعتراض قائما فاذا قلت يا زيد وعمرو ولم يجز في المعطوف
الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت
يا زيد يا عمرو ولان من شان حرف العطف ان يدخل الثاني فيما دخل

فيه الاول الا انهم لما قصدوا الايجاز جاؤا بالعطف بدلا عن
التكرير وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه
ايضا حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه اي البدل في حكم
تكرير العامل فيكون ما في حكم الملاصقة بالبدل فلا يكون له الا حكم
المنادى المستقل ولان البدل هو المقصود والمبدل منه في حكم التنحية
وناقض بعضهم في المثال حيث قال انه تاكيد لفظي كما في رايت
زيدا زيدا لا بدل وليست من الدأب وعلى التقدير فالجواب
يحمل على التاكيد في الاخبار لاحتمال التجوز والتسامح واما ههنا
فلا يتادى تشخصا الا ان يتشبث به امر يدعوك ويحثك على ان تنابه
فلا تساهل في النداء لما في تساهلك وتوانيك من فوت مباغيك
وامانيك ويدل عليه ما قيل ولصحة الابدال لا التاكيد في النداء قضى
سيبويه بجواز يا زيد زيدا بالنصب على انه عطف بيان نعم لو
مثل بيا زيد عمرو اذا كان له اسمان لكان اولى لما في الحكم على المنادى
بعدم احتمال التجوز ما فيه هذا اي جواز الوجهين في التوابع اذا
كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة يريد اضافة حقيقية
حتى يرد يا زيد الحسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان مع الاضافة
فالنصب جايز لا غير لان التابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع ولذا
لم يتقدم عليه كالاسم على الراء والجيم في رجل فيكونان بمنزلة شيء
واحد يدل عليه قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب لان النصب في المفرد
المعرفة ثابت تقديرا وفي صفته لفظا على الجواز فالمنادى اذا اضيف

ترقى

ترقى امر نصبه من التقدير الى لزوم ظهوره في اللفظ كذلك لا يكون
فيما هو تابع له اذا كان مضافا الا النصب لما ذكرنا من تنزله منزلة
الجزء من المتبوع فبالحري ان يترقى امر النصب في صفته اذا اضيف
من الظهور الجايز الى الظهور اللازم لان التقديري ادنى من الجايز وقد
ترقى امره بسبب الاضافة فما ظنك في ترقي الاعلى بسببها والمنادى
وان شبه بالمرتفع بالفعل كما تقدم الا انه لا يقتضي ان يجري مجراه في
كل حال لا سيما وقد وجد ما يدل على وجوب النصب وذلك نحو يا زيد ذا
عمرو في الصفة ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم في التاكيد الاول
تاكيد مفرد والثاني تاكيد جمع واضاف كلا تارة الى المضمر الغايب
واخرى الى المضمر المخاطب لما عرفت من المنادى مخاطب معنى و
غايب لفظا فصح التعبير عنه بالعبارتين رعاية للاعتبارين وهذا
اصل مطرد في كل شيء له جهتان باعتبارهما الا ان الاعتبار الاول
اولى لان المعنى اقوى واللفظ وسيلة له في التحقيق فكان الوفاء
بالاهم اولى فلذلك كان قولهم يا تميم كلكم اولى فيما بينهم والسر في انت
الذي فعل كذا اولى من فعلت ولهذا قيل ولو وقع انا الذي سمتني
امي حيدرة من غير علي لرد ان الذي جزء مستقل اذ لا يجري تابعا
للمضمر فصار كالغايب لفظا ومعنى باعتبار نفسه نظرا الى استقلاله ولا كذلك التاكيد
بل هو مع المؤكد جزء مستقل فمن ثمة جاءت المخالفة بينهما ويا غلام ابا عبد الله
في عطف البيان ويا زيد وعبد الله في العطف بالحرف ويا بشر صاحب عمرو
في البدل ولا يجوز ان يكون عطف بيان لان الاصح فيه ان لا يكون الا جامدا
وسيجيء في وجوب نصبها وجه آخر وهو ان الرفع في التابع انما كان لانسحاب

وهو كونه مطابقا هو المقصود

تمامه كليث غابات كريه المنظره

حيدره الاسد

كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخبر هو الاول لم يبال برد الضمير [illegible]

حكم حرف النداء عليه وحكمه في المفرد الضم فجعل اعرابه كذلك والمضاف
لو قدر دخوله عليه لم يكن الا منصوبا فلم يكن للرفع وجه **قوله**
يا ايها الرجل مثل زيد الظريف قال الشارح وانما لم يجز ههنا اي
في صفة اي الا الرفع مع انه مثل يا زيد الظريف وفي الوصف هنا
جاز الوجهان فكان قياسه ان يجري ههنا الوجهان لان ايا وان كان
منادى صورة من حيث انه دخل عليه حرف النداء الا ان المقصود
بالنداء هو الرجل وانما جاؤا باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف
واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف لان اجتماعهما
يستلزم كون الشيء الواحد غايبا ومخاطبا ولانه ح لو بني لم يجز لان حرف التعريف
معاقب للتنوين فهو كالتنوين ولذلك قل بناء الاسم معهما وان اعرب
لم يجز لوجود علة البناء فكان المنادى في الحقيقة هو الصفة فصار
بمنزلة يا رجل وفيه لا يجوز النصب فلا يجوز في يا ايها الرجل النصب
لان الانتصاب امارة كونه غير مقصود بالنداء فيلزم الاخلال بالغرض
بخلاف يا زيد الظريف لان المقصود بالنداء في هذه الصورة صورة
وحقيقة هو زيد فجعل اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو دخل عليه حرف
النداء تنبيها على انه المنادى في الحقيقة وقال صاحب في وجوب
رفع صفة اي انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع هذه الجملة
في محل النصب على الجزئية لصار لتنزل الصفة منزلة الموصوف وهي
لازمة لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت بالنصب عطفا
على تقول ولا يجوز رفعه على انه حال لوجود الواو اللهم الا اذا حمل
على حذف الشطر لانه مبهم يلزمه التفسير فكانت صفته لازمة فلذلك

مناسبه

الكتاب م

لانك م

كانا

كانا كشيء واحد فاخر الرجل في يا ايها الرجل كانه آخره في يا رجل
فاذا قلت يا ايها الرجل فكانك قلت يا رجل فجعلوا حركة الاعرابية
لحركة التي تكون له فلو كان منتهى الاسم حقيقة بخلاف صفة غير المبهم
ولذلك جاز مررت بزيد في الدار الكريم وامتنع مررت بهذا
في الدار الكريم وح لا يستقيم قياسه على يا زيد الظريف في جواز
الوجهين كما قاس المازني لظهور الفرق بينهما بما ذكرنا وانما جاز اجراؤه
صفة لاي ان كان منافيا ظاهرا لجواز ان يكون مقصودا باعتبار
اخر ووصف الرجل لا يجوز فيه ايضا الا الرفع ولا يجوز ان يقاس
على اعجبني ضرب زيد العاقل لانه كانه مرفوع لصيرورته مرفوعا
بادنى تغير مع بقاء المعنى بخلاف الرجل في هذه الصورة لانه
وان كان منصوبا في المعنى لكنه لا يكاد يصير منصوبا الا بتغيرات
كثيرة مع احتمال عدم بقاء المعنى فظهر الفرق بينهما وكذا الحكم
في هذا الا انه يجوز ان يستقل بالنداء لان كلا من تعريفي الاشارة
والنداء ايماء وقصد الى حاضر لتعرفه المخاطب فلتقاربهما
صارا كالتعريف الواحد يدل عليه ان الخليل شبه تعريف النداء
بالاشارة في هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وايماء الى حاضر
ولانه لما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته
اشارة النداء فصار يا عوضا عن تلك الاشارة ولهذا قيل ان
هذا لا يقبل حذف حرف النداء وهو قول المازني ففي وصفه
الوجهان الا ان وضعه في هذا الوجه يجب انه لا يكون باسم
الجنس بل بالاسم المشتق لان الشيء لا يوصف به الا اذا كان

لان انا مبهم يلزمه التفسير فلا يستقل بخلاف زيد

مبهما غير معلوم بتمامه او كان غير مستقل بنفسه وهذا على ذلك الوجه
ليس بشيء منهما وضمة اللام ههنا فيها اي في يا ايها الرجل غموض اي اشكال
وعدم وضوح والاولى غموضه لانه يقال غمض المكان بالفتح
غموضا اذا اطمان ويقال للمطمئن من الارض غامض وغمض الكلام غموضه
اذا لم يتضح ويقال ايضا الكلام الغير الواضح غامض لانها اما ان يكون
حركة اعراب او حركة بناء او حركة شبيهة بحركة الاعراب والكل لا سبيل
اليه لانا لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي تكون لها
عامل ولا عامل للرفع هنا ولا نقدر ايضا على ان نسميها حركة البناء لان الاسم
اذا كان مفردا لا يبنى مع الالف واللام وكذلك لا نقدر على ان نقول انها
شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا اي اوقعنا التسوية بينها اي بين
ضمة الرجل وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسمونه المبنى
المشبه بالمعرب والتالي باطل ومن حقها اي من حق حركة الصفة وهي ضمة
لام الرجل ان تفضل على هذه الحركة اي حركة الموصوف لانه مبني والصفة معربة
وحركة المعرب مفضلة على حركة المبني فاذا اي فاذا لم يصلح ان يقال لها حركة
الاعراب وحركة البناء وحركة شبيهة بحركة الاعراب ينبغي ان يقال انها حركة لها
منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر
من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني اعطي شبها من المعرب
وفيه منع الجواب ان الموصوف هنا مبني وفي المبنيات الحمل على المحل فاذا كان حمل الصفة
هنا واجبا على اللفظ صار كان الغرض منه ان يدل على ان حركة الموصوف شبيهة بحركة
الاعراب وحركة التابع اذا دلت على ان حركة متبوعه كذلك يكون هي منفصلة
هذا ان عملنا بمذهب سيبويه وان عملنا بمذهب ابي الحسن في جعل العامل

في الصفة

في الصفة كونها صفة كان الامر في ضمة اللام ابين واظهر لكون الحركة حركة
اعراب لوجود مقتضيه مع عدم المانع هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله
وانما اقحمت اي ادخلت بالعنف من غير ضرورة الاحتياج الى معناها حرف
التنبيه بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة قد
ذكره قوله ولا يدخل يا على ما فيه الالف واللام قال الشارح قد
سبقت الاشارة انفا الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف
النداء على ما فيه الالف واللام وهي كراهتهم الجمع بين التخصيص بالنداء
ولام التعريف فان قيل يلزم من هذه العلة ان يمتنع قولهم يا
الله لكنهم قالوا اجاب بقوله وانما جاز ذلك اي دخول حرف
النداء على ما فيه الالف واللام في اسم الله لاجتماع امرين احدهما
لزومها للكلمة اشار اليه بقوله لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا
يفارقان النجم والصعق وثانيهما كونهما عوضين من شيء اشار اليه بقوله
مع انها اي الالف واللام عوض عن همزة اله التي هي فاؤه لان اصله
الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصار اللاه ثم ادغمو
مع التفخيم الا اذا كانت حركة ما قبلها كسرة فعلم انها عوض عن الهمزة
المحذوفة فصار كانها تنزلا منزلة البعض من الكلمة تجمع للامرين
المذكورين فاجيز نداؤه من غير التوصل بشيء ولذا كان قوله من اجلك
يا التي تيمت قلبي شاذا وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اشذ واجاز
الكوفيون اجتماعهما تمسكا به اذ لا ضرورة لامكان فيا غلاما اللذان فرا
لان النكرة المعينة بالنداء توصف بذي اللام وابن سعدان في اسم فيه
معنى التشبيه نحو يا الاسد شدة ويا الخليفة جودا على تقدير المثل وفيه

وجه اخر وانهم لم يجرؤا على اطلاق اسم المبهم على الله تع اما لانه يؤتى به
للتحقير على ما عرف في علم المعانى واما لان الاذن لم يرد من الشارع فان قيل
فليجز قطع الهمزة في غير النداء اجاب بقوله وانما جاز قطع الهمزة في اسم
الله في النداء ولم يجز ذلك القطع في غيره اى في غير النداء لان الهمزة
مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية لكنها وفي بعض
النسخ الا انها لم تخلع على صيغة المجهول اى لم تتجرد عن معنى التعريف راسا
اى اصلا فوصلوا الهمزة لعدم ما يمنعه واما الهمزة مع اللام في النداء فقد تجردت
للتعويض مضمحلا اى زايلا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائى اغنى
عن تعريفها اى تعريف الهمزة مع اللام فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت
كما قطعت هي قوله وان وصفت المضموم بابن قيد بالمضموم
احترازا عن المضاف نحو يا عبد الله بن زيد فانه ليس من هذا الباب
قال الشارح اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة في
تقدير الرفع على انه فاعل الموصوف فالموصوف صفة سببية اذا وقع لابن ص
بين العلمين المراد منه اذا وصف المنادى المذكور العلم بابن مضاف الى علم
كان حقه اى حق الابن ان يبنى مع المنادى على الفتح يريد ان بناءه
على الفتح ليس بواجب بل هو مختار وقيل واجب ذلك اى كون الابن
مبنيا على الفتح مع المنادى لانهما بمنزلة شئ واحد كحضرموت اى
هما كلمتان جعلتا كلمة واحدة كما ان حضرموت كلمتان جعلتا كلمة واحدة و
ذلك اى كونهما بمنزلة شئ واحد لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا
ينفك من كونه ابنا يعنى كما ان الابنية لازمة للابن لا ينفك عنه كذلك
الاب لا ينفك عنه وبالعكس فيكون بين الابن وبين كل واحد من لازمه

والاب

والاب مساواة وكان الصفة والموصوف على ذلك التقدير من
حيث المعنى قيد به لظهور عدم الاتحاد من حيث اللفظ بمنزلة شئ
واحد كحضرموت واذا تنزلا منزلة شئ واحد اتبعت حركة المنادى
حركة الابن لان فيه تخفيفا من وجهين ابدال الضمة فتحة وموافقة بالحركات
اذ لا شك انها اخف من مخالفها فان قيل الغرض من الاتباع حصوله
وهو حاصل بالعكس فلم لم يعكس اجاب بقوله ولم يعكس اى لم يتبع حركة
الابن حركة المنادى لان ما حصل من الاتباع الاول من وجهين غير حاصل
من هذا الاتباع بل من الوجه الثانى ولئن سلم فعدم العكس لان
الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد اى حال كونه غير تابع
بل منادى مستقلا والا فلا معنى له كانت اعرابية وهو النصب
ذكر الضمير لتذكير الخبر لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهى بنائية
واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى لكونها
بعامل يقتضيه ولانها دالة على معنى بخلاف حركة الاول وهو احرى بالمتبوعية
دون الاضعف ولو عكس للزم متبوعية وهو خارج عن مقتضى العقل
ومخالف لما يحويه النقل وقيل وجه الاتباع ان الاول تابع للثانى وجودا
فجعل تابعا لفظا ليحصل التطابق بينهما كالجولان والغليان فجعلوا اللفظ
على حركة مسماه هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة
في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد
حركة اتباع الا ترى ان صاحب الكتاب شبهه هذا يعنى يا زيد بن عمرو
بابنم وامرء فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرء حركة اعراب كذلك
يكون حركة ابن حركة اعراب وانما يجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا

فكان الابن صفة لا تتم بدون الموصوف بل يجب الموصوف اى للمنادى والازمة صفتها وصفة خبر كان ولكنها عند المعنى ص

من التخفيف ص

ان يكون الابن مبنيًا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن منهما
الا الاول اذا عرى الثاني عن مقارنة لحرف قيد به احترازا عن نحو
خمسة عشر كما في بعلبك فان الاسم الاول منه مبني لكون آخره بمنزلة
وسط الكلمة دون الثاني لعدم مقارنة لحرف فقوله اي فقول المص
في المتن بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه
الاكثرون من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت
الى المنادى دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته بالابن افاد
هذا القيد انه شرط في بنائهما على الفتح لكون الابن متصلا بموصوفه
فلا يحتاج الى ذكره فيكون مع على الاول بمعنى الباء وعلى الثاني حال
من المنادى قيل والاولى منهما ان يقال فتح المنادى للخفة فيما كثر
استعماله من غير التعليل بالاتباع لعدم ارتكاب مخالفة الاصل من
وجوه جعل الاول تابعا للثاني والاصل عكسه وعدم الموازنة
بين الحركتين الا من حيث صورة الفتح وجعل الكلمتين بمنزلة كلمة
واحدة مع كون الصفة مضافة وفيه نظر وانما لم يجوزوا الاتباع
فيما اذا لم يقع الابن بين العلمين سواء كان واقعا بين الموصوف
العلم والمضاف اليه الغير العلم او على العكس مثال الاول نحو يا زيد
ابن اخينا ومثال الثاني يا رجل بن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو اي الاتباع في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل وهو اسم
فاعل من الانحدار بمعنى الانهباط فضم الدال اتباعا لحركة الراء في
الرفع وكذا في الحالين كما في امرء وابنم الا انهم اجازوا الاتباع هنا
اي فيما وقع الابن بين علمين لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف

وكل

مقارنة بابن خ

يا رجل ابن اخينا

وكلما تنزل منزلة الجزء من الموصوف يجوز فيه الاتباع لا يقال
ان الكبرى ممنوعة لاستلزامها ان يجوز الاتباع فيما لم يقع بين علمين
بل في كل صفة وموصوف لان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك
لان عدم القول اي لانا نقول على ذلك التقدير لا يستلزم الكبرى ما
ذكرتم لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك
اي كونه اشد امتزاجا واتصالا اذا كانت تلك الصفة اشد اختصاصا
بالموصوف فلذلك لا بهامه بينه بقوله من الاتصال والامتزاج فالمعنى
فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل بالرفع على انه فعل مضارع
محذوف منه احدى التائين اي تتنزل الصفة منزلة الجزء من الموصوف
فيكون ما احاط به سور الكلية ما هو اشد امتزاجا واتصالا لا كل صفة
اي صفة كانت ولا سبيل للمنع اليها والابن مما هو اشد امتزاجا
واتصالا بالموصوف اذ الابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم
يعني اذا كان واقعا بين علمين كان له من الاختصاص وهو في
محل النصب على الحال من الموصول المتأخر اي كائنا له كائنا من الاختصاص
بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يقع بين علمين والتغاير هنا اعتباري
وذلك لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون هذه النسبة
اي اتم وجودها فما مصدرية ويكون تامة ان يذكر كل واحد منهما
اي من الرجل والاب باسمه العلم لانها على هذا التقدير غير مضطربة
ولا كذلك اي ولا يحصل له اختصاص كما ذكر اذا لم يقع الابن بين علمين
الا يرى انه يجوز ان يكون رجل ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد اصلاً
ومما يدل على شدة اتصال الابن حال كونه واقعا بين علمين بموصوفه

انهم اسقطوا اى اسقاطهم التنوين من الموصوف فى غير النداء
نحو هذا زيد بن عمرو وكذا النصب والجر نحو رايت زيد بن عمرو
ومررت بزيد بن عمرو وهذا تخفيف لفظى وقد يفيد تخفيفا كتابيا
وهو حذف الهمزة من ابن فى الكتابة ولا كذلك الامر يعنى لم يسقطوها
اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا ومررت بزيد ابن اخينا فاسقاطهم
التنوين من الموصوف والهمزة من الصفة فى الحالة الاولى دون
الثانية دليل على ان الاختصاص اشد فى الاول مما فى الثانية واما
فى قوله جارِيَةٌ مِن قَيسِ بنِ ثَعلَبَهْ فضرورة فعلم ان الشرايط المذكورة
سبب لوجوب الاسقاط هنا ثم ههنا مذهب آخر ذهب اليه قوم فجملة
الاقسام العقلية اربعة والمذاهب ثلثة الاول ما ذهب اليه الاكثرون
والثانى ما ذهب اليه من نظر فيه وهذان المذهبان ذكرهما الشارح والثالث
ان حركتهما اعرابية من جهة ان شدة الامتزاج بحيث لا يمكن الانفكاك
يقتضى ان المنادى مضاف الى ما اضيف اليه الابن كانه قيل يا زيد عمرو والقسم
الرابع وهو ان الحركة الاولى اعرابية والحركة الثانية بنائية باطل لم يذهب اليه احد
قوله وان لم يقع بين علمين كان كساير الاسماء المضافة قال
الشارح اى كان الابن كساير الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث
لم يبن معها اى مع سائرها انث ضميره لتأنيثه بالاضافة الموصوف
على الفتح فى النداء ولم يحذف منه التنوين ومن الصفة الهمزة فى غير
النداء وجملة الكلام ان الشرط وجود الامرين جميعا بان يكون صفة
بين علمين فعدمه اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما فالاقسام العقلية ثلثة
فمثال انتفائهما يا رجل ابن عمرو على تقدير ان يكون ابن عمرو عطف بيان وزيد

ابن اخى

ابن اخى على الابتداء والجر ومثال انتفاء الصفة يا زيد ابن عمرو
على ذلك التقدير وزيد ابن عمرو على التقرير المذكور ومثال انتفاء
الوقوع المذكور يا زيد ابن اخى وجاء زيد ابن اخى فالحكم فى جميع
هذه الاقسام فى النداء النصب وفى غير النداء اثبات التنوين
والهمزة قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة قال الشارح
اللام الجارة تفتح مع المنادى وتكون تلك اللام للاستغاثة وهى
طلب الغوث من المنادى اذا نودى المنادى للتخليص من الشدة
او للاعانة على المسرة او للتعجب وهو ادراك الامور الغريبة
او حالة تعرض الانسان عنده على اختلاف القولين اذا نودى اذا
اعجب ما هو عجب نحو يا لزيد للخطب هو سبب الامر تقول ما خطبك
لجليل من جل فلان يجل بالكسر جلالة فهو جليل اى عظم قدره فالمعنى
هنا للامر العظيم قدره ومعناه تاكيد طلب الاقبال للاحتياج اليه
للوقوع فى خطب عظم امره فاتضح معنى النداء فيه وهو معنى قول
من قال ان الاستغاثة نداء اضطرارى وقول عمر رضى الله يا لله للمسلمين
انه ادعوك يا الله للمسلمين وانما زيد الحرف فرقا بينه وبين النداء
الاختيارى مع انه يفيد تعدية الفعل المقدر وان كان متعديا بنفسه
لضعفه بالاضمار عند سيبويه وحرف النداء النائب عنه لضعفه بالنيابة
عند المبرد واختير اللام لان معناها الاصلى وهو الاختصاص يناسب
معنى الاستغاثة وكذا معنى التعجب من حيث ان المستغاث به والمتعجب منه
مخصوصان من بين امثاله بالدعاء وبالاستحضار وانما فتحت هذه اللام
مع المدعو وهو المستغاث وكسرت مع المدعو اليه وهو المستغاث له فرقا

بينهما اي بين المدعو والمدعو اليه لان حرف النداء قد يلي ما هو مستغاث له
مكسور اللام والمنادى محذوف فلو لم يفتح في المستغاث لالتبس
بالمستغاث له في تلك الصورة وسيجيء مثاله لا في صورة ذكرهما اذ
حرف النداء مع ذكرهما دليل على ان المدعو ما عليه فان قيل
لاي شيء لم يعكس والغرض حاصل فيه اجاب بقوله ولم يعكس اللام
اي لم يكسر مع المدعو ولم يفتح مع المدعو اليه وان كان الغرض حاصلا
منه لان الفتحة بالمنادى اولى منها اي من الفتحة مع المدعو اليه لتنزل
المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف
نحو لك فتفتح مع المنادى ايضا دون المدعو اليه وانما فتحت اللام
الجارة مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحدة
تبنى على الفتح التي هي اخت السكون في الخفة لتعذر ما من الالف لان
البناء على السكون ممتنع وهو ظاهر فان قيل فليفتح في المظهر اجاب
بقوله وقد كسرت اللام الجارة اذا دخلت على اسم المظهر مع ان الاصل
المذكور يقتضي فتحا فرقا بينها اي بين اللام الجارة وبين لام الابتداء
اذ لو فتحت كما هو الاصل فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار
عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص
ثم ان هذا الالتباس اي التباس اللام الجارة بلام الابتداء لما كان
زايلا مع الضمير لاختلاف صيغتي الضمير المرفوع والضمير المجرور في قولك
ان زيدا لك واللام جارة وان زيدا لانت واللام للابتداء اعيد
اللام جواب لما اي الحركة التي استحقها اللام في الاصل وهي الفتح
وفي تمثيله بهذا اشارة الى ان الاعراب لا يكتفى به للفرق ولم يعكس لان

لتعذر الابتداء بالساكن

في الكسر موافقة حركتها لاثرها في الفتح فتركت المخالفة وعلى هذا اللام
التي تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا من التنزل منزلة كاف الخطاب نحو
قولك يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه وتقول تعال
بفتح اللام لانه امر من تعالى يتعالى تعاليا اي ارتفاعا اي ارتفع من
موضعك يا ماء حتى نريك فانت عجيب الشان لا يعرفك كل احد فمعنى
النداء على التقدير وهو تنزيل المتعجب منه منزلة المطلوب اقباله لما
ذكر من المعنى بخلاف ما عطف عليه لبعده عنه فصار كانه داخل
على المظهر لفظا ومعنى كقوله يا للكهول وللشبان للعجب اي يا قوم احضروا
للعجب قوله وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام قال الشارح هذا جواب
عن سؤال مقدر عسى ان يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو
مفتوحة تقريره ما ذكرتم من ان اللام مع المدعو مفتوحة غير صحيح اذ
لو صح لكان مفتوحا في جميع المواضع وليس كذلك كيف والعرب
يقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب اي المص بان المنادى متروك
اي لا نم انها مدعوة بل المدعو متروك وهي مدعو اليها واللام معها مكسورة
كما ترى المنادى في قولهم يا بؤس لزيد وهو دعاء عليه من بئس اذا افتقر
والمعنى يا لقوم للبهيتة اي احضروها وشاهدوها اي عاينوها
من المشاهدة بمعنى المعاينة اي ادعوكم لهذه لينظروا اليها ويتعجبوا
منها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها يا للعضيهة
ويا للافيكة كلاهما بمعنى الافك وهو الكذب والبهتان ويا للغليقة وهي
الداهية اعلم ان الشارح اورده في لبابه هكذا وقرر الفالي السؤال المقدر
بان قال ان هذه اللام مكسورة وهي للمدعو اليه وانما يكسر اذا تقدمها مدعو

اي يا قوم بؤس لزيد

كالمثال المذكور ولم يتقدم هنا مدعو وظاهره يخالف ما قرره الشارح هنا
اللهم الا ان يراد في اخر تقريره فيكون المذكور هنا مدعواً واللام مكسورة
فح يتطابقان الا انه بعيد فالقريب ان يراد فلم كسر لامها **قوله** ويرخم
المنادى اعلم ان الشارح ذكر في شرح هذا القول عدة اشياء ذكر بعضها
المص تعريف الترخيم مع بيان المناسبة واختصاصه بالنداء وشرايطه
وبيان المذهب في المرخم وبيان اقسامه على وجه يقتضي العقل
ترتيبها فقال قال النحويون في تعريفه ان الترخيم في صناعة النحو حذف في
اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان ينحر البعير وغيره من غير علة
يقال عبط واعتبط البعير اذا نحره لا لعلة وهذا ايضا حذف في اخر الاسم
من غير سبب عارض يوجب حذفه من اضافة كما في قوله تعالى واقام الصلوة
او اعلال كما في قاض او تجاور الساكنين كما في رايت حبلى النساء او غير
ذلك من الحذف للطول نحو حذف اللام من سفرجل وللفرار نحو حذف الحاء
في صرح فرارا عن باب سلس مع ان الحاء الحلقي ثقيل وهو اي الترخيم ماخوذ
من قولهم امرأة رخيم وهي التي يكون كلامها مرتلا من رتل في القرآن اي ترسل
فيها وبينها بغير بغي وكلام مرتل اي مبين محذوف الفضول لانها تترك
الكلام الذي لا يفيد فيكون الترخيم بالمعنى اللغوي موافقا لهذا الحذف
المسمى ترخيما لانه مبين محذوف الفضول وقيل انها اي المرأة الرخيم هي
التي تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة من قولهم جلد ناعم اي
لين النغمة وهي الصوت اي لذيذة النغمة ولينتها ومن هذا قولهم للحجر الاملس
رخامة ذو الرمة لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر
اي كلامها ناعم المقاطع لين الاطراف ومنه قولهم رخم صوته اي رققه

وكلام

وكلام رخيم اي ضعيف وعن الاصمعي قال لي الخليل ما اسم الصوت الضعيف
قلت الرخيم فعمل باب الترخيم وان يكون قبل الخليل جماعة من النحاة كابي عمرو
وابن ابي اسحاق وغيرهما لم ينقل غير الترخيم عنهم لا يضعف قوله لاحتمال
انهم تكلموا بغير هذا الاسم وعدم النقل لا يدل على عدمه او ما تكلموا فيه اصلا
نعم لو ثبت ما روي عن ابن عباس رض انه سمع قرأة ابن مسعود رض
يا مال قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم كان مضعفا اذ الاتفاق بعيد فسمي
هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وترقيقه وتضعيفه لما فرغ
عن بيان التعريف مع اثبات المناسبة شرع في بيان انه مختص بالنداء فقال
وقيل انما اختص الترخيم بالنداء لان النداء باب التغيير من الاخبار الى الانشاء
لا من التنكير الى التعريف ولا من الاعراب الى البناء كما ظن لانهما لا يطردان
والترخيم ايضا تغيير كما ذكر من انه حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط فالتغيير
يؤنس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادي يؤذن يعلم بالترخيم
ان ذلك الامر المهم مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلام ريثما من راث يريث اذا
ابطأ وما مصدرية وانتصابه على الظرفية اي قدر ابطاء تمام الكلمة فيحذف آخر
الاسم تحريضا على ان يتوجه المخاطب المدعو نحو مراد هذا المنادى فلا يجوز في
غير النداء الا في الضرورة لانها تبيح المحظورات وهو مذهب سيبويه وانشد
ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما وهذا البيت واضح
فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما
ليس يرد لان الرواية لا ترد رواية اخرى لكن اجازه في الشعر على لغة
يا حار بالضم دون الاخرى ولما فرغ عن بيان اختصاصه بالنداء
شرع في ذكر شرايطه فقال قوله اي وللترخيم شرايط جمع شريطة وهي

الشرايط

والشرط بمعنى واحد الآن جمع الشريطة وجمع الشرط شروط ولهذا انث
احديها اى احدى تلك الشرايط ان يكون الاسم المرخم علما وذلك اى كونه
علما لشهرته وكونه شرطا كيلا يلتبس المراد على السامع لانه لما كان علما مشهورا
عند السامع علم ان المرخم هو ذلك العلم ولهذا اختص الاعلام بضروب
من التغيير نحو محبب بالفك وموهب بالفتح ومكوزة بترك الاعلال وحيوة
بترك القلب والادغام وتجوزان يجعل كيلا يلتبس بدلا من لشهرته وقيل ان الشهرة
علة لقوله كيلا يلتبس وهو علة لكونه علما فقرر الكلام على هذا واما شرط كون
الاسم علما من جهة ان لا يلتبس المراد على السامع وانما ذلك لان العلم لشهرته
يعتنى بذكر بعضه عن ذكر كله وانت تعلم ان هذا الكلام فى غاية السماجة وتقرير
لا يقتضيه الحاجة ولان نداء الاعلام هو الكثير فى الكلام فناسب بكثرته التخفيف
لحقيق بالمرام فيا صاح من الشواذ والشريطة الثانية ان يكون المنادى المرخم
زايدا على ثلاثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان فلو كان على ثلاثة
احرف لا يرخم قط وان تحرك وسطه على المختار لان ما على ثلاثة احرف لو رخم لادى
الى كون الاسم على ابنية ليست فى ابنيتهم بما هو تخفيف لا اعلال لحاصل ان الترخيم
امر جايز استحسانى مطلوب به مجرد تخفيف طريانى فلا يرتكب البناء الممتنع
لامر جايز لا سيما على لغة يا حار بالضم لانه يقال عليها فى يا عمرو يا ع على حرفين
وهو غير موجود فيها وهذا وعد من المبنيات لا يقاس عليهما المنادى لانهما وغيرهما
من المبنيات اللازم بناؤها وبناء المنادى عارض فهو فى حكم المعرب بدليل اعراب
توابعه حملا على لفظه على ما مر وانما قلنا على المختار والكوفيون اجازوا ترخيم ما
كان على ثلاثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال فى المسمى بعنق يا عن ثم
قالوا اى الكوفيون فى بيانه لان فى الاسماء ما شاكله نحو دم ويد وقال

وهو اوزان الثلاثى

اصحابنا

اصحابنا البصريون فى جوابهم ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة
عن القياس بيانه ان اصل دم ويد يدى ودمو وكان القياس فيهما قلب
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كما فى عصا ورحى لكن حذف
آخرهما على خلاف القياس فلا يحسن ان يقاس عليهما لان كل ما ورد
على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس والشريطة الثالثة ان يكون
المرخم غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم فى وسط
الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة وهو غير جايز اذ الترخيم
حذف الآخر ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت فى غير النداء
وهو ايضا غير جايز لاختصاصه به هذا ذكره الغالى فى توجيه كلام ان ع
فى لبابه واعترض عليه الاقسرائى فى شرحه بان قال وفيه نظر لان المضاف
ان كان كالجزء من المضاف اليه فالملازمة الثانية ممنوعة وانت تعلم
لو لخص كلام الشارح لما اقدم عليه تلخيصه ان الاسم المضاف فى حكمه بعد التسمية
كحكمه قبلها لانهما اسمان معربان باعرابين مختلفين فالاسم المضاف كانه
كالجزء من المضاف اليه قبل التسمية فهو كالجزء منه بعدها فله اعتباران اعتبار
انه كالجزء واعتبار انه ليس بجزء حقيقة فبالاعتبار الاول كان الترخيم فى
وسط الكلمة وبالاعتبار الثانى فى غير النداء فالملازمة الاولى على الاعتبار
الاول فلا يكون الثانية ممنوعة لانه بالاعتبار الثانى وكذا بالعكس فيتعذر
الترخيم لرعاية الاعتبارين ولا يلزم امتناع الترخيم معدى كرب لان الامتزاج
فى التركيب المزجى اقوى منه فى التركيب الاضافى حيث رفع الاخر فى موضع
الفاعل فلولا ذلك لما صح هذا فقد زال الحكم الاستقلال عن الثانى لفظا والشريطة
الرابعة ان لا يكون المنادى مندوبا لان الندبة انما تكون بعد عدم المناقب

الاوزانى

والا فالاولى ممنوعة م

وكذا بالعكس فيتعذر

البهية والاوصاف السنية فوجب ان يذكر على وجه الكمال تطبيقا لكماله على كمال
المسمى لان عد مناقبه واوصافه لاشتهاره واظهار التفجع عليه فلذلك
لزم زيادة حرف مد في آخره ولو حذف منه شيء لزم نقض الغرض وبعبارة أخرى
المطلوب منه مده الصوت وتطويله والترخيم نقصان فينافيه والشريطة
الخامسة ان لا يكون المنادى مستغاثا وذلك لان المستغيث لا بد من نوع
تعلل من المستغاث بالالتباس متعلق بتعلل وعدم التفهم وذلك
اى عدم التفهم اما حقيقة منه اى واقع منه حقيقة او واقع منه بطريق
التجاهل بعذر الحذف والترخيم الحاصل اما ان لا يعلم اصلا فيتعلل او
يعلم ولكن تجاهل فيتعلل بطريقه في الجملة لان المستغيث من نوع
تعلل من المستغاث اذا رخم المنادى فلو رخم لفات غرضه الداعي
الى الاستغاثة ولان المستغاث اما ان يكون مجرورا او في آخره
زيادة فعلى الاول يكون الترخيم في غير النداء لانه لما لم يظهر فيه اثر
حرف النداء صار كانه غير منادى وعلى الثاني يلزم نقض الغرض و
كلاهما باطل والدليل الجامع ان المرخم يجب ان يكون مبنيا على الضم
قبل الترخيم فلا ترخيم فيما لا ضم ولا ضم في المستغاث والمندوب والمضاف
والنكرة ولم يتعرض المص لذكر الشرايط الثلثة الاخيرة اعني ان لا
مضافا ولا مندوبا ولا مستغاثا لاشتهارها فيما بينهم وقول المص
في المتن ويرخم المنادى اذا كان مفردا علما زايدا على ثلاثة احرف
لا يدل على ان لا يكون مضافا الا التزاما ومراد الشارح انه لم يذكره
صريحا كما ذكر الشرطين كذلك ولم يتعرض الشارح لذكر الشريطة السادسة
وهو ان لا يكون جملة مع انه شرط لان الجملة يجب ان يحكى على اعرابها

الاصلي

الاصلي في انفصال كل كلمة عن الاخرى من جهة اللفظ وان اتحد جميع اجزائها
باعتبار المعنى فهو كالمضاف والمضاف اليه سواء فلعله لم يذكرها
بناء على هذا وانما حكيت على حالها لان المسمى بالجملة المنقول غرضه
بقاء صورتها ولو تغيرت لفظا لما فهم معنا الاصلي علما فيبطل فائدة
التسمية اعلم ان المص لم يذكر المندوب بناء على انه ليس بنداء حقيقة
فاخذ يبين حكمه المختص به فقال ويرخم المنادى اذا كان مفردا احترز
به عن ان يكون مضافا وجملة بقي ان لا يكون مستغاثا وهو شارك
للمندوب في العلة فاستوفى كلامه ذكر جميع الشرايط بناء على هذا
لما فرغ عن تعداد الشرايط شرع في بيان المذهب في المرخم فقال
ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم
ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون وهو
القياس لان ما حذف مراد قطعا فحقه ان لا يجعل نسيا منسيا ولا بد
بقاء اثره يدل عليه ومع يبقى ما قبل المحذوف على حركته وسكونه الا
فيما يلزم التقاء الساكنين فح يعود الى حركته الاصلية مثلا يقال
في ترخيم ساد ساد بكسر الدال والمذهب الثاني ان يجعل ما بقي من الاسم
بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك
ساير الاسماء ووجهه انهم يقدرون المحذوف نسيا منسيا حتى كانه
اسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل
من قلب الواو ياء في يا ثمو وقلب الواو في يا كرو وقلب الياء همزة
في نحو يا حولاى لكون الحذف فيه للتخفيف لا للاعلال الحقيقي ومن
لغتهم ان الحذف للاله كالمنعدم حيث اعربوا نحو دم ويد فلو كان له لبقي

الباقي على حاله كما في عصا وحي وذلك اي مثاله على المذهب الاول نحو يا حار
بالكسر ويا هرق بالسكون في حارث وهرقل لان الراء في الاول
مكسورة فبقيت على كسرها والقاف في الثاني ساكنة على لغة ابن سبطر
واما على لغة كزبرج فهو كحارث وهو اسم ملك الروم وهو اول من ضرب
الدنانير الهرقلية فان شئت قلت على المذهب الثاني يا حار ويا هرق
بالضم فيهما كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم
مضموما لكن التقدير مختلف اي التقدير على المذهب الاول يخالف للتقدير
على المذهب الثاني وذلك اي الاتفاق بينهما في نحو يا بلب في المسمى ببلبل فعلى
اللغة الاولى الضمة اصلية وعلى الثانية حادثة وقد زعموا في قاضون
اذا رخمت قلت يا قاض عليهما لان حذف الياء لوجود عارض
لفظي وهو وجود الواو ولو حذفت على اللغة الاولى لم يبعد فالقياس
يا قاض بالضم ولا يرد عليهم ترخيم نحو تحرو في تحرونة بالسكون لان الياء
في قاض تثبت في موضع فلها اصل في الاثبات لفظا وزواله لعارض
بخلاف راء تحر فانه لم يثبت كسرها بوجه من الوجوه فكانه لم يتحرك اصلا
فافترقا والفراء يكسرها اذا كان اسم فاعل ويفتحها اذا كان اسم مفعول
وهو قياس قول من قال في يا قاضون يا قاضي باثبات الياء لما فرغ
عن بيان المذهبين شرع في بيان اقسامه فقال ثم ان المرخم لا يخلوا اما ان
يكون في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا
وليست احديهما زايدة اولا ثم الاخرى كارطاة فيه قيود ثلاثة الاول
ان يكون في اخره احترز عما لا يكون في اخره زيادة كجعفر والثاني
يكون فيه زيادتان احترز به عما في اخره زيادة واحدة كزرقم والثالث

والثالث ان يكون الزيادتان في حكم زيادة واحدة بان زيدتا معا
احترز به عما في اخره زيادتان لكن لا معا كزراقم اولم يكن كذلك
وهو شامل للاقسام المذكورة لكن لم يبين التابع الا القسم الاول
حيث قال والثاني اما ان يكون قبل اخره مدة زايدة اي حرف
مد زايد قيد بالزيادة احترازا عن نحو مختار لان ترخيمه يا مختا باثبات الالف
اولم تكن فان لم تكن قبل اخره مدة زايدة لم تحذف الا الاخير نحو يا
حار في حارث بالكسر والضم على اللغتين وان كان قبل اخره مدة
زايدة فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف اولم يبق فان لم يبق
بعد الحذف على ثلثة احرف لم تحذف منه ايضا الا الاخير نحو يا سعي
في المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة
من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة على اللغة الاخرى وان بقي الاسم بعد
حذف المدة على ثلثة احرف تحذف المدة ايضا نحو يا منص في منصور
بالضم على اللغتين الا انه اصلي على اللغة الاولى وحادث على اللغة الثانية
وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا لانهما
لما زيدتا معا حذفتا معا ولذا لم يحذف من نحو ارطاة الا التاء لانهما
لم يزادا معا بل زيدت الالف اولا للالحاق ثم التاء للتانيث وهو
انواع منها ما في اخره الفا التانيث نحو اسماء اصله وسماء على وزن
فعلاء على مذهب سيبويه لانها علم والاعلام اكثرها صفات بالجمع
واقعة الا نادرا فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة
كان حمله عليه اولى واما على مذهب غيره فهو من قبيل الاسم الذي
قبل اخره مدة زايدة لانها افعال جمع اسم سمي به المؤنث وهذا اجراء

على مقتضى اللفظ لان القلب على تقديره وسماء على خلاف القياس
ولا ضرورة تدعو اليه واذا لم يكن الواو منقلبة وجب ان يكون افعالا
وهذا وان كان قويا خالفة لما ذكرنا من المعنى ومنها ما في اخره ياء النسبة
وشبهه نحو كوفي وكرسي ومنها ما في آخره الالف والياء من الجمع ومنها
ما في اخره الالف والنون للتثنية ومنها ما في اخره الواو والنون
في الجمع ومنها ما في اخره الالف والنون لا للتثنية نحو يا مرو بالضم والفتح
على اللغتين في مروان وعلى هذا القياس الجمع **قوله** الا ما في اخره
تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية قال
الشارح وانما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية انما اشترطت
لان لها تاثيرا في الحذف يعني اذا كان المحذوف من نفس الكلمة كان
الحذف اشد واعسر فاحتيج الى ما يسهله وهو العلمية فيكون لها تاثير
في الحذف واما اذا كان المحذوف حرفا زايدا على الكلمة فحذفه اهون
واسهل فلا يحتاج الى ما يؤثر فيه بقوله واذا كان المحذوف تاء التانيث
لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زايدة فحذفه اهون واسهل
من حذف ما هو من نفس الكلمة وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانها انما
اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف بانها لو لم يكن لم يجز الحذف فاذا كان
المحذوف تاء التانيث فحذفه اسهل فلم يحتج الى المؤثر فلم يشترط لانه
اي الشان بالترخيم اي بحذف التاء لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل
الترخيم اذ الاجحاف في الكلمة وقع قبله اي قبل الترخيم لان التاء منفصلة
غير مبني عليها الكلمة واشترط الزيادة على الثلاثة للهرب من اجحاف الكلمة
وحذف التاء لا يؤدي اليه لما ذكرنا من انها زايدة على بنية الكلمة وبذهابها

لايلزم

سيبويه

اشاره

لا يلزم اخلال بها اعلم انهم جعلوا الشرط الثاني من المركب المزجي بمنزلة
التاء لكونه ملحقا بالاسم الاول بعد كما تاء التانيث وكون النسبة والتصغير
واردين عليه دون الثاني كما في تاء التانيث فتحذف الشطر الاخير كما يحذف
هي بل اولى لما فيه من مزيد الثقل الناشي منه بسبب ضمه الى الاول
قوله يا ثب اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين قال الشارح ثبت
اذا كان اسم رجل علما له فالواجب ان يقال يا ثب اقبل بحذف التاء
وتذكير الامر فاحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلاثة
اذ العلمية متحققة فان قلت قوله واحد الشرطين يوذن بان
العلمية شرط فيه قلت صفة الشرطية ليست بذاتية لها عرضية
فلم يلزم من وجود العلمية اعتبارها عرضية لها واطلاق الشرط عليها
يجوز ان يكون باعتبار انها كانت موصوفة بها في غير هذا الاسم في
الجملة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال يا ثب اقبلي بتانيث
الامر ويكون كلا الشرطين مفقودا وقوله وجاز في ثب الفتح والضم
يعني قول المص على اللغتين اعلم ان ههنا ابحاثا شريفة يذكر في باب النداء
فلا بد ان يذكر في هذا الكتاب منها ان للنداء غير هذه الخاصة المذكورة
خاصتين اخريين الاولى زيادة شيء في الآخر لغير الندبة والاستغاثة في
هن في احواله اذا كان منادى مجانس لحركة اللام في الواحد لان حركته ضمة
والزايد الف نحو يا هناه وكذا باقي احواله ومعناه يا هن يعينه وانما
يستعملونه بمعنى يا رجل لكن في الهاء قيل انه بدل عن لامه على تقدير
ان اصله هناه وقيل عن الهمزة المنقلبة عن الواو لوقوعها بعد الف زايدة
لغير الوقف وقيل للوقف يعني فلا يكون الا في الوقف خاصة وقيل اصلية

كما في كتاب التانيث

على ان اصله هنه بدليل هنيهة والثانية انهم يستعملون في النداء اسماء
لا يستعملونها في غيره نحو يا نومان ويا فساق ويا فل اقبل بدليل يا فلة
افيلي واستعماله ابو النجم في غير النداء نحو فل للضرورة واصله فلو لانه
لم يوجد اسم متمكن على حرفين فقدر في اخره من حروف العلة لتكثر دورها
او لكثرة ثبات الواو ومنها انه يجوز حذف حرف النداء في موضع ويجب
في موضع ويمتنع في موضع وهو اذا كان المنادى نكرة يصح تعريفها او
اسم الاشارة والمندوب والمستغاث وانما امتنع الحذف عن النكرة
لان الاصل في رجل مثلا يا ايها الرجل فلو حذف حرف النداء لزم كثرة الحذف
قال الاقسرائي وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاصل ما ذكرتم فكانه طلب الدليل
على ذلك وانت تعلم ان المنادى اذا كان معينا وهو اسم جنس فلا بد
ان يكون تعينه باللام وعن اسم الاشارة ايضا لما ذكرنا وعن المندوب
والمستغاث لما ذكرنا من مقتضاهما اما وجوبه ففي اللهم لوقوع الميم خلفا
عنه وقد مر بيان اصله في بحث الحال واما جوازه ففيما عداها نحو يوسف
اعرض وايها الرجل لانه لا يلزم منه الا حذف امر واحد وحذف المنادى
كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا يا للتخفيف اي الا هؤلاء اسجدوا
وعلى قراءة التشديد اصله ان لا يسجدوا ومنها انه يستعمل صيغته للتخصيص
مضمحلا عنه معنى طلب نحو انا افعل كذا ايها الرجل وانا معشر العرب
نفعل فهو منقول من معنى الى معناه باعتبار المنقول اليه واعرابه
باعتبار المنقول عنه اي انا افعل متخصصا من بين الرجال ونحن
نفعل متخصصين من بين العرب ومنها انها تستعمل للندبة لاشتراكها
للنداء في الاختصاص وحكمه كحكم المنادى في الاعراب بتفاصيله ويلحق

لنكرة خ

عن حذا م

الاخبار م

متخصصين م

آخره

50

آخره لمد الصوت جوازا والهاء للوقف خاصة اذا كان مفردا
اما اذا كان مركبا فلا للالتباس الا ترى انه لو قيل في ندبة غلامه و
غلامهم وغلامك واغلامهاه واغلامهماه واغلامكاه لالتبس
المذكر بالمؤنث والجمع بالمثنى والمؤنث بالمذكر فجيء بالواو نحو
واعلامهموه وبالياء واغلامكيه للفرق الا اذا كان المضاف
اليه مظهرا نحو وا امير المؤمناه واما الصفة فلا يلحقها عند الخليل
واجازه يونس قياسا على المضاف اليه لان جوازه فيه دونها
تحكم لكن بينهما فرق من حيث ان المضاف والمضاف اليه تركيبا صار مدلولهما
واحدا الا ترى انه لو فصل احدهما عن الاخر لم يفهم المدلول اصلا والصفة
والموصوف ليستا بهذه المثابة فان الموصوف يستقل بالدلالة
مع الذهول عن الصفة فيكون المضاف اليه متمما دون الصفة و
يدل عليه انهم لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف اليه ويجيزونه
من الصفة والموصوف كذا ذكره ابن الحاجب واورده الاقسرائي
في شرحه للباب وانت تعلم ان المراد من المدلول في غلام زيد مثلا
اما مدلول غلام مطلقا فلا فرق بين المضاف اليه والصفة في الاستقلال
مع الذهول عنها ومدلول غلام مقيد بكونه لزيد فلا نم انه يستقل مع الذهول
عن الصفة مع انهم صرحوا ان المعنى في غلام زيد غلام لزيد فح يكون
تركيبا تقييديا في المعنى وعدم الفصل الا في الضرورة لعله يكون لاجل
ان الاول عامل في الثاني بواسطة اللام وليس كذلك في التركيب التقييدي
واستدل الخليل بان المندوب في يا زيد الطويلاه هو الموصوف لا الصفة
كذا في غلام المندوب هو غلام لا زيد وقال ايضا لو جاز لجاز جاءني زيد الطويل

واعلامهن خ

المؤمنيناه خ

متمحضا خ

زيد م

وفيه بحث لان الملازمة ممنوعة مع انه يمكن ان يعارضه يونس بما عارضه
الخليل اذا كان معروفا التصور اقامة عذره فى ذلك او طلب موافقة
من الغير علما كان او غير علم اللهم الا ان يكون مشهورا فان قلت
فلا يجوز وازيداه قلت يدل على شخص معين فربما اشتهر ذلك
الشخص بالخبر بخلاف الرجل فانه لا دلالة له على معين فان قلت لا نقال
ان اردتم بالتعيين المستفاد من العلمية فهو لا يوجد فى النداء وان اردتم
به التعيين المستفاد من حرف النداء فلا فرق بين زيد ورجل لانا نقول
لا نم انه غير باق ولو سلم لكن زوال ذلك التعيين بحذف النداء
لا ينافى دلالته على شخص معين باعتبار العلمية بالنسبة الى المخاطب
بل الى المتكلم واجازه الكوفيون استدلالا بقول العرب وامن حفر
بئر زمزماه اجيب بانه شاع واشتهر بذلك ومنها ان المنادى
قد تكرر فى الاضافة نحو يا تيم تيم عدى يجوز نصب الاول على اضافته الى
عدى المذكور واقحام تيم الثانى للتاكيد لفظا او الى عدى المحذوف لدلالة
المذكور عليه نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ومنه نصف وربع درهم و
المضاف فيهما مختلف فاذا جاز مع عدم الاتحاد ولى خلافا لبعضهم
حيث قدروا التيم الثانى مضافا اليه ورد بانه يلزم اما التقديم والتاخير
بلا فائدة واما الفصل بين المضاف والمضاف اليه وانت تعلم ان الفائدة
استقامة الكلام لاتمام الاسم اذا لم يكن فيه اللام بالتنوين او الاضافة
فاخر عدى ليكون عوضا عن تمام تيم الثانى ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون المتمم المضاف اليه المقدر وايضا يجوز بين المضاف والمضاف
اليه للضرورة وذهب بعضهم الى فتح الاول تشبيها بنحو بعلبك

اللهم الا ان يكون المندوب متفجعا به نحو واحسرتاه فلا يقال وارجلاه لان معناه لا يبكى لعدم دلالته على ما يوجبه صح

التعيين

هذا واما نصب الثانى على تقدير نصب الاول فاما لانه بدل
او منادى مستانف او عطف بيان او معمول فعل محذوف وضمه
على انه منادى مفرد معرفة ومنها ان المنادى اذا اضيف الى ياء
المتكلم جاز اثباته مفتوحا لخفته وساكنا لاصالته كما فى غير النداء
وحذفه وما قبله مكسور ليدل على المحذوف وقلبه الفا والكسرة
فتحة لانها اخف من الياء والكسرة وقد يخفف كذا فى غير النداء
كما فى دعى دعا وفى باقية باقاة فى لغة طى ويلحقه الهاء للوقف
خاصة وابدال الياء تاء التانيث اذا كان المنادى ابا واما لكثرة
استعمالها مكسورة لابدالها من الياء ومفتوحة لفتحها ومضمومة
تشبيها بتاء طلحة وعند يونس يجوز فتح آخر الام والاب المضاف
بغير الف والوقف فى يا ابت ويا امت على الهاء عند اصحابنا
ويجوز ان يؤتى بالف بعد التاء فى هذين اللفظين خاصة نحو يا
ابتا علك او عساكا وامتا ابصرنى راكبا ولا يقال يا ابتى ويا امتى والا
يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه بخلاف يا ابتا ويا امتا غايته اجتماع
العوضين وهو جايز وفيه نظر وانما ساغ تعويض تاء التانيث من
ياء الاضافة لتناسبهما فى الضم الى الاسم فى اخره هذا كله فى المنادى
المضاف الى ياء المتكلم واما المنادى المضاف الى المضاف اليه فلا يجوز فيه الوجوه المذكورة
الا فى اللفظين وهما يا ابن ام ويا ابن عم لكثرتهما كثرة يا غلامى فهو
معاملة للمشاركة فى السبب والسر فيه انه يشعر باستعطاف المخاطب اذا
دعاه بما ينبعث الشفقة عند ذكره فان الحمية فى جانب الاناث
اشد وكذا فى ابن عم لما فيه من الرحم الى الحرنية تبعث على الاجابة

يقال يا ابتا بجاوز غنى

مطلب الاستثناء

وقيل انما جاز فيهما تلك الوجوه المذكورة لتنزلهما منزلة كلمة
واحدة في التقدير اذ هو في يا ابن ام يا اخي ويا ابن عم يا قرابتي
وفيهما وجه اخر وهو جواز الفتح وهو وجه فصيح وان لم يكن في
المضاف الى ياء المتكلم اما للطول او لانه في صورة المركب فجعلت
حركته حركة المركبات وعدم جوازه في المضاف المذكور على المشهور
لعدمهما **قوله** والا في الاستثناء قال الشارح الاستثناء في اللغة
مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الاسم
المستثنى مصروف عن غير المستثنى منه او هو مشتق من ثنيت الحبل
اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا الاشتقاق سمي
استثناء لانه ضوعف به اي بسبب الاستثناء الخ وشفع به ان كان
الاول مثبتا شفع بالنفي نحو جاءني القوم الا زيدا اي ما جاءني زيد
وان كان الاول منفيا شفع بالاثبات على ما ترى نحو ما جاءني القوم
الا زيدا اي جاءني هذا في اللغة واما في الاصطلاح فمعناه مشكل
مفعوليته لان زيدا مثلا في جاءني القوم الا زيدا ان لم يدخل في القوم
كان مخالفا للاجماع وهو مقطوع به في تفاصيل العربية والا الكذب
الاستثناء وهو باطل لاشتمال القران عليه فقيل في رفعه بانه تبيين
لا اخراج ورد بانه ح كالتخصيص والمخرج منه كثيرا ما يقع نصا فلا يحتاج
الى البيان والا لما كان نصا على انه مخالف للاجماع المذكور وقيل حمله
الكلام بمعنى لا ان الاول بمعنى ثم اخرج منه الاخير ورد بتصور افراد
الجميع على حدة وستطلع عليه فكيف يكون الجملة بمعنى واحد ولم يعهد كلمات
مركبة وضعت بمعنى مفرد على انه ايضا مخالف للاجماع المذكور والحق

في رفعه

في رفعه ان يقال ان الحكم بالنسبة لا يكون الا بعد كمال ذكر مفردات
الكلام لان الكلام يتم باخره فاذن الحكم نسبة المجيء في المثال المذكور
الى المفرد الذي اخرج منه زيد فحصل الجمع بين الدخول والخروج فلا يؤدي
الى المناقضة المذكورة وحدا لان المتصل والمنفصل حقيقتان مختلفتان
فلا يمكن جمعهما في حد واحد وتصحيح هذا بعد تمهيد مقدمة وهي ان
الاستثناء اما حقيقة في المتصل مجاز في المنفصل واما مشترك بينهما
اشتراكا لفظيا واما موضوع للقدر المشترك بينهما وكل منها ذهب اليه
فعلى القول الاول والثاني لا يمكن حده باعتبار المعنى بحد واحد وهو ظ
وعلى القول الثالث يمكن ذلك وان كان الاولى ان لا يحد لاستحالته بالنظر
الى ان المتصل والمنفصل مقرون بفصل لا يوجد في الاخر فهما حقيقتان
مختلفتان فالقريب الى الفعل ان يقسم اولا ثم يحد كل قسم منه بما يليق به
فاندفع بهذا نظر البعض على كلام ابن الحاجب بان صحة تعريف الجنس
لا يفتقر الى جمع انواعه في التعريف حتى يمتنع اختلاف حقيقة نوعي المستثنى
عن تعريفه من حيث هو هو وظهر ان تعريف الشارح في لبابه باعتبار
اللفظ على الاولين وباعتبار المعنى على الثالث وتعريف ابن المالك
بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكورا ومتروك بالا او ما بمعناها
ناظر الى الثالث واما تعريف المص للاستثناء بقوله وهو اخراج الشيء
عن حكم دخل فيه غيره فناظر ايضا اليه على جعل الاخراج بمعنى اعم وستقف
عليه عن قريب لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت
زيدا عن حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل المص في المتن وهو اخراج
الشيء عن حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك التعريف لا يتناول المنقطع

من الاستثناء لان الحمار فى قولك جاءنى القوم الا حمارا لم يدخل فى الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت اذا لم يدخل المنقطع فى الحكم فكيف اخرج والاخراج لا يتصور الا بعد الدخول قلنا المراد بالاخراج ليس هو الاخراج الحقيقى المقتضى للدخول بل المراد من الاخراج صرف الحكم عنه اى عن المستثنى والتصريح به اى بصرف الحكم والنص عليه اى على الصرف فان قلت فح لا يجوز ايراده فى التعريف قلت ذاك مشهور فيجوز ايراده فيه فلما قال عن الحكم دخل فيه كان متناولا له اما بان دخل هو وهو المتصل او لا وهو المنقطع ومذهبه مذهب الفراء على ظاهره لانه ذهب الى انه لم يخرج زيد من القوم وانما اخرجت الا وصف زيد عن وصف القوم وسيبويه وجمهور البصريين ذهبوا الى انها ايضا اخرجته من القوم والمراد من الغير هو المتعدد مذكورا او متروكا ولم يصرح به دفعا للاعتراض باستدراكه ولا بد من قيد زاد في الاستثناء ان جعل نحو قوله لا تقتلوا اهل الذمة بعد قوله فاقتلوا المشركين ونحو قولك قام القوم لا زيد واعجبنى القوم الظرفا مخرجا لكنه مبين لا مخرج فلذلك تركه **قوله** والمستثنى ينتصب فى الموجب قال الشارح اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون فى كلام موجب او غير موجب والمعنى من الموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة التى هى النفى والنهى والاستفهام واما المثبت فهو ما وقع وكان فكل مثبت موجب من غير عكس فقام زيد يجمعها ويقوم زيد موجب لا غير فلهذا السر قال المص فى كلام موجب دون مثبت والمعنى بغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان

الاستفهام بمنزلة النفى والنهى لان من الاستغراقية كما تزاد فى النفى والنهى تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله واما التخصيص فمختلف فيه فحكمه حكم الايجاب عند الجمهور وعند ابى اسحاق حكمه حكم الاستفهام فلهذا الاختلاف فسر الموجب بما فسره ليتناول المخصص اعلم ان المستثنى بالا اما ان يجب نصبه او رفعه اما الاول ففى مواضع منها ما يكون المستثنى منه مذكورا والكلام موجبا اشار اليه بقوله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورا لانه اذا لم يذكر بقى الفعل بلا فاعل والمستثنى فى منصوب نصبا واجبا نحو جاءنى القوم الا زيدا وانما نصب نصبا واجبا لانه قد شابه المفعول به لكونه فضلة يجىء بعد تمام الكلام يعنى وجه التشبيه بينهما انه يأتى بعد الكلام وموقعه من الكلام الآخر كموقعه وانما قال انه شابه المفعول به ولم يقل انه مفعول به لانه فى غالب الامر بعض المستثنى منه بخلاف المفعول به وما قيل ان المعانى يعمل فيه نحو القوم فى الدار الا زيدا يدل على ان المستثنى غير المفعول به لانه لا يعمل فيه الا الفعل فتعين انه مشابه به لا هو وله اى للمستثنى شبه خاص بالمفعول معه يعنى انه بهذا الوجه مشابه بالمفعول معه لا بغيره وذلك لان العامل فيهما بتوسط الحرف والمص جعل الحرف ههنا اى فى المستثنى عاملا كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل فى الحقيقة للفعل بواسطة الحرف على ما هو المتصور من مذهب النحويين فاعلم انهم اختلفوا فى عامله فقال سيبويه انه الفعل او معناه بواسطة الا المقوية على العمل بها كالحرف بحر الا ان العمل غير لازم لعدم اختصاصها بما يعمل فيه وقال هو ايضا مذهب السيرافى والفارسى وجماعة من البصريين ورده ابن مالك

لان معنى النفى موجود فيه لان معناه ما من خالق غير الله

او يمتنع او يجوز نصبه

اى وجب نصب المستثنى

الا لانه فضلة

بصحة تكرار الاستثناء اذ لم يعهد فعل تعدى الى اثنين بحرف من غير عاطف
وايضا يرد عليه امران احدهما ان العامل هو الذي يكون له اقتضاء
المعمول وليس نحو جاء وشبهه اقتضاء المستثنى وثانيهما ان له مسائل ان تجوز ح
ليس فيها فعل مثل القوم الا زيدا اخوتك فان كان العامل هو الفعل
او معناه بقيت هذه المسائل بلا عامل فالاولى ان يقال العامل
هو الذي اقتضى المخرج منه بالا لان هذا يشمل المواضع كلها
وجد الفعل او لا وقال بعض النحويين المذكور من فعل او معناه نفسه
كانتصاب غير اذا وقع موقع الا بلا واسطة وجوابه ان انتصابه
على الحال وفيه معنى الاستثناء وقال ابو العباس المبرد وابو اسحق
الزجاج وطائفة من الكوفيين الا نائبة عن استثنى فاذا قلت
جاء لي القوم الا زيدا فكانك قلت جاء في القوم استثني زيدا
وهو غير مطرد لامتناع تقديره في غير زيد لفساد المعنى ولا حرف
قبله يقيمه مقام الناصب ولان فيه اعمال الحرف معنى الذي لا سبيل الى
جوازه والا لجاز ما زيدا قائما على معنى نفيت زيدا قائما ولو جاز
ذلك لزم نقض الغرض وتراجع عما اعترضوه ببيان انهم انما اتوا
بالحروف باثبات عن الفعل طلبا للايجاز وروما للاختصار
فاذا اخذت تعمل معاني هذه الحروف لزم التطلع الى الافعال
وفيه ما ذكرنا فلم يجز ذلك كما لم يجز الادغام في مثل جلبب للزوم
ابطال غرضهم الذي هو الالحاق وقال ابن مالك الا نفسها و
زعم انه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني واخذه المصنف وحجتهم
ان الاحرف اختص بالاسم وليس كالجزء فيجب لها العمل كساير

الحروف

الحروف التي هي كذلك ما لم يتوسط بين عامل مفرغ ومستثنى فيلغى
ح وما وجد مما دخل على الفعل نحو نشدتك بالله الا فعلت فمأول تو يلا ح
بانه في موضع الاسم اي الا فعلك فان قلت لو كانت عاملة لاتصل
به الضمير ولا يتصل قلت لا نم انه لا يتصل قال الا تجاورنا الاك
ديار وقال اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض
الاه ناصر وليس هذا بضرورة لامكان ان يقال في الاول الا
يكون لنا خل ولا جار وفي الثاني علي فما لي غيره عوض ناصر والصحيح
انه شاذ لا يقاس عليه وما من ضرورة الا ويمكن تغييرها بتبديل النظم
بنحو ما ذكر فلو اعتبر ذلك لم يتحقق ضرورة فعلى هذا العذر في انفصال تغييرها ح
الضمير لشبهه بالمنصوب على التحذير من حيث هو منصوب بلا مرفوع
معه وان المستثنى بالا في هذا النوع في حكم جملة مختصرة نكرة اختصار
الضمير باتصاله اذ الاختصار بعد الاختصار اجحاف وقال الفراء وهو
المشهور من مذهب الكوفيين ان الا مركبة من حرفين ان الناصبة
للاسم والرافعة للخبر ولا التي للعطف فخففت وادغمت في اللام
فاعملوها فيما بعدها مثبتا ومنفيا اعتبارا بان واذا رفع منفيا يكون
ذلك باعتبار لا فيكون بالاعتبار الاول ما بعد الا اسم ان لا مع الخبر
لان لا كفت منه والتأويل ان زيدا لم يقم وهو قول يبطله قولك
ما اتاني الا زيد لبطلان تأثير الحرفين فيه وحكي عن الكسائي انه قال
انما نصبنا المستثنى الا ان تأويل الا زيدا الا ان زيدا ورد بان ان لا تضمر
هذا في الاستثناء المتصل واما في المنقطع فالعامل الا نفسها لانها
تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد ومنهم من يظهره

ومنها ان يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه ومنها ان يكون المستثنى
منقطعاً وفيها يحتاج الى تفصيل الكلام الغير الموجب وتفصيله ان
يقال وان الكلام غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام
والمعنى بالتشديد بمعنى المراد بالتام ما كان المستثنى منه فيه
مذكوراً فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى
منه او لا يكون مقدما عليه فان كان المستثنى مقدما على المستثنى
منه فالمستثنى منصوب ابداً اى نصبا واجبا ~~اى نصبا واجبا~~
اذ لا مساغ اى لا جواز للبدل نحو ما جاءنى الا زيدا احد وهو
الموضع الثانى لانه لا يتقدم على المبدل منه لانه تابع وكل تابع لا
يتقدم على المتبوع ولا يفهم منه جواز تقدمه على العامل لانه بمنزلة
المعطوف عليه لا من المعطوف عليه فان قلت يقتضى ان لا يجوز تقدمه
على المستثنى منه قلت الا انه جاز توسعا لتقدم ما يطلب المسند اليه
او الواقع عليه فهو كتقدم لفظا ولهذا ضعف فى غيرهما نحو ما ضربته الا
الخميس جميع الايام ولانه كالمفعول معه قال به ابن الحاجب واما قولهم الا
زيدا قام القوم فشاذ على مذهب الجمهور واجازه الكسائى والزجاج
وزعم ابن هشام انه اتفاقى وكذا اذا كان مقدما على صفة المستثنى منه
عند المازنى نحو ما جاءنى احد الا زيدا خير منك لما انها كالجزء
منه خلافا لسيبويه فانه جوز الاستثناء واجاز البدل خلافا
للمبرد فانهما عنده سيان لان اولوية البدل لا يعارضها وصف المستثنى
منه وهذا اى وجوب النصب اذا قدم المستثنى على المستثنى منه
مذهب البصريين وحكى سيبويه عن يونس ان العرب الموثوق بعربيتهم

كان تم

شاذ ء

بقوله

يقولون ما جاءنى الا ابوك احد فيجعلون احدا بدلا وجعله سيبويه
من ابدال الموصوف من الصفة على ما قال جماعة بذلك نحو جاءنى مقبل رجل
والفراء جعل مثله بدلا واجاز ذلك الكوفيون والبغداديون ولا يجوز
على الفاعلية واحد بدل منه لان الاعم لا يبدل من الاخص وان لم يكن
المستثنى مقدما على المستثنى منه فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه او لا يكون من جنسه فان لم يكن من جنسه فالمستثنى منصوب ايضا
نصبا واجبا نحو ما جاءنى احد الا حمارا وهو الموضع الثالث وهى اللغة
الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه فلا يجوز
رفعه عليه فتعين النصب على الاستثناء وقال ابن الحاجب لان الا بمعنى
لكن على اللغة الفصيحة لا على اللغة التميمية فيما يمكن ايقاعه موقع الاول
بالتأويل المذكور واما فيما لا يمكن كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم على قول بعض فلغتهم كاللغة الحجازية سواء واما الثالث فقد
اشار اليه بقوله وان كان من جنس المستثنى منه متأخرا عنه زاد ابن مالك فيه قيدا
آخر وهو غير مردود به كلام تضمن الاستفهام مثل قول القائل قاموا الا
زيدا وانت تعلم ان الامر بخلافه فيدخل النفى ويأتى بالكلام مثل ما كان
نطق المردود عليه فنصب زيدا ولا ترفع لعدم قصدك معنى ما قاموا
الا زيدا وكذلك اذا قال لى عندك مائة الا درهمين وقلت جاحدا
ما لك عندى مائة الا درهمين بمنزلة ما لك عندى الذى ادعيته ولو رفعت
لكنت مقرا بالدرهمين جاحدا بما سواهما اخذه من كلام ابن السراج
فانه قال ان قدر ان الاصل ما جاءنى القوم ثم اتى بعد ذلك بالاستثناء
فالمختار الرفع وان قدر ان الاصل جاءنى القوم الا زيدا ثم دخل حرف النفى

كالمثال م

وان جعلته بمعنى ... واتسعها

جاموا

فالنصب لان حرف النفي لا يغير عمل العامل الذي دخل عليه قال ابن عصفور
هذا ليس من كلام العرب جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا من انه مشابه
بالمفعول به والبدل نحو ما جاء في احد الا زيد بالرفع على البدل والا
زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا
يجوز الا النصب لكنه يحتمل الاستثناء والبدل اي بدل البعض والاستثناء
اغناه عن ضميره العايد الى المبدل منه والفصيح هو البدل لان الكلام
ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل الواقع قبل الا غير مفرغ اي غير
مشغول لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء لاستيفائه اركانه
فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام كما نصب المفعول به لذلك
فيكون فضلة واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ
لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط كان قولك ما جاء في احد الا زيد
بمنزلة قولك ما جاء في الا زيد فاذا كان الامر كذلك فالبدل اولى من
الاستثناء لكونه مقصودا من الكلام وجزء منه بخلاف النصب اذ هو
فضلة فلا يكون جزء من الكلام فالحمل على الاول اولى ولان النصب على
الاستثناء في عقلية العامل فيه اشكال فاذا امكن غيره من الواضح
كان اولى وما قيل لانه اظهر من جهة العوامل النحوية اذ اكثرها ان يكون
العمل بلا واسطة يفهم مما ذكره الشارح والنكتة في توسط ضمير الفصل
بين المبتدأ والخبر افادة القصر لامكان ان يقال الفصيح هو الاستثناء والا
يلزم الفساد وهو ان يكون قراءة اكثر القراء على غير الفصيح في قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك اذ اكثرهم على النصب فيقصر الفصاحة
على البدل فعلم لهذا الوجه فان قلت فما تقول فيه قلت قال بعضهم انه

ومامررت باحد الا زيد بالجر على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثناء م

أي مشتغل الفعل لما بعدها اي بعد الا

اي الحمل على البدل اولى من الاستثناء

اذا نصب فهو استثناء من فاسر واذا رفع فمن لا يلتفت وفيه نظر لان
هذا ليس بمخلص بل غلط على ان القصة واحدة فتكون مسرى بها وغير مسرى بها
وانت تعلم ان هذا انما يلزم على من قال ان القراءات السبع متواترة واما على
من قال انها احاد فلا يجوز ان يكون بعضها خطاء فلا يبالي به وان المعنى
على تقدير الاستثناء من فاسر على تقييد الاسراء بعدم الالتفات فلا تناقض
لانه لا يشترط في الاسراء بها ذلك فاذن المرأة على كلتا القراءتين مسرى
بها يوضحه قولك اضرب القوم ولا يتوجعوا الا زيدا فان زيدا مضروب استثنى
من الجملة الاولى من الجملة الثانية ولو جعل الاستثناء على القراءتين منقطعا لم يقصد
اخراجها لا من المأمورين ولا من المنهيين بل استيناف الاخبار عنها بمعنى لكن
امرأتك يجري بها كيت وكيت بدليل ما جاء مثلها في سورة الحجر وليس فيها استثناء
اصلا فذكر شرح حالها في هذه الاية تبعا لا مقصودا بالاخراج فح يكون
اكثر القراء على اللغة الفصيحة هذا ما ذكره سيبويه واصحابه واما ابن
مالك فشرط في اختيار النصب تراخي المستثنى لضعف التشاكل بالبدل بالطول
وابن السراج عدم النية بالبدل وتعقب رد البدل لان البدل يكون على وفق
المبدل منه ولا موافقة فلا بدل وجواز المخالفة في النعت يدل على ضعفه
والكوفيون قالوا الاتباع عطف جعلوا الا عاطفة قلنا باشرت العامل
فلا يكون عاطفة وايراده في المثال بما جاء في احد الا زيد يشعر بعدم
اشتراط تعريف المستثنى منه في جواز النصب كما شرطه الفراء لان ذلك
مردود بالسماع كقول العرب الموثوق بعربيتهم ما اهاني احد
الا زيد قوله تعالى ولا يَلْتَفِتْ منكم اَحَدٌ الا امرأتك ولم يشترط في الابدال
عدم الصلاحية للايجاب كما شرطه بعض القدماء فانهم لا يجيزون في ما جاءني

يتوصف بخ

القوم الا زيدا الا النصب لصلاحية الايجاب حكاه عنهم سيبويه ورده
لمخالفة القياس قال الله تع ما فعلوه الا قليل وفعلوه يقع في الايجاب
وحكى يونس عن ابي عمرو ان الوجه في اللغة ما قام الا زيد و قام القوم
يقع في الايجاب وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب نحو جاءني القوم
الا زيد لان البدل يقوم مقام المبدل منه فاذا قام مقامه عمل فيه عامله
فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني فكيف ترفعه به
وقد نفيت عنه وهذا اي رفع زيد بالفعل المثبت باقيا عنه محال لان
القصد اي قصدك ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا
جعلته فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت القوم لانه في حكم الساقط وابقيته
اي زيدا مكانه فثبت له المجيء وهذا عكس الغرض وايضا يؤدي الى
اجتماع النقيضين وهذا مبني على ان معنى البدل والاستثناء حيث نفي المجيء
جازا واحد وهو ان يثبت للمستثنى الحكم بدلا واستثناء ففي الموجب
على الاستثناء يكون الحكم مسلوبا عن المستثنى وعلى البدل وهو في
تكرير العامل يكون الحكم ثابتا له وهو خلاف القاعدة المستقراة حيث
جوزا ولا يجوز ان يكون ما جاء مقدرا بعد الا حتى يتغاير المعنيان في
غير الموجب لان العامل هو الفعل السابق وهو جاء لا ما جاء لانه لا تاثير
للنفي في العمل فيتحد المعنيان ح واما الثاني وهو ما يمتنع فيه النصب فقد اشار
اليه الشارح بقوله وان كان الكلام الغير الموجب غير تام لفقافيه الا من
حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما
مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا
بمنزلة ساير الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل وغيره يعني

ان

ان المستثنى منه ان كان غير مذكور في الكلام الغير الموجب كان المستثنى معربا بحسب
العوامل ان اقتضى فاعلا فهو مرفوع على الفاعلية وان اقتضى مفعولا فهو
منصوب على المفعولية وكذا في غيرها وهذا القسم هو الذي يسميه النحويون المستثنى المفرغ
لانه فرغ له العامل قبل الا فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعده وسمي
باسمه مجازا بدليل جواز ما قام الا هند ومفهوم الاستثناء عدم انفكاك
الفعل عن الفاعل فالاصل في الامثلة المذكورة ما جاءني احد واحد لانه تخصيص
العام الا انه حذف استغناء عنه بعموم الفعل مراد الا مضمرا بدلا منه ما بعد
الا ولا يجوز هذا النوع من الاستثناء يعني المفرغ الا في المنفي لا تقول
في الايجاب جاءني الا زيد لانه لما كان مفرغا وجب ان يقدر المستثنى عاما
من جنسه اما الاول فلمعنى الاستثناء واما الثاني فلاتصاله اذ كل
مفرغ متصل نص عليه ابن الحاجب وهذا لا يستقيم الا فيه لامتناع
ان يجيء كل احد الا زيدا وما قيل نجد مواضع يتصور فيها ذكر
الخلق كلهم ولا يصح البدل كقولنا يموت الخلق كلهم الا زيد هذا
كلام صحيح والبدل ممتنع غير قادح فيما مر من الاحتجاج لان
المدعى لزوم الاحالة في الجملة لا في كل صورة وقال في غير الفاعل
والمفعول هما سواء نحو ضربت الا يوم الجمعة لاستقامة معناه
وقال الشارح وانما لم يجز ذلك اذ لو ذهبت اي شرعت بقوله
لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول
كنت قد جعلت الا الزايدة بمنزلة الساقط اي بغير فائدة وذلك
لا يجوز لان الا لا تزاد لا سيما وقد عرى عن الفائدة وانت تعلم انه ان
اراد على الاتفاق فممنوع لان الاصمعي وابن جني قالا بزيادتها

دون قام هند م

او باحد م

انا قدم

ليس من حروف الزوايد

فيه ح

وان اراد على رأى فلان يكون حجة وان اردت الثانى يعنى النفى
كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءنى
الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءنى ثم ترفع زيدا بالفعل المنفى بالا كما رفعته
بالفعل المنفى بما فهذا اى جعل الا بمنزلة ما تحكم اى اثبات الشئ بلا
دليل على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان الا لم توضع لنفى الافعال
وانما وضعت لنفى الحكم عن البعض ان كان الكلام ايجابيا فقط وان
كان سلبيا فالحكم عدم الحكم فيكون ايجابا فليس لك ان تستعملها لما
لم توضع له اعلم انه ما يسمونه المفرغ يجوز ان يكون منصوبا على
الاستثناء لسبق العامل المقارن بالا ومرفوعا على البدل لجواز
اضمار المستثنى منه عاما من جنسه وهو اولى من اسناد الفعل
الى ما بعده وليس بغافل على ما سبق والتسمية بالمفرغ بجوز
ان يكون باعتبار ان لا ايجاب ولا تماميه ومفهوم الاستثناء لما
كان اخراجا يقتضى مخرجا منه اقتضى ان يكون هذا النوع فى الموجب
وقولهم لفساد المعنى قلنا على تقدير ان المقدر احد لم لا يجوز ان يكون
القوم ولا يلزم من كون الا بمنزلة ما من حيث المعنى رفع المستثنى
بالفعل المنفى فيلزم التحكم على انه ان صح هذا الدليل امتنع البدل فى
النوع والله اعلم بحقيقة الحال قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع
بعد الا قال الشارح اعلم ان غيرا موضوع فى الاصل على الوصفية
لانه بمعنى المغاير فهو اسم دال على ذات باعتبار معنى هو المغايرة كمغاير
فهو صفة كذلك ولذلك جاز وقوعه صفة فى جميع مواضعه نحو جاءنى
رجل غير عادل ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيفت الى المعرفة

الباء للتعدية م
اى الباء
فى بها للتعدية

ان يجوز

كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء
فى بعض مواضعه

لانه موضوع على ما بينا فى التعريف من الابهام لانك اذا قلت
مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره وفى التمثيل اشعار
بجواز قيامه مقام الموصوف فيرتفع الوهم المتوهم من كلامه السابق
واذا كان غير موضوعا على هذا اى على ما بينا فى التعريف لم يكن
الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد فيتعرف
اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون فان غيرا هنا قد تعرف
بالاضافة الى السكون لان له ضدا واحدا وهو الحركة فعند اطلاق
الغير مضاف الى السكون يعلم انه حركة ونحوه نحو عليك بغير اليسار ولك
ان تقول ان التوصيف باعتبار المفهوم وهو باعتباره اعم فلا دلالة
له على الخاص فالقياس ان لا يتعرف الا باللام او بالعلمية فيوصف
به النكرة يعنى اذا كان وضعها على الوصفية وعلى ما بينا فى التعريف
يوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك وهو على وجوه احدها
ان يقول ذلك القول حال كونك مريدا به ان مرورك قد وقع على
المخاطب ورجل آخر وثانيها اشار اليه بقوله وانك لم تمرر بالمخاطب
اى يقول ذلك القول مريدا به انك لم تمرر بالمخاطب بل بآخر وثالثها
اشار اليه بقوله او انك اى يقول ذلك مريدا به انك مررت برجل
يخالف المخاطب فى المذاهب والشمائل اى الاوصاف والاخلاق
وهو اى غير فى هذا الوجه اى فى الوجه الثالث خلاف مثل اى مقابل له
بخلافه اى بخلاف غير فى الوجهين الاولين وفى بعض النسخ يخالفه خبر
بعد خبر والضمير المرفوع المستتر للغير فى الوجه الثالث والمنصوب البارز
للغير فى الوجهين لان المراد فيهما اى فى الوجهين الاولين

عن قوله
المتعدد

واقع

برجل آخر

المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمائل اما انهما نقيضان في الوجه
الثالث لان غيرا فيها للمخالفة في الاوصاف ومثلا للموافقة فيها
لان الرجل لا يكون نفس غيره فيوافقه في الذات والاصل واما
انهما ليسا بمقابلين فيهما لان الاختلاف في الذات مع الاتفاق في الوصف
واقع الا ان غيرا لما تضمن معنى الخلاف في كل موضع قيل انه خلاف مثل
مطلقا مجازا فهذا اى ما ذكرنا من المباحث معنى غير وما له في اصله ثم
انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة وهي كون ما بعد كل
واحد منهما مغايرا لما قبله ذاتا او وصفة فادخلوا كل واحد منهما على
صاحبه اعني انهم استعاروا اى استعملوا غيرا لمعنى الاستثناء الذي
هو اصل في الا واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان
اسما متمكنا واستعاروا الا بمعنى الوصفية التي هي اصل في غير
واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا حيث في كلا الموضعين
للتعليل لما وقعت الا موقع غير وغير موقع الا والا حرف وغير
اسم متمكن وجب ان يكون لغير اعراب فجعل اعرابه الاعراب
الذي يكون للاسم بعد الا وجعل ما بعدها مخفوضا لقبولها الاضافة
فوفي بمقتضى الاسمين وان يعرب ما بعد الا اعراب غير ومثل ذلك
لا اذا وقعت موقع غير جعل اعراب ما بعدها اعراب غير لتعذر
الاضافة تقول جئت لا راكبا اى غير راكب لكن وقوعه موقع الا
اكثر من العكس لان التصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف ولم يشترط
في كون غير للاستثناء تعذر الوصفية واشترط في كون الا بمعنى غير
تعذر الاستثناء وسره ان غيرا له حين استعمل للاستثناء امثال

جرت ذلك المجرى كسوى سواء فوقوع الاسماء استثناء لا
بعد فيه بخلاف استعمال الا صفة لانه خلاف القياس فالاول
نحو جاء في القوم غير زيد في الكلام الموجب التام ففيه النصب لا غير
كالا زيدا وما جاءني غير زيد احد في الكلام الغير الموجب التام والمستثنى
مقدم على المستثنى منه ففيه النصب ايضا لا غير كالا زيدا احد وما جاءني
احد غير حمار في المنقطع ولا يجوز فيه الا النصب كالا حمارا وما جاءني
احد غير زيد وغير زيد في الكلام الغير الموجب التام والمستثنى متأخر
بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء كما جاءني احد الا زيد الا زيدا
وما جاءني غير زيد ورايت غير زيد ومررت بغير زيد في الكلام الغير الموجب
التام فهو هنا معرب بحسب اقتضاء عامل قبله فان قلت فلم عمل فيه الفعل
الغير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا
انما عمل لان غيرا لتوغله في الابهام وعدم اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات
الست وما يجري مجراها نحو عند ودون وغيرهما وقد مر ايضا في بحث المفعول فيه
قوله لتوغله متعلق بقوله اشبه فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها خلافا لما ذهب اليه
الفارسي من انها منصوبة على الحال وفيه معنى الاستثناء واليه ذهب ابن مالك
واما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصفية فقد اضطرب كلام النحويين في الوصف
بالا والظاهر ان يراد به الوصف الصناعي وهو مفهوم من كلام الاكثرين
وقال بعضهم يعنون به عطف بيان ومعنى دخول الا على غير في الوصفية
ان الا وما بعدها يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة فالوصفية مستفادة من
مجموعهما لا من الا وحدها لان الا حرف والحرف لا يوصف به قال ابن مالك فيوصف
بها وبتاليها فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى غير الله

اى لخرجتا عن الانتظام
اى غير الله
اى او الآلهة واثر قدرتهم
اى في السماء والارض

كالحمار

غير وبيان ظرفيتها ان العرب تجري الظروف المعنوية
مجرى الظروف الحقيقية فيقولون جلس فلان
مكان فلان والعين من الاسماء الى الحقيقة في
الذهن مقدرة فقصوه نصب
الظرف الحقيقي

وساطة نحو

وهو عند ونحوه فان غيرا
شبه عند في ان غيرا منهم في الاشخاص
وعند مبهم في الجهات

جمع آلة ولا دالة [illegible]
[illegible]

٦٧

اعلم ان تحقيق هذا المقام موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان استعمال الا صفة انما يكون
اذا تعذر الاستثناء ولا تعذر ذلك الا اذا كانت لجمع اى لمتعدد دال على الجمعية كرجال
وقوم مراعاة لاصلها فلا تقول جاءني رجل الا زيد مذكور لكونها فرعا على غير
فلا تقول جاء الا زيد الا على ما نقل ابن السراج عن المبرد منكور والا لكان مستغرقا
فلا يتعذر الاستثناء غير محصور في عدد معين لما ذكرنا وانما تعذر في لان شرط
الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه فاذا كان المتبوع جمعا
منكورا غير محصور نحو ما جاءني رجال الا زيد يتعذر الاستثناء لان زيدا لو سكت
عنه لم يدخل في رجال اذ لا دليل عليه وذلك ان تمنع وعلى التقدير لا يلزم وانما ذلك
لو امتنع دخوله وهو ممنوع ولا يلزم المنقطع لان الكلام في المتصل والنحويون
كالمجمعين على ان المستثنى المتصل لا بد وان يكون مندرجا تحت المستثنى منه لو لم يستثن
وقد اختلف الاصوليون في ذلك والاصح عندهم ما ذكرنا واذا تمهد هذا فاعلم
ان في قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا القيود المذكورة متحققة
فلا يجوز الاستثناء وكذا لا يجوز البدل كما زعم المبرد ونقله ابن السراج بناء على ان
معنى لو كان فيهما آلهة الا الله ما فيهما آلهة الا الله تنزيلا للنفي المعنوي منزلة النفي
اللفظي لانه لو كان كذلك لجاز لو كان فيها الا الله ولجاز الوجهان في ابى القوم الا زيدا
ولكان معناه معنى الاستثناء فجاز الا الله بالنصب والتوالي كلها باطلة فتعين
الا لمعنى الوصفية وقيل لكون الكلام موجبا تاما وان كان المفهوم والتالي منفيين
تقديرا واعتبار النفي التقديري اذا لم يتغير باعتباره وهنا متغير لان
ان سيبويه قال لو قلت لو كان معنا احد الا زيد اذ لا يتغير معنى الكلام
لهلكنا اخلت لانه يصير في معنى لو كان معنا زيد لهلكنا بخلاف قل رجل
يقول ذلك الا زيد الا زيد على البدل على معنى ما رجل يقول ذلك الا زيد

اذ لاء لا اله عليه خ

آلهة صح

المقدمة ق

اذ لا يتغير معنى الكلام في تبدل النفي ولجواز الاستثناء في هذه الآية
مانع اخر اورده الشارح وهو انه لا يجوز الاستثناء فيها اذ المعنى في اى
اذ على ذلك التقدير يكون المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
لكن لم يفسدا فينتفي الملزوم وهو مركب لا يلزم من انتفاء مجموعه انتفاء
كل واحد من اجزائه فجاز ان يكون انتفاؤه بانتفاء صفة الاستثناء
لا بانتفاء الالهة فلا يلزم التوحيد المطلوب من القياس الاستثنائي والى
هذا التقرير اشار الشارح بقوله فللمشرك ان يقول هب اى احسب ان الا
كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لما مر من انه لا يلزم من
انتفاء المجموع انتفاء الالهة فلا يكون وفي بعض النسخ فلا يبقى للآية دلالة
قاطعة على التوحيد فلا يجوز ردا على المشركين القائلين بان مع الله الها آخر
تعالى عن ذلك علوا كبيرا واما اذا حمل الا على معنى غير يكون للآية دلالة قاطعة على
التوحيد اذ معناها حينئذ لو كان فيهما آلهة موصوفة بانها غير الله لفسدتا لكنهما
لم يفسدا بدليل المشاهدة فلم يكن الالهة الموصوفة بتلك الصفة موجودة
وانتفاؤها اما بانتفاء الالهة او بانتفاء المغايرة واياما كان يلزم المطلوب
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا انتفى المغايرة وحقيقتها
لم يكن الالهة مغايرة للاله الحق واذا انتفت ماهية المغايرة كانت الالهة
عينه فيلزم ارتفاع التعدد لان المتعدد لا يكون عين الواحد وهو المطلوب
والآية سيقت لرد المشركين القائلين بالتعدد المعتقدين بوجود
الالهة في الارض وفي السماء كما انكر الله تع عليهم في قولهم ام اتخذوا
آلهة من الارض هم ينشرون فمعنى الآية لو كان يتولاهما ويدبر احدهما
آلهة شتى غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا فيلزم من اشارة

نعرض

فيقال هب زيدا منطلقا بمعنى احسب
تعدى الى المفعولين ولا يستعمل منه
ماض ولا مستقبل في هذا المعنى صحاح

بل يبقى دلالة اقناعية

النفي انتفاء التعدد لانه كما يلزم من انتفاء الجموع يلزم من الاثنين
وبهذا يندفع ما قيل بجواز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء الظرفية
المستفادة من فيها لا بانتفاء الالهة لان كل من اثبت الهة فانما
اثبت فيها فيلزم بانتفاء الظرفية انتفاء ما قاله الخصم وهو المدعى
وحمل الا على غير في غير الضابط المذكور في قوله لعمر ابيك الا الفرقدان
ضعيف قوله ومثله سوى قال الشارح اعلم ان سوى في معنى غير
في انه يستثنى به متصلا او منقطعا ووصفا وتعريفا ولما استشعر من
الكلام السابق توهم اتحادهما دفعه بقوله والفرق بينهما ان سوى عندهم
اى عند البصريين وهو مذهب سيبويه وهو الاصح ظرف مكان في الاصل
وحقه ان يلزم ظرفيته بان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر وهو معنى
الاستقرار فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول واحد على
عاملين مختلفين في حالة واحدة وهي حالة الظرفية فلهذا اى فلكون
المعنى المقدر عاملا فيه كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وهو
ههنا ظرف لان العرب يجرونه مجرى الظرف الحقيقية نحو جلس فلان مكان
فلان فيكون ظرفا فكانك قلت مررت برجل مكانك فمعنى الاستقرار
فيه عامل وكان الاحسن ان يقال لئلا يلزم توارد عاملين مختلفين
على معمول واحد في حالة واحدة وقبح ان يقال مررت بسواك لانه
في معنى مكانك فيلزم التوارد المذكور وهو محال ومما على الظرفية وقوعه
صلة للموصول نحو جاء الذي سواك كما تقول جاء الذي عندك ورفعه
على انه خبر مبتدا مضمر ونصبه على انه حال وقبل بيت مضمر التعسف
بخلاف غير متعلق بقوله ان سوى عندهم ظرف مكان لا يقال جاء الذي

غيرك

اوله وكل اخ يفارقه اخوه

لعمر مبتدا اخبره محذوف تقديره لعمر ابيك قسمي

الفرقدان نجمان قريبان من القطب

القطب النجم الذي يدور الفلك خلفه

يدل م

غيرك الا غير فصيح والكوفيون اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجرون
في السعة مررت بسواك وجاء لي سواك وذهب البعض ومنهم
الرماني والعكبري الى انه ظرف متمكن فعلى هذين يجوز فيه التفريغ كما في
غير لان معنى سوى معنى غير كما صرح به سيبويه وهو لا يستلزم الظرفية
بل انتفاءها قياسا على غير لان الظرف في العرف ما ضمن معنى في من
اسماء الزمان والمكان وسوى ليس كذلك ولو سلم فلزومها ممنوع
ووقوعه صلة للموصول لا يدل على الظرفية لانه لا يلزم من معاملته الظرف
كونه ظرفا كما في الجار والمجرور وان سمي ظرفا مجازا ولا بعد فيه فضلا عن
لزومها فان قلت فليجر في غير قياسا عليه قلت ان هذا من النوادر كنصب
عدد بعد لدن وايضا ان سوى لازم الاضافة فشبيه بعند ولدى بخلاف غير
لانه قد ينفك عن الاضافة وانت تعلم انه لما كان ظرفا مجازا لم يتصرف
منه والا لزم كثرة التغير كما في ذات مرة وذهب ابن مالك الى انه كغير سواء
ففيه ثلاث مذاهب احدها انه ظرف غير متصرف والثاني انه يرد ظرفا و
يرد اسما والثالث انه اسم بمعنى غير هذا اذا كان معربا لانه قد قال عبد
الدائم بن مرزوق ان سوى مبني على الفتح وفيه ثلاث فتح السين وكسرها
وضمها فاذا فتحت مددت واذا ضممت قصرت واذا كسرت جاز الامران
وظاهر كلام الاخفش انه يستثنى بالثلاثة وقال ابن عصفور الاصل في الاستثناء
سوى المكسورة فان استثني بما عداها فبالقياس عليها ولذلك لم يمثل سيبويه
الا بالمكسورة فمثله المص والشارح بها اقتداء به قوله والحروف الداخلة
على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس لما كانت
هي ثمانية وهي عقود القلب كان الاوجه ان يقول الاحرف الداخلة كما قال

الموصوف محذوف اى مررت برجل سواك

فلا يصح كونه ظرفا

معاملة م

٦٠

مطلب حروف المشبهة بالفعل

ابن مالك لانهما من جموع القلة وانما قال ذلك لوجهين اعتذر بهما
سيبويه فى قوله لحروف خمسة اورد المبرد وابن السراج عليه احدهما
اعتبار ما يعرض لها من اللغات والتغيير وثانيهما انه من وضع جمع
الكثرة موضع جمع القلة كقوله تع ثلاثة قروء والستة تسمى المشبهة
بالافعال قال الشارح انما سميت هذه الستة مشبهة بالفعل
لانها اشبهت الفعل المتعدى من وجوه منها انها من حيث ملازمتها
الاسماء ملازمة الافعال اياها ومنها كون اواخرها مبنية على الفتح
كالفعل الماضى ومنها انها على ثلاثة احرف فصاعدا اى على اربعة احرف
وخمسة نحو ان وكان ولكن كما يكون الافعال كذلك اى على ثلاثة
احرف واربعة وخمسة نحو خرج واقتدر ومنها انها يتصل بها
الضمير اتصاله بالافعال نحو انه وضربه ومنها ان هذه الحروف تقتضى
امرين كما يقتضيهما الفعل لانها لاحداث معانى لم يكن قبل الا يرى
ان قولك زيد منطلق اخبار بانطلاق عار عن التأكيد والتحقيق
عن زيد فاذا قلت ان زيدا منطلق فانه تحقيق ثبوت الانطلاق
لزيد وقس على هذا البواقى فعملت فى طرفيها وقصة لزوم العكس
عليها ومنها ان معانيها معانى الافعال ومنها يلحق بها نون الوقاية
لحوقها بالفعل فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الوجوه
اجريت مجراه فى ان جعل لها مرفوع ومنصوب فان قلت فيلزم
التسوية فينبغى ان يعمل واحدا حطا لرتبة الفرع اجاب بانه لا يلزم
التسوية ح وانما يلزم اذا لم يلزم طريقة واحدة بان قدم فيها المنصوب
على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل عرف زيدا اخوك وهذا

معنى قوله الا ان تقديم المنصوب على المرفوع هنا اى فى الحروف المشبهة
لازم اى واجب وثمة اى فى الفعل المتعدى جايز فلا يقال ان اخوك
زيدا كما يقال عرف اخوك زيدا وانما التزم فيها اى فى الحروف الستة
ذلك اى تقديم المنصوب على المرفوع لانه ليس للحروف حظ فى العمل
وانما هى محمولة على الفعل وفرع عليه فى العمل والقياس ان يلزم طريقة
واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا يجرى مجرى الفعل فى التقديم و
التأخير نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد كما جاز ذلك فى الفعل
فان قلت لم لم يكن تقديم المرفوع على المنصوب اجاب بقوله وانما كان تقديم
المنصوب اولى من تقديم المرفوع ليكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه
ان يلى الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا اى فى الحروف الستة حصل مخالفة هذه
للفعل وانحطاطها عن رتبته انحطاطا تاما مع ان المناسبة تقتضى ذلك
ولى فى هذا الاختصاص وجه آخر وهو ان لهذه الحروف قوة فى اقتضاء الرفع
باعتبار شبهها بمطلق الفعل بخلافها فى اقتضاء النصب اذ ذلك باعتبار شبهها
بالفعل المتعدى فبهذا الاعتبار اوجب ان يكون المنصوب بعدها لئلا يقع اجنبيا
عن العامل بالبعد فافهم فان قلت فان الخبر اذا كان ظرفا يجوز تقديم مرفوعها على
المنصوب فما الذى سوغ تقديمه على الاسم نحو ان فى الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك
لوجهين لان الرفع لما لم يظهر فى الخبر كان تقديمه كلا تقديم لما فى الظروف من الاتساع
ما ليس فى غيرها لان جميع الافعال الصادرة عن المخلوق لا يكون الا فى الظروف زمانية كانت
او مكانية والتنزل اى تنزل الظرف من الاشياء المظروفة منزلة انفسها لان للظرف اختلاطا
بها لان كل شىء لا يخلو عن احد الظرفين ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه
فكان ظرف الشىء بمنزلة نفسه الا يرى انهم يقولون احمل هذا الوعاء والمراد حمل الماء

الاتباع في الظروف وهو ان جميع افعال العباد يحتاج الى ظرف لان وقوع افعالهم بلا ظرف محال الا افعال الباري لان افعاله لا يحتاج الى الزمان

في الوعاء فاجازوا فيها ما لم يجوزوا في غيرها الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو قولهما اخوا في الحرب من لا اخا له اي هما اخوا من لا اخا له في الحرب فاذا جاز الفصل بينهما وهما كالشيء الواحد فجوازه هنا اهل فاذا كان في الظروف ما ذكرنا كان تقدمه كلا تقدم اذ تقدم الشيء على نفسه ممتنع على ان الخبر ليس هو الظرف فلا يلزم من تقدم الظرف تقدمه فان قلت فليجز لذلك تقديمها على هذه الحروف اجاب بقوله ولا يجوز ان تقدم على ان لا تقول في الدار ان زيدا اي ما ذكرتم مسلم لكن هنا مانع يمنعه وذلك لانه اي الثاني لم يبلغ من قوة الحرف اي قوته فمن زيادة ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ فيه ايضا من ضعف الظروف اي لاجله ويجوز ان يكون من الاولى كذلك ان يعمل الحرف مقدما عليه والاولى ان يقال ان لها صدر الكلام والتقديم ينافي ذلك واعلم ان الاسم والخبر في هذا الباب اي في باب ان هو المبتدا والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على التسوية كما ذكرنا ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا اذ العمل في احدهما دون الاخر تحكم وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له اي للحرف فيه اي في الخبر وذلك لان الحرف من حيث هو حرف ضعيف بل لا عمل له فان ثبت له العمل فبالفرعية فيكون عمله ضعيفا ومن شان الضعيف ان ينحط عن القوي وذلك بان لا يعمل في احدهما لكن رجح الاول لقربه على انه مشابه لمطلق الفعل وليس كل فعل يعمل عملين وانت تعلم انه ان لم يعمل الحرف في الخبر بقي بلا عامل على ان عمل كل ما دخل على المبتدا والخبر دليل على ذلك والانحطاط عن رتبة الاصل بلزوم تقديم المنصوب على المرفوع ومشابهته ليست بمطلق الفعل بل به وبالفعل المتعدي كما مر واستدل التسهيلي على

التسوية ح

التسهيل ح

مذهبهم

مذهبهم بانها لو كانت رافعة للخبر لجاز ان يليها كما يلي كل عامل معموله وانت تعلم انه اذا كان مانع لا يليه والخلاف بين اصحابنا والكوفيين يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف زيد على المحل اي محل اسم ان لانه اي لان المعطوف يكون اذ ذاك اي وقت عطفه على المحل مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبر وذاهبان خبر له ولان ونحو يكون الخبر معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي والاخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا وهي وان كانت غير خفية لكن لا بد من التنبيه وهو ان يقال ان الرفع لا يخ اما ان يكون حاصلا باحدهما او لا ولا سبيل الى الثاني لمخالفة التقدير فتعين الاول فلا بد وان يكون الاخر حاملا لامتناع تحصيل الحاصل ولان العاملين عندهم بمنزلة المؤثرين ولا يجوز ان يصدر من مؤثرين مستقلين اثر واحد والا لزم ان يكون كل منهما مستغنيا عن الاخر ومحتاجا اليه وهو محال وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه قوله وهي ان وان للتحقيق والتوكيد ولذلك يجاب بها القسم كما يجاب باللام ونحو وزعم ثعلب ان ان مقررة لقسم متروك استغني بها عنه وعد سيبويه هذه الاحرف خمسة على ان المفتوحة فرع ان المكسورة وكذا المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن مالك في التسهيل وكان اصلها منسوخ لاستغناء كافه عن متعلق واما المصنف فعدها ستة وهو ظاهر فقال وهي اي الحروف الستة التي تنصب بها قبل المرفوع اي ان وان للتحقيق قال الشارح اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق

لتعيين ح

السنّي ح

بمنزلة تكرير الجملة مرتين وعند دخول لام الابتداء ثلاث مرات فلا يجاز ذلك
مع حصول غرض التأكيد عدل اليه وكذا اذا قلت بلغني ان زيداً قائم بالفتح
يفيدان تحقيق مضمون الجملة الا ان الفرق بينهما انها اى ان المفتوحة تقلب معنى
الجملة الى معنى المفرد ولم يقل الى المفرد لان المضمون معنى والمعنى يقلب الى المعنى
لا الى اللفظ ويصير تلك الجملة فى معنى المصدر المؤكد ولولا قصد التحقيق لكان المصدر
لايجازه احق بالموضع وافتقارها فى انعقادها الى شئ قبلها دال عليه فلذلك
جاز ان يقع فاعله ومفعوله ومبتداه ومجروره على ما ستراه فى بيان الفرق
بين إنّ وانّ وان انّ المكسورة لا تفيد شيئاً سوى تأكيد مضمون الجملة
فيكون الجملة معها على استقلالها بفائدتها بدليل جواز السكوت عليها
اذ هى عبارة عن كل كلام مستقل بنفسه مفيدة لمعناه فلا فرق بين
ان زيداً قائم وزيد قائم الا فى التأكيد ولذلك جاز وقوعها
صلة بعد دخول ان كما جاز قبله فلعدم تغير معناها قيل انها للابتداء
لان المبتداء وان غير لفظه اعراباً لكن معناه باق على اصله اسناداً
ولكونها للابتداء لم يجامع لامه اى لام الابتداء الا اياها اى انّ
من بين هذه الحروف الستة الا انّ عند المبرد كما فى قراءة البعض
الا انهم ليأكلون الطعام اذ لا منافاة بينهما بخلاف غيره الا يرى ان انّ
لزيد منطلق مناف للعل زيداً منطلق وهذا ظاهر واما لكن فهى ليست بمغيرة
بمعنى الابتداء فلذلك اجاز الكوفيون دخول اللام على خبرها فالمنافاة بينهما
ان لكن يقتضى الاتصال حيث لا يقع الا متوسطة واللام منقطع ما بعدها
عما قبلها مع عدم المنافاة بينهما من حيث ان لكن ليست للتأكيد فتأويل ولكنني
من حبها لعميد لو صح ولكن إنني فاعل فصار لكنني مثل لكنّا هو الله ربى والله

زايدة زيادتها فى الخبر ومعمول امسى او زال او راى او ان او ماكان الحليس
لعجوز وامسى لمجهود اوما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهايم
المقصى لكل مراد واولك لفى ضراء والقراءة المذكورة واما ابان
لمن اعلاج سوران وقيل معناه والا ابان الا من اعلاج عند
الكوفيين فيكون اللام عندهم بمعنى الا او على حذف المبتداء
اى لهو من اعلاج على ان ما ابان استفهام على سبيل التحقير نحو
ان زيداً لقائم وان فى الدار لزيداً وان زيداً لفى الدار جالس وحق
هذه اللام وقوعها فى اول الكلام نحو قولك لزيد قائم وقوله تعالى
وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ فح كان القياس ان
تدخل عليها اى على ان نحو لانّ زيداً قائم مع ان مجيئهما واحد فى
التأكيد لان ان عاملة وحق العامل ان يلى معموله ولان العرب اذا
ابدلت همزة ان هاء نطقت نحو لهنك قائم واصله لانك قائم وعليه
قوله لهنك من عبسية لوسيمة وقوله الا يا سنا برق على قلل الحمى
لهنك من برق على كريم تنبيهاً على موضعها الاصلى ولهذا لم يعدل عنه
الا انهم كرهوا توالى حرفين اى تتابعهما بمعنى واحد فادخلوها على الخبر
المؤخر عن الاسم كالمثال الاول وقوله تع ان الله لقوى عزيز وعلى الاسم
اذا فصل بينهما اى بين ان والاسم بالظرف المخبر به عنه اتفاقاً كالمثال
الثانى وقوله تع ان فى ذلك لعبرة وعلى ما يتعلق بالخبر ايضاً صريحاً
او غير صريح اذا تقدمه وتأخر عن الاسم فلا يجوز ان زيداً قائم
لفى الدار لان اللام لا يتأخر عن الاسم والخبر والا لما وقع فى صلة
ان خلافاً للزجاج اذ دخلت اللام على الخبر ولا ان فيك لزيد الراغب

لانه قال وعلى اسمها المنصوب ولفظ المنصوب على الطلاقه لاشك انه متناول
لها هذا على مذهب بعض الكوفيين وذهب سيبويه وجماعة الى انها لام القسم
والفارسي وجماعة اخرى الى انها للقسم وانك جوابه بدليل له رجى لا اقول
وقيل اصله لانك باسكان التاء فاعل عند المغاربة لانهم يمنعون ان فيك
زيد راغب كالمثال الثالث وقولك ان زيداً لطعامك اكل واما الحال
العامل فيه الخبر ففيه خلاف ولان في الدار لساكنا زيد وظاهر عبارة ابن
مالك والشارح على الجواز لكن على مذهبه في جواز ان في الدار لساكنا زيد
نظر وحكى الكسائي دخولها على الاسم مطلقا حكى عن العرب خرجت فاذا
ان لغزابا لكن ينبغي ان يقدر الفاصل اي فاذن ان بالمكان لغزابا اعلم
ان الخبر يتناول المفرد والجملة وهي اما اسمية فاول جزء منها اولى بالدخول
نحو قوله تع وانا لنحن نحيي ونميت فيدخل تحته ضمير الفصل الداخل عليه
اللام نحو ان زيداً لهو الظريف لانه مبتداء عند بعضهم واما عند من
يجعله فصلا فمما يتعلق بالخبر وقد يجيء دخولها على الثاني نحو قوله فانك من
حاربته لمحارب شقي ومن سالمته لسعيد او فعلية ففعلها ان كان ماضيا
متصرفا يجوز دخولها عليه اذا كان مصدراً بقد فلا يجوز نحو ان
زيداً لذهب لان اللام في الاصل للاسم ودخولها على المضارع للمناسبة
اما مع قد فيجوز لانه تقربه من الحال فشابه المضارع الا على اضمار قد
عند الكسائي وهشام وان كان غير متصرف كنعم جاز دخولها عليه
بمشابهة الاسم في عدم التصرف نحو ان زيداً لنعم الرجل خلافا لما حكى
عن سيبويه من منع دخولها على الجامد وان كان مضارعا دخل عليه
التنفيس ففي جواز دخولها عليه خلاف الكوفيين قال بعض المغاربة

فيما

وامّا السّين فامتنع دخولها عليه لئلا يتوالى الحركات في بعض المواضع
نحو لسيدحرج او شرطية فلا يجوز دخولها عليها خوفا من التباسها
بالموطئة خلافا لابن الانباري في جزائها لانه غير صالح للتوطئة و
الصّحيح المنع لكن الشارح في معرض بيان تاخره عن انّ في الجملة
فلذلك لم يتعرض بمواضع جوازه وامتناعه جميعا وكونها ان مع
ما عملت فيه مرفوع المحلّ بالابتداء انث الضمير وذكره في الموضعين
اشعاراً لجواز تذكيرها وتأنيثها جاز متعلق قوله وكونها في المعطوف
الرفع حملا على المحلّ هكذا قال صاحب الكشاف في مفصله نحو ان زيداً
قائم وعمرو فانه لما امتنع ان يكون قائم خبراً لعمرو وجب ان يكون
خبره محذوفا مقدراً اي وعمرو قائم وامّا ان زيدا وعمرو قائم
فيحتمل ان يكون قائم خبر عمرو وخبر انّ محذوف وان يكون خبر ان
وخبر عمرو محذوف والنية به التاخير وعلى كلا التقديرين فهو
من عطف الجملة على الجملة هذا اذا تعدد واما اذا اتحد وقدم المعطوف
على الخبر فالمسئلة ممتنعة عند اصحابنا البصريين خلافا للكوفيين
وقد تقدم وسيجيء الاختلاف قال ابن يعيش هذا ليس بسديد
لان ان وما عمل فيه ليس للجميع موضع بل لاسمها على تقدير سقوطها وهذا
احد المذاهب وثانيها ما ذكره ابن يعيش وقيل ان ما يقع بعد
خبرها مرفوعا عطف على المستكن في الخبر ان كان متحملة وقيل مبتداء
خبره محذوف فيكون على هذا من عطف الجملة على الجملة وهو الصّحيح
والمفهوم من عبارة سيبويه وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي
الجملة لانه تأويل ولا يصح التأويل الا بعد التمام فان لم يمض

لان ان لتأكيد معنى الابتداء
ولا تغير معنى اخر زائد والتوكيد
لا ينافي معنى الابتداء فيجوز ان يقال ان زيدا
ظريف وعمرو بعطف عمرو على محل زيد
ويكون الخبر لعمرو مقدرا اي عمرو ظريف
الا ان ظريفا الثاني طوى ذكره لدلالة
الاول عليه

تاويل الكلام

وامّا

فالنصب ليس الا النصب على ما مر آنفا من لزوم كون الخبر معمولا لعاملين
مختلفين وهذا رد لما ذكره الكوفيون وابو الحسن منا والكسائي
والمبرد اذا كان المعطوف عليه مبنيا وتغليط صاحب المغني بان قال هذا الدليل
غلط في الرد على الكوفيين فانهم لا يقولون بعمل ان في الخبر فكيف يلزمهم ما لا يقولون
به غير وارد لبيان ان عامله في الخبر فيقتضي ان يكون الخبر معمولا لهما فصاحب المغني ان سلم
لزمهم الالزام المذكور وان طعن فيه فلا بد من بيان وجه الطعن اولا وابطال دليلهم
حتى يتم له التغليط ومدعاه ان مذهب الكوفيين بط لما يلزم عليه من
مخالفة الدليل الا انهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال هذا لا يلزمهم قال
ابن يعيش واجاز الكسائي وابو الحسن مطلقا اعلم ان سيبويه اورد ان بعض
العرب يقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان غلطا ومنشأ
غلطهم انهم لما راوا ان معنى الابتداء ولا يغير معنى الجملة توهموا ان انهم
وان انهم وانك بمنزلة هم وانت وبين وجه التوهم لهم ومثله بقول زهير ولا
سابق شيا اذا كان جائيا على توهم شيء والامر على خلافه وان اختلف
تفصيله والحق انه لا يجوز العطف بالرفع قبل المضي وان كان المعطوف عليه مبنيا
لقيام المانع فيه ايضا ولانه لم يثبت ما ذكره من المعربين من العرب واذا خرج
بعض العرب مما عليه القياس واستعمال الفصحاء كان مردودا عند اهل التحقيق
فليكن كذلك عند ذوي التصديق قال ابن مالك هذا وهم سيبويه لان المطبوع
على العربية لو جاز غلطه لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب اعتقاد الصواب في
جميع ما نطق به وسيبويه يوافق على هذا اذ لولا ذلك لما قيل نادر كلدن غدوة
ونحو ضب خرب بل الصواب ان يحمل القولان على تقدير الاول انهم
هم اجمعون ذاهبون وانك انت وزيد ذاهبان وحذف المتبوع

جائز

من جواز العطف قبل المضي لكن عند الكسائي والمبرد صح

اجمعوا

ان معناه

لا يغيره

سواء كان المعطوف عليه مبنيا او معربا يجوز عندهما انك وعمرو ذاهبان

جائز اذا علم فالقول به راجح ولا يخفى ان الطباع مختلفة وبحسبه اختلف الكلام
الى فصيح وغيره وح يمكن ان يكون كلام بعض العرب على وجه يكون مخالفا
لوضع الواضع ولما عليه الفصحاء فيكون مردودا ومثل لدن غدوة وجحر
ضب خرب سمع عن كثير وما نحن بصدده لم يسمعا عن متعدد وحذف المؤكد
والمعطوف عليه لا يرتكب من غير ضرورة فان قلت شرطوا في جواز العطف
مضي الخبر فمقتضاه ان لا يجوز الا اذا مضى فما يقولون في قوله تعالى ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئون والنصارى فانه عطف والصابئون على محل اسم
ان قبل مضي الخبر اجاب بقوله واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان في الآية تقديما وتأخيرا كانه ابتدأ
واتم الكلام وقال بعده والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وهو فلا خوف عليهم
على ان يكون من آمن بدلا في محل النصب من اسم ان وما عطف عليه او من المعطوف
عليه اما اذا كان في محل الرفع على الابتداء وخبره فلا خوف عليهم
فالخبر مجموع الجملة فان قلت كيف قال من آمن بعد قوله ان الذين قلت
على ان المراد منهم المنافقون وهو الجواب عما تمسكوا به تقريره ظاهر
وفيه احتمال آخر وهو ان يكون خبر والصابئون من آمن الخ وانشد
سيبويه شاهدا له اي لما ادعاه قول الشاعر والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا في شقاق البيت لبشر بن عمرو بن عوف والشاهد فيه رفع
بغاة على انه خبر ان والنية به التقديم فيكون انتم مبتدأ مستأنفا وخبره
محذوف وقد دل عليه خبر ان كانه قال انا بغاة وانتم كذلك البغاة جمع
باغ وهو الساعي بالفساد ويجوز ان يكون من بغى الجرح اذا ورم وترامى

آمنوا ام

صابئون مشتق من صبا يصبا اذا رفع رأسه الى السماء وانما سموا صابئين لانهم صبوا عن الاديان كلها وعبدوا الملائكة

الى الفساد والشقاق الخلاف واصله من المشقة كان كل واحد يأتى بما يشق
على الآخر او من الشق بمعنى الجانب كان كل واحد يكون فى شق غير شق
الآخر فان قلت البيت لا يصح العطف فيه فلا يكون صالحا للاستشهاد
لان المفتوحة تغير معنى الجملة وتخرجها عن الوضع وتجعلها فى معنى المفرد
فكيف يصح العطف قلت ان هذه وان كانت مفتوحة لفظا لكنها مكسورة
حكما لانها تقوم مع ما فى حيزها مقام المفعولين قال ابن مالك فى تسهيله ان فى ذلك
كان فى الاصح اطلقه هنا وقيده فى الشرح بتقدم فعل او معناه وهو مختار
ابن الحاجب وعلله بما ذكرنا فعلى هذا يجوز ان يكون صالحا للشهادة
على ان كل جزء من المعطوف يجب ان يكون متأخرا عن كل جزء من المعطوف
عليه كما يجب تأخر المعطوف هناك فلما قدم جزء من المعطوف عليه ههنا
جاز ثم لفائدة يذكرها الشارح فيكون ايراده شاهدا فى التقديم
والتأخير ومن هذا الوجه اخذنا هذا الاحتمال دون الاحتمال الآخر الذى
ذكرناه ومما يدعو اليهما ايضا ان الاية مسوقة لبيان اهل الكتاب لان الايات
السابقة واللاحقة فيهم فيكون الخبر لهم لا للصابئين ولهذا جعل النصارى
عطفا على الذين هادوا لا على الصابئون فان قلت لا وجه لان يكون
من امن له خبرا لانه عايد قلت العايد محذوف اى من امن منهم اوله
اذا جزت نواحى آل بدر فادوها واسرى فى الوثاق المعنى اذا جزتم
نواحيهم فادوا اغرامة الى الينا واطلقوا من اسر منهم وفائدة التقديم
فى الاية هو الايذان بان الصابئين الذين كانوا ابعد من غايى
فى الشرك وابتث قدما فى الكفر وما سموا صابئين الا انهم صبوا
عن الاديان كلها لو امنوا الصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم

وهو

وهو مصدر فضل الشئ يفضل فضلا اى زاد يقال زيد لا ينظر الى
الفقير فضلا عن اعطائه الدنانير اى اعطاء الدنانير ممتنع امتناعا
زاد منه فى النظر ومنه قول الشاعر ووحشية لسنا نرى من يكيدها عن
الفعل فضلا ان نرى من يصيدها يعنى ان رؤية من يصيد المحبوبة
ممتنعة امتناعا زاد منها فالمعنى ههنا ان ايمان غيرهم صحيح صحة زادت
منهم فصح ايمانهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة جمعها النكت وهى
المعانى الدقيقة المفهومة واما فائدة التقديم فى البيت فهو الاشعار
بان المخاطبين اولى فى البغى فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد
بغيا اذ هم يكونون اهم بالذكر بالتقديم ولو قيل والصابئين بالنصب
فى الاية واياكم فى البيت لما كان من التقديم والتأخير فى شئ لما وجد
فى حال لان التقديم والتأخير فى المزال اى فى الذى ازيل عن موضعه
دون القار اى الثابت فيه هكذا ذكره فى الكشاف ويجوز ان يكون
فى البيت خبران محذوفا وبغاة الظاهر خبر انتم وذلك جايز
لدلالة الثانى عليه وعندى يمكن ان يحمل البيت على وجه لا يلزم منه الحذف
وهو ان يكون فى شقاق خبرانا وبغاة خبر انتم وهو مع خبره حال مثل
لقيتك والجيش قادم فكان الحق تأخيره لكن قدم ايذانا بهذه النكتة
على ان الشخص لا ينسب الى نفسه البغى فالمعنى والا فاعلموا انا فى شقاق
اى فى جانب غير جوانبكم ما دمنا باقين اذا كنتم وحمل الاية غيره على
حذف خبران اى ان الذين امنوا فرحون اعلم ان الشارح ذكر فى
جواز العطف على المحل ان المكسورة وان المفتوحة تصريحا وايماء
بدليل ايراد الاية والبيت فكانه اخذ مذهب الجمهور لان فى هذا

خلافا بين النحويين ذكرنا بعضه فيما سبق فى الكلام ولم يذكر
خلاف الفراء بتمامه فانه اجاز العطف على المحل بعد لكن وليت
ولعل وكان كما اجازه فى ان وان استشهادا بقوله يا ليتنى و
انت بالميس فى بلدة ليس بها انيس والجمهور أولوه بان انت
مبتدأ وخبره محذوف اى وانت معى والجملة حالية واوله بعضهم بان التقدير
انا وانت انا مبتداء وانت معطوف عليه والخبر فى بلدة فحذف انا وايضا
ذكر العطف فغلط فلعله اخذ باختيار البصرية فانهم لا يجوزون الرفع على
المحل الا فى عطف النسق وفى غيره لم يجوزوا الا النصب على اللفظ الا
ان يسمع فقط ولا يقاس عليه اما الجرمى والزجاج فهما اجازا الرفع فان فى
عطف البيان والنعت والتوكيد كالعطف بعد مضى الخبر واجاز الفراء
مطلقا بشرط خفاء الاعراب ومنه قوله تع قل ان ربى يقذف بالحق
علام الغيوب فانه صفة لربى قوله وكان للتشبيه اى لانشاء
كما ان ليت لانشاء التمنى اختلفوا فى انها كلمة برأسها او مركبة فذهب
الخليل وسيبويه والاخفش وجمهور البصريين والفراء الى الثانى والتابع اخذه
حيث قال كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل فى قولك كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد فالكاف هنا يفيد تشبيها صريحا فى موضع الجر متعلقا بمحذوف
اى كاين كالاسد فلما قدمت الكاف من وسط الكلمة الى اولها لافراط عنايتهم
وفرط اهتمامهم بالتشبيه الذى عقدوا الجملة عليه فتحت همزة ان لتكون الكاف داخلة
على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه اى على قولنا كان زيدا
الاسد كما جاز السكوت على اصله ونظيره الضارب اياه زيد والكاف
ليست بزايدة على حد زيادتها فى كاى وكذا بدليل بقاء التشبيه فيه

لا فيهما ولا بمتعلقة بشىء وما دخلت عليه من ان مع ما عمل فيه اقوى
الامرين فيه انه فى محل الجر قال به ابو الفتح واورد عليه بان الاخر
ينافى الصدر اذ فى الاول صرح بانها ليست بمتعلقة بشىء وهو ينافى
كون ما دخل عليه فى محل الجر واجيب بان عدم التعلق لا ينافى عمله فانظر
فى قوله تع ليس كمثله شىء وقولك هل من احد عندك وبحسبك درهم
كيف عمل الحرف فيما دخل عليه مع عدم التعلق وفتح همزتها عند دخول العوامل
الخافضة وغيرها نحو عجبت من انك منطلق وبلغنى انك منطلق يدل على
انها عاملة لا هاملة فان قيل فما الفائدة فى العدول عن الاصل اجاب بقوله
وانما عدل الكلام عن سمته الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة
على التشبيه الا يرى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه
من اول بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه فيه انما يكون بعد مضى صدره
على الاثبات يريد اذا قلت عمرو كالاسد فقد بنيت كلامك على اليقين والاثبات
ثم طرء التشبيه بعد فسرى من الاخر الى الاول قال ابو اسحق فى الكاف وفى محل
الرفع فتقدير كانى اخوك كاخوتى اياك موجودة قال ابن عصفور
والاظهر ما قاله ابو الفتح من جهة ان العرب لم يظهر ما ادعى ابو اسحاق اضماره
ثم ما ذكرنا من انها للتشبيه مذهب البصريين وذهب الكوفيون والزجاج
الى انها قد يكون للتحقيق دون التشبيه وجعلوا منه قول عمرو بن ابى ربيعة
كاننى حين امسى لا يكلمنى ذو بغية يشتهى ما كان موجودا وقوله فاصبح
بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام وان تاملت فيهما يظهر
لك معنى التشبيه فهى للتشبيه والاجود فى الاخير عند ابن مالك ان الكاف
بمعنى اللام وذهبوا ايضا انها للتشبيه اذا كان خبرها اسما جامدا واذا كان

مشتقا كان للشك بمنزلة ظننت واليه ذهب ابن الطراوة وابن السيد
وذهبوا ايضا الى انها للتقريب نحو كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت
وقول الحسن البصري كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل والصحيح انها
للتشبيه مطلقا اذ الشيء تشبيه في حالة ماله في اخرى وهو اظهر من تقدير
الحذف كما قال به ابو علي من ان المعنى في كانك قائم كان هيئتك هيئة قائم
وقيل انها بسيطة وبهذا بطل قول ابن هشام انها مركبة بلا خلاف
وصحح ابن الحاجب مستدلا عليه بثلاثة اوجه ان التركيب خلاف الاصل و
ان اخواتها غير مركبة وانها لو كانت لادى الى جار ومجرور ولا يستقيم
منهما كلام ونحن قاطعون باستقلال الجواب اما عن الاول فكافي وكذا
يدل عليه واما عن الثاني فعدم تركب اخواتها لا يستلزمه واما عن
الثالث فقدمر **قوله** ولكن للاستدراك اختلفوا في تركيبه وعدمه
ايضا فذهب البصريون الى انها بسيطة وهي حرف نادر البناء وليس في
الاسماء والافعال ما يشبهه والفه اصل لانه ليس احد ممن يؤخذ بقوله
يذهب الى زيادة الفه بل الى زيادة الالفات في حروف اما اذا سميته فالفه
زائدة لانها لا يكون اصلا في ذوات الاربع من الاسماء والافعال
ومذهب الفراء انها مركبة من لا وان فزيدت الكاف وطرحت الهمزة
وقيل من لا وكان والكاف للتشبيه وان على اصلها ولذلك وقعت
بين كلامين متغايرين وهذه الاقوال انذرخها عدم النظر
والمذهب هو الاول ومعناها الاستدراك وهو رفع توهم تولد
من كلام رفعا شبيها بالاستثناء والحاصل يتدارك بالكلام الآخر التوهم
من السابق كانك لما اضربت من الاول لم خفت ان يتوهم من الثاني

مثل

مثل ذلك فقد استدركت بجزء ولذلك وجب تغاير جزء الثاني الجزء
الاول الملفوظ او المقدر فان كان نقيضا او ضدا فجوازه اجماعي
وان خلافا ففيه خلاف وان كان وفاقا فامتناعه وفاقي فلذا
قال الشارح اخذا بما هو وفاقي جوازه اعلم ان لكن يتوسط بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات
اي يرفع الوهم المتولد من المنفي باتيان كلام مثبت بعده بواسطة
لكن وكذلك يستدرك الاثبات بالنفي وذلك نحو قولك ما جاءني
زيد فتوهم مخاطبك منه ان عمرا لم يجيء فاردت ان ترفع ذلك الوهم
فقلت عقيبه لكن عمرا جاءني في استدراك النفي بالاثبات وقولك
جاءني زيد فتوهم مخاطبك ان عمرا جاء فاردت رفع تلك الوهم
فقلت لكن عمرا لم يجيء في استدراك الاثبات بالنفي فان قلت
قد يقع لكن بين كلامين ليسا بمتغايرين نفيا واثباتا نحو فارقني زيد
لكن عمرا حاضر فما الوجه في قوله لكن يتوسط بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا اجاب بقوله وقد ينزل التغاير المعنوي منزلة التغاير
اللفظي يريد كما يتوسط لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا كذلك
يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى الآن هذا الاخير وان
كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى الاول فاشارة الى هذا ادخل
على المضارع قد المفيدة لجزئية الحكم فيقال فارقني زيد لكن عمرو
حاضر فانهما كلامان متغايران نفيا واثباتا معنى اذ معناه لكن عمرا
لم يفارقني او ما حضر لدي زيد وكذلك جاءني زيد معناه ما غاب عني
زيد لكن عمرا غايب او معناه لكن عمرا لم يجيء فحصل التغاير بينهما نفيا

واثباتا معنى فعلم ان الشرط التغاير المعنوى نفيا واثباتا وجد التغاير
اللفظى اولا ومصداقه مجيئه فى كلام رب العزة ولكن الله سلم بعد قوله
ولواريكهم كثيرا لفشلتم فان سلم مثبت مثل ما سبق من الفعل والتغاير
المعنوى ثابت اذ المعنى ولكن الله ما اريكهم كثيرا لسلمكم اذ لواريكهم كثيرا لانهزمتم
وهلكتم فحذف سبب التسليم وهو انتفاء الاراءة واقيم المسبب مقامه
وسره ان لو يدل على امتناع الشئ لامتناع غيره فدل على ان الاراءة
منتفية فلما قيل ولكن الله سلم دل على اثبات ما فهم اثباته اولا من مفهوم
لو وهو سبب التسليم وهو نفى الاراءة فيه علم ان المعنى كما ذكرنا فان قلت
فعلى هذا لا تغاير بينهما معنى قلت هذا بمفهومه واما بمنطوقه فيدل على الاثبات
المفروض وهى اى لكن يشارك ان فى جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء اذ معناها الاستدراك
وهو لا يزيل معناه بخلاف كان وليت ولعل ومن النحويين من لم يجز
العطف على محل لكن مدعيا زوال معنى الابتداء لافادة معنى الاستدراك
فيها ودعوى ابن مالك الاجماع فيه باطل لكن المذهب هو الاول اذ
الابتداء معنى يرجع الى الخبر والاستدراك ليس كذلك بل انما هو رجوع
عن معنى الكلام الاول الى معنى كلام آخر وتداركه وذلك امر لا يتعلق
بالخبر نعم لو ادعى الاجماع على جواز الرفع لكان له وجه اذ هو مجمع عليه
لكن الاختلاف فى توجيهه فقيل هو معطوف على محل اسمها وقيل على محلها وقيل
على المضمر المستكن فى الخبر ان كان مما يتحمل الضمير وقيل انه مبتداء وخبره
محذوف وهو الصحيح والمفهوم من كلام سيبويه وكذلك المعطوف فى ان بالرفع
لكن بعد مضى الخبر وقد سمعته مرة فيما مضى ويشارك ان فى جواز دخول

٧٥

اللام على خبرها عند الكوفيين دون اصحابنا وقد مضى بيانه وللكوفيين
ان يقولوا لو لما ذكرتم من المنافاة بين لكن واللام متحققة بين لكن وان
فكيف يجوز لكم ان يقدروا الاصل فى ولكننى من حبها العميد قال ابن الحاجب
فان قيل كيف يثبت مخالفة لكن باعتبار اللام وموافقتها باعتبار العطف قلت
اما مخالفتها باعتبار اللام فقد ذكرنا بامر واضح واما موافقتها باعتبار العطف
فلان العطف لم يكن متعلقا بامر تقدمها حتى يحصل المخالفة بينها وبين
ان كما حصلت فى اللام كذلك وانما العطف باعتبار ان ما بعدها لا يتغير
حكمه ومعناه بدخولها كما لا يتغير بان فلما توافقا فى المعنى الذى صح العطف
لاجله توافقا فى صحة العطف واما ساير اخواتها فمخالفة لها فى المعنى الذى
صح لاجله العطف لمخالفة المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها قوله
وليت للتمنى اى لانشاء تمنى الممكن او المستحيل لانها لانشاء محبة
حصول الشئ سواء يترقب حصوله او لا وهو حرف ثلاثى
البناء حقه ان يكون موقوف الآخر لكن حرك للساكن قبله وفتح
للخفة كاين ويعمل النصب فى الاسم والرفع فى الخبر كاخواتها دون
النصب عند الجمهور مثلها خلافا للفراء على معنى التمنى كانه يلمح الفعل
الذى ناب الحرف عنه مستشهدا بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا
اى اتمنيها رواجعا والكسائى على اضمار كان اى كانت رواجعا
وهو محمول عند البصريين على حذف الخبر ونصب رواجعا على الحال من
الضمير المستكن فيه العايد الى الايام اى حاصلة حال كونها رواجعا
وضعف بعدم جواز كان ولعل زيدا قائما مع انهما بمعنى اشبه و
اترجى ولا يقوله احد وبان اضمار كان ليس بقياس ولو جاز اضماره

هنا الجار ان زيداً قائماً على معنى كان وليس بسديد اذ قد نقل ابن
اصبع عن الفراء جوازه فى لعل وابن مالك عن بعض اصحابه انه
يجوز فى الجملة وقال ابن اصبع اجازه بعض المتأخرين فى السنة
وممن ذهب اليه مالك بن سلام فى طبقات الشعراء وزعم انها لغة
رؤبة وقومه وابن الطراوة ابن السيد حيث قال نصب خبرات
واخواتها لغة قوم من العرب قال اذا اسودّ جنح الليل فلتات و
لتكن خطاك خفافاً ان حراسنا اُسْداً قال كان اذنيه اذا استوفا قادمة
او قلما محرفاً وتأويل البصريين اسدو ان استدل الفراء بليت ان
زيداً قائماً اجيب بانه على حذف الخبر واما من ذهب فى ظننت ان
زيداً منطلق الى عدم حذف الخبر فيجب عنه بانه مع ما عمل فيه ساد مسد
ما يحتاج اليه ليت من الاسم والخبر فيكون ما يقتضيه منهما موفراً من حيث
المعنى ولعل للترجى اى لانشاء الترجى وهو توقع امر ممكن لا وثوق بحصوله
مرجو وهو فيه كثير حتى غلب فيه نحو لعل الامير يهب لى شيأ او مخوف نحو لعل
الامير يغضب على زيد وهو حرف رباعى البناء ينصب اسمه ويرفع خبره كان
الا ان خبره مشكوك فيه بسيط عند اكثر النحويين ولامه الاولى اصلية وقيل
مركبة ولامها الاولى زايدة لمجرد التوكيد وقيل لام الابتداء حجة القائلين
بالتركيب انهم كثيرا يحذفون اللام وحجة القائلين بالبساطة ان الزيادة
نوع تصرف وهو بعيد فى الحروف فلعل وعل لغتان وقد يبدل لامها نونا
لانها اخف من اللام واقرب من حروف المد واللين وقد يبدل العين غيناً بعده
لقربها منها فى الحلق وليس بينهما الا الحاء وهى اخف من العين لانه فى الحلق
كلما استعلى الحرف كان اثقل وقد يبدل عينها همزة بعد قلب لامها نونا كما

يبدل

يبدل العين من الهمزة نحو اشهد عن محمداً رسول الله ولا يفعلون ذلك
الا فى الهمزة المفتوحة وقد يبدل اللام قبل العين المهملة والعين الغير المعجمة
راء وقد يزاد التاء فى آخر لعل فهذه عشر لغات مشهورة زاد عليها
بعضهم غن بالغين المعجمة ورعل بالراء فجملتها اثنا عشر لغة ونصبها
الجزئين مذهب قد مضى فى ليت ويدخل على ان المفتوحة حملا عليه وقد
تجر نادراً روى السيرافى عن ابن دريد ان من العرب من يجر بهما
وانشد فى ذلك • وداع دعانا من يجيب الى الندى • فلم يستجبه عند ذاك
مجيب • فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة • لعل ابى المغوار
منك قريب • واوّل بعضهم بان الجر يحتمل ان يكون على قصد الحكاية او على
انه قد اشتهر بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى به فى الاحوال الثلاث
او على حذف المضاف اى جواب ابى المغوار واوله الفارسى على
تخفيف لعلْ جىء بعدها بلام الجر فالجر به لا بلعلْ وبعض المغاربة على ان
الجر بلام محذوفة فعلى هذين التأويلين اسم لعل ضمير الشان المقدر فى
لعل قال الشارح وذلك اى مثال ما يكون ليت للتمنى نحو قوله تعالى يا
ليتنا نرد والنون مع الالف فى محل النصب اسمه ونرد جملة فعلية
فى محل الرفع خبره اى مردودون فان قلت ورد فى التنزيل كلام
فيه لعل على غير الحكاية نحو قوله تعالى لعل الساعة قريب لعله يتذكر
او يخشى لعلكم تفلحون فكيف يكون على المعنى المذكور وهو مستحيل
على البارى تعالى لانه فيما جهلت عاقبته وهو عالم بالمعلوم ما
كلها اجاب بقوله وقوله تعالى لعل الساعة قريب ترج للعباد اى
توقع امر مخوف للعباد لان الله تعالى امر بالعدل والعمل بالشرايع

قيل ان نعاجي اليوم الذي لا شك في حصوله فلعل اشفاق وتذكير قريب
على تأويل البعث حاصل الجواب ان ماذكرنا من المعنى مقتضى لفظها
لغة وهو ممكن على طريق رد معناها الى المخاطب كان التوقع ممن
تعلق به وهم المخاطبون كما في قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
فهي كالحجارة او اشد قسوة ولم يقف بعضهم على هذا فردوه الى حقه تعالى
الى المجاز مما يتعارفه الناس من معنى كي لاستحالة الشك في اخباره تعالى
نحو لعلكم تتقون وهو يقف عليه في مثل لعل الساعة قريب ومن معنى التحقيق
وهو ايضا يقف عليه في مثل قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى لانه لم يتذكر ولم يخش
وقوله آمنت ليس التذكر النافع وانما ارسلا اليه له وقد يلمح منها معنى
التمني من قرأ فاطلع الى اله موسى بالنصب كانه يشبه الترجي بالتمني من حيث
ان كل واحد منهما مطلوب لحصول مع الشك فيه والفرق بينهما اي بين ليت
ولعل ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه نحو ليت زيدا يجيء وفيما
لا يمكن وقوعه نحو يا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع ولا يقال لعل الشباب يعود اذ
المحال لا يرجى وقوعه فحصل من هذا اجتماعهما في الممكن ووجود معنى التمني
بدون الترجي في المستحيل ووجود الترجي بدون التمني في الممكن المتوقع على
سبيل كراهة فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه لكن لما كان الشارح
في بيان الفرق من الاستعمال وهو عموم وخصوص مطلق وهو جهة الاستعمال
لا ينافي ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما بينا لم يتعرض له قوله
والفرق بين انّ وانّ احتاج الى بيان الفرق بينهما لما انه جعلهما مشتركين
في افادة التحقيق فكان محل توهم اتحادهما من جهة الاستعمال فازاله فقال

جواب سؤال

التحقيق

نحو ليت لمالا فانتفع

اذا دخل المشيب على الشباب فقد ورد الوصل الى التراب خلقنا من تراب بغير ذنوب رجعنا الى التراب مع ذنوب

والفرق بين

والفرق بين انّ وانّ ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد
يعني مع اسمها وخبرها من غير انضمام الى شيء آخر قال الشارح وقد ذكرنا
ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد اي تاكيد معنى
النسبة الاثباتية فلا يجوز دخولها الا على الجملة ومخالفة لها في انها تقلب
الجملة الى حكم المفرد فتكون اي الجملة معها في تأويل المصدر يريد ان مضمونها
ينقلب بها الى معنى ما هو في حكم المفرد وذلك ما يحصل من اضافة المصدر
الى اسمها وذلك المصدر متفرع من معنى خبر الجملة الداخل عليها ان ومن وصف ذلك
الخبر نحو اعجبني ان زيدا يضرب اي ضربه او رجل شريف اي شرفه واذا كان مع ما بعدها
في تأويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اي الى الجملة التي يقلب مضمونها الى المصدر اسم
او فعل لانه اما فاعل او مفعول او مبتداء او مضاف اليه وكل من المبتدأ والمضاف اليه
يحتاج الى الاسم وكل من الفاعل والمفعول يحتاج الى الفعل الا ترى ان التقدير في
بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه واما ان المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها
غير محتاجة الى انضمام شيء آخر من اسم او فعل تقول ان زيدا منطلق وتسكت
عليه سكوتا صحيحا كما تسكت على زيد منطلق كذلك ومن ههنا علم ان
المكسورة هي الاصل ذكروا في بيانه وجوها ستا اربعة منها مستفادة
من كلامه والخامس ان المفتوحة يكون مكسورة بحذف يتعلق به ولا يصير المكسورة
مفتوحة الا بزيادة يعني ان هذا يدل على اصالة المكسورة لان كل شيء
نقل عن اصل بزيادة يعود اليه بحذفها والسادس ان المكسورة اشبه بالفعل
في انها عاملة غير معمولة كالفعل وقيل ان المفتوحة اصل المكسورة وقيل هما اصلان
والاول هو الفصيح فالحاصل ان ما كان مظنة للجمل اي موضعا لها اذ مظنة الشيء
موقعه الذي يظن كونه فيه والجمع مظان فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام

لانه لا يتعلق بشئ قبله والا لما كان فى الافتتاح فلا يوجد ما يخرجه عن الجملة
كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر وبعد القول المجرد لانه حكاية الجملة ليس الا نحو
قال الله انى معكم فاذا كان القول بمعنى الظن او التفوه او سبقت بعد القول او اليقين ح
للتعليل فتحت نحو متى القول ان زيداً ذاهب وقوله تعالى وقالت اليهود عزير
ابن الله وقولك اخصك بالقول انك فاضل لان الجملة فى كل منها ليست محكية اما الاول
فظ كما بعد الظن واما الثانى فلاستلزامها تقدير ان عزيراً ابن الله تعالى عن ذلك
علواً كبيراً واما الثالث فلتقدير اللام وبعد الموصول اذ الصلة لا تكون الا جملة
كمسئلة الكتاب نحو اعطيته ما ان شئ خير من خير ما عندك وقوله تع وآتيناه
من الكنوز ما ان مفاتحه على رأى فان وقعت بعده مفتوحة كقولهم لا اصحبك
ما ان فى السماء نجما فعلى حذف الفعل اى ما ثبت ونحو ذلك كما وقع بعد حرف
التصديق نحو نعم انك قائم لان التصديق فى الجملة المستقلة وما دخل فى خبره لام
الابتداء نحو والله يعلم انك لرسوله لان حقه صدر الكلام فلذلك منع ما علمت
من العمل فلما لم يعمل رجع الجملة الى استقلالها وما بعد حتى الابتدائية وبعد
حرف التنبيه نحو قال القوم حتى ان زيداً يقوله وقوله تعالى الا انهم هم المفسدون
ومما لا حاجة الى ذكرهما لانها داخلة تحت قوله كافتتاح الكلام وجواب
القسم اذ هو لا يكون الا جملة نحو والله ان زيداً قائم عند البصريين والكوفيون
يفتحون بعده ما لم يوجد اللام وذكر ابن كيسان انهم يفتحون ويكسرون والفتح
عندهم اكثر وقال الزجاج الكسر اجود واكثر فى كلام العرب والفتح جايز قياساً
وحكى عن ابى عبد الله ان الفتح لازم والمذهب هو الاول وبه ورد السماع
وما ورد من الفتح فشاذ وما وقع موقع الحال بواو وبغير واو وموقع اسم غير
كقوله تع ان الله يفصل بينهم ومنه قوله منا الاناة وبعض القوم يحسبهما انا بطأ

وفى ابطائنا سرع لان المفعول الثانى خبر فى الاصل لانها لو فتحت لنقلت
ما دخلت عليه الى تأويل المصدر الذى لا يجوز وقوعه حالا ولا خبراً وزاد بعضهم ما بعد
حيث وقد اوقع عوام الفقهاء بالفتح بعدها وما كان مظنة للمفاريد فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل وهو ظاهر والمفعول لانه معمول والمعمول حقه الافراد
اذ الجملة من حيث هى هى لا يعمل فيها العامل والمضاف اليه لما ذكر فى المفعول ولهذا
قالوا ان ما وقع مضافا اليه من الجملة مجازى لا حقيقى والمبتداء لانه كالفاعل مثال
ما كان الفاعل نحو اعجبنى ان زيداً منطلق وقوله تع اولم يكفهم انا انزلنا وقوله تع
قل اوحى الى انه استمع نفر من الجن ومثال مكان المفعول نحو سمعت ان زيداً منطلق
اى انطلاقه ومثال مكان المضاف اليه نحو عجبت من طول ان بكراً واقف اى من طول
وقوفه وقوله تع مثل ما انكم تنطقون ومثال مكان المبتداء نحو حق ان زيداً منطلق
اى انطلاق زيد حق وهى وان وقعت فى موضع المبتداء الا انها لا يقع مبتدأ بها
مقدماً فى اللفظ اى لا يقع فى اول الكلام لفظا لا تقول ان زيداً منطلق حق بل التزموا
اضراب من قوله لا يقع اى الا انهم لا يوقعونها فى ابتداء الكلام بل التزموا اى اوجبوا
تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدأ الكلام بان لكان ذلك الكلام عرضة لدخول ان عليه بيني داشته
اى على ذلك الكلام نحو ان زيداً قائم حق لان المبتداء صالح لدخولها عليه وهذا
لا يجوز لاجتماع الحرفين بمعنى واحد ومثله مستكره ففروا من تصديرها الى تأخيرها
حتى لا يؤدى الى الاجتماع ما يستكرهون اجتماعه ولانه قد يجئ بمعنى لعل
فى قولهم ايت السوق انك تشترى لحما وفى الصحاح ان المفتوحة قد
يكون بمعنى لعل كقوله تع وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون
وفى قراءة ابى لعلها وتلك لها صدر الكلام فقصدوا المخالفة
بينهما فنصبوا علامة يستدل بها من اول الامر على الفصل بينهما

فقدمت هذه واخرت تلك ولم يعكس لانه لا يستقيم تأخر لعل وكذا
ما بمعناه فهذه اذا اخروها فانما اخروا ما يسوغ تأخيره واذا اخروا
تلك فانما اخروا ما يسوغ تأخيره وانما التزموا احد الجايزين لغرض
وكان وزانه وزان تقديم الاستفهام الواقع خبرا نحو متى القتال فانظر
الى سوق الشارح كيف حرّش موقعهما بذكر المعنى الذي لاجله امتنع الفتح
في المكسورة والكسر في المفتوحة وهل هذا الا الحكم ذكره بعلته ومن هذا كان
ادلّ مما ذكره الفارسي كل موضع فيه وقوع الاسم والفعل جميعا فان مكسورة
وما لم يقع فيه الا احدهما فانّ فيه مفتوحة ومما ذكره صاحب الجمل
حيث عدّد مواضع المكسورة تقديرا ثم قال والمفتوحة فيما سوى
ذلك على ان ما قاله ابو علي فينتقض بنحو قولك من يكرمني فاني اكرمه فهذا
موضع يصحّ فيه وقوع الاسم والفعل مع لم يتعين الكسر فان زعمت
ان الفعل اذا وقع بعد فاء الجزاء فعلى تقدير حذف الاسم اتيت بفاسد
لانه قد يقع الفعل بعده ولا يمكن تقدير الاسم ولئن سلم فحاصله انه موضع تتعين
فيه الاسم فوجب ان يتعين الفتح وليس فليس قوله وتفتح بعد لو
ولولا وبعد علمت واخواتها قال الشارح انما فتحت بعد لو نحو لو انك
جئتني لاكرمتك وهو مما كان مظنة الجملة نظرا الى انه حرف شرط لا يقع
بعده الا جملة لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل لما ذكر آنفا اقتضى
ذلك الفعل فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا لانه محكوم عليه وهو
لا يكون جملة لان الجملة عليها فالتقدير في المثال المذكور لو وقع انك
جئتني اي مجيئك لاكرمتك فهو مما كان مظنة المفرد نظرا الى اصله و
تقديره الا ان هذا التقدير مما ترك استعماله لطول الكلام بانّ وصلته

يوزن خ
ابتدء
لايحكم م

هذا

هذا مذهب صاحب الكشاف وابي العباس محمد بن مزيد والكوفيين والمبرد و
الزجاج واما السيرافي فقد قال لا حاجة الى تقدير الفعل فجعلها مبتداءة وذهب
سيبويه واكثر البصريين الى ان ما بعده مرفوع على الابتداء وخبره محذوف وقيل
يجوز اظهاره وقيل لا يجوز لا خبر له لطوله ولجريان المسند والمسند اليه في الذكر
قال ابن عصفور هذا الذي احفظه من البصريين ولطلبها الفعل وجب ان الواقعة
بالجر صفة لانّ بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو لا ان زيدا
اخوك مثلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف هكذا ذكره جار الله العلامة
وقد اعترض عليه اي على جار الله بقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
والبحر يمده فاقلام خبر ان الواقعة بعد لو وهي اسم وقد اجاب عنه اي عن
هذا الاعتراض فخر المشايخ بانه انما جاز وقوع خبر ان هذه اسما من حيث
ان قوله تعالى والبحر يمده لما التبس اي تعلق بالعطف اي بسببه يتعلق بالتبس
وبه ايضا يتعلق قوله بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار جواب لما اجرا الجملة
المعطوفة وهو يمده في البحر يمده كانه خبر الجملة المعطوفة عليها وهي ما في الارض من شجرة
اقلام لالتباسها اي لتعلقها بها اي لتعلق الجملة المعطوفة المعطوف عليها وحصول
الشركة والملابسة بينهما بالعطف اي بسبب العطف قال فخر المشايخ ونظيره قولهم زيدا ضربت
عمرا واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه اي
عن زيد وقوله من اجل متعلق بقوله انما يصح اي انما يصح انتصابه من اجل ان عمرا
واخاه لما التبسا اي اختلطا وتعلق احدهما بالآخر عطفا نصب على التمييز اي من
جهة العطف صار اي المعطوف عليه وهو عمرو ولا تصاله به اي لاتصال عمرو بالاخ بسبب
العطف من سبب زيد خبر صار فكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وصار كانه
متصل بملابس ضميره فح يجوز نصب زيدا بتقدير اهنت يفسّره ضربت لان ضرب

يعني فخر الدين الرازي خ
وقبل الزمخشري

بالجملة ص

اخي زيد مستلزم لاهانته ولولا ذلك لكان شرط الاضمار على شريطة التفسير مفقودا
فثبت ان الشيء يجوز ان ياخذ حكم شيء آخر بالعطف فصار ههنا كان عن خبرات
اعلم ان هذا الاعتراض انما يرد على اطلاقه وهو ليس بجار عليه بل اذا لم يتعذر
الفعل المقصود به نحو يندفع عنه من غير احتياج الى ما ذكر من التكلف لظهور انه
لا يمكن ان يقع موقع الكلام فعل بمعناه وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها
مبتداء محذوف الخبر والمبتداء لا يكون الا مفردا كما عرفت فاذا قلت لولا ان زيدا
منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكانت بمنزلة قولك لولا
زيد منطلق وهو ممتنع اذ الجملة لا يكون مبتداة كيف يكون مبتداة والمبتدأ
اي والحال ان المبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها فالمبتداء ليس
بجملة وهو ينعكس الى قولنا الجملة لا تكون مبتداة فقولنا المبتداء مخبر
عنه صغرى والجملة لا يصح الاخبار عنها كبرى وهذه القرينة من الشكل
الثاني ونتيجة مطوية وبوجه آخر لان هذا الموضع موضع مبتداء لا يذكر
خبره فاذا لم يقع مع ما عملت فيه الا في موضع خاصة وهو موضع المفرد
فوجب الفتح ولو كسرت لادى الى ذكر الخبر المطروح استعمال ذكره وهذا ليس
كما بعد اذا لان خبر مبتداء بعده جائز فيه الامران فان كسرت كانت الجملة
هي الاصلية وان فتحت لم يقع الا في موضع المبتداء خاصة هذا ما ذهب
اليه سيبويه واما ما ذهب اليه بعضهم انه في موضع رفع على الفاعلية
كما بعد لو لكونه بمعنى الشرط فشابهه وهو ما اختاره بعض المحققين من
النحاة المتأخرين واورد ولو كان الامر كما ذكرتم لوجب الكسر لان الموضع
موضع الجملة وهذا لا قوة فيه لان وجوبه في موضع الابتداء الخبر فيه خبرها
فاذا وقعت في موضع يكون الخبر من تتمة المفرد الذي هو مفرد وجب ان يكون

مفتوحة

مفتوحة بدليل فتحها في عندي انك قائم وانما فتحت ان بعد علمت واخواتها
جواب عما يعترض به على فتح ان في موضع الجملة تقريره ان زيدا بعد علمت قائم ،
في معنى الجملة المستقلة بفايدتها ولولا ذلك لما سدت مسد المفعولين بوجهين ،
احدهما انه ليس مذهب الجماعة بل مذهب بعض النحويين اختاره
الزمخشري في مفصله لاستصعابه هذا الاعتراض وظن انه لا يندفع الا بارتكابه
ولعمري ان اندفاعه ليس مقصورا عليه بل اندفاعه على ارتكابه اوضح وهو
ان ان مع ما عملت فيه في موضع المفعول خاصة والمفعول الثاني محذوف
لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك
حاصلا فتبين انها واقعة في موضع المفعول خاصة وهو موضع المفرد
فوجب الفتح الا انه شاع ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلتها
ولهذا لا يحذف الخبر مع المصدر اذا قلت علمت انطلاقه واقعا لانه مختصر
اللفظ فتبين انها واقعة موقع المفعول الاول خاصة وهو موقع المفرد
فوجب الفتح يرد عليه وجوب الكسر اذا لم يقصد الى حذف الخبر وجواز ذكر
المفعول الثاني لان اقل مراتب حذفه جوازه الجواب ان حذفه ثبت وجوبه
عند العرب وثانيهما مذهب الجماعة اشار اليه بقوله وقد ذكر اصحابنا انه
اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه
فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا تقريره قال اصحابنا وانما فتحت لان الموضع
موضع المفرد لانتصابه بعلمت لان الجملة المستقلة لا يعمل فيها الافعال
والمفعول فضلة فكيف يكون جملة وهو فضلة والكلام وان كان محتاجا
الى ثانيهما من حيث ان افعال القلوب انما وضعت لتعلق بالشيء على صفة
لكن لما دخلت على ان ولزم ان يكون فيها اسم وخبر حصل المقصود معها من متعلق الظن

ولخفاء هذا المعنى يغلط فيه ولهذا قال هذا الكلام يغلط فيه من ينظر
الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان فى حكم اللغو وبينه ازالة لذلك
الغلط فقال وليس كذلك اى ليس الامر كما توهم من جعلهم ان فى حكم
اللغو بل غرضهم من كلامهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما
فى صلتها اذ ذلك لجريان على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا
واذا كان غرضهم كذلك اى الاخبار المذكور علم ان المراد علمت انطلاقه
واقعا لانه اذا علم زيد منطلقا علم وقوع انطلاقه فلم يحتج الى ذكره
بل ترك نسيا منسيا وسد ذلك مسد المفعولين واذا قلت علمت
انطلاقه لم يدل على ذلك اى على علم زيد منطلقا اذ لا يكون ح معه
حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر فعلم ان المذهب مذهب
الجماعة واعترض بان الحال فضلة والواقع فى موضعها مكسورا نحو جاءنى زيد انه ماشٍ نما ح
وقوعها حالا من حيث انه حكم على صاحبها باعتبار المعنى فمن هذه
الحيثية ليس فضلة بخلاف المفعول لانه فضلة على الاطلاق فافترقا وبانه
كان واخواتها تعمل فى الجملة على استقلالها الجواب ليس كذلك بل فى
اجزائها بخلاف ما نحن فيه فان اجزاءها معمولة لان على تقدير كسرها
وبان اقتضاء الفعل القلبى المسند اليه على ان مسنده ثابت له لا لشئ
على صفة مطلقا ولا يكفى ان يكون متعلقه موصوفا الجواب ما اشار
اليه الشارح فى اول البحث وايضا الفعل القلبى اذا دخل على جملة
زيد قائم يخرجها عن استقلالها لان المستقل مجموع علمت زيدا قائما
واذا خرجت عنه يكون موضع المفتوحة مفعولا علمت قبل دخول
ان عليها ليسا جملة مستقلة فتدبر فى هذا المقام فانه دقيق وبالتدبر

حقيق فان قلت لو كان ما بعد علمت مظنة للمفاريد لوجب الفتح
بعده فى كل موضع وليس كذلك لانا قد نجد المكسورة بعده عند دخول
اللام على خبره فليس اجاب بقوله وانما كسرت بعد علمت عند دخول
اللام فى خبرها لان علمت تعلق على صيغة المجهول عند دخول لام الابتداء
نحو علمت لزيد منطلق على ما سيأتى بيانه فى آخر الباب فى بحث افعال القلوب
فاذا دخلت اللام فى خبرها صار علمت معلقا وما بعده من مظان
الجمل فيكسر اعلم ان المظان ثلاثة مظنة المفرد ومظنة الجملة ومظنة محتملة
لها فالاوليان ماذكره الشارح والثالثة لها امثلة منها ما وقع بعد فاء الجزاء
نحو من يكرمنى فانى اكرمه فالكسر ان قصد ان الجزاء ما بعده من غير حذف
والفتح ان قصد انه فى تأويل مصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف او
بالخبرية والمبتداء محذوف والاول اولى لانه سالم من الحذف ومنه قوله
تعالى كتب على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده
واصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر والفتح على ما قررنا ومنها ما وقع
بعد اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا انك منطلق فاذا قصد فاذا انت
منطلق واذا قصد فاذا انطلاقك حاصل فالفتح ومنه قوله وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فاذا اراد فاذا
هو فالكسر ليس الا فيكون النظر الى الشخص نفسه لا الى عمله وخدمته واذا
اراد فاذا عبوديته فالفتح لا غير فيكون النظر الى المعنى وهو الخدمة
والكسر اولى لان الاصل عدم الحذف ولهذا قراء القراء السبعة فى
جميع المواضع من القران بالكسر الا اذا وقعت بعد ان المفتوحة فانها
ح قريب بالوجهين كالاية المذكورة ومنها مسئلة الفارسى فى الايضاح

رى اى على صيغة المجهول
بمعنى اظن معلوما

وهي اول ما اقول او قولي اني احمد الله فالفتح على تقدير اول قولي حمد الله فاول مبتدأ مضاف الى المصدر فيكون مصدرا والخبر بالمصدر عن المصدر صحيح والكسر على تقدير اول ما اقول اني احمد الله ثابت فيكون اني احمد الله جملة محكية بالقول هذه الجملة من تمام المبتدأ والخبر محذوف والاول مستقيم واضح واما الثاني فلان كل ما يحكى بعد القول عينه فانظر في اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق يلوح لك ما ذكرته فيؤول التقدير الى اول اني احمد الله فاذا قدر خبره وهو ثابت يكون خبرا عن الهمزة باعتبار الحروف واني باعتبار الكلمات على ما يقتضي اول من اضافته الى ما هو بعضه وهو فاسد لانه لم يقصد وان قصد فليس له معنى والاولى ان يقال في تأويله ان القول عام في الحمد وغيره فاول مضاف الى اقوال متعددة هو غيره ثم اخبر عما هو اولها بقوله اني احمد الله فيكون التقدير اول الاقوال التي تكلمت بها اني احمد الله كما تقول اول الكلام الاقوال التي تكلمت بها زيد منطلق فيكون اني احمد الله خبر المبتدأ هو اول ما اقول لان الخبر محذوف وهو جملة لانك اخبرت عما هو معناه جملة لانه قول واول الاقوال قول ويصح ان يقع الجملة خبر القول نحو قولي زيد قائم ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فعبارة الفتح يصدق على كل لفظ تضمن حمدا وعبارة الكسر لم يصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي اوله اني وذكر الملك عضد الدولة وجها سالما عن الاعتراض المذكور وهو ان يكون التقدير اول ما اقوله تحو اني احمد الله فيكون اني محكية للخبر المحذوف لقيام معموله مقامه والتابع في لبابه سلم هذا الاعتراض حيث قال لا على حذف الخبر مع الكسر لفساد المعنى واجاب عنه صاحب اللب بقوله وعلى هذا اشارة الى تقدير حكاية القول

فيكون

مؤول

منها احمد الله ومنها ص

ليس

ليس المقول عين القول حتى يلزم فساد ما ذكره بعض الحذاق يريد به ابن الحاجب والناقل فيه نصرة لابن الحاجب محال ولعل عدم ذكر الشارح هذه المواضع المحتملة بناء على انها ان كانت من مظان الجملة فهي مثبتة ببيانها وان كان من مظان المفاريد فهي داخلة في بيانها **قوله** وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اي تمنعها عن العمل قال الشارح اعلم ان ما تدخل على هذه الاحرف الستة فيعزلها عن العمل من وجوه منها ان ما لا تدخل على الفعل او قلما دخلت عليها بعدت عن مشابهة الفعل ومنها انها صارت كالجزء حين اتصلت بها فاخرجتها من شبهها الذي هو بناء الاخر على الفتح واتصال الضماير كاتصالها به ومنها انه يقع الفصل بينه وبين معمولها بعد لحوقها بهذه الحروف فلا تعمل والباء في فيما رحمة عامل لاصالته وما نحن فيه بالشبه فضعف وتهيأ للدخول على القبيلتين يريد انه لما ابطل عملها صح دخولها على القبيلتين لان اقتضاء الاسمية لاجل المشابهة وقد زالت نحو انما زيد قائم في الاسمية وانما قام زيد في الفعلية ومعناه التعليل قال سيبويه وانما سرت حتى ادخلها انك تعلل لان هذا التركيب يفيد الحصر لانما لما دخلت يفيد اثبات ما يذكر بعده ونفي ما عداه لان ما لما اتصلت بان للاثبات امتنع ان يدل على نفي ما بعدها لاستلزامه كون الكلام مثبتا ومنفيا فدل على نفي ما عداه فاما قال السكاكي هذا قول من لم يقف على اصول النحو لامتناع اجتماع حرفي النفي والاثبات من غير فصل بينهما وايضا وضع ما النفي ما ذكر بعدها لا النفي ما سواه وايضا يلزم نصب قائما في انما زيد قائم لان الحرف وان زيد بعمل ثم حكم بان ما هذه هي المؤكدة لثبوت كونها مؤكدة للنكرة في شياعها نحو جئت لامر ما فان اتصلت بان ناسب ان تضمن معنى القصر لانه تأكيد على تأكيد فان قولك زيد جاء لا عمرو يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في الابتداء وضمنا في الاخر قال بعض المتأخرين معترضا عليه الاثبات على الاثبات انما يفيد الحصر اذا كان

مطلب ما الكافة

لحروف

الاثبات الثانى ضمنا حاصلا عن النفى عما عداه كما فى المثال المذكور ومافى
انما اذا لم يكن للنفى لايكون فى الكلام ما يدل على ذلك والثبوت على الثبوت
بل التاكيد على التاكيد لايدل الا على الثبوت للمذكور مع خلو الكلام عن
النفى عما عداه فلا يتحقق القصر قطعا وتجوز ان يكون زيادة هنا كزيادة
فى فيمارحمة حتى يبطل عملها قال صاحب الكشاف اعمال ليتما ولعلما وكانما
اكثر منه فى انما واما ولكنما قال ابن الحاجب وهذا شئ اختاره من
طريق القياس فالاولى فى موضع اكثر اولى لان هذا لم يات عنهم فيه
نصب وذكر فى وجه القياس انه يثبت بعد ليتما فى قوله الا ليتما هذا الحمام
لنا على احدى الروايتين فحمل عليها لعلما وكانما لقوتهما فى تغيير معنى الابتداء
مثلها بخلاف انما وانما ولكنما وفيه نظر لان الاخفش والكسائى رويا عن
العرب انما زيدا قائم بالاعمال اعلم ان ان واخواتها اذا اتصلت بها ما
ففيها اربع مذاهب كفها عن العمل الا ليت اذ يجوز فيها الامران وهو مذهب
سيبويه وجوازهما فى الجميع وهو مذهب الزجاج والزمخشرى وجوازها
فى انشائياتها دون اخبارياتها وهذا ايضا منسوب الى الزجاج ووجوب
العمل فى لعل وليت وهو مذهب الفراء وجه الاول بقاء اختصاصها بخلاف
اخواتها والفراء حمل لعل عليه قائلا ببقاء اختصاصها وعلى هذا الحكم اى حكم
ان سائر الحروف المشبهة بالفعل نحو علمت انما زيد قائم قال ولكنما اهلى
بواد انيسه ولكنما اسعى لمجد مؤثل وكانما زيد قائم او يقوم زيد قال الله
تعالى كانما يساقون الى الموت ولعلما زيد جالس او جلس زيد قال اعد نظرا
يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وليتما زيد قائم او قام
زيد وقد ذكر علماء علم المعانى وهو علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها تطابق

اللفظ بمقتضى الحال ان انما لقصر الحكم على الشئ او لقصر الشئ على الحكم
قد ذكرنا علة افادتها القصر بقى لنا بيان اقسامه فلا بد من بيان ماهية
القصر اولا فنقول هو فى الاصطلاح عبارة عن تخصيص امر بامر يسمى
الاول مقصورا والثانى مقصورا عليه او على العكس وهو اما حقيقى
ان كان الموصوف او الصفة غير معين او غيره ان لم يكن كذلك
فالضرب الاول من الحقيقى تخصيص امر بصفة لا يتصف بغيرها اصلا وهذا
لا يكاد يوجد اذ ما من شئ الا وله صفات متعددة يتعذر الاحاطة بها
او يتعسر الثانى تخصيص صفة بامر لا يكون الا له وهذا كثير فى
فى الكلام لعدم تعذر الاحاطة بموصوفات الشئ غالبا والاول من غيره
تخصيص امر بصفة دون اخرى وهو المسمى بقصر الافراد او مكانها وهو المسمى
بقصر القلب والثانى منه تخصيص صفة بامر دون اخر او مكانه الفرق بين
الصفتين الاوليين جواز مشاركة غير الموصوف له اذ المعنى ان هذا الموصوف
ليس الا تلك الصفة لكنها يجوز ان يكون لموصوف اخر وامتناعها فى
الثانى لان معناه ان الصفة ليست لغير ذلك الموصوف فلا يجوز
ان يكون له صفات اخر وله طرق مذكورة فى علم المعانى منها انما وقد مر بيانه
كقولك انما زيد كاتب افرادا لمن اعتقد ان زيدا كاتب وشاعر يريد
ان زيدا مقصور على الكتابة اى الثابت له الكتابة لا غير وانما زيد قائم
قلبا لمن اعتقد ان زيدا قاعد لا قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام
اى الثابت له القيام مكان ما اعتقده وكقولك انما يقوم زيد ان كان
المخاطب معتقدا ان زيدا وعمرا كليهما قايمان وقلبا ان اعتقد ان القائم
عمرو دون زيد تريد ان القيام مقصور عليه اى على زيد دون عمرو او مكانه

اللفظ

ومنه قوله تع قل انما انا بشر مثلكم في قصر الشيء على الحكم وقوله تعالى
انما ينهيكم الله في عكسه واستقصاء الكلام اي في بحث القصر لا يليق
بهذا الكتاب لانه من علم النحو وليس من وظيفته ان يبحث عن القصر
لانه من مسائل علم المعاني لكن يجوز التعرض به استطرادا على سبيل
الاستقصاء ولما كان من وظيفة الشرح بيان ما ذكر في المشروح بتتمته
على قدر الكفاية والله المستعان واعلم ان هذه الحروف الستة كما يبطل
عملها عند لحوق ما الكافة بها لبطلان مشابهتها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت
ولعل بالتخفيف لحذف والتغيير مما يأباه القياس في الحروف الا انه جاء
قليلا لكن اكثره فيما كان مضاعفا نحو ان واخواتها ورب لان لها اختصاصا
بالاسماء فشابهت الافعال على ان التضعيف يقبل فلا يجوز في ثم لعدم
الاختصاص ولا في ليت لعدم التضعيف ولعل وان كان فيه ذلك الا مع
التضعيف لكن لم يجئ فيها التخفيف في الاستعمال فاذا خففت يبطل عملها
لزوال المشابهة لبقاء البعض على حرفين وزوال فتح الآخر بالتخفيف وهو
على ثلاثة اضرب ما يجب فيه الالغاء وذلك لكن لمشابهته لكن العاطفة
لفظا ومعنى فحملت عليها بخلاف ان وان المخففتين لانه ليس لهما ما اجرينا عليه
في ترك العمل فان قلت فليعمل للفرق فنقول لا حاجة اليه لحصوله بان ما وقع
بعد المخففة جملة وبعد العاطفة مفرد وقيد العاطفة مفرد وفيه بحث
لجواز ان لا يكون مفردا اذا عطف جملة على جملة بها وباجتماع الواو مع لكن
العاطفة اذا كانت لمجرد الاستدراك نحو قام القوم ولكن عمرو جالس كانك
قلت واستدركه ويضعف مع لكن المخففة لانها شبيهة بالعاطفة الا عند
يونس والاخفش فانها عندهما كالمشددة تعمل وعدم مجيء عملها في الاستعمال

فيه م

يجعله

يجعله ضعيفا وحكي عن يونس انه حكى فيها العمل وهي رواية لا تعرف
وما يجب فيه الاعمال وذلك في ان بالفتح لانها عاملة في ضمير الشان
المقدر بعد التخفيف ولا يبرز لها اسم الا في ضرورة كقوله فلو انك
في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وانت صديق وما وقع
في كلام بعضهم الغيث كالغيث ان محمول على عدم اظهار عملها
لا انها تهمل لان سبب عملها اختصاصها بالاسم وهو باق بعد
التخفيف بخلاف المكسورة الا ان سيبويه اجاز الغاءها لفظا
وتقديرا وانما قدروه في المفتوحة دون المكسورة لانهم وجدوها
عاملة بعد التخفيف في افصح الكلام نحو كلام رب العزة وان كلا
لما ليوفينهم فجاء في قراءة جميع من خفف ولم يجئ المفتوحة عاملة
في ملفوظ بعدها مع انها اجدر بالاعمال نظرا الى قوة مشابهتها ولما كانت
قوية عملت المكسورة مع ضعفها وجب اعمالها لكن لم يجئ في الظاهر
فوجب عملها في المضمر وهو مستقيم في الصور كلها فيكون تقديره تقدير معلوم
فتعين تقديره ولانهم وجدوها داخلة على افعال غير داخلة على
المبتداء والخبر والمكسورة لا يجوز دخولها عليها لئلا يلزم خروجها عن
اصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر ويجوز في غيره
عند سيبويه حيث قدر سيبويه في قوله تعالى ان يا ابراهيم انك يا ابراهيم ليكون
داخلة على جملة اسمية فلا يخرج عن اصل وضعها بالكلية ولا يجوز تقدير ضمير الشان
في المكسورة اما في العاملة فقط واما في غيرها من نحو ان زيد منطلق فلجواز اعمالها فيه
بالاجماع فزيد متعين لاسميتها فلا يجوز تقدير اسم آخر لامتناع ان يكون لها اسمان
فلهذا السر قدر في المفتوحة ولان اتصالها باسمها وخبرها اتصال واحد وهو اتصال العامل

مطرد

بالاجماع م

دون المكسورة ٢

بالمعمول فيه واتصال المفتوحة بها ايضًا لان هذا الاتصال واتصال الصلة بالموصول
لان ما بعدها صلة لها فلما قوى اتصالها وجب تقدير اسم يعمل فيه وفي المكسورة
لما ضعف جاز الالغاء اذا خفف وما لا يجوز فيه الاعمال والالغاء وهو ان المكسورة
وقد مر ذكر وجه اعمالها والغائها الا عند الكوفيين فانهم لا يرون اعمالها لان
المخففة عندهم نافية واللام بمعنى الا ويجعلون النصب في وان كلا بفعل محذوف
يفسره لنوفينهم وهم محجوجون برواية سيبويه والاخفش النصب عن العرب
وايضا مجيء اللام بمعنى الا لا يعرف في كلامهم وكان فوجه اعمالها ان الشبه المعتبر
وهو اقتضاء الاسمين كالفعل باق ووجه الغائها فوات المشابهة بزوال
فتح الاخر اما ان الاعمال في اى شيء في الظاهر او في ضمير شان مقدر ففيه قولان
فقال بعضهم في الظاهر قياسا على المكسورة من حيث ان اصلها على الكسر وابن الحاجب
في شرحه للمفصل حصر عملها في الظاهر وقيل في الضمير قياسا على المفتوحة والقياس
ان من جعلها كلمة برأسها جعلها كالمفتوحة ومن جعلها مركبة جعلها كالمكسورة مثال
الاعمال في الظاهر قوله كان ظبية يعطو الى ناضر السلم على رواية النصب وهي احدى
الروايات الثلث ومثال الاعمال في ضمير الشان المقدر سيأتي وتتهيأ للدخول
على القبيلتين الاسم والفعل الا ان ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام
الابتدائية مطلقا اى سواء دخلت على الاسم او على الفعل اذ لولا ذلك
فهم النفي لان الاصل عدم التخفيف ولم يعكس لان الزيادة بما حذف منه شيء
اولى ليكون كالعوض ولانها للابتداء فينا في ان النافية فلزمتها اللام
كذلك فرقا بينها وبين ان النافية ان خيف لبس بان النافية ولم يكن
بعدها نفي مع الاعمال لا لبس وكذا في موضع لا يصلح للنفي كقول الطرماح
انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن فلا يلزم اللام

٤٥ كما لا يلزم في نحو ان زيدا ان يقوم هذا ما ذهب اليه الاخفش وجماعة من البصريين
واختاره ابن مالك وابن عصفور وذهب ابو على الفارسي الى انها لام اخرى
اجتلبت للفرق بدليل دخولها على ما ليس بمبتداء ولا خبر في الاصل ولا راجع
الى الخبر نحو بالله ربك ان قتلت لمسلما وعمل ما بعدها فيما قبلها نحو وان كنا
عن عبادتهم لغافلين وبالعكس نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وفي كلام
ابي على ما يقتضي التفصيل في هو ان دخلت على الاسم يكون لام الابتداء وان
دخلت على الفعل يكون لام الفرق وكلام الشايع لا طلاقه اللام يمكن حمله
على كل واحد منهما واذا دخلت اى المكسورة على الفعل فتدخل على
الافعال الداخلة على المبتداء والخبر يعني الافعال الناقصة وافعال المقاربة
وافعال القلوب مثل كان وكاد وحسبت واخواتها لانها لما خرجت عن
عن وضعها الاصلي بدخولها على الفعل وجب دخولها على تلك الافعال
ليكون مقتضاها موفرا عليها لذكر الاسمين بعدها ولان المكسورة
يناسب بابها علمت اذ التحقيق مناسب للعلم فناسب ان يختص بالدخول
على تلك الافعال هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فقد ذهبوا الى
جواز دخولها مطلقا متمسكين بما مر من قوله بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد الجواب انه مردود لخروجه عن
القياس لما مر واستعمال الفصحاء لانه لم يوجد دخولها على غير هذه
الافعال في القران ولا في كلام فصيح ولان ان للاثبات والافعال
كلها للاثبات فيلزم ان يسوغ دخولها على الافعال لتحقق المناسبة
بينها وبينهن ووجه مذهبهم على صحة تمسكهم تقدير ضمير الشان في مثل
ذلك او تنزيل الجملة الفعلية مجرى الاسمية كما اجروا انما قام زيد مجرى

انما زيد قائم وعلمت ما قام زيد مجرى ما زيد قائم فلا بعد اذا فى ذلك
والمفتوحة عطف على المكسورة اى وان المفتوحة اذا خففت يعوض
عما ذهب منها اى من المفتوحة عند دخولها على الفعل قيد به لانها اذا
دخلت على الاسم مثل أنِ الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى ذلك
التعويض وكذا اذا دخلت الجملة الشرطية مثل أنْ اذا سمعتم آيات الله
والجملة المصدرة برب احد الاحرف الاربعة السين وسوف وقد
وحرف النفى فرقا بينها وبين ان الناصبة من اول الامر ولم يعكس
لما مر من ان الزيادة بالمحذوف منه شيء اولى ولان الناصبة كثيرة وهذه
قليلة فاختصت الزيادة بها حفظا للتعادل وانما كانت هذه الاربع فارقة
بينهما لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما
للاستقبال كالسين وسوف ولا او للحال مثل قد لانها لتقريب الحال من الماضى
فعلى الاول يلزم الجمع بين حرفين فى معنى واحد وعلى الثانى الجمع بينهما فى معنيين
متضادين وكلاهما محال ولان قد لا تدخل فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا او حرف
النفى له وذلك للاثبات فلا يجتمعان ولا يرد علينا قولك اريد ان لا يقوم
علمت ان لا يقوم بالرفع لتعذر مجامعة الفصل معه اما حرف النفى فللزوم التكرار
واما البواقى فلتوارد النفى والاثبات معا وهذا الاعتذار مشكل ومن علمت
وان علم ان الواقعة بعده مخففة لكنه يجوز الذهول فارادوا تعيين ما يقع بعده
الكيس فاتوا باحدها الا فى ضرورة واجازه بعضهم فى الكلام على ضعف ومنه قراءة
مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وعند البصريين هذه هى الناصبة للمضارع لكن
اهملت حملا على اختها المهملة ولذلك جاء فى قوله تعالى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم على ان ان مخففة على المختار وقوله تعالى وان ليس للانسان الا

ما سعى مع عدم الفاصل ولان هذه الافعال لعدم تصرفها جرت مجرى الحروف
فكانه ليس يقع بعدها ولان المصدرية تدخل فى موضع يكون الفعل معها
فى تاويل المصدر وليس لهذه الافعال مصادر فيكون معها فى تاويله
ومن هنا وقعت على انها اذا دخلت على الجملة الشرطية والدعاء لا يحتاج
الى زيادة احد هذه الاحرف الاربع ولان الجملة الشرطية والدعاء لا تقدر ان
بالمصدر اعلم ان الحاصل من هذا السياق ان المكسورة لا تدخل على الافعال
كلها بل على الافعال الداخلة على المبتداء والخبر واما المفتوحة فهى تدخل على
كل فعل لانها لما عملت فى ضمير الشان لم يبعد عن الاصل وان دخلت
على الفعل والمكسورة اذا خففت لا بد ان يعوض عما حذف منها اللام
مطلقا بخلاف المفتوحة فانها يعوض عما حذف منها احد الاحرف المذكورة
الا اذا دخلت على الفعل لان ان النافية تدخل على الفعل والاسم والمصدر و
لا تدخل الا على الفعل ثم اراد ان يبين امثلة ما ذكره على ترتيب مستقيم
على ما اورده من اول البحث الا فى حرف النفى فقال وذلك اى امثلة ما ذكرنا
نحو انْ زيد لقائم فى تخفيف ان المكسورة المعوض عما ذهب منها لام
الابتداء وان كان زيد لقائم فى دخولها على الفعل الداخل على المبتداء والخبر
واستغنى به عن ذكر مثال فعل القلب والمقاربة لانه لما ذكر اولا ما دخلت
عليه ان المكسورة من الفعل على العموم ثم بين ذلك بامثلة ثلاثة ثم اتى
باحدها داخلا على المبتداء والخبر الداخل عليه اللام علم ان الاخرين
كذلك وعلمت ان زيد منطلق فى ان المخففة المفتوحة من غير تعويض
عما ذهب منها وهو مستفاد من قوله عند دخولها على الفعل وتبينت
الجن ان لو كانوا يعلمون وتيقنت ان رب امرء خبل خاينا امين

السابق
والمفتوحة كلتاهما تدخلان الاسم والفعل لكن المكسورة
ذهبها
لقائم
بعده

في تعويض السين وان سوف بحرخ

وخوان نجال امينا وعلمت ان سيحزنخ في تعويض سوف وان
لا تخزنخ في تعويض حرف النفي وهو مشكل وان قد خرج في تعويض قد
وماجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ في تخفيف لكن الملغاة من العمل وقوله
نحر مشرق اللون كان ثدياه حقان في تخفيف كان وثدياه مبتداء
وحقان خبره اصله حقتان حذف التاء كما حذف من خصياه وضميره
المجرور عايد الى النحر او الوجه والمراد صاحبه ويروى اعمال كان
في الظاهر اي كان ثدييه قال كان ظبية تعطو الى ناظر السلم فانه روي
بالنصب كما روي بالرفع **قوله** والاثنان اللذان مرفوعهما قبل
المنصوب ما ولا المشبهتان بليس قال الشارح ما ولا يحملان على
ليس في العمل فيجعل لهما مرفوع ومنصوب كما كان لليس على لغة اهل الحجاز
الجار والمجرور فيه وفي لمشابهتهما متعلقان بيجعل اياهما اي ليس انث على تأويل
اللفظة او الكلمة من وجهين احدهما النفي يريد انهما للنفي كما ان ليس كذلك
وثانيهما الدخول على المبتداء والخبر الحاصل ان ليس للنفي من الدواخل عليهما
فاذا دخلتا عليهما شابهتاها من جهة النفي ومن جهة الدخول
ولما كان مقتضى هذا الوجه تساويهما في الاستعمال وما هما متساويتين
وستطلع عليه احتاج الى بيان ان ذلك لاي شيء فقال ثم ان ما اذهب
في الشبه بها بليس وذلك لاختصاصها بنفي الحال عند الاطلاق اما الاول
فلان المفهوم من قولك ما زيد قائما ليس الا نفي القيام في زمان الاخبار
وما هو الا زمان الحال وليس هذا كالايجاب في الكون من قبيل الاخبار
بدليل انه لا يجوز ان تكرمني ما اكرمك وازيد ان ما يقوم واما الثاني فلجواز
استعمالها للماضي والمستقبل عند قيام القرينة كليس فانه للحال بخلاف

اياها م

من لام

١٢ زاد خ ل

وليغو حاجة

لا فانه لا سبيل لها الى نفي الحال فانها لنفي الاستقبال في جواب من يقول
هو يفعل الآن وزيد منطلق الآن ما يفعل زيد وما زيد منطلقا دون
لا الا اذا اريد بهما الاستقبال فجوابهما بلا لان الجواب يجب على وتيرة
السؤال بلا فرق الا في الكيف وعند ابن مالك الاصح انه لا يلزم بل
للنفي مطلقا كذا ذكره الاستاد ابو علي وبين انه انما يكون للحال
اذا لم يكن الخبر مختصا بزمان فيحمل عليه كما يحمل الايجاب فاجاز ما زيد
ضربته على الحكاية الا يرى انه قوله تع وما هو بمزحزحه من العذاب وما
هم بخارجين من النار واشالهما على الاستقبال فلذلك اي فلكون ما اذهب
في الشبه دون لا كانت ما عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو
ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل
افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه اذ لو
عم دخولها فباي شيء يعرفه وانما لم يعكس بل خصت بالنكرة دون
المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب
وذلك اي نفي لا يتصور الا في النكرة فرو عي هنا اي في موضع يعمل فيه الرفع
والنصب ذلك اي كونها لنفي الجنس وان كانت بمعنى ليس اذ ذاك لا ينافيه
وقد ذكروا فيه وجهين اخرين احدهما ان اصل لا ان يدخل على النكرة التي
تبنى معها على الفتح نحو لا رجل فاختص دخولها هنا بالنكرة لئلا يكون ذلك
الاصل منبوذا وراء الظهر وثانيهما ان النكرة اخف من المعرفة فتعين
الاخف ادخل في باب المناسبة واما بنو تميم فهم لا يعملونهما ويرفعون
ما بعدهما على الابتداء فيرفعون ما بعده على اطراد القياس فيما لا
اختصاص له باحد القبيلتين لا يعمل كحروف الاستفهام والعطف

واجب م

للعطف

وما ولا كذلك تقول ما زيد منطلقاً وما خرج عمرو ولا رجل افضل حال
منك ولا اصلي هكذا ذكره النحويون ويقولون ان لغة بني تميم في ذلك على
القياس والعجب منهم انهم يعملون لا التي لنفي الجنس ولا يعملونها بمعنى ليس مع
انهما مشتركان في علة عدم العمل وان ادعوا ان الناصبة غير لا الداخلة
فما المانع ان يكون ما الداخلة غير ما الرافعة وقول الاصمعي ما سمعت
نصب خبر ما في اشعار العرب وان شهدت بليس حجة لا لغيره على ان وقوعه
في القرآن دليل ساطع وبرهان قاطع فالحق الاعمال واليه اشار الناظم
بقوله ولغة التنزيل على اللغة الاولى يعني اللغة الحجازية قال الله تعالى ما هذا
بشراً وقال الله تعالى ما هن امهاتهم وليس انتصابهما كما زعم الكوفيون
على نزع الخافض لان ذلك انما هو في موضع نصب للفعل او معناه
حتى اذا سقط وصل ونصب واما في غيره فلا كما في موضع الفاعل
والمبتداء ولا على الحال من ضمير الخبر المحذوف لان الكلام اذا استقام بدونه
فالاصل فيه عدم التقدير ويبطل عملهما عند نقض النفي بالا لزوال
مشابهتهما بليس وذلك لان وجه الشبه الخاص الذي عملا به هو النفي
فحسب اي لا غير وانضمام الثاني يفيد القوة فالاطلاق فيما سبق للمجاورة
او القصر اضافي لا بالنسبة الى الوجه الثاني يشعر به قوله واما ليس لخ
وقد ابطلت الا ذلك النفي لضرورة حصول الاثبات بدخولها فبطل
العمل واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية بل النفي لحاله
ان ليس بمعنى لا يكون فاذا انتقض نفيه بقي يكون هذا مذهب سيبويه واما يونس
فاجاز مستشهداً بقوله وما الدهر الا منجنوناً باهله وما طالب الحاجات الا معذباً
وقول الاخر وما حق الذي يعثو نهاراً ويسرق ليله الا نكالا الجواب الحمل على ما الدهر

يشبه

يشبه شيئاً الا منجنوناً او الا يدور دوران منجنون او لا يجن جنوناً
ويعذب تعذيباً وما الدهر موجوداً الا بهذه الصفة فالنصب على
الحال لا على اسقاط الخافض اي الا كمنجنون كما زعم باسناد لما مر وكذا
الا نكالا على تقدير الا ينكل نكالا او نكالا لان نكال يعثوه ونكال يسرقه
فحذف النون للضرورة وكذا يبطل عملهما عند تقدم الخبر على الاسم اظهارا
لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة
المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن سمتهما الاصلي اما ليس فانه قوي على
العمل لانه لاجل فعليته قويت على التصرف فلم يبطل عملها هذا ايضا مذهب سيبويه
وحكى الفراء العمل فاجاز ما قائما زيد وكذا الجرمي قال ان النصب لغة
ونسبه ابن مالك الى سيبويه حيث قال انشد سيبويه مستشهداً
على نصب الخبر المقدم قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ووقع في اللفظ لان عبارة سيبويه وزعموا في الفهامة
ان بعضهم قال وهو الفرزدق فاصبحوا البيت ثم قال وهذا لا يكاد يعرف
فالظاهر من كلامه انه لم يسمع من العرب ولم يعرف بصحة زعمهم بل نفى برمته مقاربه
معارية عرفانه الجواب عن البيت من وجوه الاول ان الفرزدق تميمي
فتكلم هذا معتقداً جوازه على اللغة الحجازية فلم يصب وليس كما ينبغي
لانه ذكر ان له اضداداً من الحجازيين والتميميين يطلبون الظفر بشيء
من زلاته فيسعون عليه ويبادرون الى تخطئته ولو وقع شيء من ذلك
لنقل لتوفر الدواعي ففي ذلك دليل على اجماعهم على تصويب قوله والثاني
انتصاب مثلهم على الحال ان بشر مبتداء والخبر محذوف خرجه المازني والمبرد
وابو علي ولولا انه حذف ما لا يحفظ من كلامهم وعدم تمام الكلام بدونه

مثلهم ليقل والثالث نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم الا يرى
انك لو قلت ما مثلك احدا لاحتملهما بخلاف ما اذا رفعت احدا ودلالة
السوق على قصد المدح تدفعه والرابع ان مثلا هنا ظرف اذا اصله اذ ما
مكانا مثل مكانهم زعم من قال ان مثل هذا الحذف في كل الصفات وليس كذلك
بل في المختصة منها على انه لا قرينة تدل عليه والخامس ان مثلهم مبني على الفتح
في موضع الرفع كيومئذ صحح ابن عصفور لكن سيبويه لم يذكر البناء الا
في الاضافة الى الفعل والسادس انه ظرف بمعنى بدل ذكره الكوفيون
وهو صحيح لو جاء في اللغة او في الاستعمال وفصل بعضهم فقال ان كان
الخبر ظرفا او جارا ومجرورا جاز والا لم يجز اختاره ابن عصفور وذكره
ابن مالك في الكافية اعلم ان يعمل ما عمل شروطا هذان الشرطان والثالث عدم
زيادة ان وذلك لما ذكر فلو زيد بطل عملها كقوله وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة اخرينا وقائله حجازي والكوفيون اجازوا النصب وانشد
يعقوب على قول بني غدان ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وقد
يقال في تأويله ان ان فيه مؤكدة لما والعمل لها ثم هي كافة عند الجمهور وما فيه
عند الكوفيين مؤكدة لما وهو مردود بوجهين احدهما انه لو كان كذلك لما تغير
العمل كما في تكرير ما وسيجيء وثانيهما استعملت زائدة بعد ما الموصلة لشبهها في
اللفظ بما النافية فلولا ان المقترنة بما النافية زايدة لم يكن لزيادتها مسوغ
والرابع عدم تقدم ظرف او شبهه من معمول الخبر فلو قدم لبطل عملها كقولك ما
طعامك زيد اكل بنصب طعامك على انه مفعول اكل الخبر وابن كيسان اجاز النصب
معه والرماني اوجبه وهو محجوج بقوله وما كل من وافى منى انا عارف على رواية
نصب كل قلنا غير ظرف او شبهه اذ لو كان معمول الخبر ظرفا او شبهه نحو ما اليوم

يرفعه خ

لقيامه مقام ظرف خ

ولكن ن

زيد

زيد ذاهبا وما سيف زيد ضاربا لم يبطل العمل لمكان التوسع فيهما
والخامس عدم التوكيد بما والا وجب الرفع نحو ما ما زيد ذاهب عند
عامة النحويين واجاز جماعة من الكوفيين النصب ونص ابن مالك
على ان تكرار ما لا يبطل العمل والسادس ان لا يكون البدل منه من الخبر
مصحوبا بالا نحو ما زيد شيء او بشيء الا شيء يعبأ به اذ فيه لا تفاوت
بين اللغتين والسبب ان البدل لما كان موجبا بالا لم ينتصب ولا افتراق
بينه وبين المبدل منه في الاعراب فيلزم الرفع فيه فلذلك جاءت
التسوية لكن الشارح لم يذكر منها الا عدم الانتقاض وعدم التقدم
ولعل ذلك مبني على ان المشهور الثلاثة الاول واستغنى بذكرهما عن الثالث
لاشتراكهما اياهما في العلة والجواز انه اختار في الثالث مذهب الكوفيين
بناء على مجيئه في كلام فصيح وقد سمعته والتأويل تعسف وفي الرابع مذهب
ابن كيسان بناء على ان تقديم فضلة من فضلات الخبر ليس في قوة تقديم الخبر وفي
الخامس اختار مذهب جماعة من الكوفيين فانهم اجازوا النصب وقد جاء
في كلام فصيح كقوله لا ينسك الاشجى تأسيا فما ما من حمام احد معتصما
وقد نص على ان الصواب عدم اشتراطه وفي السادس نظر الحاتة داخل
في الشرط الاول بناء على ان البدل هو المقصود والمبدل منه في حكم التنحية
فان قلت كما ان الحروف المشبهة بالفعل تعمل بالمشابهة كذلك ما تعمل
بها فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان اظهارا
للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك اي لا اظهارها وهل هذا الا تحكم قلت
ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا كما او جبوا ايقاع
المخالفة بينهن وبين الاصل اشدها لئلا يشتبهن به وذلك بالالتزام تقديم

على المنصوب م

احتواء

حينا

المرفوع على المنصوب وقدم تحقيقه بخلاف ما ولا فانهما لم يشبها تلك
المشابهة القوية اذ لم يشبها الا معنى فحصل الفرق بينهما فامن اى وقع الامن
فيهما الاشتباه اى عنه بالاصل فلا يلزم التحكم فرفعنا الاسم ونصبنا الخبر
كليس وقد يجر بالباء الزايدة كما في ليس وما الحجازية والا الحجاز زيد بمنطلق
وناقش ابن الحاجب فيه فقال ان هذا الاستدلال غير مستقيم لان زيادة الباء
لاجل النفي فح لا يلزم ذلك كما لا يلزم جاء نى من احد من ما جاء نى من احد
وفيه اشارة ان ما قال الكوفيون انما زيدت الباء فرقا بين الحجازية والتميمية
وليس بسديد لان زيادة الباء فى خبرها ان كانت بحملها على ليس فلا فرق بينهما
بدلالة مسئلة الكتاب ما انت بشئ الا شئ لا يعبأ به برفع شئ على
البدل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب ومن ههنا علم ان زيادة الباء
فى خبرها بالحمل لا بالاصالة كما فى خبر ليس لانه فضلة بالنظر الى انه مفعول بالنظر
الى فعليته وان كان سمى بخبر ومعظم زيادة الباء فيه ولانه لما كان غير منصرف
كان بمنزلة اللازم فاحتاج الى ما يقوى به وقال قوم على العكس لما بين ما وان
من التقابل فكانت زيادة الباء ههنا بمقابلة زيادة اللام ثم حمل ليس عليه
لاشتراكهما فى النفي للحالى وقد يزاد فى خبر لا نحو لا رجل بافضل منك كذا قال
ابن يعيش فاذا عطف عليه فاما بحرف الايجاب فالرفع واجب لان النفي
اذا بطل فى المعطوف عليه بطل العمل ففى المعطوف ايضا اذا بطل بطل بل هو اولى
نحو قولك ما زيد قائما بل قاعدا ولكن او بغيره فحكمه فى الاعراب حكم المعطوف
عليه كقولك ما زيد قائما ولا قاعدا هذا اذا لم يل المعطوف سببى فان
تلاه نحو ما زيد قائما ولا ذاهبا اخوه فح يجوز فيه الوجهان جعل المعطوف
كان لم يذكر بعده شئ فيجوز فيه ح النصب والجر على التوهم والسببى مرفوع

بل الاصالة

٥

به والثانى جعل السببى مرفوعها بالابتداء والوصف خبره فيرفع وذكروا
وجها آخر وهو ان يجعل الوصف مبتداء والسببى فاعله المغنى عن الخبر
لاعتماده على حرف النفي وان تلاه اجنبى فلا يجوز نحو ما زيد قائما ولا
قاعدا عمرو لانه لم يوجد فيه ما يجب فى المعطوف عليه من الضمير وان جعل
من قبيل عطف الجملة على الجملة فهو ايضا لا يجوز من قبل لزوم عمل ما
بالتقديم بخلاف ليس لا على التقدير الاول لاشتراكهما فى عدم الجواز
لاشتراك العلة **قوله** ولا وجه آخر قال الشارح فى افادة لا نفى
الجنس المستلزم للاستغراق الذى هو احد شروط عملها ان اعلم ان النكرة
نحو رجل وفرس يشتمل على الجنس كله اى على جميع افراده بطريق البدل
الا ترى انك اذا قلت جاء نى رجل يصح ان يراد من افراده زيد او عمرو
او بكر او غيرهم لا بطريق الشمول كاسم الجمع فانه يجوز ان يراد به جميع
افراده فاذا دخلت عليها لا استغرقت تلك النكرة جميع الافراد نحو
لا رجل فى الدار فان فيه قد اشتمل النفي على كل رجل يعنى لا فرد من افراده
يشذ عنه بل كل واحد واحد منها منفى عنه الحكم حتى لا يجوز لا رجل فى الدار
بل رجلان للزوم التناقض كما يجوز ان يقال ما جاء نى رجل بل رجلان
وهذا اى ما ذكرنا من استغراق النفي معنى قوله اى قول المصنف فى المتن ويقال
له نفى الجنس وفى قولهم نفى الجنس نوع من التجوز لانه نفى حكم الجنس فاطلقوا
السبب وارادوا المسبب وهو باب المجاز المرسل لا نفى نفس الجنس اظهره
بقوله الا ترى انك اذا قلت لا رجل فى الدار انك نفيت حكم الرجل وهو
كينونته فى الدار لا نفسه بالنصب عطفا على حكم الرجل والحق انه جار على ظاهره
على طريق الكناية يؤدى نفى الحكم على طريق الضرورة وظاهر هذا الكلام ان الاستغراق

اى الاسلام لا الى سواه
اذا افتخروا بقيس او تميم

مطلب
ولا وجه آخر

عراء

اى هاجت عنه او ضيعت

قال ابن الزبير الاسدى
فكرت ولا اعيته بالبلاد

الا ترى انك

النفي من اصل الوضع لا من من الاستغراقية ثم ان لا هذه اي لا التي لنفي
الجنس لان لا النافية انما يعمل عمل ان اذا كانت لنفي الجنس وما التي ليس
بعامل عمل بل اما يعمل عمل ليس او يلغى فعلم انها اذا كانت لنفي الجنس فهي
قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في
الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده في الاعراب نحو ضربت زيدا وما
ضربت زيدا اما لانه في احد الطرفين كما ان الاخر في الطرف الاخر واما لتلازمهما
في الذهن كما يحملونه على نظيره كما في العوامل القياسية طلبا للتناسب
والتشاكل في حمل الشيء على نظيره وتحقيقا للتقابل في حمله على نقيضه ففي
لف ونشر غير مرتبين وجه كونه تحقيقا للتقابل انه اذا عمل عمله كان النفي
واردا على ما يرد عليه الاثبات واما اذا لم يعمل فربما يسبق الى الذهن ان
ما ورد عليه النفي غيره فلا يتحقق التقابل ولانها لما كانت داخلة على المبتدا
والخبر لتاكيد النفي كان لتاكيد الاثبات اشبهها فوجب ان تعمل فيهما الا
جميعا كما تعمل ان فيهما لذلك ثم لما كان البحث في عمله وعمله في حالة اعراب
اسمها قدم الكلام في اعرابه فقال ثم ان الاسم للا اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل او مضارعا له اي مشابها ومطولا او مطولا نحو لا عشرين درهما لك
والمعنى به ان يكون الاسم الداخل عليه لا متعلقا باسم اخر على غير جهة الاضافة
فاجرى مجراه لشبهه في الارتباط انتصب ذلك الاسم انتصابا صحيحا كما ذكر
في المبادي واذا كان ذلك الاسم مفردا اي غير مضاف ولا مشابها به
لانه ذكر في مقابلتهما فيدخل فيه الواحد والمثنى والمجموع مذكره ومؤنثه
يبنى على الفتح خلافا للمبرد لانه اعراب المثنى والمجموع لانهما بزيادة الياء
والنون اشبها المطول قيل الاولى على ما ينصب به كما قال في لبابه ليتناول

نحو

نحو ولا غلامين فان بناؤه بالياء الجواب ان الفتح في المثنيات بمنزلة النصب
في المعربات فجاز ان يقال فتحه بالياء كما جاز نصبه بالياء فعلى هذا معنى
قوله على الفتح اما بالحركة او بالحرف فان اختار بناء جمع المؤنث السالم
على الكسر كما اختاره بعض وهو من يقول على ما ينصب به اما بالتنوين
او بغيره وهو الاجود فالحركة مطلقة اي اما بالحركة الفوقانية كما في
النكرة الواحدة او التحتانية كما في هذا وان اختار بناءه على الفتح كما
اختار ابن مالك لان الحمل على الجر انما هو في الاعراب فاذا بني رجع حركة
بنائه الى الاصلية فالمراد بها الحركة الفوقانية فقط فلو قال على ما ينصب به
لفاتت هذه الفائدة على ما لا يخفى ويروى بهما قول سلامة بن جندل
ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب وبه تعين
ان تعيين الكسر او الفتح ليس على الفتح على ما ينبغي ولهذا قال بعضهم ولو
وقفوا على السماع ما اختلفوا وجعل بعض المغاربة هذا الاختلاف
فرع الاختلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب كسر ومن قال بناء فتح
وقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة للبناء في المفرد وانها اي تلك
العلة غير معمولة اي لا يعطي لها اثر في البناء في المضاف والمضارع له لما
ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا يفيد
العلة هنا اي فيها فائدة البناء وفي بعض النسخ فلا يعيد بالعين المهملة
وفي بعضها فلا يفيدها اعلم انهم اختلفوا في فتحة اسم لا انها اعرابية
ام بنائية فذهب سيبويه الى انها بنائية والزجاج والسيرافي الى انها اعرابية
وحذف التنوين للتخفيف ولحط رتبته عن رتبة ان وتبعهما الجرمي
والرماني فهم لا يشترطون لعملها الاضافة ولا شبهها بل ينصبونه بلا تنوين

شرف البناء ظ

اي غير موكد معمول من الفتح لا النصب

على كل حال وزعما ان ذلك مذهب سيبويه وانا بريء اخذ من مذهب سيبويه
وبين انه حق فقال والذي يفصل لك اي يفرق ويبين النصب الصحيح
من البناء في هذا الباب اي باب لا التي لنفي الجنس انك تقول ان مع اسمها
وخبرها في محل الرفع على الخبرية الذي يفصل في تأويل المصدر اي قولك
لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها
بالنصب على اضمار ان جوابا للنفي باختها التي هي لا ولكن كانت حركة
بناء كيف والنحويون قالوا ان الفتح ليست للاسم وحده ولكنها
للاسم مع لا لانهم جعلوه معها واحدا وجعلوا علة بنائه تركيبه معها
كتركيب خمسة عشر لانهم قد وجدوا حرف العامل مع معموله مثل ان المفتوحة
مع اسمها وخبرها وان الناصبة مع ما دخلت عليه من الفعل قد جعلها
اسما واحدا مع ان كلا منهما لا يصلح ان يكون اسما فهذا اولى فيكون الحركة
لهما فلا يكون حركة اعراب وتقول عطف على تقول الاول لا ابنات صدق
لك ولا اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية
فتلحق باختها الحاصل ان مسلمات واخوات جمعان وفتح الاولى وكسر الثانية
دليل واضح على ان الاولى بنائية والاخرى اعرابية اذ لو كانت فيهما اعرابية
لكسرتا فحصل مطلوبه بالقياس الاستثنائي والاقتراني تأمل في تخريجهما او
ان قلت لك اصدق ام كذب وحذف التنوين للبناء لانه وان دل على
المقابلة فلا يخرج من دلالته على التمكن لا للتحقيق لانه لو كان له لكان المطول
اولى به ونسبة ذلك الى سيبويه لا يصح لانه صرح بخلافه واستدلوا بجواز العطف
على لفظه ولولا انه معرب لما جاز فنوقض بمنع التالي لجواز ان يكون الحركة
البنائية مشابهة لعددها كما مر في باب النداء وعورض بانها لو كانت معربة

لثبت

لثبت التنوين كما ثبت في لا خيرا منك وقد مر ان كونها للمقابلة لا يمنع كونها للتمكن
وانما قال اي المصنف في المتن اذا كان الاسم مضافا الى نكرة لان الاضافة
في هذا الباب الى المعرفة ممتنع لتعرف المضاف ولا مساغ لدخول هذه
على المعرفة لانه قد مر انها لنفي الجنس فلا حاجة الى التعريف ولانه لو عرف
لعرف تعريف الجنس وذلك كما يحصل بالمعرفة يحصل بالنكرة فيكون التعريف
ضايعا وايضا الغرض منه نفي الواحد المتعقل في الذهن فيلزم منه نفي ما عداه
وذلك لا يحصل الا بالنكرة فاذا وقع اسم لا معرفة لا يعامل معاملة النكرة
بان يبنى مفردا وينصب مضافا بعد نزع ما فيه من الف ولام لرعاية اللفظ
واصلاحه كما في عبد الله وكذا عبد الرحمن على الاصح الا على تأويلها بما يليق
بها لا بطريق معين وهو اضافة مثل او يجعل العلم لاشتهاره بالخصلة كانه اسم
جنس موضوع لافادة ذلك المعنى مثل ولا ابا حسن لها معناه لا فصل متصل ؛
لها اذ المراد بابي حسن علي وهو كان فيصلا في الحكومة على ما قال صلى الله
عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل فلفظ الفصل او القطع ؛
وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر او تقدر لا مسمى بهذا الاسم او لا واحد مسمى من
مسميات هذا الاسم لان شيئا من هذه التقديرات لا يصح على الاطلاق اللهم
الا اذا كانت الاضافة اي اضافة اسم لا هذه لفظية نحو لا ضارب زيدا
الآن او غدا في الدار فانه يجوز دخول هذه على ذلك المضاف لعدم المنافي فقوله
اللهم متصل بقوله ممتنع او للتعرف لا بقوله لا مساغ لفساد المعنى هذا حكم اسم لا
واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا كان خبر ان كذلك مثل بهذا
المثال لا بما مثل به النحاة وهو لا رجل ظريف لان ظريف صفة في الظاهر لان بني تميم
لا يثبتون الخبر اصلا كما سيجيء والمثبتين يحذفون كثيرا بخلاف الصفة وخبرها لاحتمال

وهو ظاهر فلا يليق بمن هو من اولى الفهم تمثيل ما هو ظاهر في غير ما هو مقصود
تمثيله ولا اقل انه محتمل لهما على السواء فلا يحسن اذ لا يحصل من المحتمل بخلاف
ما مثله فانه لا يحتمل الوصفية لان المضاف لا يوصف الا بالمنصوب وما اجازه ابن
مالك من وصفه بالمرفوع باعتبار الاصل وعمل الابتداء ضعيف لم يثبت في
كلام فصيح فما قال الزجاج ان علام الغيوب صفة لربي في قوله تع قل ان ربي
يقذف بالحق علام الغيوب فحمل على غيره وجه لم يثبت بل هو محمول على انه خبر بعد خبر
او خبر مبتدا محذوف لا بدل من الضمير في يقذف او فاعل يقذف على ان
لا ضمير فيه ولاجل موافقة الظاهر للاولية المعنى يغني عن الضمير فالاية
محتملة احتمالا ظاهرا على وجه ثابت ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه اي
ارتفاع الخبر بماذا فبعضهم على انه بالحرف وهم ابو الحسن وابو عثمان بمالاء
ومن تابعهم كما في ان وبعضهم وهم الكوفيون وسيبويه على انه بالخبرية
بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها فيه وهي قاعدتهم فيها وفي ان واخواتها
وجه الاول ان لا يحذو بها حذو ان اما من حيث ان ان لتحقيق الاثبات
ولا لتحقيق النفي او من حيث ان ان للاثبات ولا للنفي فعلى الاول يحذو بها حذوها
من حيث التشاكل وعلى الثاني من حيث التقابل فوجب ان يرفع الخبر
كان وايضا ان لا يقتضي معنى النفي ومعنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فلا يقتضي
مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملة في طرفيها لان العمل بحسب الاقتضاء ووجه الثاني
ان لا فرع على ان فوجب ان لا يساويه في العمل انحطاط الرتبة الفرع عن الاصل
وايضا ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتداء
ولا يعمل فيه لا اذ الخبر من حيث انه خبر للمبتداء لا يعمل فيه العامل اللفظي ويدل عليه
حمل جميع توابعها على الموضع قيل ولولا ذلك لم يجز هذا وبينه الشايع في احدهما

فقال

فقال وجواز لا رجل وامراة كائنان عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة
يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق
في ان وايضا ان ان مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولا هذه يشبهها
فجرى مجرى الحروف الناصبة للفعل وانت تعلم ان الانحطاط حاصل بعدم اظهار
عملها في اسمها المبني وكون لا مع المنفي مرفوعا على الابتداء ليس في خبره بل في حق توابع
اسمه وجواز تلك المسئلة ممنوع فلا يدل على المطلوب ولا ايضا مشابهة للفعل
لكن بواسطة ان والتحقيق فيه ان ما ولا بمعنى ليس ولا النفي الجنس سواء لانهما مشابهان
للفعل الغير المتصرف بلا واسطة ولا مشابه للفعل المتصرف بواسطة فصارت
مشابهتهما قوية من حيث انها بلا واسطة وضعيفة من حيث ان المشبه به فعل
غير متصرف ومشابهة لا ضعيفة من حيث انها بواسطة وقوية من حيث ان المشبه به
فعل متصرف فعملنا الرفع والنصب باعتبار المشبه به وعملت الرفع في الاسم والنصب
باعتبار الواسطة لانها مقتضى شيئين واما الحروف النواصب فليست كذلك
لانها لا تقتضيهما هذا على تقدير التركيب مع لا واما على تقدير عدمه فقالوا لا خلاف
في رفع الخبر بها واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب اي باب لا التي لنفي
الجنس هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل
يحذفون حذفا لازما كما يحذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد
موجود فيحذف حذفا لازما مما يؤنس به ان الخبر مراد وان حذفوه حذفا لازما كما هم
حذفوا الخبر المبتداء في مواضع منها خبر لولا حذف حذفا لازما مع انه مراد وانه
غير مراد اصلا لا اصلا ولا تقديرا على ان لا اسم فعل بمعنى انتفى او نفي
لا يحتاج الى تقدير الخبر لاستقلاله لكن الوجه الاول اظهر لموافقة اللغة الفصحى
ظرفا كان او غيره خلافا للجزولي فان الخبر اذا كان ظرفا لا يحذف على مذهبهم

عنده يشترط ظهور المعنى خلافا لصاحب الكشاف فانه نسب اليهم التزام لحذف مطلقا

هذا كله اذا كان معلوما بقرينة لفظية او حالية اما اذا لم يكن فلا نحو لا احد

غير من الله ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين غالبا لانه جواب او في تقديره

كقولك لا رجل فيها لمن قال هل من رجل فحذف الخبر تعويلا على القرينة القالية

ظرفا كان او غيره وكثيرا ما يحذفونه بعد الا الله اى مما حذف فيه خبر لا

بعد الا كلمة الشهادة وهى لا اله الا الله اى لا اله لنا او في الوجود الا الله

لان ما بعد الا مستثنى فيجب ان يكون ما قبله كلاما تاما فلا بد من تقدير خبر

ردده الشارح بين ان يكون لنا وبين ان يكون في الوجود مع ورود الاعتراض

على كل منهما بانه يفيد النفي وهو يزيل عمومه المقصود وتخصيصه ايماء

على انه ساقط غير ضار لكون احدهما خبرا للا ويجوز في المستثنى هنا الرفع

على البدل والنصب على الاستثناء ولانها في الاصل رد على الجاحد كانه يقول

هل لكم من اله غير الله فيقول لا اله لنا الا الله ولا يجوز ان يكون الله

خبر لا لكونه معرفة ولا لا تعمل الا في النكرة ولان الاله اسم عام والله اسم

خاص فالخاص لا يحمل على العام الا ترى انك لا تقول الحيوان انسان لان منه

ما هو ليس به بخلاف الانسان حيوان لانه حيوان وليس فيه ما ليس بحيوان

ولانه مستثنى من الاله ذكر ليبين به ما قصد بالمستثنى منه فكيف يصح ان

يكون خبرا للاله **قوله** فان كررت لا مع النكرة المفردة جاز فيه الرفع

نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله قال الشارح انما جاز الرفع مع التكرير

في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبنى على السؤال نحو ان يقال ارجل

في الدار ام امراة ولا يسأل هذا الا من علم ان احدهما في الدار لكن لا على

التعيين فيسأل لطلب التعيين فان كان احدهما على التعيين يجيب به فيقول

معناها خ

الموجود خ

رجل او امرأة وان لم يكن فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل ههنا وحسن

وان كان قياسه ان يبنى على الفتح مع لا لان من مجراهم رعاية التطابق الا يرى انهم جوزوا

دعني من تمرتان بالالف مع ان من لا يلغى فهى ههنا اجوز للالغاء لا ولم يقدر لا رجل

في الدار جوابا لمن سأل ارجل في الدار كما قدر ذلك الجواب من سأل ارجل في الدار ام

امرأة لانه لو قدر لكان لا وحدها تغنى واللازم منتف وفاقا لاتيان الشرطية ان الجواب

اما لا او نعم بخلاف ارجل في الدار ام امرأة اذا لم يكن فيها احدهما فتعين ولانه اذا

قدر جوابا لم يكن المطابقة الا لشىء واحد واما في هذا فالمطابقة لشيئين فلا يلزم

من مراعاتها مراعاتها وفي تركها مخالفة واحدة بخلاف ترك المراعات الاولى اذ فيه

مخالفة كثيرة وهم يجوزون المخالفة القليلة لا المخالفة الكثيرة وقد ذكروا في لا

حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين

على ان يقدر كل جملة على حياله وهى اذا انفردت كانت كذلك ثم عطف احدى الجملتين

على الاخرى فيجعل لا في كل واحد منهما لنفي الجنس وفي بعض النسخ نافية للجنس

وهذا واضح لكن الاستثناء مشكل لانه في المعنى يرجع اليهما وهو اذا استعقبهما

لا يكون الا ثانيهما فحله ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كل منهما تكرارا فيصح

رجوعه اليهما باعتبار تنزلهما منزلة شىء واحد وان الظاهر انه حذف المنفى العام

من الاول او من الثانى لدلالة النفي والاستثناء عليه ويجوز ان يقدر لهما خبر

واحد جعلت لا عاملة في الخبر اولى اما الثانى فظ واما الاول فلانهما متماثلان

فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان والثانى

لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثانى على ان يكون الاولى لنفي الجنس

فيكون هذه جملة مستقلة والثانية زايدة مؤكدة للنفي غير عاملة مثلها

في ما جاءنى رجل ولا امرأة والاسم بعدها منصوب اما عطفا على لفظ المنفى

مطلب لا حول ولا قوة

لانه مفتوح يشبه المنصوب كقوله ولا اب وابنا مثل مروان وابنه واما على
عمل لا في المنفي اذ حقه ان يكون منونا الا ان البناء منعه من ذلك ونظيره
مررت بعثمان وزيد وعلى هذا لا يجوز ان يقدر لهما خبر واحد لان لا العاملة
في الاسم عاملة في الخبر فيؤدي الى ارتفاعه بعاملين مختلفين ومنعه بعض
النحويين الا في الضرورة والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني
ليكون عطفا على محل لا مع المنفي لانهما في محل الرفع على الابتداء ونظيره
قولهم كل رجل ظريف في الدار فكما انك مخير في رفع ظريف على النعت لكل وخفضه على
النعت لرجل فلذلك انت مخير ههنا ان شئت حملت على المنفي وحده كما في الوجه
الثاني وان شئت حملته على موضع الناهي والمنفي كما في الوجه الثالث فاذن الثانية
مبتداء لعطفه على المبتداء فيجوز ان يكون الخبر عنهما واحدا لانه ظرف ويكون لا
مزيدة للتاكيد فعلى هذا يكون جملة واحدة هذا عند سيبويه وعند غيره لا بد
ان يقدر لكل خبر على حدة لئلا يتوارد عاملان مختلفان على معمول واحد ويجوز
ان يكون بمعنى ليس فيقدر لها خبر منصوب فعلى هذا يكون جملتين وهو الوجه الذي
جعله الشارح سادس الوجوه فلهذا السر لم يتعرض الشارح ايضا والرابع انه يقال
لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا من انه اذا وقع جوابا للسؤال الذي
تكرر لا مع المفرد المرفوع جاز الرفع فيه على الابتداء او على الاسمية بلا على
انه بمعنى ليس في الموضعين او في الموضع الاول وفي الثاني زايدة او ملغاة
والاسم بعدها مرفوع معطوف على الاسم ولعدم تعينها لمعنى معين لم يتعرض
الشارح لمعناها ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد ولكل منهما خبر على حدة
عند سيبويه وغيره على الوجه الاول ولانهما لو كانا مفتوحين لتوهم
امتزاج الفاظ متعددة وذلك ليس من جنس كلامهم ثم ذكره العدول

٦٥

باحدهما للزوم التحكم فعدلوا بهما جميعا الى الاصل في الرفع والخامس
لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على ان لا
لنفي الجنس ولما كان هذا ظاهرا مما سبق لم يتعرض به الشارح وهذا
ضعيف لان لا بمعنى ليس شاذ ويجوز ان يكون لا نافية ملغى عملها وجاز ذلك
غير مكرر على راى ابى العباس وهو ضعيف عند سيبويه وحسن وقوع لا
الثانية بعدها ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الاول ولا نصبهما الا في ضرورة
الشعر والسادس عكس هذا الوجه الخامس اى لا حول ولا قوة بفتح
الاول ورفع الثاني وهو الوجه الثالث صورة الا انه ليس به حكما
لان الثانية في الوجه الثالث زايدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى
ليس فارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها و
للزيادة عليها مجال كانه قصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهاتها والا
فالوجوه خمسة باعتبار اختلاف الفاظها لا يزيد عليها فلو نظرت في توجيهات
الوجه الرابع لعلمت ان للزيادة على هذه الوجوه الستة مجالا قوله واما المفرد
المعرفة فلا تقع بعدها الا مرفوعة قال الشارح اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها
النفي الشايع وذلك النفي لا ينافي في المعرفة لاقتضائه ان يكون لما دخل عليه افراد
وانما ذلك في النكرة دون المعرفة فلم يدخلوها على المعرفة ولم يقولوا لا زيد عندك
كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شيء منه اى من مثل لا زيد عندك ففي ضرورة
الشعر عند سيبويه كقوله قضت وطرا واسترجعت ثم اذنت ركابها ان لا الينا
رجوعها خلافا للمبرد وابن كيسان فانهما لا يخصصا جوازه بالضرورة جوابا
لقول من قال هل زيد في الدار وكثرة التكرار لا ينافيه والذي يكثر في الكلام التكرير
نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك

ام عمرو فتقول في جوابه لا زيد عندي ولا عمرو وايضا انما وجب الرفع هنا اي
في المفرد المعرفة لان المقتضي ان لا يدخل عليها لما ذكرنا فاذا دخل عليها لم تعمل فيها
بالاجماع واما الكوفيون فاجازوا بناء الاسم العلم والتكرار لانه لما فات ما يؤدي
الى معنى نفي الآحاد من التنكير جعل كالعوض عنه التكرير لما فيه من افادة التعدد
فيوفر عليها ما يقتضيه منه و المفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد
عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك ان لم يكن عندك والا تم هذا جواب
عما ذهب اليه المبرد وحكم النكرة المفصولة اي التي وقعت فاصلة بينها
وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع و التكرير خلافا لابي العباس فانه لا يجب
التكرير عنده نحو لا فيها رجل ولا امرأة يريد انه اذا وقع الفصل بين لا
والنكرة يجب الرفع في تلك النكرة و التكرير كما وجب الرفع وتكرار لا في المعرفة
اما الرفع فلانه ضعف بالفصل وقد كان بسبب مشابهته لحرف العامل بسبب
المشابهة في نفسه ضعيفا فعند ذلك يضاعف ضعفها فالغيت او للارادة
المشاكلة بينه وبين ما يقدر المفصول جوابا له على ما يذكر في علة وجوب التكرير
واما وجوب التكرار فلانه وقع جوابا بالسؤال فيه تكرار فقصدوا مطابقتهم
لذلك فلا فيها رجل ولا امرأة جواب افي الدار رجل ام امرأة فجعل الجواب
مشاكلا للسؤال في الفصل والتكرير والرفع فهذه علة لثلاثة احكام وافي
الدار رجل وان كان جائزا بالاتفاق كما في افي الدار رجل ام امرأه لكن لا يلزم
من كون لا فيها رجل ولا امرأة جوابا للثاني كون لا فيها رجل جوابا للاول
اذ كلامنا في الجواب على التحقيق وجوابه عليه نعم او لا كما ذكر وانما قلنا على
التحقيق فانه لا يلزم ان لا يجاب الا بذلك فانه قد يجاب بزيادة على ما
يحتاج اليه في الجواب كما يقال في جواب اما قام زيد ما قام زيد وان كان لا كافيا

واما ما

واما ما نحن فيه فالزيادة بان يقال لا رجل فيها اصلا لا فيها رجل لان تقديم
الخبر على المبتداء لا يجوز فلا يرتكبه لامر استحسانى عنه غنية بغيره بخلاف ما
اذا كرر في السؤال فان الجواب ح على التحقيق بالتكرار ان يحصل بلا لعدم
حصول المقصود به سلمنا ان الجواب عليه ان يذكر لا مع اسمها وخبرها لكن
يجاب بلا رجل فيها لئلا يتغير عن اصلها ولا يلزم من رعاية المطابقة في الفاظ
متعددة رعايتها في اقل منها لما عرفته قبل قوله والحروف العاملة في الفعل
المضارع تسعة قال الشارح اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو
ان المصدرية لانه متفق عليه وفي غيرها خلاف سيأتي فلذا قدمها على غيرها
نحو احب ان تقوم قالوا انما عملت ان المصدرية لمشابهتها ان الناصبة
المشددة لفظا لانهما مركبان من الالف والنون وان كان لفظها انقص ولذلك
استقبحوا الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بينها وبين المكسورة ومعنى لانه
الجملة بعدها في تأويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان
الجملة بعد المشددة في تأويل المفرد كما يقال بلغني ان زيدا يقوم في تأويل بلغني قيامه
وفي بعض النسخ كما تقول بلغني ولذلك يقعان فاعلين ومفعولين ومجرورتين
محلا فلما اشبهت اياها وهي مختصة بالاسماء عاملة فيها وهذه مختصة بالافعال
اعملوها ويمكن ان يستفاد من هذه العلة خصوصية عملها توضيحه ان يقال انما عملت
لانها شابهتها من جهة اللفظ والمعنى عمل النصب لان الرفع ليس بجائز فتعين
النصب قال ابن يعيش وانما عملت لاختصاصها بالافعال كما عملت الجر في الاسماء
واما عمل النصب خاصة فلما ذكرنا فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه
ناصبة للفعل وانت تعلم ان السين مختص بالفعل وحرف التعريف مختص بالاسم
وليس شيء منهما بعامل ولذلك لا تعمل ما المصدرية الا شاذا حملا على ان المصدرية

تغيير تقدير

مطلب النواصب

ولا يختص بالفعل بل كما يدخل عليه يدخل على الاسم نحو اعجبني ما انت صانع
وقد سبق حمل ان المصدرية على اختها اى على ما المصدرية واما اخواتها وهي لن وكي
واذن فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكى عن
الخليل ان الحرف الناصب ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة
والاكثرون على خلافه اى خلاف الخليل اعلم ان ان المشددة وان المخففة وان
المصدرية لكل منها موقع لان هذه الصورة اى صورة المركب من الالف والنون
اما ان يكون قبلها فعل مسلط عليها او لا والاول اما ان يكون فعل تحقيق او ظن
او غيرهما فالاول متعين للمشددة والمخففة منها ولا يجوز وقوع المصدرية فيه لانها
للرجاء والطمع فيقتضي ان يكون ما بعدها لا معلوما تحققه والعلم على خلافه ولا
يجوز ان يذكر قبلها فعل للرجاء والطمع نحو اعلم ان زيدا يقوم للتنافي بينهما والثالث
يتعين للناصبة والثاني يجوز فيه الامران كونها مخففة وكونها مشددة لان الاشياء
تثبت بالظن بخلاف تمنيها وكونها مصدرية لانها مع ما بعدها في تأويل المصدر
فيصح ان يقع مظنونا ولان الظن اعتقاد راجح يحتمل النقيض فمن حيث
شابه العلم فجوز ان يكون بعده ان المخففة ومن حيث احتمال النقيض
خالف العلم فالتحق بساير الافعال التي يقع بعدها الناصبة فلذلك جاء بعد
الظن وجهان وقد جاء في التنزيل الوجهان كقوله تعالى وحسبوا ان لا يكون
فتنة بالرفع والنصب والثاني اما ان يكون مصدرا بها الجملة او لا فان كان الاول تعينت
الناصبة للفعل مثل قوله تع وان تصوموا خير لكم وان كان الثاني جازا جميعا
نحو حسن ان تقوم وبما ذكرنا من الضابط علم موضع كل منها على التعيين
وموضع جواز الامرين منشأ للكلام كنت او سامعا وانت تعلم ان
القسم الثالث من القسم الاول مشكل بقوله همت بان لا اطعم الدهر بعدهم

بجوزه

حيوة

حيوة وكان الصبر التقى واكرما فان اطعم منصوب بان ولو رفع لجاز على ان يكون
مخففة من المثقلة كذا ذكره الامام المرزوقي وهذا يدل على عدم تعين القسم الثالث
الناصبة الفعل وكثيرا ما صرح فيه لجواز الامرين فالوجه ان يجعل القسم الثالث
قسمين ويقال الفعل في هذا القسم اما ان يكون منافيا كافعال الرجاء والطمع
او لا فان كان منافيا يكون ان ناصبة والا يجوز فيه الوجهان قوله ولن لتاكيد
النفي في المستقبل اى لتاكيد ما يعطيه في المستقبل فيكون مثل لا في النفي في المستقبل
والفرق بينهما التاكيد والمراد منه التصميم وابرام العزيمة على ما اخبر به من سلب
الايجاب عما هو بصدده قال الشارح تقول لا افعل اذا انبت مما طلبك فعلا
لك فاذا اكدت ذلك النفي قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الان كما لا يجوز
لا افعل الان ولهذا قيل ان لا افعل نفي افعل ولن افعل نفي سوف افعل و
سافعل لان سوف افعل ابلغ من سافعل فيكون لن افعل لتاكيد النفي
لا لنفي التاكيد وعند الخليل لا ان يريد انها مركبة من لا النافية وان الناصبة
لانها لنفي الفعل المستقبل وانما افاد النفي لا والفعل المستقبل ان المفيدة
للاستقبال فاجتمع في لن ما افترق فيهما فقضى بانها مركبة منهما فخففت الهمزة
تخفيفا وسقطت الالف لالتقائه مع الساكن وفي بعض النسخ مع النون
الساكنة وانما خففت لكثرة الاستعمال كما خففت اى شيء وكينونة وصاحب
الكتاب يعني سيبويه يجعله حرفا براسه اى مفردا غير مركب عملا بالظاهر
اذا كان له نظير في الحروف نحو ان ولم وام ونحن اذا شاهدنا ما يكون
مثله اصلا امضينا الحكم على ما شاهدنا من حاله وان امكن ان يكون
الامر في باطنه بخلافه الا يرى انه جعل الياء في السيد الذي هو
ذيب مع احتمال انقلابه عن الواو على حد قيل وجعل من قبيل ذلك

لا من النفي

وقيل وصُغّر على سُيَيْد كاصُغِر وهما على ذيبك وقبيلي وان كان لاعهد لنا بتركيب
اسم من س ى د وعملا بالظاهر ويدل على ما قلنا ان الجوهري في الصحاح اورده
في س ى د ويضع بعد ذلك علامة س ى د وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا
فلن اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما تقدمه شيء مما في حيزها كما لا تقدم
في اما زيد فلا ان يضرب وايضا ولن يضرب كلام تام بخلاف ان يضرب ما لم
يكن جزء آخر فاجاب الشارح عن تزييفهم بقوله وهذا التزييف لا يلزمه
اي لا يلزم الخليل لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب فلا يلزم
من ان يكون اصلها كما ذكر ان يكون حكمه كحكمه فيمتنع تقدم شيء مما في حيزه
عليه الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو وهو انتفاء الثاني لانتفاء الاول
ومعنى لا وهو النفي ويحدث معنى التحضيض اي الحث يقال حضضته على شيء
اي حثثته عليه وانما يحدث ذلك اذا دخل على المستقبل واذا دخل على الماضي
يكون اللوم والتوبيخ على ترك الفعل وهو معنى قولهم للتندم نحو لولا اخرتني وعلى *لا اجابه قريب*
هذا الحكم وهو ابطال المعنى والحكم عند التركيب اكثر الحروف المركبة ففيما نحن بصدده
يجوز الحكم بانه مركب من لا وان ويتغير الحكم وهو الصدارة فيجوز التقديم فعلى ما ذكرنا
لا يستقيم في التمثيل نحو لولا اخرتني وانت تعلم ان معنيهما لم يتغير افلا يتغير حكمهما اذ
لا يتغير الحكم الا فيما يتغير المعنى فيلزم مخالفة القياس من غير حاجة بهذا الوجه لا به
فقط بل بوجوه اخر غيره الافراد وعدم حذف الهمزة كذا ذكره ابن الحاجب
وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف هكذا نقول في لم ولا ادري كيف
اطلع على ذلك اذ هو شيء لا يطلع عليه بنص من المواضع فاذا هو خلاف الظاهر
ونوع من علم الغيب وايضا ورد عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس من ان
الاصل في الحروف ان لا يتغير ومن ان تقدم المفهوم لا على غير سايغ لا نقول عن الايضر

زبد

زيد وايضا يفوت معنى التأكيد فثبت ان الصحيح ما ذهب اليه سيبويه وقوله
من قال ان لن يفيد التأكيد ليس بشيء والا لما جاز تحديد الفعل بعده و *اي جميعه*
التأبيد والتحديد متنافيان نحو لن افعل الى وقت كذا واشارة الى بطلان التالي
قال وقد جاز بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وقوله تعالى ولن
اكلم اليوم انسيا ولو كان للتأبيد لناقض اول كلامه آخره تعالى عن ذلك علوا
كبيرا واستدل بانه لو كان للتأبيد لوقع التكرار في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا
وهو ضعيف لجواز ان يكون التكرار للتأكيد وهذا رد قول صاحب الكشاف انها
للتأبيد ولهذا قال بعدم الرؤية استدلالا بقوله تعالى لن تراني بناء على ان لن
لتأبيد النفي تقريره انه لا نم للتأبيد والا لما وقع بعده التحديد وقد وقع
كما في المثال المذكور ولئن سلم انها للتأبيد لكن لا مطلقا بل في الدنيا لان
السؤال وقع فيها والنفي على حسب الاثبات قوله وكي للتعليل قال الشارح
اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول اي فانه ثبت
ثبت الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان
الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد
قولهم لمه وفيم والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد *نحو لما وفيما*
حذف الالف كما حذف مع ساير حروف الجر نحو لمه وفيمه ثم الحقت هاء
السكت او ابدل الياء من الالف كما يقال انه في انا فقيل كيمه ولمه في قولهم
بمنزلة لاي شيء فاللام حرف جر فلما كان كيمه بمعناه حكم بانها حرف كاللام الحاصل
ان دخول كي على ما الاستفهامية دليل على كونها حرف جر لان عامل الفعل لا يدخل
على الاسم وحذف الالف والحاق هاء السكت بعده دليل على كون ما استفهامية وعلى
كونها جارة لان حذف الف ما لا يكون الا اذا كان الاستفهام عند دخول حرف الجر وان كان

الثاني كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول

اللام عليها في قوله تع لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار

اذ حرف الجر لا يدخل على مثله وقوله فلا والله ما الفي لما بي ولا للما بهم ابدا دواء شاذ

لا يحمل عليه غيره والصحيح ان اختلاف البصريين والكوفيين في كي العارية عن

حرف الجر اما اذا لم تعرف فالصحيح انه بالاتفاق حرف ناصب فوقع الاختلاف في اعراب

ما فقال البصريون مجرورة لما ذكرنا وقال الكوفيون منصوبة بفعل محذوف

تقديره كي يفعل ماذا قال صاحب الكشاف لا ارى هذا القول بعيدا من الصواب

قال ابن يعيش في شرح المفصل بعيد عن الصواب لان ما لو كانت منصوبة

لكانت موصولة ولو كانت موصولة لما حذف الفها لان الف الموصولة

لا يحذف الا في موضع واحد وهو قولهم ادع بم شئت اي بالذي شئت بين

مطلوبه بالقياس الاقتراني من الشرطي ببيان الملازمة في الصغرى بان ما الا الاستفهامية

لا تكون معمولة الا اذا دخل عليها حرف الجر فاذن لا يقع الا مجرورة فاذا وقعت

منصوبة علم انها ليست باستفهامية وبه بين بيان الملازمة في الكبرى والنتيجة

فيه مطوية وهي فلو كانت منصوبة لما حذف الفها فنضمها الى قولنا لكن الفها حذفت

ينتج فلا يكون منصوبة فقول صاحب الكشاف لا ارى هذا القول بعيدا من

الصواب بعيد منه ورده ابن الحاجب بان تقريبه من الصواب يتوقف على

ثبوت امرين ولم يثبتا تقدم فعل فاعل في الاستفهام ومثله لا يعرف في لغة العرب

الا يرى انه لا يجوز فعلت ماذا بالاتفاق وهو مثله وكونه ناصبا حذف فعله ولم يثبت

مثله ايضا في كلامهم الا يرى انك لو قلت لقائل اتضرب زيدا الى زيدا لم يجز فثبت

انه بعيد من الصواب فاذن الوجه ما اختاره البصريون وقول من قال في الرد ان

ما اذا كانت استفهامية غير متصلة لجاز لا يحذف الفها ضعيف لمجيء ذلك في الوقف

على احد الوجهين المذكورين في الحاق الهاء كقول المستفهم مه وقول ابي الدرداء

رضي الله عنه عند قدوم المدينة وسماعه ضجيج الناس مه وجملة المذاهب في

انتصاب الفعل بعده ثلاثة منهم من يقول بنفس كي مستدلا بما ذكرا اولا ومجيبا

اذا عورض بوجهي المذهب الاخر ثبوت كونها حرف جر عند دخول اللام لكي

واظهار ان بعده بمنع الاول او يحمله على انه شاذ ونادر فلا يعارض المستعمل

الشايع ويحمل الثاني على القلة فلا يعارض الكثير فلا يعارض ما ذكرنا ومنهم من

يقول باضمار ان مستدلا بثاني وجهي الثاني بيانه انه لولا انها مقدرة لم يسع اظهارها

كما لم يسغ في لن في لن ان اضرب زيدا ومجيبا عن وجه الاول بحمل اللام على الزيادة

للتاكيد وانما حسن دخولها على كي وان كانا للتعليل لاختلاف لفظها ومنهم من

يقول ان لها حالين عاملة للنصب في مثل لكي وفي ما عداه جاز الامران **قوله**

والرابع اذن قال والرابع هنا ولم يقل قبل الاول والثاني والثالث وهو من

عادات من قصد الاختصار في كلامه لانه يعلم منه ان الحروف الماضية ثلثة وهو

برأسها عند بعضهم لانه هو الظاهر والاصل فيه مركبة من اذ وان فخففت الهمزة

عند بعضهم ومن اذا لما يستقبل من الزمان والتنوين عوضا من المضاف

اليه المحذوف عند بعضهم قال الشارح اعلم ان اذن جواب للقول لا يريد

به جواب متكلم على التحقيق على الاطلاق عليه او على تقدير ثبوت امر وجزاء

للفعل كقولك في الجواب على التحقيق اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك

فقد اجبته بهذا الكلام وهو ظاهر وفي الجواب على التقدير لو اكرمتني

اذن اكرمك لانه في تقدير جواب متكلم سال ما يكون مرتبطا بالاكرام

فاجابه بارتباط اكرامه وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه وهو ايضا

ظاهر وقال الزجاج التأويل ان كان الامر كما ذكرت فاذن اكرمك ايضا

اي جواب لقول القائل تحقيقا كقولك اذن اكرمك لمن قال انا اتيك او تقديرا كقولك لو اكرمتني اذن اكرمك فانك حين قلت لو اكرمتني كانه قيل لك ما يرتبط على تقدير ثبوته فقلت اذن اي يرتبط به الاكرام وجزاء اي عوض عن فعل الفاعل به كما بيان الآخر

على ان فيها معنى الجزاء حتى جاز تقديره مصرحا به وانها بفتح الهمزة عطفا
على الاولى بعد اعلم لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا
لها غير معتمد على شيء من مبتداء او شرط او قسم قبلها فانها ح يكون
عاملة لزوما اذا كان الفعل مستقبلا وليس معها واو او فاء
وجوازا اذا كان كذلك ومعها ذلك لا لتشريك مفرد فان اعتمد على شيء
من ذلك بطل عملها نحو قولك في الاعتماد على المبتداء انا اذا اكرمك
لمن قال انا اتيك فالفعل وهو اكرمك معتمد على المبتداء الواقع قبلها
اعني انا فهي اي المبتداء اولى به اي بذلك الفعل بكونه خبرا عنه فيبطل عمل
اذن لان خبر المبتداء اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل المضارع كان
مرفوعا كيف والحال انه ليس اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها
البتة كما كان ان كذلك اي موضوعة على العمل حتى لا يجوز الغاؤها الا
شاذا لا يعبأ به لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل اي يقع في موضع لا يتصور
ان يكون عاملة فيه كقولك انا اذن فاعل كذا فان اذن ههنا دخلت على
فاعل وهو اسم فاعل لا يتصور ان يعمل فيه النصب لان عملها لا يكون
الا في الفعل فكان ذلك دليلا على انها لو كانت موضوعة على العمل لما دخلت اي اذن م
على مثله واذا كان مما يلغى وقد وقع قبله المبتداء الصارف لما وقع بعده
الى ان يكون خبرا له كان المبتداء اولى بالفعل الواقع بعدها لان يكون
خبرا له فوجب الغاؤها فحكمه في اللفظ الحكم لو كانت معدومة لانه لا يجوز اعمالها
لامتناع تواردهما على معمول واحد ولا ابطالهما وهو ظاهر ولا ابطال الاول
واعمال الثاني للزوم الغاء الاقوى واعمال الاضعف فتعين ان يكون
الاول عاملا والثاني هاملا وقال ابن الحاجب لانه لما قبلها قبل مجيئها في مثله

لغرض

لغرض معنى يحصل بها مع بقاء المعنى الاول فيه فيبقى لما كان عليه قبل مجيئها ايذانا
بانتفاء المعنى وكراهة ان يتوهم بغير المعنى فيه شيئا وكذلك اذا اعتمدت على شرط
بطل عملها كما اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب الجزم لان
الشرط قبله يقتضي الجواب واذا اقتضاه وهو عامل جزمه واذا جزمه لم ينصب البتة
ولو نصبت لبطل حكم الشرط وهو اقتضاء الجواب وذلك فاسد لان الشرط بدون
الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب
بعدها وقد قرعت به سمعك مرة انفا فاذا كان حالها كذا فهو اولى بالالغاء
من حرف الشرط لانها لا تقع الا عاملة وكذلك اذا اعتمدت على قسم قبلها
بطل عملها كما اذا قلت والله اذن لا افعل في جواب من قال ان فعلت
يغضب عليك الامير فيلغى ايضا اذن اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين قبلها
واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط وهو فاسد ايضا لان القسم
يقتضي جوابا البتة وهي مما يلغى واذا كان معها واو او فاء يجوز فيه الامران
كما اذا قلت زيد يقوم واذن او فاذن يذهب اما الاعمال فلجواز عطفها على
الجملة الكبرى واما الالغاء فاذا عطفت على الصغرى وجه الاول كالمستأنفة فصار
في ابتداء ووجه الثاني ان ما عطف على شيء يكون واقعا موقعه فكانك قلت
زيد اذن يذهب لكن الالغاء اكثر ولهذا كان واذن لا يلبثوا من غير السبعة
وكذلك في قولك ان تأتني اتك واذن اكرمك لكن زاد فيه الجزم فالوجوه ثلثة
اما الجزم فلوجود الاشتراك فكان ما بعدها معتمد على شرط قبلها واما الرفع فعلى
تقدير ان يكون جملة غير معطوف فعلها عطف الجزاء على الجزاء والنصب على
تقدير ان الواو ليس تشريك المفرد وهو ايضا وجه في جواز الرفع لان الواو
اذا لم يكن تشريك المفرد جاز معها الرفع والنصب قوله وكذا اذا اريد به الحال

اي تلغى عمل اذن
نحو انه

قال الشارح لا يجوز ان يقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في
حال الظن الواو فيه للحال وان مع اسمها وخبرها في محل النصب على الحال من الضمير
المستكن في يقول وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء قبلها
من المبتدا والشرط والقسم لان هذا الباب اي باب حروف الناصبة للفعل
المضارع مبني على الاستقبال الا يرى ان ان ولن وكي لا احظ لهن في
الحال لانها نواصب وشرط عملها معنى الاستقبال لان فعل الحال لم يتحقق
في الوجود كالاسماء فلا يعمل عوامل الافعال فلا يجوز ان يقول يعجبني
ان يخرج ولن يخرج وجئتك ولن يخرج وجئتك كي يعطيني وانت
تريد الحال فان اذن لا تعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى النواصب
كلها والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة اذا
قدم على المفعولين وتلغى تارة اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء
جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى لانه لا فرق
بين زيدا ظننت منطلقا وبين زيد ظننت منطلق من جهة المعنى
ولا يجوز الاعمال في موضع الالغاء في اذن حيث يبطل المعنى اي ما بعدها
وهو تعلقه بما قبلها وهو اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب في علة وجوب
الالغاء وقد ذكرناه كما في المبتدا والقسم والشرط ويفسد الغرض
كما في الحال اذ لو نصب لدل على ان الغرض الاستقبال ويجوز تعميمه والمراد
من البطلان الفساد فتعين في العبارة على ما تقرر اي بناء على الدليل
الذي تقرر في اعتمادها على المبتدا والشرط والقسم وارادة الحال
قوله وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف قال
الشارح ان تصرف ان في الكلام اكثر من تصرف اخواتها فانها اصل

والبواقي

والبواقي فرع عليها ولهذا اختلفوا في البواقي هل هي كلمات على حيالها ام
مركبة واختلفوا في ان النصب بعدها بها او باضمار ان واتفقوا في ان على
انها كلمة مفردة على حيالها وناصبة بنفسها فجاء هذا دليلا على اصالتها
وفرعية البواقي ولذلك اي لكونها اصلا دون البواقي دخلت على الماضي
والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار بخلاف غيرها فيكون الدخول
عليهما والعمل معهما خاصة تدل عليها فان قلت كيف عد الدخول على الماضي
من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا اي كان تدخل على
الماضي يريد انه لا يجوز عده من خواص ان اذ خاصة الشيء ما لا يوجد في غير
ذلك الشيء والدخول شانه ليس هكذا لاستعمال اذن داخلة على الماضي
كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن ۔ عند الحفيظة ان ذو لوثة
لانا ما قبله ۔ لو كنت من مازن لم تستبح ابلي ۔ بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
البيتان لبعض شعراء بلعنبر في حماسة ابيات الحماسة ما لها قصد الى بعث
قومه على الانتقام له لا الى ذمهم كيف ووبال الذم راجع اليه ومازن
ابو قبيلة وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم وبنو اللقيطة قبيلة
ايضا سموا بذلك لان اللقيطة في الاصل المنبوذ يلتقط فسموا بذلك لانهم
زعموا التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد اخرت بهن السنة فضمها اليه ثم اعجبته
فخطبها الى ابيها وتزوجها ومن في من ذهل للبيان مع مجرورها في محل النصب على
الحال وهو اسم حي من بكر وهما ذهلان كلاهما من ربيعة احدهما ذهل بن شيبان
بن عكابة والاخر ذهل بن ثعلبة قام بنصري اي تشمر وتجلد بحيث لم يكن فيه فتور
معشر واحد المعاشر وهي جماعات الناس خشن بضمتين جمع اخشن من الخشونة
ضد الليونة لكن الثانية لضرورة الشعر والاصل السكون الحفيظة الغضب

قوله من ذهل بن شيبان عطف بيان لقوله بنو اللقيطة
وهو فاعل لم تستبح

اي المصنف

معنى البيت تقول اذن بنصري ... عند الغضب ... ان لان القوم ... الضعف يريد به نفسه

مقلعين

بلغة الفلق هو الاتي ... وهو الامر العجيب

تنبذه الفاقه محتاج

وحجية واحدة لحائط من قولهم ان الحائط بنفض الاحفاد اى اذا رايت
حبيك يظلم حيث عليه حقدا اللوثة الاسترخاء والبطوء الشاهد قوله
اذن لقام فان اذن دخل على الماضى المعنى لو كنت مازنيا لم يقربنو اللقيطة
على ابلى واللّه اذن لكفل بنصرى معشر خشنون عند الغضب ان كان اصحابى
الضعف ليّن اومعناه ان كان من طبيعة اللين اى على سجيته وخلقه قلنا
لا نم ان اذن داخل على الماضى فى البيت بل هى حرف ملغاة توسطت بين
الشرط المقدر باعتبار ان الشرط الملفوظ اخذ جوابه وجزاءه لان قوله لقام
بدل من جواب لو فى البيت السابق ولو حمل على تكرير من جهة المعنى لان معنى
لم يستبح ابلى لم يتمكن من استباحة ابلى حوفا من انصارى وهذا معنى قوله اذن
لقام بنصرى توسطت بين الشرط الملفوظ وجوابه كما اذا حمل على انه ثان لكون
المذكور فكان له جوابان وفى اعراب الحماسة جواب لشرط محذوف اى ارادت
استباحة ابلى اذن لقام وهذا غير وجه البدل او القسم المقدر وجوابه
اى واللّه اذن لقام بنصرى ولا تعلق له اى لاذن بما وقع بعده من حيث المعنى
والحاصل اى حاصل الجواب انه الدخول على الماضى وان سلم انه من خواص
ان لكن لا نم ان اذن داخل على الماضى فى البيت بل هو غير داخل على الماضى فى
البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضى
واما عدم الدخول معنى فلانه لا تعلق له بالماضى من حيث المعنى بل هى ملغاة
كانه قيل لو كنت من زمان لقام بنصرى اذن وجواب ثان منفى وهو انه
ما جعل الدخول على الماضى من خواص ان يعنى لا نم انه جعل الدخول وحده
من خواصها بل جعل مجموع الوصفين من خواصها اعنى الدخول على الماضى
والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما

على

على الانفراد من خواصها فيكونان خاصة مركبة لها كما ان عريض الاظفار مستقيم
القامة بادى البشرة ضحاك بالطبع خاصة مركبة للانسان قوله وهى حتى
اى الحروف التى ينصب الفعل المضارع باضمار ان حتى قال الشارح اعلم ان
حتى حرف جر بمنزلة الى وحرف الجر مختص بالاسم ولا يدخل على الفعل واذا
صادفنا اى وجدنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار
ان عند البصريين اما الكوفيون فزعمون ان انتصاب الفعل بعدها بها
بنفسها وحملوا ان الواقعة بعدها ظاهرة على التاكيد نحو لا سيرن حتى
ان اصبح القادسية كما حملوها عليه فى قولك لكى ان تكرمنى وقال ثعلب ناصبة
لقيامها مقام ان فهو مخالف لهما اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت
حتى ان ادخلها ليكون الفعل فى تاويل المصدر مجرور المحل يريد ان حتى لما كانت
حرف جر كالى وجب ان لا يدخل الفعل الا اذا قدر اسما ولا يقدر الا اذا دخل عليه
حرف المصدر وهو ان المقدرة او ما او كى على اختلاف او ان لا سبيل الى الاول
لعدم دخولها ولا الى الثانى لعدم انتصاب الفعل ظاهرا فكيف به مضمرا ولا الى
الثالث اما على قول من لا يجعلها مصدرية فظاهر واما على قول من يجعلها مصدرية فلانه يؤدى
الى تغيير المعنى مع حتى والى التكرير مع اللام اما الاول فلانه ليس موضع التعليل وكى
للتعليل واما الثانى فلان اللام ككى للتعليل وفيه نظر لمجىء لكى تكرمنى من غير كراهة كيف
وقد جاء فى التنزيل لكى لا تأسوا والاولى ان يقال فى بيان هذا المطلوب انه لما ثبت
اظهار ان بعد اللام دل على انها مقدرة دون غيرها ومما يدل على ان العمل ههنا اى فى قولك
سرت حتى ادخلها لان المضمرة دون حتى رد لقول الكوفيين وثعلب قول الشاعر ذاويت
اى عالجت عينى ابى الدهيق اى ذهب بمطلا اى بتاخيره وامهاله حتى المصيف اى الصيف
ويغلو القعدان جمع قعود وهو من الابل البكر حتى يمكن ركوبه وادنى ذلك ان ياتى عليه سنتان

الى ان يثنى واذا اثنى سمى جملا وقال ابو عبيدة هو من البعير الذى يقتعده الراعى
فى كل حاجة فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم بالضرورة ان النصب
فيه لا يحتمل ان يكون الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان وذلك دليل
على ان ما يجعله مصدرا موجود فيه وهو ان تحسب على ما ذكرنا ولو كان حتى فى قولك سرت
حتى ادخلها هى الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجئ هٰهنا اى فى هذا البيت الفعل
منصوبا بعد جر لانه اى حتى لا يكون فى موضع واحد جارا وناصبا فلو عملت
النصب هٰهنا بنفسها يلزم ذلك فى هذا لان العامل فى المعطوف هو
العامل فى المعطوف عليه وهى فى المعطوف عليه هٰهنا جارة وفى المعطوف
ناصبة فى موضع عملت الجر فان قلت لم لا يجوز ان يكون جارا باعتبار و
ناصبا باعتبار والممتنع انما هو باعتبار واحد اجاب بقوله والمعطوف
يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فقط يريد ان كان المعطوف
عليه مجرورا يجب ان يكون المعطوف كذلك وكذلك اذا كان منصوبا
ومرفوعا فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور
علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار
ان وذلك ان يقول وضع جميع الحروف للايجاز فحتى مقدرة بعد الواو
فلم لا يجوز ان يقصد ذلك فيه قال عبد القاهر ان فى الكلام هٰهنا اى فيما
مر من قولك سرت حتى ادخلها مضافا محذوفا اى سرت حتى وقت ان
ادخلها وفى بعض النسخ كانه قيل سرت وكذا قوله ويغلو القعدان
كقولك آتيك خفوق النجم من خفق النجم اذا غاب فى ان المصدر قد اضيف
اليه الزمان اى وقت خفوق النجم ثم حذف المضاف وصار المصدر نائبا
منابه واقيم المضاف اليه مقامه وكقوله تع حتى مطلع الفجر اى حتى وقت

يلزم ذلك م

وناب المصدر مناب م

طلوعهم

طلوعه يريد ان فى كلام الشيخ عبد القاهر هذا دليلا على ان حتى
ليست ناصبة بنفسها لانها لا تعمل النصب الا فى الفعل ولو كان تقديره كما
ذكره يكون داخلا على اسم وهو لا يعمل فيه الا الجر ويكون ما دخل عليه من الفعل
مضافا اليه وهو لا يكون الا اسما ولا يكون فعلا الا على تأويل انه اسم وان كان
مرفوعا فلما وقع هنا منصوبا ولا بد له من ناصب جعل نصبه بتقدير ان فثبت ان
انتصاب يغلو بان المقدرة لا بحتى نفسها ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان
ذلك الفعل مستقبلا عند الاخبار او بالنظر الى ما قبله قضاء للحق تقدير ان لانها
علم الاستقبال فلا بد من ان يكون الفعل مستقبلا واياما كان فاما ان يكون بمعنى
كى او بمعنى الى فيكون الاقسام اربعة مثال القسم الاول نحو سرت حتى ادخلها اى سرت
كى ادخلها فان حتى بمعنى كى وادخل مستقبل ومثال الثانى هو هذا اذا فسر بالى ان
ادخلها فالسبب اعنى السير قد انقضى والمسبب اعنى الدخول لم ينقض وهو مترقب
بعد او فى حكم المستقبل عطف على قوله مستقبلا نحو سرت امس حتى ادخلها بمعنى
الى ان ادخلها وهو المثال الثالث فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا على سبيل الفرض
الا ان المسبب فى حكم المستقبل لانه فى وقت وجود السبب كان مترقبا و
انت تحكيه الآن بلفظه لان فى هذا المثال لا بد وان يكون المسبب منقضيا
وان يخبر عن التقضى وليس كذلك لان قولك سرت امس حتى ادخل البلد
لا يلزم منه تقضى الدخول والاخبار عنه بالتقضى ولو قدر منقضيا لان
المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبل حتى وبان ما بعد حتى كان مترقبا عند السير
مقصود فى التقدير لا فى الوقوع ثم الدخول المترقب قد يقع بعد ذلك فى
الوجود وقد لا يقع ولا يتغير ذلك المعنى ولا التغير عنه عما كان عليه فلذلك
يقول بعد وقوع الدخول او تقديره كنت سرت امس حتى ادخل البلد

ومثال هذا ان يحضر انسان فى مسجد الجامع يوم الجمعة وقبله حضرت مناخة اصلى صلوة اداء الجمعة فالسبب هو الحضور قد مضى المسبب وهو اداء الجنازة لم يمض وهو مترقب

فتجد المعنى في هذا الاخبار على تقدير وقوع الدخول وتقديره واحداً لانه
لا يعرض له في اثبات وقوع الدخول ولا نفيه وانما اخبر عن دخول كان
مترقباً لا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا انتفائه لهذان المعنيان
هما موضع النصب ومثال الرابع هو مثال الثالث بعينه اذا فسر بكي
وليكون الامثلة الاربعة مذكورة بالقوة مثل الشارح بالمثالين المذكورين
الا باسلمت حتى ادخل الجنة وسرت امس حتى تغيب الشمس واما اذا كان
حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن وانت في حال الدخول تخبر
عن الدخول الواقع في مثال الحال او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال
الماضية فلا مساغ للنصب هنا اي في الفعل المضارع الواقع بعد حتى لانهم
انما نصبوا الفعل فيما مر لامكان تقدير الناصب لكونه مستقبلا وتحقيق
تقدير ان فيه لانها للاستقبال بخلاف ما نحن بصدده لانه للحال فلا يجوز
اضمار ان لامتناع اضمار ان مع فعل الحال للتناقض فوجب الرفع فلزمه ان
يكون حرف ابتداء لوجوب اضمار ان بعدها اذا كانت حرف جر فيؤدي
الى اجتماع الضدين ويلزمه ان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها لئلا ينقطع حتى
عما قبله مطلقا فانه اذا كانت جارة تعلقت بما قبلها لفظا لتعلق الجار والمجرور
بعامله واذا كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترطت السببية ليحصل
التعلق المعنوي بخلاف ما اذا كان ما بعدها مستقبلا لجواز الامرين ولعل السبب فيه
انهم لما استعملوها حرف ابتداء صار ما بعدها مستقلا بالاخبار به فكان الكلام
جملتين فقصدوا الى قوة الربط بينهما بمعنى السببية ولا يحتاج اليه في الجارة
لحصول الارتباط بالجر فلا يلزم من لزوم السببية في الاولى لزومها في الثانية
ومن ههنا لاح ان الرفع انما يجوز حيث كان حتى حرف ابتداء وما بعدها مسببا

عما قبلها

عما قبلها ومتى فقد احدهما امتنع فامتنع في كان سيري حتى ادخلها اذا كانت ناقصة
لتعذر كون حتى حرف ابتداء والا لكان كان بلا خبر ففي كان التامة جاز الوجهان
لانتفاء ما يمنع الرفع وفي اسرت حتى يدخلها لتعذر السببية لوقوع الشك
في السبب فالحكم بوقوع المسبب مع الشك فيه محال بخلاف ايهم سار حتى
يدخلها فانه يجوز فيه الامران لان الشك فيه وهو ليس بسبب لا في السير
وهو مسبب وكذا جاز الوجهان اذا جعلت كان ناقصة وذكرت لها خبرا
نحو كان سيري سيرا متعبا وفي سرت حتى اكاد ادخلها برفع اكاد او ادخل
لا غير اما اكاد فلانه فعل حال واما ادخل فلانه خبر اكاد وحكى الاخفش جواز
النصب في ادخل وهو توهم منه واما سرت حتى يدخلها فاوجب سيبويه النصب
فيكون المعنى ما سيري ليدخلها وهذا صحيح وانما امتنع الرفع لان السبب محكوم بانتفائه
فلا يمكن الحكم بحصول مسبب واجازه الاخفش وقال اصل الكلام كان موجبا
وهو سرت حتى ادخلها ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره فكانه قيل ما وقع
السير الذي كان سببا لدخولها **قوله** ولام كي قال الشارح اذا قلت جئتك لتكرمني
فالفعل منصوب باضمار ان بعده لان اللام الجارة لام كي ولا كي لا تدخل الا على الاسم
لانها لام الجارة وكل لام جارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حتى
فهذه اللام لا تدخل الا على الاسم فالفعل منصوب بعدها باضمار ان فلزم من هذه القرينة ان
الفعل بعد هذه اللام هنا منصوب باضمار ان وهو المطلوب وما ذكرنا من الخلاف في حتى
جاز فيه بعينه ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني حقي بخلاف اخواتها لانها
في الاصل للعطف وفسر الاخوات بقوله اعني بها اي باخواتها حتى والواو والفاء
فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل لفظا وذلك اي عطف الاسم على الفعل
فاسد نظرا الى ظاهر اللفظ بخلاف اللام لانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف جر

فلا بأس باظهار الاسم بعدها وانما جاز فرقا بينها وبين لام الجحود من اول
الامر من غير نظر الى ان كان ما قبلها منفيا اولا ولم يعكس لان لام الجحود زايدة
قيل يفرق بينهما بانها كانت بعد كان المنفي من اول الامر من غير نظر الى ان
ظهرت ام لا اجيب بان ذلك قرينة خارجة وما ذكرنا قرينة داخلة ونظيره
السين الداخل على الفعل المضارع بعد ان المخففة فرقا بينها وبين ان
الناصبة وان فرق بينهما بوقوعها بعد علمت لان ذلك قرينة خارجة واذا
دخلت هذه اللام على الفعل الداخل عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا نعطيني
كيلا وفي بعض النسخ بالّلام يتوالى اللامان فان التلفظ به اى بتوالى اللامين
سمج اى قبيح من سمج الشئ سماجة اذا قبح اى اعتقادا ويقينا لان حرف الجر
يمتنع دخولها على حرف النفي لان له صدر الكلام ودخولها على ان ليس كدخولها
على لا وان استويا في استحقاق الصدر لان ان موصولة مع صلته في تأويل
المصدر فكانه لم يدخل الا على الاسم ووقوع لا بعد ان جايز قياسا على مررت بالذي
لا يخرج فلو لم يظهر فيما نحن فيه ان وولي حرف الجر حرف النفي كان كحذف حرف الجر
عن الموصول وايلائه حرف النفي في الصلة وذلك ممتنع لما علمت من ان حرف النفي صدر
الكلام ودخول حرف الجر يبطله قيل هذا ينتقض بدخول الجار على الاسماء الشرطية و
الاستفهامية نحو بمن تمرر امرر وبمن مررت وبدخوله على حرف النفي نحو بلا حزم اجيب
عن الاول بوجود ما يسوغ دخول الجار وهو كونه اسما محلا لدخوله بخلاف ما نحن فيه
وعن الثاني بمنع حرفية المدخول فيه ولئن سلم فالمجوز وقوع الاسم بعد الحرف و
ان ما له صدر الكلام يقتضي صدر ما دخل عليه لا صدر كل كلام فلا يمتنع دخول شئ من
العوامل على ما له ذلك فالعلة كما قال ابن يعيش الاستقبال فوجب الاظهار ليزول
لان الاصل ان لا يحذف وانما حذف للتخفيف فلما ادى الى ثقل من جهة اخرى اعادوا

١٥٥

اعادوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل اولى من احتماله مع مخالفته
قوله ولام الجحد قال الشارح هي اللام الزايدة لتاكيد النفي الداخل على الفعل
الناقص الذي ركب من الكاف والواو والنون فلا يقال ما اصبح زيد ليضربك
كالباء الزايدة في خبر ليس الا يرى انك اذا قلت لم اكن اذهب بغير اللام جاز
ان يكون الذهاب مما يجوز كونه فاذا اتيت بها كان بمنزلة ما لا يكون اصلا ولفظها
لام كي الا ان لام كي للتعليل ويخل المعنى سقوطها ولا تختص بكان المنفي بخلاف هذه اللام نحو
لم اكن لاذهب اى لم يصدر من الذهاب اصلا وانما لم يكن عاملة بنفسها لانها
في الاصل من حروف الجر وقد زيدت هنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل
مراعاة للاصل هذا مذهب اصحابنا واما الكوفيون فيعملونها النصب ولهذا اجازوا
تقديم المعمول على الفعل المنصوب بها نحو كنت زيدا لاضرب وانشدوا لقد عذلتني
ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا هذا لا يدل على مذهبهم لاحتمال ان يكون منصوبا
بفعل يفسره الظاهر وخصها من اللامين بالبيان مع هذا الاختلاف كما ذكر جاز في كليهما لان
في لام التعليل مثله في حتى فاكتفى بذكره واما ههنا فلا لخروجها عن اصلها فلذلك خصها به
والتزم اضمار ان معها اى مع لام الجحد لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات
ولهذا كان نفي ما دخل عليه السين ولفظ الفعل ملتزم اى واجب ثبوته مع السين
فالتزم اضمار ان معها ايضا ولم يظهر ان والاظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب في المفتاح
خلاصة ما فيه انه لا شك ان تقدير لم اكن لاذهب لم اكن للذهاب فان اللام تعلق بما قبله
لا يكون زايدة والا يكون المصدر خبرا عن الجثة ولو اول باسم الفاعل فترك الاضمار اولى
قصرا للمسافة الجواب يختار الشق الثاني والمصدر وان وقع خبرا عن الجثة لكن على تأويل
اسم الفاعل ولم يأول به من اول الوهلة قصرا للمسافة لانه نفي لبناء ذهب فلزم ان يكون
فيه حرف محضة للاستقبال فمست الحاجة اضمار ان على ان المصدر المحض مغاير للفعل المأول

مطلب فيه بحث يطلب في المفتاح

بالمصدر المصدر بان لدلالة الثانية على الفاعل والزمان دون الاول ونظيره قولك عشيت زيد

ان يخرج **قوله** واو بمعنى الى عند الزمخشرى وبعض النحاة فانهم يجعلون ما بعدها غاية

لما قبلها او الا عند سيبويه من قبل ان الاول يقتضى التأبيد فوجب ان يستثنى الوقت

الذى فيه انتفاؤه فالمعنى ان الاول يقع فيرتفع بوقوع الفعل بعد او ويكون سببا لارتفاعه

قال الشارح اذا قلت لالزمنك او تعطينى كان المعنى لالزمنك الى ان تعطينى حقى او

الا ان تعطينى حقى وايا ما كان فانتصاب الفعل المضارع بعدها باضمار ان لان الى من

حروف الجر والا من حروف الاستثناء وكلاهما مختصان بالاسم فلضرورة ذلك اضمرت

بعدها ان ليكون فى تأويل المصدر والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة

معترض وهو بصيغة المفعول اقيم مقام فاعله الجار والمجرور واعترض عليها لان او المضمرة بالنصب

على انها صفة او لكنها حال السببها وهو ان القائمة مقام فاعلها فالمعنى لان او التى اضمرت

بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير فى قولك او تعطينى الى ان ان تعطينى حقى

وهذا خلف اى ردى من القول يقال سكت الفا ونطق خلفا اى سكت عن الف كلمة

ثم تكلم بخطاء والمص ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان

ههنا ولم ينصبها نفسها لانها فى الاصل من حروف العطف وشىء منها لا يكون عاملا

فلا يكون عاملة فى الفعل النصب مراعاة للاصل خلافا للجرمى فى كونها ناصبة بنفسها

والفراء فى النصب على الخلاف على انها عطفت الفعل على غير ما يشاكله من الفعل يعنى فاستحق النصب

على الخلاف كما فى الاسماء بل اولى لان الافعال فروع الاسماء وقد مر تحقيقه وجوابه

فى المفعول معه واما عن الثانى فبانها لو كانت ناصبة بنفسها لجاز دخول حرف العطف

عليها وليس كذلك فالمذهب هو الاول فان قلت انها ليست للعطف ههنا لانهم

فسروها فى مثل قولك لالزمنك او تعطينى حقى بالى فيكون الالزام الى وقت الاعطاء

او حتى فيكون وقت الاعطاء داخلا فى الالزام او الا فيكون الالزام قبل الاعطاء فقط قلنا

مسلم

مسلم ولكن شىء من هذه الحروف المفسرة صفة الحروف هى فاعل للمفسرة الى او بها الضمير

المجرور راجع الى هذه الحروف ليس بعامل فى الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها **قوله**

وواو الصرف قال الشارح هى الواو فى نحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن

وتسمى واو الجمع لانها للجمع ههنا وسميت واو الصرف لانها صرفت الفعل من

الجزم الى النصب وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت بنفسها

لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها وهو العطف او لمعناها الذى عرضها

فى هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما لانه لا يوجب الاعتبار

الاول فلان معناها الموضوعة انث وان كان صفة لمذكر لانها مسندة الى هى الراجعة

الى واو الصرف لاجله اى لاجل ذلك المعنى متعلق بالموضوعة هو العطف والاشتراك

وشىء من حروف العطف لا يعمل النصب واما انه لا يوجبه الاعتبار الثانى فلان معناها

العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب فى الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع

لان المراد النهى عن الجمع بدليل ان الواو للجمع والنهى داخل عليه لا عن كل واحد الا ترى لانك

اذا قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تأكل السمك مع شربك اللبن فله

ان يأكل السمك وحده ويشرب اللبن وحده وليس له ان يجمع بينهما فى وقت واحد

فبينهما انفصال حقيقى وان اردت ان تكفه اى مخاطبك عن كل واحد منهما اى من الاكل

والشرب فقل لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اى بجزم تشرب اى ولا تشرب

اللبن والفعل بعدها اى بعد واو الصرف مع ان المضمرة منصوب المحل مع ان المقدرة

وفاعله على انه مفعول معه كما فى قولهم ما صنعت واباك فالتقدير ههنا لا تأكل السمك

وشربك اللبن ولا يجوز ان يكون فى محل الرفع على تقدير لا يكن منك اكل السمك وشرب

اللبن اذ لم يتعين الواو للجمع فى زمان واحد بخلاف مع وان قدر لا يجتمع لك اكل السمك

وشرب اللبن فللرفع سبيل لكن فى حمله على النصب دقيقة وهى بقاء الواو على معنى الجمع

هو ان يأتى الواو معطوفة على كلام يستقيم اعادتها على فى اوله حادثة لا يستقيم لانه عن خلق وتاتى ما عطف عليه كقوله لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فانه لا يجوز اعادة على وتاتى مثله سمى صرفا اذ كان معطوفا ولم يستقم ان يعاد فيه الحادثة التى فيما قبله ذكره فى القاموس

مخاطب

في النصب واما في الرفع فلا لاستفادته من لفظ الفعل فيكون الواو لمجرد العطف اعلم
ان ظاهر كلام المصنف يوهم ان الانتصاب بعد الواو مختص بما بعد النهي وليس كذلك
بل هي كالفاء سواء الا في السببية وعدمها ولم يبينه الشارح هنا كما بينه في لبابه
والامثلة الباقية ظاهرة مما ذكر بعد الفاء وتكتموا في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا
الحق يجوز ان يكون مجزوما عطفا على تلبسوا فيكون النهي عن كل واحد منهما اى ولا تكتموا الحق
كما في المثال المذكور على الجزم ويجوز ان يكون منصوبا على ان الواو للصرف فيكون النهي عن الجمع
بينهما كما في المثال المذكور على النصب اى لا تجمع بينهما وكون كل واحد منهما منهيا علم بدليل آخر
وعدمه في المثال انما هو لعدم دليل فان وجد كان كالآية وامتناع النهي عن الجمع بينهما انما
هو في اللبس وكتمان الحق المطلقين وليس كذلك هنا بل اللبس شيء مخصوص وهو كتبتهم في
التورية ما ليس فيها وكتمان الحق شيء آخر وهو ان يقولوا لا نجد في التورية صفة محمد عم او
حكم كذا او نحو ذلك او يكتبوه على خلاف ما هو عليه وذلك الشيء لا يستلزم هذا الشيء وذهب
الكوفيون الى ان انتصابه على الخلاف وقد مر غيرمرة **قوله** والفاء في جواب الاشياء الستة
لانه قصد نصب المضارع بان المصدرية المقدرة في جواب هذه الاشياء ان يكون الكلام على معنى
الشرط والجزاء بدليل سنذكره والشرط مما ليس متحقق الوجود فلما كانت هذه الاشياء
غير ثابتة المضمون ناسب معنى الشرط وكانت كالشرط وما بعد الفاء كالجزاء والواو
حملت على الفاء للمشابهة بينهما في كونهما في الاصل للعطف وفي صرف ما بعدهما عن معنى العطف
لقصد السببية في الفاء والجمعية في الواو ولذلك لم يجز النصب في لم تغب الشمس وتحرك
وتسكن واذا لم يقصد السببية او امتنعت فرفع على الاستيناف لا يحتاج الى التأويل
وكثيرا ما يكون بمعنى الواو كقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحد ثلثة من الولد فتمسه
النار اذ لا سبيل الى السببية فيصير الى معنى الواو فتقديره لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة
من اولاده وولوجه النار ونظيره ما ورد ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء

ظاهرة عاذكر

كل ليلة بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم فيضره
شيء بالنصب اى لا يجتمعان ونحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
ضعيف لا يسوغه الا الضرورة ونحو كانك والى علينا فتشتمنا مأول بلست بوال
علينا ونحو انت غير قايم فتأتينا جايز عند قوم ومنعه الاكثرون قال الشارح
اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل يعني اكرمك منصوب بعد الفاء باضمار ان
وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اى على زرني
اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول وهو لا يمكن ههنا اذ الاول
امر داخل تحت الطلب والثاني خبر غير داخل تحته فلا يستقيم ان يعطف الثاني
على الاول ولا يجوز ان يكون المعطوف في تقدير الامر نحو زرني فلاكرمك امر لنفس
المتكلم وحده مثلا اما لفظا فلان الامر لا يكون له واما معنى فلان غرضهم ان يجعلوا
الزيادة لسبب الاكرام وهو لا يحصل منه لان الاول طلب الزيادة من المخاطب
والثاني طلب الاكرام من نفسه قصدوا المآل الى صنيع يبين ان قصدهم ان يجعلوا
الزيادة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة لان زرني
جملة مركبة من الفعل والفاعل دالة على الاستقبال فلما ارادوا تأويله وجب ان يأولوه
بشيء مناسب له ولتكن منك زيارة مناسب له فاذا اولوا زرني بالمصدر وهو الزيارة
حذفوا الفاعل الذي كان مضمرا وهو انت لعدم اضماره في المصدر فعوضوا عنه
اخاه وهو كاف الخطاب وهو ايضا في المعنى فاعل لان الزيارة انما يصدر منه
وعوضوا عن زمان الاستقبال الذي لا يدل عليه لفظا بل يدل على الزمان المجرد فحصل
لتكن زيارة فزادوا من ووصلوا الضمير بها ليكون خبرا ليكن فحصل من هذا التأويل
بالضرورة ليكن منك زيارة ولما نزلوا زرني منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء
لتعذر اضمار غيره ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة

للآخر

فاكرام مني يعني جعلوا النصب علامة لذلك وهو لا يكون الا باضمار ان واذا كان كذلك
ففي اضمار ان ايذان بان الاول سبب للثاني وفيه رد لمن قال ان النصب بالفاء
وقوعها بعد هذه الاشياء شرط لذلك تقديره ان هذه الفاء لا يجوز ان يكون عاطفة
الا بالتأويل المذكور فيكون العامل هي ان المصدرية على ان كونها عاطفة يمنع عملها لان
العاطف يدخل القبيلتين وشيء ما هذا شأنه ليس بعامل وفيه رد ايضا لما ذهب
اليه الكوفيون من ان نصب المضارع بعد الفاء بالخلاف اي بمخالفة ما بعدها لما قبلها
وكذا اي وكالامر النهي كما في قوله تع ولا تطغوا فيحل فيه عليكم غضبي اي فان يحل و
المعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال غضب مني وفي بعض النسخ فحلول غضب وهو
المناسب واما النفي ابتداء بما لتغايره النهي فكقولك ما تأتينا فتحدثنا اي فان تحدثنا
وله معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا لكنك لم تأتنا فلم تحدثنا
اي لم يوجد منك اتيان ولا حديث والثاني ما تأتينا الا لم تحدثنا اي ما تأتينا الا والحال
انك لم تحدثنا اي دائما ليس اذا اتيتنا تحدثنا فالجملة الاولى مثبتة وان كانت في
الظاهر منفية والثانية منفية لان النفي راجع الى القيد فيكون الاتيان موجودا
دون الحديث لكن نزل الاتيان الموجود بمنزلة المعدوم لانتفاء ثمرته التي هي الحديث
فثبت ان المعنى انه لم يوجد منك اتيان يتسبب للحديث وانما انحصر معناه فيما
ذكرنا من المعنيين لان الكلام موضوع وفي بعض النسخ موضوع لانتفاء مجموع
الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى
الاول او بانتفاء احد الجزئين وصدقه اما بانتفاء الاتيان دون الحديث او بانتفاء
الحديث دون الاتيان وهو اي القسم الاخير المعنى الثاني وذلك لانه لا يكون الاتيان
الحديث دون الاتيان ولم يمكن عكسه اي انتفاء الاتيان دون الحديث لان الحديث
بدون الاتيان لا يتصور والنفي وان جاز العطف فيه بدون التأويل الا انه شابه

النهي

النهي في انعدام الفعل فيهما في قصد المتكلم اول الكلام فيه كما اول في النهي على انه يمكن
ان يستدل على امتناع ذلك بان المقصود شمول النفي للطرفين وذا لا يحصل الا بتقدير
مصدر معطوف على المصدر المنتزع من الفعل المنفي ولو عطف من غير تقدير ان لكان
تحدثنا معطوفا على ما تحدثنا فلا يلزم شمول النفي لان المعنى ما يكون منك اتيان
ويكون منك تحديث وهو ليس بمراد واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك
اي فان ازورك فالمعنى ليكن منك تعريف بيت فزيارة مني واما التمني فنحو
ليت لي مالا فانفقه اي فان انفقه وفيه لا حاجة الى التأويل الا في المعطوف
اي ليت لي مالا فانفاق مني وبعضهم فسره بليكن لي مال فانفاق وليس بوجه
وفي معناه ود لو تأتيه فتحدثه بالنصب لان في لو رايحة التمني لا سيما وقد
تقدم ود كما في قوله تع ودوا لو تدهن فيدهنوا على قراءة النصب
واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب اي فان تصيب كأنه قيل
لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته من التمني هي انك اذا عرضت
عليه فقد حثثته عليه فلا تحثه الا ما توده وتتمناه فان قلت هذا استفهام
فيحصل الغنية به عنه اجاب بقوله وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك
الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول وانما القصد لك ان تذكره اي النزول
له اي لمخاطبك وتعرضه عليه فقط اذا كان ساهيا او مارا غير ملتفت اليه فالفعل
منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان يريد ان لما كانت مقدرة
في هذه الصور بعد الفاء دل على انها هي الناصبة ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء
مع ان المضمرة لها اعراب وذلك الاعراب لا يخلو من الرفع والنصب و
ينقسم الفعل الذي له اعراب محلي كذلك ثلثة اقسام قسم جايز فيه الرفع فقط وذلك
اذا كان الفعل بعد الفاء لغير من له الفعل الاول نحو ائتني فاحدثك فان

لو تأتيه

الفعل الاول فيه للمخاطب والفعل الثاني للمتكلم فيجب ان يكون في محل الرفع
على تقدير مصدر معطوف على مصدر معطوف منتزع من الفعل الاول على
اضمار الحصول والكون من الافعال العامة اي ليكن منك اتيان فحديث
مني على ما مر في زرني فاكرمك وانما وجب الرفع لانه لا سبيل الى تقدير فعل
ناصب كافعل اتيانا اذ لا يستقيم فاكرام مني لانه ليس فعلا للمخاطب
وقسم جايز فيه وفي بعض النسخ يجوز فيه الرفع والنصب وذلك اذا كان
الفعل الثاني فعلا لفاعل الاول نحو ائتني فتحدثني فان الاتيان والحديث
فعلا المخاطب فانت بالخيار ان شئت قدرت افعل اتيانا فتحديثا
وفي بعض النسخ فحديثا والاول انسب فيكون المصدر المنتزع معطوفا
معطوفا على مصدر منتزع منصوب وان شئت قدرت ليكن منك اتيان
وتحديث فيكون معطوفا على مرفوع وقسم جايز فيه النصب لا غير نحو
ليتك تأتينا فتحدثنا والمعنى ليت اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب
هنا لاجل ليت لان ليت يقتضي ان تنصب ما يدخل عليه وهو هنا مصدر
منتزع من جزئه فيكون المصدر الثاني معطوفا على منصوب فيجب نصبه وانت
تعلم انه يجوز ان يقدر ليتك يكون منك اتيان فتحديث والاولى ان يمثل ليتك
تاتينا فاكرمك كما مثل به في التعليق وانما لزم النصب فيه لاجل ليت لانه
اذا جاز الرفع يكون التقدير ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني وهو غير
مستقيم لبقاء خبر ليت وهو جملة بلا عايد الى اسمه اذ المعطوف يجب ان يكون
في حكم المعطوف عليه ولا يجوز ان يكون التقدير ليت الكاين منك اتيان فاكرام
مني لان معمول ليت او الفعل المقدر يجب ان يكون مصدرا منتزعا اعلم ان ما
ذكره الشارح هنا يخالف ما ذكر في لبابه لان حاصل كلامه هنا ان القسم الواجب

المصدرية

فيه

فيه النصب هو ما وجد فيه ليت مطلقا وحاصل ما ذكره في لبابه ايضا ذلك
لكن لا مطلقا بل اذا كان الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول وهي غير داخلة على ضمير
الشان لان قوله في لبابه الا متمني بليت استثناء مما قبله وهو قوله والا فالرفع
اذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول وقال بعده وفيما عداهما الوجهان فيلزم
منه ان يجوز في المثال المذكور هنا الوجهان لكونه مما سواهما قيل اذا كان اسمه ضمير
الشان يجب فيه الرفع نحو ليته تأتيني فاكرمك اي ليت الشان يكون منك اتيان
فاكرام مني ولا يستقيم ليت الشان يفعل انت اتيانا فاكراما مني وانت تعلم
انك اذا قلت ليته هو يأتيني فيكرمني يجوز فيه الوجهان اما الرفع فعلى
تقدير ليت الشان يكون منه اتيان فاكرام واما النصب فعلى تقدير ليت الشان
يفعل هو اتيانا فاكراما فاذا هو سهو او نظر الى خصوص المادة قوله
وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت قال الشارح اي اراد
المصنف ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تأتينا
فتحدثنا جعل الاتيان للتحديث اي ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله
ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط كما زعم بعضهم والا
لكان التسبب فيه لا باضمار ان والفاء وقد فرضناه به هذا ونقول لانه
لو اضمر لاضمر اما مثبتا كما ذكر في الشرح وهو لا يجوز لعدم دلالة النفي على الاثبات
او منفيا نحو ان لم تأتنا وهو ايضا لا يجوز لان عدم الاتيان لا يكون سببا
للتحديث بل الاتيان قوله والجازمة له اي للفعل المضارع لم ولما للنفي
الماضي بعد قلب معنى المضارع اليه وهو المراد فلم يقم ولما يقعد بمنزلة ما قام وما قعد
ولا خلاف في انهما مضارعان معناهما الماضي بقرينة داخلة عليها فقوله وقول صاحب
الكشاف ولم ولما لقلب معنى المضارع الى الماضي من البين لان ذلك معلوم من

اي هذا خلف

مطلب الجوازم

قوله لنفي الماضي بخلاف صاحب الكشاف فانه في صدد ذكر حروف النفي فاثبته في
البيان وقد عبر بعضهم عن ذلك بلفظ الماضي الى المضارع على معناه وهو لا وان لم يكن
بينهم وبين الاخرين خلاف في المعنى الا ان هذه العبارة توهم صحة الدخول على لفظ
الماضي وان المضارع على معناه وليس كذلك فالعبارة الاولى اولى قال الشارح انما
عملت لم لاختصاصها بالفعل والحروف اذا اختص بعمل فيما يختص به وانما وجب ان يعمل
الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى المضي
كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ذلك الفعل ماضيا
او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها وفيه نظر عرفته فالاولى ان يعلل العمل بالاختصاص
والمشابهة ويعلل عمل الجزم بها او بان هذه الحروف تقلب الفعل الى معنى لا يكون في الاسم
اصلا وحروف النواصب وان احدثت ايضا ما لا يكون في الاسم اصلا لكن عرض لها
بان التثقيل فعملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها الا ان فرقا سيأتي
وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر
في الفعل المضارع دون الماضي الزموها اي لم جواب لما المضارع ولم يجوزوا دخولها في
الماضي والا لما ظهر عملها كما اجازوا ذلك اي الدخول على الماضي في ان الشرطية مع عدم ظهور
الفعل لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل اذا كانت للاستقبال
والمستقبل اثقل باعتبار المعنى واللفظ من الماضي فعدل من الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل
فيها ان تدخل على الماضي لانها موضوعة لم وقد وجب سقوط الاصل بما ذكرنا فلو جوزنا
بعد ذلك دخولها على الماضي الذي هو الاصل والاخف لما جاز دخولها على المضارع الذي هو
الفرع والاثقل لانه انتقال عن الاخف الى الاثقل وهو غير جائز والانتقال الى الاخف
على مقتضى الطبع وان كان اصلا لجواز تركه وان كان اخف ومن الاخف الى الاثقل على خلاف
مقتضى الطبع لا سيما اذا كان اصلا ولا انتقال فيما اذا كان حرف الشرط داخلا على المستقبل

بينهما

لانه

لانه باعتبار الاصل قوله وفي لما توقع يثبت اولا ان لم بمنزلة لما في الانتقال وكانت
عاملة عمله الا ان بينهما فرقا فاشار الى الفرق قال الشارح قيل ان لم لنفي فعل اي لنفي الماضي
المطلق فاذا قال القائل قام زيد كان نفيه لم يقم فكان نفيا للماضي بان دخل على المضارع
لا بان دخل على لفظ الماضي ونقله الى لفظ المضارع ليصح عملها فيه كما ظن ان هذا مذهب سيبويه
حتى قال ابن يعيش والاظهر هو الاول لان الغالب في الحروف تغير المعاني لا تغير الالفاظ انفسها
فقالوا قلبت معناه الى الماضي المنفي فلذلك صح لم يقم زيد امس كما صح ما قام زيد امس لا لم يقم غدا
الا اذا حصل النقل ثانيا نحو ان لم يقم غدا لم اقم وذلك جائز لاختصاص لم بالفعل غير داخل على
غيره فصارت كاحد حروفه ولذلك لم يفصل بينها وبين مجزومها فان وقع فهو من الاقبح
وجواز زيدا لم اضرب كزيدا اضرب مع انه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل
يدل على ذلك ولم يغن ما عنه لان فيه زيادة ليست في ما لانه كما مر لنفي الماضي مطلقا بخلاف
ما فانه لنفي الماضي القريب من الحال ولما نفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
ولذلك كان كل واحد من قد فعل ولما يفعل جوابا للاخر وفي قد معنى التوقع اي
الانتظار يقال توقعت الشيء واستوقعته اي انتظرت كونه وهو طلب وقوع
الفعل مع تكلف واضطراب وكذلك في لما معنى التوقع والا لم يقع جوابا له الا يرى انهم كانوا
لا يقولون قد ركب الا القوم ينظرون ركوبه او يسألون عنه قائلين هل ركب الامير
فكذلك لا يقولون لما يركب الامير الا القوم ينظرون ذلك او يسألون عنه ولهذا
صرح سيبويه فقال واما قد فجواب هل فعل لان السائل ينتظر الجواب وقال ايضا
واما قد فجواب ايضا لقوله لما يفعل وجوابه في طرف الاثبات قد فعل لانه ايجاب
لما نفاه فتبين ان قد فعل ولما يفعل لا يقعان في ابتداء الكلام لان المخبر اذا كان
اذا كان مبتديا بقوله فعل ولم يفعل فقول الشارح يقال قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك اي الخبر وكذا لما يركب معناه ما وجد بعد وقوع ما كنت تتوقع وقوعه

من ركوبه في الحال كما قال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد به ان الانسان
اذا سأل عن فعل او علم انه قد يتوقع الخبر قد فعل او لما يفعل فلذلك قلنا او يسألون
عطفا على ينتظرون وقيل هي اي لما في الاصل لم ضمت اليها ما فازداد في معناها
ان تضمنت بفتح الهمزة ان المجموع في محل النصب على انه مفعول ازدادت معنى التوقع
مفعول تضمنت فلذلك وقع جوابا لقد فعل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى
وعلى كلا المذهبين فيها معنى التوقع فلذلك حذف ما دخلت عليه فقيل لما اي لما يخرج
كما حذف ما دخلت عليه قد في كان قد اي كان قد زالت بخلاف لم اذ لا يقال لم على معنى لم يخرج
لعدم قرينة الحذف وثمه القرينة موجودة وهي تقدم السؤال او التوقع الا قليلا تشبيها
بلما فاستطال عطف على تضمنت اي امتد زمان فعلها من حين الانتفاء الى حين التكلم كما
استطال زمان فعل ضدها وذلك اذا قلت قام مثلا علم ان القيام وقع فيه وامتد
والا لكان بلا فائدة وذلك اي استطالة زمان فعل لما دون لم انك اذا قلت ندم زيد
ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه لم يفد الامتداد وان احتمله ولذلك وقع بعده التجديد
فكان استعمالها اعم فلذلك جاء قوله تع هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن
شيئا مذكورا وقوله تع ولم اكن بدعائك رب شقيا على الانقطاع او عدم كونه
شيئا مذكورا قد انقطع عن زمان الاخبار والايصال اذ نفي الشقاء متصل بزمان الاخبار
لان نفي الشقاء عنه فيما مضى ثم اتصل به الشقاء ولو قلت بلما اي لما ينفعه الندم كان المعنى
على انه لم ينفعه الندم الى وقته اي وقت التكلم او الى وقته الذي هو فيه فعدم النفع متصل
بحال التكلم لانه ثبت ان لما نفي قد والاخبار به عن الماضي المتصل بالحال فكذا في نفيه
قوله ولام الامر هي اللام الداخلة على المضارع ليوذن بانه مطلوب المتكلم وهو
مختص بما ليس للفاعل المخاطب لانه خص بالصيغة الا على لغة قليلة ومنه قوله تع
فبذلك فلتفرحوا وذلك في كلام النبي عم كثير روي في الصحيح لتأخذوا مصافكم وقد تحذف

كان على معنى ان

مطلب لام الامر

مع بقاء

مع بقاء عملها في ضرورة الشعر حملا على حرف الجر والافصح رفع المضارع لجواز
ان يقصد به مرفوعا منه قوله تع يومنون بالله ورسوله بقرينة ما ورد بعده يغفر لكم
مجزوما اذ لا وجه سواه قال الشارح انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في
لزومها المضارع نظرا الى الاصل ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء كما ان ان تنقل
الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه اما في كلا الجزئين عند المنطقيين او في
الشرط عند النحاة وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على حرف هجاء واحد ان
تفتح على ما سبق في بحث المنادى المستغاث فرقا بينها وبين لام التأكيد التي تدخل
على المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها كانت عاملة عملا مختصا بالفعل وهو الجزم
اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم وهو الجر فكسرت كما كسرت هي اي كسرت
لام الامر كما كسرت اللام الجارة عند دخولها على الظاهر والفعل لا مضمر له فتعين
كسرها مطلقا وحكى الفراء ان بعض العرب يفتحها وتسكن هذه اللام عند واو العطف
وفائه نحو قوله تع فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت
العتيق لانهم شبهوا فلي وولي من فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه
مكسور فتسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ وكبد بالسكون ونظيره
اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد بالضم حيث قالوا عضد بالسكون
والاسكان عند ثم كما سكن الكسائي في قراءته ثم ليقضوا ومن ههنا تبين ان الاسكان جائز
عند هذه الحروف المذكورة لكن على مراتب متفاوتة قلة وكثرة فالاسكان مع الفاء
والواو لاتصالها بها اتصالا معنويا وصوريا وهي حرف واحد فصارت كالجزء منها لفظا
ومعنى فالاتصال الصوري فيه مفقود واما ثم فلانها على ثلثة احرف يمكن الوقوف عليه
فلو اسكنت اللام لا يبتدأ بالساكن اذا وقفت عليه ومع الواو اكثر من ثم لاتصال
المعنوي وهو حرف واحد لا يمكن الوقوف عليه فجاءت مرتبة ثم ناقصة عن مرتبة

الى الامر

الفاء بدرجتين ومن مرتبة الواو بدرجة ومرتبة الواو من مرتبة الفاء بدرجة **قوله**
ولا للنهي اي لا التي في النهي وهي المطلوب بها ترك الفعل فخرج لا التي للنفي فانه لا عمل
لها كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون قال صاحب الكشاف في مفصله في فصل حروف
النفي ولنفي الامر يريد به لا للنهي لانه يجوز ان يطلق النفي ويراد به الضد
مجازا والقرينة قوله ويسمى النهي فاندفع به اعتراض ابن الحاجب بانه ان
اراد الامر المقابل للنهي فهو لا يكون محرما كما في جميع المباحات وان اراد به واحد
الامور فلا رجل نفي الامر فلم يكن لتخصيصه بالنهي وجه قال الشارح انما عملت
لا هذه الجزم اي لا التي للنهي لما ذكرنا في لام الامر من المشابهة بان في النفي
واللزوم ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غايبين كانا او حاضرين
او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا تضرب ولا اضرب ولا
نضرب بفتح الاول وكسر ما قبل الاخر في المعلوم وعلى العكس في المجهول **قوله**
وان في الشرط معناه في اللغة العلامة اذا كان متحرك الوسط ومنه اشراط
الساعة وقد جاء اشراطها ثم سكن للتخفيف ونقل الى المعروف والجزاء معناه
في اللغة الاكتفاء من جزيت بالشيء اكتفيت فنقل الى المعنى المعهود الاول
علامة دالة على وجود جوابه وكون الثاني مكتفا به بحيث لا يحتاج الشرط
الى غيره قال الشارح ان وضعت للشرط والجزاء اراد به تعليق شيء بشيء
فلذلك وقع في بعض النسخ وهو يقتضي جملتين بتذكير الضمير ارجاعا الى الشرط
وفي بعضها هي ارجاعا الى ان يجعل احديهما شرطا وهو الجزء الاول من الجملة
الشرطية سمي به لدخول حرف الشرط عليه اولا والاخرى جزاء وانما وجب
ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فيهما
فيكون ذلك العمل دالا على ذلك فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه وهو

الجملتين

الجملتين فناسبه الجزم لانه حذف اي حذف الحركة وتخفيف لان الحركة ثقيلة
واعدامها تخفيف ويجوز ان يكون قوله لانه حذف بدلا من الطول او التعليل
للكل ولان الجملتين لما صيرتا جملة واحدة ظهر نقصان اذ الاصل ان يكون
كل جملة كلاما تاما فيصير في الكلام جزءا حتى الكلام يظهر بنقصان لا محالة
وقطع الحركة نقصان فجعل اعرابه بقطع الحركة ليكون النقصان امارة للنقصان
وفي كلامه اشارة الى انها عاملة فيهما في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء
بواسطة الشرط ففعل الشرط شرط في العمل لا جزء من العامل وهذا تشبيه
بعض النحاة بالماء في تأثير النار في القدر هذا ما عليه الاكثرون واما ابو العباس
فهو عنده جزء من العامل لاحتياجه الى تقدمهما افتقارا واحدا فهما مقتضيان
لوجود الجواب فنسبة العمل الى احدهما ليست باولى من نسبة العمل الى الاخر
وعليه جماعة من حذاق اصحابنا وفيه ضعف لان ان عاملة في الشرط لا محالة
وقد ظهر اثرها فيه واما الشرط فهو فعل لا يمكن ان يجعل عاملا كالجزاء لانه
ليس احدهما باولى من الاخر في العمل فثبت انه لا اثر له فاضافته الى العلة اثر
لا فائدة فيها وانت تعلم ان مقارنة حرف الشرط ترجح ومقارنة الجزاء
معنى لا ترجح والا لزم ترجح الضعيف على القوي ومحلا عن العمل عند وقوع
الشرط مضارعا والجزاء ماضيا مع ملاصقة العامل محله وللزوم وقوع
الفاصل بين حرف الشرط ومعموله والتوالي كلها باطلة بالضرورة
وحكي عن ابي عثمان الجرمي والمازني انهما مبنيان لخروجهما عن المضارعة بالكلية
بوقوعهما بعد حرف الشرط فعاد الى البناء قال ابن يعيش وهذا قول
ظاهر الفساد وبادنى تأمل يتضح ذلك وذلك لانه لو وجب البناء بدخول
ان عليه لوجب بدخول النواصب وبقية الجوازم لان الاسماء لا يقع فيها

ولكن ان يمتنع التالي في الاول لبقاء ادنى المضارعة وان يقول هو بعده
مبني ايضا فلا اولى ان يمنع خروجها عن المضارعة بالكلية لبقاء ادنى
الاني وهي اعني انْ للمستقبل لانه بها يرتبط الشرط والمشروط في الاستقبال
كما ان لو للمضي لانه يرتبطان بها في المضي على سبيل التقدير الاول فظاهرها
الدلالة على ان الثاني منتف فيلزم انتفاء الاول لان ضرورة انتفاء المسبب
انتفاء السبب وفي قولهم لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ليس بقطعي الدلالة
على ان المراد امتناع الجواب لامتناع الشرط بناء على ما ذكرهم لو لا التي يقولون فيها انها
لامتناع الشيء لوجود غيره وهذا الممتنع هو الثاني بالاتفاق كما زعم ابن الحاجب بل هو محتمل
لهذا ولما ذكرنا اولا وهو اولى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب من غير عكس
لجواز ان يكون ثمه اسباب اخر فصح ان يقال ان الاول يمتنع فيها لامتناع الثاني فانظر
الى قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا كيف سبقت للدلالة على انتفاء التعدد
في الآلهة بامتناع الفساد لا على امتناعه لان امتناع الآلهة اما لانه خلاف ما يفهم من
سياق امثال هذه الدلالة واما لانه لا يلزم من انتفاء الآلهة امتناع الفساد لجواز
ان يقع وان لم يتعدد الالهة فثبت انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقد يأتي على المعنى
المذكور والثاني متحقق عند قيام القراين الدالة عليه من خارج نحو قوله صلى الله عليه
وسلم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وهو مسوق على ان بين الخوف ونفي العصيان
ارتباطا على سبيل التقدير فلو انتفى نفي العصيان بناء على ظاهرها لوجب ثبوت العصيان
المنافي لما سبق له الحديث من المدح فعدم العصيان متحقق لانه قد علم ان العصيان عن
مثله منتف فمعنى الحديث لو قدر عدم الخوف من الله تع فهو على هذا التقدير لم يعص الله
فكيف يعصي عند الخوف ومنه قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا والا لتناقض اول كلامه اخره
عن ذلك علوا كبيرا وقد يكون معلوما من نفس السوق الذي تضمنه لو مثل قوله تعالى ولو ان

مافي

ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله
سبقت هذه الاية على ان بين ثبوت كون ما في الارض من شجرة اقلاما وكون البحر
مددا وبين نفي النفاد عن كلماته ارتباطا فلو قدر انتفاء نفي النفاد على ما ذكرناه
من ظاهر كلامهم في لو لادى الى حصول النفاد وهو خلاف ما سبقت له الاية وخلاف
المعقول فاستفيد هذا المعنى من نفس سوق الكلام فتدبر في هذا المقام فانه من مزال
الاقدام ثم اختلفوا فيه في انه هل يعد من حروف الشرط ام لا فبعضهم عدوه بناء
على انها للشرط فيما مضى اذ كان وجود الثاني موقوفا على وجود الاول فيه وبعضهم لم يعده
بناء على ما ذكرناه في صدر البحث فاذا وجب دخول ان على المضارع ولو على الماضي فلا
يتخلفان الا لنكتة يبين تفصيلها في علم المعاني وزعم الفراء انها قد يستعمل في الاستعمال
بمعنى ان وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت انْ مع انهما في اقتضاء الجملتين سواء لانها لما
كانت للماضي وجب دخولها على الماضي والماضي لا يستحق الاعراب فبالحري ان
لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله فان قيل يرد على هذا لم فانها للماضي الغير المستحق
للاعراب فبالحري ان لا يعمل اجاب بقوله ولا يرد على هذا الدليل لم فانها
تلزم المضارع لفظا تقديره سلمنا ان لم كلو في الوضع للمضي لكن عرض له
المشابهة بان كما ذكرنا فلذلك يلزم المضارع لفظا لظهور اثره فيه فلا يرد
فان قلت كيف زعمت انّ انْ للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت
امس فاني اعطيك اذ هو ليس على معنى الاستقبال والا لما قرن بامس قلنا
انه وان كان تقديره انا لا نم انه ليس على الاستقبال لانه وان كان ماضيا لفظا الا ان
المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت امس على معنى انه يصح خروجك امس لانك
تقول ذلك اي ان كنت خرجت امس مجوزا حال من ضمير المخاطب ان لا يكون قد
خرج المجموع في محل النصب على انه مفعول مجوزا فيقع شك في خروجه وذا اي ان يكون



خروجك امس كلام على وجهه اى طريقة واصله فيعود الضمير الى ما اشار اليه بذا
ويجوز ان يكون عايدا الى الاستقبال فعلى الاول المراد من الوجه الاستقبال الحاصل
ان المعنى على التقدير الاول معنى ان كنت خرجت امس ان تكن خرجت امس ومعنى
ان تكن خرجت امس ان يصح خروجك امس فمعنى ان كنت خرجت امس ان يصح
خروجك امس فيضمها الى قولنا وان يصح خروجك امس كلام على الاستقبال ينتج معنى
ان كنت خرجت امس كلام على الاستقبال وعلى التقدير الثانى هكذا بعينه الا ان الكبرى
يكون ان يصح خروجك امس كلام على وجه سلمنا انه ماض لفظا ومعنى لكن جاز ذلك
في كان لا غير لقوة دلالتها على المضى فجاز ان يغلب في الدلالة على ان ولذلك لا يقع شئ
من الافعال بعد ان غير كان الا ومعناه المستقبل هذا الجواب للمبرد قوله وهما مجزوما
اذا كانا مضارعين قال الشارح اعلم ان فعل الشرط والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين
او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك فالاقسام اربعة
اما الاول وهو ان يكونا مضارعين فنحو ان تسألنى اعطك والفعلان يكونان مجزومان
جميعا بان لان معناه يقتضى الجزئين لانه للتعليق وهو عامل فوجب ان يكون عاملا
فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على التسوية فلو عمل في احدهما دون الآخر يلزم
تحكم واما الثانى وهو ان يكون ماضيين وانما جاز ذلك وان كان الاصل ان يكونا مضارعين
لان الماضى اخف من المضارع وهذا موضع يطلب فيه التخفيف لطول الكلام بالجملتين
ولهذا اختير للشرط والجزاء الجزم فلا يظهر فيه الاعراب نحو ان جئتنى اكرمتك لان الكلمة
اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما
في محل الجزم كمن في لقيت من عرفته فان من لا يتغير عن حاله وان لاصقه العامل
الا انه فى محل النصب فان قلت من اسم والاسم مستحق للاعراب في الاصل والبناء عارض
فيصح ان يقال انه فى محل الجزم قلت على تفسير الشارح وهو قوله على معنى انهما وقعا

موقعا

موقعا لو وقع فيه المضارع الذى يستحق الاعراب لكان مجزوما ولا شك انه لا يمتنع
واما الثالث وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فنحو ان تاتنى اكرمتك فالاول
مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثانى فلا يظهر فيه الجزم
لما ذكرنا من ان الماضى غير مستوجب للاعراب فلا يتغير عن حاله استقبحه ابن يعيش حيث
قال ولا يحسن عكس هذا الوجه مشيرا الى ما كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وعلله
لوجهين احدهما ان الشرط اذا كان مجزوما لزم ان يكون جوابه كذلك لانك
اذا عللته في الاول كنت ارهقته للعمل غاية الارهاق فتركك اعماله في الثانى
تراجع عما اعتزمته فصار بمنزلة زيد قائم ظننت ظنا لان تاكيد الفعل ارهاقا
وعناية بالفعل فالغاؤه اهمال واطراح وذلك معنيان متدافعان
والثانى اذا جزمت اقتضت مجزوما بعدها لانها لجزمها ما بعدها يظهر
انها بجزم وجزمها يتعلق بفعلين واذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة جزم جازم
لا يوجد له مجزوم وانت تعلم انه يلزم تقبيح الرابع على هذين الوجهين بعينهما فلا وجه
لتقبيحه وتحسين عكسه فالاولى ان يقال لان الجزاء فى المعنى بعد الشرط فاذا جاء الشرط
الذى هو اسبق فى المعنى بصيغة المستقبل فالجزاء بذلك اجدر واما القسم الرابع وهو
ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وهو احسن من القسم الثالث لكن ليس فيه
بمنزلة القسمين الاولين وليس فيهما مخالفة احدهما من الشرط والجزاء للآخر وانما
كان احسن من القسم الثالث لان فيه مخالفة اخرى وهى الجزاء من الشرط على القطع
بخلاف القسم الاخير فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم لانه غير مستحق للاعراب وان
لاصقه العامل واما الثانى يعنى الجزاء ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتنى
آتيك او آتك في الجزم اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط وبعيد عن العامل
فلما لم يظهر الجزم فى الشرط القريب منه حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك

في الرفع ص

على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد
خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى
الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين بان على ما سبق من اقتضائهما
اقتضاء واحدا فلما امتنع هنا جزم الشرط لكونه ماضيا ترك الجزاء مجزوما شبه
ذلك قولهم والله ان اكرمتني لاكرمتك وامتناع والله ان تكرمني لاكرمتك وكذلك
قولهم ان زيدا ضربته وان زيدا تضربه اضربه لانه لما الغي الشرط في الاول باعتبار
الجواب لفظا كره ان يعمل لفظا في الشرط مع الغاء امره اللفظي في الجواب فجيء بما
لا يظهر فيه الاعراب فوضع موضع المضارع فيكون كانه ملغى باعتبارهما جميعا ولما
حذف الشرط في قولك ان زيدا ضربته ضربته كره ان يؤخر وما بالفصل بينه وبين
عامله لضعفه عن العمل مع الفصل فحصل بالماضي ليصير كانه ملغى من حيث اللفظ لحصول
الفصل بينه وبين عامله هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرحه للمفصل وفيه بحث لان
الدليل الاول يثبت قبح والله ان تكرمني لاكرمتك وهو ليس بمطلوب بل المطلوب
امتناعه وهو ليس بدال وعليه اي وعلى جواز الرفع والجزم بدليل ما يذكره الشارح
البيت الذي انشده اي المص وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي
ولا حرم قبله ان البخل ملوم حيث كان • ولكن الجواد على علاته هرم •
هو الجواد الذي يعطيك نائله • عفوا ويظلم احيانا فينظلم ففي يقول جاز الرفع
والجزم اما الجزم فعلى القياس المذكور واما الرفع فقال المبرد شاذ على حذف
الفاء اي فيقول هو مثل الرفع اذا كان الشرط مضارعا كقوله انك ان يصرع
اخوك تصرع بناء على ما هو اصله في مذهبه من وجوب الفاء اذا كان
الجزاء مضارعا مثبتا كما يقولون جميعا به في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
ومع الفاء امتنع الجزم لان الفاء يمنع ما قبله عن العمل فيما بعده وسيبويه

فِعْل

يا اقرع بن حابس يا اقرع

115

حمله على نية التقديم والتاخير اي قوله يقول وان كان متاخرا في اللفظ
فهو متقدم في النية فكانه قال يقول ان اتاه وعند التقديم يمتنع الجزم فكذا عند نيته
ويجوز ان يكون تشبيه ان بلو كما شبه لو بان فيجزم كقوله لو يشاء طار به ذو
منعه وعندي الاولى في رفعه ان يقال ان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر العمل في الشرط
وهو متبوع فبالحري ان لا يظهر في الجزاء وهو تابع والبيت لزهير بن ابي سلمى على
علاته على كل حال من الحالات المتفرقة كانه احدها من بني علات اذا كانت امهاتهم
شتى والاب واحد قال وان ضربت على العلات اجت اجيج الهقل من خبط
النعام وهرم اسم رجل هو صاحب زهير الذي يقول فيه هذا وهو هرم بن سنان
بن ابي حارثة المري من بني مرة بن عوف بن سعد والنائل مثل النوال بمعنى العطاء
ويروى يوم مسغبة سغب سغبا اذا جاع يقال يتيم ذو مسغبة اي مجاعة ويروى
ايضا يوم مسئلة هي مصدر من السؤال من سالته الشيء معناه يوم حاجة يوجب المسئلة
ويروى حرم وحرم بالفتح والكسر والخليل الفقير المختل الحال فمعناه ان اتاه رجل فقير
فحذف الموصوف واقام صفته مقامه وهو جايز حتى قاس عليه الكوفيون الصلة والموصوف
فجوزوا حذف الموصول واقامة الصلة مقامه ولا يستقيم ان يكون بمعنى الصديق بدليل
قيده بيوم السؤال اذ ذاك وفيه والصديق لا يبعد بوقت اولا يحتاج الصديق الى السؤال
والحرم المنع جعله الجوهري بمعنى الحرمان ثم انشد هذا البيت اي يقول لمالي عنك منع
وقال ابو عبيده يقال له مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء يمدح زهير هرم بن سنان
يريد انه لا يبخل في خليله اذا ساله من ساله بعلة حتى يحرم اي لا يقول مالي غايب عني او ليس لي
شيء اعطيتك منه واراد بالمال الابل والغنم قوله ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة
اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا قال الشارح اعلم ان الجزم في الفعل
الثاني خصته لان ما نحن بصدد البحث عنه لا يصلح ان يكون شرطا ولان من دخول ان يعلم

بفتح الخاء والحا بالضم محتاج خليل

انه شرط فلا حاجة الى شيء آخر بخلاف الجزاء فلذلك قال الجزم في الفعل الثاني هذا الباب
يدل على كونه جزاء سواء كان ذلك معنى او لفظا فيحصل الارتباط بينهما لان المجزوم
لا يكون الا مرتبطا بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم الجازم عليه فكل موضع
لا تقدير فيه على الجزم تدخله الفاء ليحصل الارتباط اللفظي والا يقع بلا ارتباط الا انتفاء
الارتباط المعنوي بامتناع الجزم فلا يصلح ان يكون جزاء وانما خص دخول الفاء لان
الفاء يأتي لاتباع الشيء الشيء ويؤذن بان ما بعدها مسببة عما قبلها وما يوجد فيه
هذا المعنى ليس الا الفاء من بين حروف العطف فلا يجوز ان تحسن الي والله يجازيك
او ثم ولما كان بيان هذا محتاجا الى انه لا يقع في ابتداء الكلام لانه لو وقع لجاز
ان يكون ما بعدها منقطعا عما قبلها قال ولا يكون في ابتداء الكلام يدل عليه الاستقراء
فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط مسبب
عما قبله هذا مستفاد من كونه موضوعا للاتباع مع السببية وليس بكلام منقطع
عما قبلها هذا مستفاد من عدم وقوعه في ابتداء الكلام ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه منفيا كان او مثبتا الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن
بربه فلا يخاف بخسا التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير وقوع الجزم فيه اذ
الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم وهي جملة اسمية على ذلك التقدير وقوله تعالى ان تضل
احديهما فتذكر بالرفع على قراءة حمزة فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدير فيه
على الجزم فعلا كان ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر انه لا تقدير فيه على الجزم او عدم
قدرتك فيه على الجزم لان لا يدخله لانه من خواص الفعل وفي بعض النسخ ان بغير اللام
وهو يعضد الوجه الاول والمراد به الجملة الاسمية لان الجزاء لا يقع الا جملة لكن لما كان صدرها
اسما عبر عنها به فلما لم يقدر فيه على الجزم كانت غير صالحة للجواب لانه على وفق الشرط
وهو لا يكون الا فعلا متصرفا غير مصدر بشيء من الحروف الا بلا ولم فلا بد من اتيان الفاء

لانه جزم ليس بممكن فوجب ادخال الفاء عليها ليدل على وقوعها جزاء من الشرط

جزم صح

ليدل

ليدل على انها جزاء لجواز ان يقع جزاء بالنظر الى انه ليس شيئا مفروض الوجود
كالشرط بل هو مترتب على امر مفروض الوجود ولكن على تأويل بما يجعله مناسبا له
فهو ان كان خبرها من المشتقات فبابه مشتمل على ما اشتمل من مشتق الجزاء فالجزاء بالحقيقة
هو كالمثال المذكور او بحقيقة انه لم يكن كقولك لا ابكي ان اكرمتني فانت لي اي هو سبب
بحقيق ذلك واما فعل الامر فهو اما موقوف اذا كان للمخاطب او مجزوم اذا كان
للغيبة وعلى كلا التقديرين يكون ساكنا والساكن لا يقدر انت على اسكانه مرة اخرى
ولا يجوز حمله على حذف الصدر كما في فلا يخاف لان الحمل هنا ليكون ما بعد الفاء على هيئة
يمتنع الجزم معها وهذا حاصل في الامر من غير تقدير وليس بينه وبين الشرط موافقة
لما ذكرنا انه لا بد ان يكون الشرط خبريا فلا بد ان يكون الجزاء خبريا لانه معلق
على الشرط فاذا وقع انشائيا كان في الظاهر غير صالح فاوتي بالفاء الدالة على
تأويله بما يصح ان يكون جزاء فمعنى ان تكرمني فاكرمه عمرا ان تكرمني فهو سبب ليخبر طلبي اكرام
عمرو منك وكذا النهي لانه مثل الامر في كونه انشائيا وكذا الدعاء لانه في صيغة امر
تقديرا فكان انشائيا مثله فاتى قضية الدليل المذكور فيهما وكذا الماضي الصريح لانه
لا يستحق الاعراب ولا تقديره لانه لا يكون في معنى الاستقبال فيقال انه مجزوم معنى
واحترز اي المص بالصريح عما كان ماضيا في المستقبل نحو ان خرجت خرجت
وان اسلمت لم تدخل النار فان هذين شرطان وجزاآن ماضيان فقصد بهما معنى
الاستقبال بقرينة لنقلها معنى الماضي بلفظ الماضي او بمعنى الماضي الى الاستقبال ولا يمكن
ان يجعل جزءا للجزاء كما في المضارع لانه يبطل افادة الاستقبال ويلزم معناه
فيكون معنى الجزاء مختلا بخلاف المضارع وصح وقوع الماضي الصريح لان معنى
الماضي مقصود والاستقبال والجزاء على التأويل المقدم بخلاف غير الصريح لانه لم يقصد
من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه لانه ماض ولا بالشرط

ان ضربت ضربتك

لانقطاعه عنه بكونه فى سياق خبر المبتداء فلذلك اختل ههنا ولم يختل ثمه فلا يلزم من
جواز دخول الفاء فى المضارع جواز دخول الفاء فى الماضى واما اذا قلت ان
خرجت فقد خرجت امس فقد صرحت بالمضى باتيان امس وقد ولا يبقى
لتأويل المستقبل فيه مجال فكان فى الظاهر غير صالح للجزاء لانه المعنى انما يكون
فى الاستقبال فجئ بالفاء ايذانا بتأويل ما يصح ذلك فمعناه ان خرجت فسببه خروجى
امس على معنى تحقيق ذلك والضابط الذى ذكره الشارح اخصر من الضابط الذى
ذكره غيره وهو ان يقال كلما امتنع تأثير حرف الشرط فى الجزاء كان دخول الفاء عليه
واجبا وكلما وجب امتنع وكلما احتمل احتمل وجعل الفعل المضارع المثبت العارى عن
عن السين وسوف والمنفى بلا من القسم الاخير وجعل حذف الفاء مع كونه اكثر فى المثبت
اولى من الاثبات فى المثبت فجاء الرفع بعد الفاء على قلة كقراءة حمزة اما فى النفى
فاتيانها والرفع ايضا كثير الا ان الحذف والجزم اكثر كقراءة ابن كثير فى الآيتين المذكورتين
وما كان ماضيا لفظا او معنى متصرفا قصد به الاستقبال من القسم الثانى وجعل الجملة
الاسمية والامر والنهى والدعاء والماضى الصريح وكذا الماضى المتصرف والمضارع
المنفى بما ولن والمضارع المثبت المقترن بالسين وسوف كقوله تع فان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيئا وقولك ان لم تأتنى فليس لك شئ لانه لعدم تصرفه اشبه
الحرف فاجرى مجراه فى وجوب الفاء ولان الاصل ان يكون الشرط والجزاء على
الاستقبال لكن اذا ارتكب الخفة والموضع موضعها جئ بالماضى لكونه اخف من المستقبل
فكان عوضا وهذا مستقبل له فيكون عوضا عنه ولان عسى انشائى فيكون كالامر
وليس حالى فيؤدى الى التناقض وهو غير لازم لجواز ان لا يبقى مستقبلا كالماضى المحقق
وقولك ان لم تأتنى فما يكرم وقوله تع ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه
لما ذكرناه آنفا والاعتراض وارد عليه ايضا وقوله تعا ومن اوفى بما عاهد عليه

الله

الله فسيؤتيه اجرا عظيما وقولك ان زرتنى فسوف اكرمك لان توارد حرفين بمعنى
ممتنع يرد عليه المضارع المنفى بلا لكن يجوز تجريده للنفى مطلقا من القسم الاول فالقسم
الثالث فى موضعين والقسم الثانى فى موضعين والاول فى تسعة مواضع لكن القسم
الاخير اما من القسم الاول او من الثانى فى الحقيقة فهم نظروا الى ظاهر الامر لانه يصلح
ان يجعل نفسه جزاء وان يجعل جزاء للجزاء والشارح نظر الى ما يؤول اليه الامر فى الحقيقة
لانه جعل نفسه جزاء او جب التأثير فيمتنع دخول الفاء فهو من القسم الثانى وان جعل
جزاء منه امتنع فيجب دخول الفاء لان قصدهم الايذان بان المذكور غير مفهوم منه
الجواب لكونه فى الظاهر غير صالح له فاحفظ هذه المواضع فانك لسبب الغفلة
يقع فى الغلط كثيرا فهذه الاشياء بمعنى الاسم والامر والنهى والدعاء والماضى
لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء يريد اختص الفاء من بين الحروف بالدخول لما ذكرنا
من ان الفاء لاتباع الشئ الشئ ولا يكون فى ابتداء الكلام ثم ان الفاء مع ما بعدها
واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تأتنى فانا اكرمك واعظم امرك
بالجزم فى اعظم حملا على موضع فانا اكرمك ولولا انه فى موضع المجزوم لما صح الجزم
فى المعطوف عليه وقوله تع ومن يضلل الله فلا هادى له فيذرهم بالجزم ولولا ان فلا
هادى له فى موقع المجزوم لما صح فى ويذرهم الجزم فالحاصل من يضلل الله لا يهديه ويذرهم
والفرق بين ان تقدير الجزم فى موضع الماضى الذى لا فاء فيه وبين ان يقدر فى موضع
الماضى الذى فيه الفاء ان الجزم هناك اعنى فى الماضى المجرد من الفاء مقدر فى الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع لامكانه والجزم فيما دخله الفاء فى موضع الجملة المجموعة من
الفاء والفعل والفاعل فى الامر والنهى والدعاء والماضى الصريح والمبتدأ والخبر
فى الجملة الاسمية لان تقدير الجزم فى جزء الجملة الاسمية او الامر والنهى والدعاء و
الماضى الصريح مما لا يخفى استحالته لانه اما اسم فيمتنع فيه الجزم واما فعل بعيد عن حرف

الشرط او ساكن الآخر الا ترى انك اذا قلت إن تلقه فاكرمه فلا يتأتى لك ان تقول
اكرم مجزوم في التقدير لما ذكرنا من ان الساكن لا يقدر على اسكانه مرة اخرى لكنك
تقدر الجزم في المجموع اي مجموع الجملة فيتأول على معنى فعل آخر يظهر فيه الجزم نحو
ان تلقه يجب عليك اكرامه اورد هذا الفعل في التأويل نظراً الى ان الاصل في الأمر
الوجوب وعلى هذا المثال ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل الاتيان

> على سبيل الوجوب

يمكن ذلك الاتيان لوجب اي لعله يوجبه وهو اتياني اياك امس او يقع اتيانك مستحقاً
لاتياني امس او ما اشبه ذلك من نحو يعد مستحقاً واما في قولك ان خرجت خرجت فلا
حاجة لك ان تتأول الفعل على فعل آخر لامكان تقدير الجزم في الفعل وحده لانه في معنى
مضارع في كونه بمعنى الاستقبال فظهر الفرق بينهما بما ذكرنا من تحقيق معنى الكلام وحاصل
ان حق الجزاء ان كان فعلاً يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وحده يجب ان يستعمل بغير الفاء
والا اي وان لم يمكن جزمه ولا تقديره فلا بد من الفاء كيلا ينقطع عما قبلها ما بعدها
بالكلية فان قلت كيف يقول الجزم في الفعل الثاني يدل على كونه جزاء اليس من مذهبهم
ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون

> من دلالة الجزم على الجزاء صح

الجزم دالاً على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازاً لانه لمعنى الاعراب لم يكن
في الاسم حقيقة الا لكونه مفيداً معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه
كالفاعلية ونحوها من المفعولية والاضافة والجزم بهذه المثابة لانه لم يكن
في نفس صيغة الفعل دليل عليه قلنا ان الجزم قد ابان اي اظهر ما اريد بالحرف من
المعنى وهو المجازاة وحفظ اي الحرف عن الالتباس بغيره نحو ان يلتبس ان والمراد
بها الجزاء بان التي هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض اي لبيين معناه وحفظه
عن الالتباس لانه يدل على معنى مفرد ليس هو في الاسم ولا في الفعل وذلك المعنى هو
الفرق بين الفاعلية والمفعولية ونحوها فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمراً

ليعلم

ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان الجزم في ان يخرج اخرج ليعلم به ان الحرف
معناه المجازاة والجزم في لا تخرج ليعلم به ان معنى لا النهي لا النفي وكذا البواقي من الأمر
الغايب والجحد فان الجزم في ليضرب ليعلم ان معنى اللام الأمر ولم يضرب ليعلم ان معنى لم
الجحد وبيانه مشكل بالجحد غير لم لمعنى آخر لا لم فلا يكون محل الالتباس ولكنه استدراك
من قوله فليس رفع زيد ونصب عمرو له والضمير المنصوب راجع اليهما على تأويل
المذكور وقوله لان الفعل له طرفان طرف الصدور وطرف الوقوع في اقتضائه اي
في طلبه اذا كان متعدياً فاحتيج ان ينفصل احدهما عن الآخر جزم فالمعنيان المدلولان
لاعراب الاسم واعراب الفعل مختلفان حيث جعل المدلول في اعراب الاسم معنى
منفرداً بخلاف اعراب الفعل فان مدلوله هو معنى عامله فلا يلزم من كون الاول حقيقة
كون الثاني كذلك وجعله جواباً عما يقال اذا كان الجزم لاظهار معنى الحرف وحفظه عن الالتباس
فما بال لا الناهية يعمل في الفعل الواحد وان في الفعلين كما ظن غير ظاهر **قوله** وينجزم
بان مضمرة صرح المص بان انجزام الفعل بعد هذه الاشياء بان المقدرة لا بها بعينها
كما هو ظ مذهب الخليل بدليل ما قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك الجزم الجواب

> مطلب

وفيه ما فيه وستطلع عليه عن قريب فيما بعد قال بعض شارحي الكافية انما ذهب الى انجزامه
بان المقدرة كانه لاستنكاره اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعده ببعيد لانه اذا
جاز ان يجزم الفعل المتضمن بمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً
واحداً قال الشارح اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف
لدلالة الامر عليه اي على الشرط المحذوف لان فيه معنى الطلب وهو يستدعي
سبباً حاملاً عليه لان الطلب لا يكون الا لغرض خارج عن مفهومه والا كان عبثاً
وذلك مسبب عن مطلوب في الخارج ولا امتناع في ذلك فيكون المطلوب سبباً
خارجياً فاذا وجد علم ان وجود ذلك يقتضي وجود الحامل في الخارج وهو معنى الشرط

والجزاء فحذف الشرط لقوة الدلالة عليه من جهة ما قبله ومن جهة ما بعده ولذلك
لم يقع الجزم في جواب النفي لانه خبر محض وهو لا يجب ان يكون الغرض خارجا عن
الخبر بل يكون الغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة ففي قوله ائتني اكرمك الشرط
محذوف اذ المعنى فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان الذي لا يأمر به
الا لسبب حامل عليه في الذهن مسبب عنه في الخارج ثم اتيت بعده باكرمك نحو وما
وهو صالح لان يكون مسببا حاملا في الذهن ومسببا في الخارج علم انه جزاء
لاتيانه ان اتى ولا يجوز الحمل على الظاهر لانك لو جعلت الاكرام جزاء للامر
بالاكرام لكنت اتيانا بالمحال لان الامر بالاكرام لا يوجب الاكرام قال الشيخ عبد
القاهر ولو كان جزم اكرمك بنفس ائتني على ما يظنه من لا خبرة له بهذا العلم يوجب
ان المعنى في قولك ائتني اكرمك ان امرك بالاتيان امرك وعلى هذا اي على طريق
الامر الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني بيتك ازرك
لانك لما استفهمته عن بيته طلبت عنه تعريف بيته لسبب باعث عليه في الذهن مسبب عنه
في الخارج ولما طلبت عنه ذلك ثم اتيت بعده بالفعل المجزوم الصالح لما ذكرناه وهو
ازرك علم انه اي ذلك الفعل المجزوم جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة و
التعريف والمراد منهما واحد متعلق بقوله او ان عرفتني وفي بعض النسخ من الاصابة
بدل قوله من الاجابة فح يكون في الكلام لف ونشر فقوله من الاصابة متعلق بقوله ان
اعرف والتعريف بقوله او ان عرفتني لان الاستفهام لا يفتقر الى الجواب لانه في المثال
المذكور مثلا ليس بصالح لان يوجب الزيارة وانما يوجبها معرفة البيت التي اقتضاها
الاستفهام وكذا البواقي ومنه قوله تع يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم
فلما انقضى ذكرها قال يغفر لكم ذنوبكم بالجزم لانه جواب عما يقتضيه هل وقال

الزجاج

الزجاج لانه جواب تؤمنون وليس بجواب هل لان المغفرة لا تحصل بالدلالة
على الايمان بل انما تحصل بنفس الايمان والجهاد وقراءة ابن مسعود آمنوا تؤيد
هذا الوجه قال ابن يعيش الاول هو الاظهر لان تؤمنون تفسير للتجارة لا على لفظها
والا لقال ان تؤمنوا وهو اسم وتجارة اسم والاسم يبدل من الاسم ويقع موقعه
ولما قال تؤمنون وهو كلام قائم بنفسه كان تفسير التجارة على معناها فيكون فيه
دلالة على المعنى المراد بالتجارة فيكون من جملة ما وقع عليه الاستفهام بهل و
الاعتماد في الجواب على هل وهو في معنى الامر لان الاستفهام عن الدلالة المنجية ليس
بمقصود بل المقصود الامر بها كما في قوله تع فهل انتم منتهون والمراد الامر اي انتهوا
لا نفس الاستفهام وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل
واتيت بعده بالفعل المجزوم وهو يكن الصالح للمعنى المذكور كان ذلك الفعل المجزوم
جزاء لعدم فعله او انتهائه ان لم يفعل او انتهى فيكون المعنى ان لم تفعل او ان تنته
عن الفعل يكن خيرا لك وان تنته وان كان مثبتا لفظا لكنه في معنى النفي كان لم تفعل
سواء وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي
الاكل بل انما يقتضيه الدنو فان قلت لم لا يجوز ان يكون التقدير ان تدن من الاسد
كما قال الكسائي لانه قد اتضح ان المعنى ذلك فلذلك اجاز في لا تكفر تدخل النار
بالجزم اعتمادا على ايضاح كما اجاز لا تكفر تدخل الجنة وكذا في الامر اجاب الشارح
بقوله ولا تدن لا يدل الا عليه اي على عدم الدنو لانه نهي والنهي لا يدل على الاثبات
وهذا مبني على اشتراط مجانسة الشرط المقدر للمذكور ان موجبا فموجب وان منفيا
فمنفي والسر في ذلك ان الاضمار لا بد له من ان يدل الظاهر على ما اضمر والنفي مع الاثبات
متنافيان كل واحد منهما ينفي الآخر فكيف يقدر احدهما للآخر ولذا لم يجز ان تقول
لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم اذ الظاهر وهو لا تدن منفي والمضمر ان تدن او ان لم تدن

رايتني م

جئت خ

ولا يمكن ان يكون جوابا للاستفهام لان الاستفهام على البيت لا يوجب الزيادة وانما يوجبها معرفة البيت

بجواب خ

من دنو لا من دنا ح

والاول لايدل عليه لا تدن والثاني لايوجب الاكل فكلاهما ممتنعان فيمتنع لا تدن من
الاسد يأكلك بالجزم وان تدن لايأكلك غير ما نحن فيه فلا يقدر ولم يشترط ذلك في الكلام
واذا اشترط واردت الجزم لزم اظهار الشرط كقوله تعالى لا تذر على الارض من الكافرين
ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك وانما قيد بالجزم لجواز النصب بعد الفاء في هذه
المسئلة باضمار ان لانه لا يكون باضمار الشرط حتى يلزم المحذور المذكور بل انما هو باضمار ان
واخراج الكلام في زي المصدر فيكون التقدير لا يكن منك دنو من الاسد فاكل
منه وهذا صحيح لا منع منه قالوا ولهذا اي ولعدم دلالة النفي على الاثبات
امتنع اضمار بعد النفي مطلقا اي في جميع مواده سواء اضمر المنفي او المثبت
لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف
من القول لان عدم الاتيان لا يكون سببا للتحديث ولا يتأتى ان تقدر فعلا
مثبتا نحو ان تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه فظهر من قولهم امتناع الاضمار
في النفي مطلقا وفي النهي حيث لا يصح المعنى وهذا لا يتضح اي على الاثبات على ما ذكروا لانه
ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا وهو ان النفي لا يدل
على الاثبات لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك
في النفي مطلقا ولكان الجواب بعد النهي ممتنعا لامتناع لا تدن من الاسد يأكلك كالنفي
لامتناع ما تأتينا تحدثنا وليس امتناع التقدير في مسئلة يفسد المعنى فيها بذلك
التقدير بالذي يمنع اصل الباب مع استقامته فالاولى ان يضرب من اضرب عنه
اذا اعرض اي ان يعرض عن هذا التعليل الذي ذكروه من ان النفي لا يدل على
الاثبات صفحا اي اعراضا من صفحت عن فلان اذا اعرضت عنه تقول وقد ضربت
عنه صفحا اذا اعرضت عنه وتركته منصوب على انه مفعول مطلق من لفظه
ليضرب كقعدت جلوسا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي
انما هي

انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك
وعلى خطر ان يكون وان لا يكون لخطر بمعنى الاشراف من خطر على الهلاك اذا اشرف
عليه يريد ان النفي خبر محض والاخبار لا يلزم ان يكون لتحصيل مسبب خارج عنها
بل قد يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك [deleted] خاصة ولا يرد ان الاطلاع
عليه مسبب خارج عن الخبر لان اطلاعه عليه وان كان مسببا خارجا عن الخبر مستلزم
لتحصيله عنده فالشيء المتحصل عنده نفس الخبر بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها
تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان
المعنى ان يكن لي مال انفقه لانك لما تمنيت المال وما تمنيت الا لسبب داع اليه مسبب عنه
في الخارج ثم اتيت بالفعل المجزوم الصالح له كان ذلك جزاء له فيكون المعنى على معنى
الشرط والجزاء كما رايت ومنه قولهم الا ماء اشربه فمعناه التمني واختلف النحويون
في محله فقال سيبويه لا مع ما دخلت عليه في موضع نصب بما دل عليه الامر مع
التمني وقال ابو العباس هو قبل حدوث هذا المعنى قد كان في موضع الرفع على
الابتداء فابقي على ما كان عليه وثمرة الخلاف تظهر في الصفة فتنصبها على مذهب سيبويه
نحو الا ماء باردا اشربه وترفعها على مذهب ابي العباس وتقول بارد فاذا
احدث معنى التمني بدخول همزة الاستفهام جاز ان يجاب بالمجزوم كما لو قلت ليت لي
ماء اشربه وعلى هذا العرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول
ولم تعرض عليه الا لسبب داع اليه يحصل في الخارج من حصوله فيه ثم جئت بالجواب
الصالح له مجزوما علم انه اي ذلك الجواب مبني على النزول فيكون المعنى ان تنزل تصب خيرا
فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته حاصل السؤال ان
الا تنزل نفي فيكون دالا على ان لم تنزل ومع دلالته عليه جوزت اضمار الشرط المثبت
وانت قلت لا يجوز الاضمار في النفي مطلقا وهل هذا الا تناقض قلت انه لا يدل على ذلك

اى الا تنزل لا يدل على ان لم تنزل وانما يدل عليه ان لو كان الكلام نفيا وهذا
عرض والعرض لا يكون نفيا و ان كان مركبا من لا النافية وهمزة الاستفهام لانه
بطل معناهما عند التركيب وحدث معنى آخر مناسب لما قصدت فيه اى
التوقع والعرض فلذلك سموه عرضا كما يحدث معنى التمنى والتنبيه اعلم ان لانجزام
الفعل المضارع شرطين احدهما ان يكون بعد الاشياء المذكورة وثانيهما ان
يقصد السببية ولما بين الاول شرع فى بيان الثانى فقال ثم من الواجب
ان يعلم ان المضارع الواقع فى هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء اى ان
يكون سببا عما سبق ليصير الكلام من مظان الشرط والجزاء فيجوز ان لا يقصد لان
وزان المجزوم فى هذه المواقع وزان المنصوب بعد حتى واخواته فيجوز ان يعدل
به الى جهة اخرى فان لم يقصد به الجزاء كان ذلك الفعل المضارع مرفوعا اما صفة و
لما سبقه نحو قوله تع فهب لى من لدنك وليا يرثنى اى وليا وارثا هذا عند صاحب
الكشاف وقال السكاكى انه استيناف كانه قيل ما يصنع به فقال يرثنى فلم يكن
داخلا تحت المطلوب بالدعاء وقد قرئ بالجزم اى تهب لى يرثنى لكن الرفع احسن
لان المعنى على هذا ان تهب لى يرثنى فكيف يخبر الله تع بما هو اعلم به منه ولا يجوز ان يكون
حالا لانه لا يقع حالا عن نكرة الا وهى مقدمة عليها او حالا عنه اى عما سبق نحو
فذرهم فى خوضهم يلعبون اى لاعبين وهو ظاهر لان المعنى ذرهم لاعبين اى على
هذه الحال التى هم عليها فذو الحال الضمير المنصوب لا الضمير المجرور ولو جعل استينافا
اخبارا يلعبهم على جهة الاستيناف لا يكون بعيدا او قطعا وهو ابطال الاشتراك
فيكون واستينافا تفسيرا له ويمكن ان يحمل الاستيناف على ان المراد به ان يكون جوابا
لسؤال تضمنه ما قبله نحو لا تذهب به تغلب عليه اى انت تغلب عليه فنهيته عن
الذهاب واخبرته انك تغلب عليه فيكون مستانفا ومقطوعا عما قبله ويصح

قوله لا تذهب الخ وهو ما لا يجوز فيه الا الرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى لا تذهب به فى حال
كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا اذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن الذهاب
فى حال كونك مقدرا غلبتك وهما معنيان مختلفان

ومما يحتمل الامرين الحال والقطع قولهم ذره يقول ذاك ومره يحفرها وقول الاخطل كروا الى حرتيكم تعمرونهما

فيه الجزم لفساد المعنى لانه يصير التقدير ان لا تذهب غلب عليه فيصير عدم
الذهاب سببا للغلبة عليه وليس المعنى على ذلك ولا سبيل الى الرفع على الحال لانه يصير
المعنى لا يذهب به فى حال كونه مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد الذهاب
لا النهى فى حال الغلبة ولو جعلته حالا مقدرة يكون نهيا عن الذهاب فى حال كونك
مقدرا غلبتك والغرض الاخبار بغلبته بعد الذهاب وهما معنيان مختلفان قوله
ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهى تسعة قال الشارح اعلم ان
هذه الاسماء اى الاسماء التى تجزم المضارع على معنى ان وضعت موضع ان
يريد ان اصل الكلام ان يستعمل بان لانه اصل فى باب الشرط لكن اذا اريد التعميم
وذكر الكلام بان كان الكلام طويلا فيؤدى الى التثقل والسآمة فوضعت هذه الاسماء
موضعها لضرب من الايجاز والاختصار يريد ان طرق الايجاز كثيرة وهذا ضرب منه
بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه على ما ذكرنا ان يقال ان تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا
الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه لا ما تناوله غير متناه وغير المتناهى لا يدخل
تحت الحصر والاستيفاء والا كان متناهيا وقد كان غير متناه هف فاتى باسم
عام يشمل الجميع حيث كان المراد التعميم اما حقيقة او مبالغة وترك استعمال ان
معه لدلالة على ما يدل عليه مع حصول المقصود به لا بها فقيل من تضرب اضرب
فدل ذلك على كل انسان فلهذا اى فلكونه دالا على كل انسان حكم باسميته وبنى
لتضمنه معنى ان وهو اى من منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال
وهو من تضرب اضرب كانك قلت اى انسان تضرب اضربه فكما ان ايا
منصوب لفظا على المفعولية لتضرب لوقوعه عليه فكذلك من لوقوعه موقعه
واما اذا قلت من يكرمنى اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اى

انسانا يكرمني اكرمه فكان من واقعا موقع اى فيكون مرفوعا لفظا على الابتداء
كان مرفوعا محلا عليه بقي الكلام في خبره انه اى شيء هو الجملة الجزائية او
مجموع الجملتين قد اختلف فيه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وحدها
اعني اكرمه لان المذكور هنا شان الجملة الشرطية والجملة الجزائية والجملة
الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من والصلة لا يكون خبرا لكونها
في صلة من والصلة لا يكون خبر الموصول وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان
جميعا لان الجملة الشرطية لا تكون خالية عن الضمير قط بخلاف الجزائية فجعلناهما
خبرا كيلا يقع الصلة خبرا نظرا الى الجزاء ولا يخلو الخبر عن الضمير نظرا الى الشرط مع
انه له محلا وهو كانك قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه فان الخبر هنا مجموع
الجملتين لا الجزائية وحدها وهي اعني من تختص باولي العلم سواء كان انسانا
او ملكا ولم يقل باولي العقل على عادة النحاة لانه يطلق على البارى
تعالى نحو قوله تع قل من بيده ملكوت كل شيء وهو لا يوصف بالعقل بل بالعلم
الا تغليبا كقوله تع والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم
من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فانه تع قال ومنهم بضمير العقلاء
وهو راجع الى كل دابة بعضها ليس من العقلاء تغليبا للعقلاء عليهم ثم
قال من يمشي دون ما يمشي بناء على هذا التغليب ويقع على الواحد والاثنين
والجمع والمذكر والمؤنث ولفظها واحد كقوله • نكن مثل من يا ذئب يصطحبان •
وقوله تع ومنهم من يستمعون اليك وقوله تعا ومن يقنت منكن لله ورسوله
وتعمل صالحا بتذكير الاول وتأنيث الثاني في قراءة غير حمزة والكسائي و
والجحدري قال صاحب الكشاف الحمل على اللفظ هو الكثير وقد يحمل على المعنى وقال بعض
الكوفيين اذا حمل على اللفظ لا يجوز رده الى المعنى من غير عكس وليس شيء

قال الفرزدق • تعش فان عاهدتني لا تخونني • نكن مثل من يا ذئب يصطحبان •

اى بتأنيث تعمل وتذكير من يقنت سيد ع

لورد وفي كلام رب العزة نحو ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحا
يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا ثم قال قد احسن الله
له رزقا قال ابن الحاجب جائز في الاول من غير ضعف وفي الثاني
مع ضعف وسره ان المعنى اقوى فالرجوع الى اللفظ بعد اعتباره ضعيف
لا الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ لان هذا رجوع من الضعيف وعلى هذا
الاخر ما كما تصنع اصنع كان حقه ان يقال ان تفعل صنعة الخياطة افعلها
وان تفعل صنعة الخفاف افعلها وان تفعل صنعة القزاز افعلها الى ما
لا يمكن حصره ولا استيعابه فاتى باسم عام يشمل الجميع لضرب من الايجاز
والاختصار فقيل ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع
على كل شيء من العاقل وغيره عند الابهام لكن في العاقل يقع على كل شيء من اجناسه
وانواعه واصنافه دون اشخاصه الا ترى انك تقول الشبح رفع لك من بعيد لا تشعر
به ماذا اى اي نوع ذلك فالسؤال عن نوع الشبح المرئي اما اذا تحققت انه
من نوع الانسان لم يعبر عنه الا بمن هذا على اطلاقها اما اذا كانت شرطية فلا يقع الا
على كل شيء في غير العقلاء في الجملة اما مبهمة يقع على كل شيء مطلقا فلما قصد الشياع
اتى به وجعل نايبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله نصب على المفعولية فيما ذكرنا
من المثال والمعنى كما ذكر واذا قلت ما يكن اخرج بالجزم كان مرفوع المحل بالابتداء
على تأويل اى شيء يقع اخرج وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين الشرطية
والجزائية اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد الى المبتدأ
لانه جملة والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ان يكون فيها عايد الى المبتداء وقد
خلا الجزاء ههنا اى في قولنا ما يكن اخرج عن العائد وفي الشرط ضمير يعود اليه لكنه
صلة من فجعل الجميع خبرا على ما ذكرنا وكذلك اي مجازى بها كاخواتها مضافة

ومفردة تقول ايهم يأتني اكرمه والمعنى انسان ما ان يأتني اكرمه وهو اى ههنا
اى في هذا المثال مرفوع لفظا لانها شرطية لكونها استفهامية معربة بالابتداء
ولو قلت ايهم تضرب اضرب اى ان تضرب انسانا ما اضربه كان منصوبا
على المفعولية ومنه قوله تع ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى هذا متى واين
ومتى من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج
اخرج كان حقه ان يقال ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا
وان تخرج بعد غد اخرج بعد غد الى غير ذلك مما لا يمكن حصره فلما اريد الاستغراق
وتعذر التفصيل وجب ان يوتى باسم عام متناول لجميع الازمنة فجيء بمتى لانه كان
مشتملا على جميع الازمنة فقيل متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج في وقت ما اخرج
فيه فيكون منصوبا محلا على انه مفعول فيه قال متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد
خير نار عندها خير موقد وكذلك حق الكلام اذا قلت اين تذهب اذهب ان يقول ان تذهب
في الدار اذهب فيها وان تذهب في المسجد اذهب فيه وان تذهب في السوق
اذهب فيه الى ما لا يقدر على استيعابه فلما اريد الاستغراق جيء باين فقيل اين تذهب اذهب
لانه كان لاستغراق الامكنة والمعنى ان تذهب في كل مكان اذهب فهو ايضا منصوب
المحل على المفعول فيه وتلحقها ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متيما تخرج اخرج
واينما تكن اكن وقوله تع اينما تكونوا يدرككم الموت لكن لا وجوبا بل انت بالخيار
وعلى هذا انى تجازى بها على معنى ان لما ذكرنا من قصد الايجاز والاختصار
وهي بمعنى كيف كقوله تع فأتوا حرثكم انى شئتم اى كيف شئتم بعد ان يكون المأتى
موضع الحرث بقرينة فأتوا حرثكم وقد يجيء بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من
اين لك هذا الا ان الفرق بينهما انه تجازى بها اى بانى دون كيف لانك اذا قلت انى
تكن اكن فقد ضمنت مساواته في جميع الاحوال من الصحة والسقم والغنى والفقر

اى الا انها تحصل
معنى المجازات
يعني في كيف لا يقال كيف تكن
اكن بخلاف انى لتضمن ان وكيف
لا يتضمن

وذلك

وذلك غير ممكن نحو انى تكن اكن وقوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها وهي لا استغراق
الاحوال وانت تعلم ان هذا مشكل على الدليل المذكور لان كيف ايضا لاستغراق
الاحوال فالاولى ان يضرب عنه الى غيره وهو ان يقال لضعفها ونقصها عن
تصرف اخواتها ولم يكن ضرورة تدعو الى المجازاة لاعناه على اى حال هو يكن
اكن عنه والفرق الاخر انها اى انى ليست بظرف كما ان كيف كذلك اى ظرف
هذا على مذهب الاخفش اذ تقديركه على اى حال يوذن بذلك يرد عليه الحال
لانها مقدرة بفي ثم هو معارض بصحة تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء وقال
غيره انه ليس بظرف بل هو جار مجراه اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد
أصحيح ام سقيم اما اذا ضمت اليها ما يجازى بها لانها زادته بها ما نحو كيف يكن
اكن لكنه ضعيف عند البصريين لما ذكرنا وليس بضعيف عند الكوفيين وعلى هذا
مهما نحو مهما تصنع اصنع كما تقول ما تصنع اصنع ومثله قوله تعالى وقالوا مهما
تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقد اختلفوا فيها هل هي اسم مركب
فقال قوم انها اسم كامل يجازى بها لان التركيب على خلاف الاصل فلا يقدم عليه
الا بدليل وقد افادت معنى الشرط والغالب فيها الحرف وهي ليست بحرف
فعلم انها متضمنة بمعناها وقال قوم هي مركبة لكنهم فرقتان قال الخليل ومن
تابعه مركبة من ما الشرطية وما المزيدة وقال آخرون من مه وما والى هذين
الوجهين اشار بقوله وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على
ان يكون ما الاولى شرطية وما الثانية زايدة مثلها في ايا ما تدعوا وهي كثيرا ما
يزاد مع ادوات الشرط كما مر وقوله تعالى فاما ترين من البشر احدا ومتيما
واينما فابدل الالف الاولى هاء تحسينا للفظ لانه قد يزول به التكرار المستكره
لقربه من الالف في المخرج ولم يعكس لان الاولى اسم والثانية حرف والاسم

لقربه من الفعل اقبل للتغيير والتصرف من الحرف والثاني ان يكون الاصل مه
واقعًا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف كان قائلا قال انا افعل كذا تعريضا لمخاطبه
بانه لا يقدر عليه فقال المخاطب له مه ما تفعل افعل اى كف عما انت فيه ما
تفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة فاللفظ على هذا لا يدخله تغير لانه مركب
من كلمتين بقينا على لفظهما وحكى الكوفيون في ادوات الشرط مهمن وهذا يقوى
الثاني لان هذه مه ضمت اليه من كما ضمت اليها ما قال ابن يعيش الوجه قول
الخليل لانه يلزم ان يزاد معنى الكف في كل موضع فيه مهما ولا يلزم هذا اصلا
ان تاملته تدري وقال ايضا انه قد استفهم بمهما كما يستفهم بما انشد ابو زيد في
نوادره مهما لى الليلة مهما ليه ولا تقويم لجواز ان يستفهم بها على القول الثاني
وعلى هذا حيثما واذما وهما اى اذ وحيث بمنزلة اين ومتى في انهما من الظروف
الزمانية والمكانية الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك اى عدم كونهما للمجازاة
لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائه الابهام والاضافة
تنافيه فاذا كفتا اى منعتا بما عن الاضافة صلحتا بمعنى للمجازاة لزوال المنافاة
قوله واى يكون واحدًا من اثنين قال الشارح وضع اى على ان يكون واحدًا
من اثنين او جماعة لفظا او معنى فيكون لازم الاضافة الى واحد منهما او منها
اى ولان اى على ان يكون واحدًا من اثنين او جماعة اذا اضيف الى المعرفة
لم يضف الا الى اثنين فصاعدًا اما من حيث اللفظ نحو اى الرجلين واى
الرجال واما من حيث المعنى نحو اى واني وانك كان شرًا فاخزاه الله على
ويرة اخزى الله الكاذب مني ومنك وبيني وبينك فالمعنى انما كما كان في الاخرى
منا وبيننا في التحقيق لم يضف الا الى المتعدد والتكرار لامر لفظي وهو التزامهم
ان لا يعطف على المضمر المجرور الا باعادة العامل ويكون النكرة عامة شايعة

وضع

لانها

لاشخاصها اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة فهي بعض ما يضاف اليه
ولهذا اخذ حكمه زمانا كان او مكانا او غيرهما مذكرا كان او مؤنثا والحاصل انها اضيف
كان بمعناه ان زمانا فمعنى زمان وان مكانا فمعنى مكان الى غير ذلك **قوله** ويدل
على اسميتها قال الشارح قد استدل المص على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء
باسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم يأتني اكرمه فان في يأتني ضميرًا يعود الى اى و
الاضمار مختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر فان دخول حرف
الجر مختص بالاسم وباضافتها نحو ايهم فانها مختصة بالاسم وبدخول التنوين نحو
ايا ما تدعوا فانه ايضا من خواصه وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل
تختص اى هذه الدلائل بعضها بالنصب اى ببعض تلك الاسماء لان متى ومهما واذما
وحيثما لا يدخلها شيء من ذلك اى من الاضمار وحرف الجر والتنوين والاضافة
والدليل العام على اسميتها اى الدليل الصالح لان يدل على اسمية جميعها الوجوه في كل
واحد منها دلالتها اى دلالة هذه الاسماء مع افادة معنى المجازاة على معان بتصور
استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها اى تلك الاسماء فعدم
بتلك المقارنة لا ان في انفسها ذلك الا يرى ان ما يدل على الانسان بالاستقلال في
نفسه لكنه اخرجه اقتران معنى المجازاة فلم يظهر ذلك الا اذا انضم الى الجملتين وعلى هذا
غيرهما بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة ولا يدل
على معنى غير ذلك ويدل على اسميتها ايضا انها اى ان هذه الاسماء لا تتعرى عن الاعراب
المحلي على ما مر من ان بعضها منصوب المحل في بعض المواضع وبعضها مرفوع المحل
في موضع اخر والحرف لا يكون له اعراب بوجه ما اى لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
قوله ومنها اى من السماعية اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز قال الشارح
اعلم ان اسماء الاعداد جمع عدد واسم مثل عديد لا مصدر من عددت الشيء اعده

اذا احصيته بل مصدر عد وهو مقول على معنيين احدهما مقادير اسماء الاجناس
فالواحد والاثنان ليسا بعددين وذكرهما في العدد لكونهما محتاجا اليهما فيما بعد
العشرات وثانيهما انه عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها فهما على
هذا من العدد وقريب من معناه ما قالوا ما يدل على نكتة آحاد المعدودات فلما وقعا
جوابين لكم في قولك كم عندك دخلا في هذا التعريف واما ذراع ونحوه فلمقدار
طول او عرض للمذروع لا لبيان آحاد الجنس فهو كمن وقفيز ولما كان عملها النصب
متوقفا على ابهامها بين اولا ان في هذه الاسماء ابهاما يقتضي ما يفسره فقال انها
في ابهامها بمنزلة المقادير جمع مقدار وقد مر بيان معناه فافتقرت الى ما يبينها كالمقادير
وذلك لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تأتي بما
يبين النوع المقصود منه ويزيل الابهام فلم يعلم جواب اذا وفوجب جواب المحذوف
او جواب لاذا وفلم يعلم عطف على قلت وكلا الوجهين حسن ثم شرع في احوال المبين
فقال ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة اي فالتبيين
بالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان يضاف الى امثلة اقل العدد التي هي
أفعُل كاكلب وأفعال كافراس وأفعِلة كارغفة وفِعلة كفِتية ومنها اي ومن امثلة
اقل العدد الجمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلاثة غلمة بل لو قطع
بما بيناه سبب الاضافة الا في ضرورة الشعر وثلاثة غلمان اما الاول فلان المقصود
ما بعد الثلاثة لا الثلاثة ولهذا يوصف ما بعدها لا هي كقوله تع اني ارى سبع بقرات
سمان فلو لم يوصف لكان ما ليس بمقصود كالمقصود بيان الملازمة انها ح يتم
بالتنوين فدل انها مستغنية عما بعدها ومقصودة واما الثاني فعدم القول به
لانه اي هذا الجمع اي غلمان للكثرة والثلاثة الى العشرة من عقود القلة وضعت
لها جموع القلة فاذا امكن الاتيان بها كان واجبا لموافقتها لها في المعنى فيجب

ان تقول

ان تقول ثلاثة غلمة ليطابق العدد المعدود هذا اما الاضافة فلانها كنفس وعين
ذات وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد الى تبيينها واما الجمع فلانه هو القياس لان
مدلوله جمع فان لم يكن للاسم مثال قلة او كان خارجا عن القياس جاز ان يضاف
الى مثال الكثرة نحو ثلاثة شسوع وهي شسوع النعل الذي يشد بها الى زمامها واحدها
شِسع لفقدان السماع في أشسُع وأشساع وحكى البعض أشسُعا فعلى هذا قال
شارح التسهيل واو ثر شسوع لقلة استعمال اشسع واشساع وان لم يكن شاذا
لان واحدها شِسع وجمع مثله على أفعال وأفعُل مطرد وثلاثة قروء او ثر قروء
على اقرؤ لان ذلك خارج عن القياس لان واحده قَرء وجمع مثله على افعال شاذ
ولان اقراء لما كان اثقل بان فيه همزتين من قروء كان قروء حسنا بهذا العارض
ولان قروءا لما كان اكثر استحق بكثرته وضع موضع اقراء فهذان الوجهان حسنا
وقد يجيء مميزها جمعا معنى نحو ثلاثة رهط وقد شذ عن هذا الاصل وهو ان التبيين
بالاضافة يكون بالاضافة الى جمع من جموع القلة ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس
فيها ان يضاف الى جمع كما تقدم ويقال ثلاث مئات او ثلاث مئين الى سبع مئات
او مئين لان الثلاث يبين بالمائة فوجب جمعها على مثال جموع القلة ولا
يأتي منه مثال جمع القلة الا المصحح مذكره ومؤنثه الا انهم استغنوا اي لكنهم
استغنوا استدراك من قوله اذ القياس كذا اي كان القياس ثلثمائين لكنهم استغنوا
بلفظ الواحد عن الجمع لما فيه من الكثرة والتأنيث فلعدمهما جاز ثلثة رجال ولعدم
الكثرة جاز ثلث نسوة ولعدم التأنيث جاز ثلثة آلاف فلما استثقل التأنيث والكثرة
رد الى المفرد وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر كقوله ثلثمئين للملوك
وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وفيما دون الثلاثة يعني الواحد و
الاثنين لا يجوز الاضافة اي لا يجوز بيانه بالاضافة بل يكتفى فيه بذكر اسم الجنس

لان التلفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والدلالة على
العدد جميعا نحو رجل ورجلان اما المفرد فظ واما التثنية ايضا فظ لسلامة
لفظ المفرد فح لا احتياج الى ذكر العدد فيحتاج الى ذكر المعدود بعده فبيناط
شاذ من قبيل الضرورة بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص من عقود العدد
هو مقصود المتكلم فاحتيج الى اثبات العدد ليعلم خصوصية الجنس لان العدد لا يدل
عليها الحاصل انه اذا اجتمعت الدلالتان فى لفظ اسم جنس فرد والا اجتمعا واما
التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلاثة
اثوابا لانهم لما نونوا العدد نصبوا المميز لامتناع الاضافة لوجود التنوين
كما فى موضع كف سحابا وقد ذكرنا انه شاذ عن القياس وفيما فيه النون
نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره فى بحث التميز وفيما ركب من الاعداد
نحو خمسة عشر رجلا فان قلت لا ينصب المميز الا الاسم التام ولا يتم الا
بالتنوين او بالنون او بالاضافة وكل منها معدوم فى الاعداد المركبة
فلا ينصبه اجاب بقوله وانما ينصب اى العدد المركب لان فيه تقدير التنوين
اذ الاصل خمسة وعشرة على ما مر وسيجيء فى موضعه ان شاء تعالى فثبت
من هذا ان مواضع النصب ثلاثة واحد منها شاذ وحق المنصوب فى الموضعين
الاخرين ان يكون مفردا نكرة لانه لما وجب رده الى المفرد لان الغرض به
التبيين والدلالة على الجنس اعلم ان المقصود الاسم الاول حتى ان المميز كالصفة بعد
تمام الموصوف فصار فى صورة المفعول الذى هو فضلة ولم يبق كالموصوف الذى
هو عمدة بخلاف الثلثة الى التسعة فانه قصد بالاسم الثانى عين ما قصد لان ثلثة مبهم
صالح لكل شيء ولما قصد تبيينه اضيف فصار كنفس زيد لان المعدود فى الاصل
موصوف بها واصله ان يكون جمعا رعاية للاصل ولا مقتضى للعدول عنه كما عدل

وانما قال نحو قول بعضهم لانه قال بعضهم ثلثة اثوابا بالاضافة

فى المركب

فى المركب الى تسعين لوجوده فلا يلزم ان يكون المميز جمعا هنا ولو سلمت المساواة
الا انه اغتفر الجمع فى الثلاثة الى التسعة لكونه جمع قلة ولم يغتفر فى المركب الى تسعين
لكونه جمع كثرة فرد الى الواحد لاستثقاله كما فعل مثل ذلك فى التصغير نحو اجيمال فى تصغير
اجمال وجميلات فى تصغير جمال والنكرة المفردة تكفى فى ذلك اى فى الدلالة على الجنس
فاختاروها لانها اخف من المعرفة لعدم الزيادة فيها بخلاف المعرفة واجاز
عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا قاصدا ان لكل منهم عشرون ان دعت الحاجة
اليه فحسن وان لم يستعمله العرب لانه استعمال لا يفهم معناه يعنى ولا يجمع مميز باب
عشرين فى غير هذا النوع وان وقع فيحمل على انه حال او تابع كقوله تع اثنتى عشرة
اسباطا فان اسباطا وان وقع موقع التميز لكنه ليس بتميز فهو بدل او عطف
بيان والتميز محذوف وهو فرقة او جماعة فح يكون المميز مفردا نكرة والا لما انث
العدد لا لانه تميز الكانوا ستة وثلاثين بناء على ما ذكره الزجاج من ان المميز واحد
من العدد لان ذلك مخصوص فيما اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فلا لان
الاصل فى الجميع العدول الى المفرد لغرض ذكرناه فاستعماله اذا على الاصل لا على
الوجه الذى ذكره وحمله الزمخشرى على التميز بناء على ان المراد بالاسباط القبيلة اذ
كل قبيلة اسباط لا سبط فوضع اسباط موضع قبيلة وهى نكرة مفردة ورايه
هذا لا بأس به لو ساعده استعمال لكن ذلك مخالف لما يقوله اهل اللغة من ان
السبط فى بنى اسرائيل بمنزلة القبيلة فى العرب فيكون اسباطا واقعا موقع
قبائل وذكر فى الصحاح الاسباط من بنى اسرائيل كالقبائل فى العرب واورد
هذه الاية وجعل تأنيث العدد على ارادة الفرقة وحمل اسباطا على البدلية
بعد ما يقع التفسير خلافا للفراء على ما حكى عنه جواز جمع تميز العدد المنصوب
نحو احد عشر رجالا او قام ثلثون رجالا فان قلت من اى قبيل تجعل مائة

أمن قبيل الثلاثة الى التسعة او من قبيل المركب الى تسعين الاول مميزه جمع
والثانى مميزه منصوب مفرد ومميز مائة ليس بجمع ولا بمنصوب فما الوجه فيه
اجاب بقوله واما مائة فانها تضاف الى ما يبينها كما تضاف باب عشرة
الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها
شبهات احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرمرات يريد انها عقد العشرة
كما ان العشرة عقد الواحدات المائة عشرة عشرات كما ان العشرة
عشرمرات واحد والشبه الثانى مع التسعين من حيث انها اى
المائة جمع كثرة مثلها اى مثل التسعين اى كما ان التسعين جمع كثرة
ولانها هذا وجه شبه آخر اورده ابن يعيش فى شرحه للمفصل اى ومن
حيث ان المائة تليها اى تسعين فالشبه الاول يقتضى ان يكون حكمه
حكم العشرة يعنى يكون مميزه جمعا مجرورا والشبه الثانى يقتضى ان يكون
مميزه واحدا منصوبا فوجب ان يجعل لكل من الشبهين حظ من الحكم فجعل ما
بينهما مجرور لكونه كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين توفيرا من وفر فلان عليه حقه اى
استوفاه او تتميما من الشئ الموفور اى التام على الاعتبارين اى شبه العشرة و شبه
التسعين حقهما اى حق الاعتبارين منصوب على انه مفعول لتوفيرا او تبيين
فى قوله تعالى ولبثوا ثلثمائة سنين على قراءة من قرأ بالتنوين محمول على
البدل والا لزم الشذوذان احدهما جمع المميز والآخر نصبه كانه قال ولبثوا
سنين لا لما ذكره ابو اسحاق الزجاج من التعليل المذكور فى قوله اثنتى
عشرة اسباطا لما ذكرنا وقال الكواشى عطف بيان وعلى تقدير البدل المبدل
منه اما ثلاثة او مائة لان سنين بمعنى مبين وهل هذا الا تكلف ثم
قالوا مائتا درهم فاضافوا مثناها الى المفرد كما اضافوا اليه ولم يمتنع

الاضافة

الاضافة الى المفرد اذ نون التثنية يجوز اسقاطها للاضافة كالتنوين كما
يمتنع فى مثل تسعين لما ذكرنا فى بحث التمييز وقوله اذا عاش الفتى مائتين
عاما شاذ وعلى هذا اى وعلى حكم مائة حكم الف يريد ان مائة يضاف الى
المفرد لما يجاذبها من الشبهين كذلك الف لانه مائة عشر مرات وجمع كثيرة
وان تثنيتها مما يضاف اليه لعدم المانع كذلك تثنية الالف الا ان الالف يجئ جمعها
مضافا الى المفرد نحو آلاف رجل دون مائة لرفض جمعها فان قلت عد المص فيما سبق
نحو عشرون من العوامل القياسية فلم عد من الاعداد المركبة من العوامل السماعية والحال
انها على منهاج واحد اجاب بقوله وانما عد المص الاعداد المركبة من العوامل السماعية
لان الاسماء المركبة التى تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر فى هذه الاسماء اعنى الاسماء
المركبة من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت هذه الاعداد المركبة تنحصر فى عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فبالحرى ان تعد من السماعية لان السماعى هو المقصور على السماع
ولا يتجاوز منه الى غيره فان قلت الاعداد التى فيها النون من عشرين الى تسعين ايضا
اى كالاعداد المركبة من السماعية بعين ما ذكرتم لانها تنحصر فى عدد معلوم اعنى من عشرين
الى تسعين وقد عدها فى القياسية قلنا انه اى المص جعل الاسم التام مطلقا سواء كان
من الاعداد او من غيرها وسواء كان تمامه بالتنوين او بالاضافة والاول منها
من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده
على التمييز فعلة النصب الامتناع عن الاضافة فكل ما وجدت فيه تلك العلة امكنك
تعدية هذا الحكم اليه فيصح تعديده اى تعديد المص الاعداد التى فيها النون من جملة
القياسية لانها تامة منقطعة عن الاضافة فيكون ح قياسية واما ان احد انواع
انواع الاسم التام المبهم وهو الاعداد المركبة ينحصر فى عدد مخصوص فذلك
لا يقدح فيما ذكره من الاعداد التى فيها النون فى جملة القياسية فان قلت اليست

اى تلك الاسماء

المبهم

اى لا يبطل يعنى ذكر المص عشرين واخواتها الى تسعين من القياسية

الشبهة بقائمة اذ الاعداد المركبة بهذا الوجه من القياسية فكيف عدها من السماعية
اجاب بقوله على ان اي بلى ان الشبهة قايمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول الاعداد
المركبة بهذا الوجه داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري ان
تعد من العوامل القياسية كالعدد الذي فيه نون الجمع لحاصل ان المص عد ما فيه
نون الجمع من القياسية والاعداد المركبة من السماعية وعلل الشارح تعديدها
منها بقوله لان الاسماء المركبة الخ فاورد السائل النقض وقال لو صح ما ذكرتم
لزم ان يكون ما فيه نون الجمع من السماعية وقد عدها من القياسية اجاب بانه
انما جعل الاسم التام المبهم مطلقا الخ فاورد النقض ثانيا بان قال لزم على ما ذكرتم
ان يعد الاسماء المركبة من القياسية وقد عدها من السماعية فيكون الشبهة قائمة
وسلمها بان قال على ان الشبهة الخ لكنها مندفعة بالعناية بان الاعداد ان قيدت
بحيثية الانحصار فسماعية وان قيدت بحيثية الابهام فقياسية فكل صالح لان
يعد من كل منهما فاورد ما فيه النون من القياسية نظرا الى الحيثية الثانية والاعداد
المركبة من السماعية بالنظر الى الحيثية الاولى ولا حجر في ذلك لان السر الملحوظ في هذا
التغيير ظهور القاطع في الاول وتوهمه على الاصل في الثاني **قوله** والثاني كم في الاستفهام
عن العدد وهي بسيطة عند الجمهور مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية عند
الكسائي والفراء محذوفا منها الالف وساكنا اخرها بعده للنقل الناشئ عن كثير
الاستعمال وليس بصحيح يدل عليه دخول حرف الجر والاعراب بوجوه قال الشارح
اعلم ان كم اسم بدليل ما مر وعود الضمير والاضافة والاسناد اليه وتسليط العوامل
عليه موضوع للكناية وهي ان يتكلم بشيء ويريد به غيره كذا ذكر في الصحاح عن
الاعداد جمع عدد وقدم تفسيره لغرض العموم والاختصار الذي يستفاد بصريح
العدد على سبيل الابهام قليلة كانت او كثيرة او متوسطة على ما ذهب اليه المحققون

جمع كناية وهي في اللغة وفي الاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا

وهي للكثرة على ما حكي في البسيط عن بعضهم ان كم الخبرية للتكثير في مقابلة رب وزعم
ان الاستفهامية للتكثير فجمع الشارح في الذكر بين القولين فلا يرد ما قيل وفيه بحث
لان الاطلاق بانها للتكثير ليس بجيد اذ الاستفهام غير مختص بالقلة ولا بالكثرة اذ لا يتحقق
عند المستفهم كثرة العدد المستفهم عنه ولا قلته وايضا لا يلزم من كونها للاستفهام عن العدد
كون كثرة العدد المستفهم عنه او قلته متحققة عند المستفهم وتستعمل كم في الكلام على وجهين
في الاستفهام وهو طلب العلم بما في ضمير المخاطب وهو من الانشاء وهو الكلام الذي لا
يكون لنسبته خارج يطابقه او لا يطابقه ولهذا لم يجز التصديق والتكذيب فيه اللهم اذا
تضمن الخبر كقم مثلا لم يكن فيه الا طلب القيام من المخاطب القائم بالنفس وهو قد يكون
بالحرف لانه يتعلق بجزئين كالاخبار فكما انه يكون بالحرف كان ولام الابتداء فكذلك
الانشاء يكون بالحرف كحرف الاستفهام وليت ولعل وكان ولا الناهية وقد يكون
بغير حرف اما على اداتها او على تضمنه كالفاظ العقود ومن ابوك والخبر وهو الكلام
الذي يكون لنسبته خارج كذلك ولذلك جرى التصديق والتكذيب فيه والتحقيق انه
لا انشاء الخبر لانه ايضا كناية عن العدد على سبيل الابهام فالمتكلم عبر عما في الضمير من التكثير
او التقليل او التوسط وهو معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له في الخارج وانما الاخبار
باعتبار كون ما اضيف اليه كم كذا فان كونه كذا له وجود في الخارج فالكلام باعتباره
محتمل للصدق والكذب فجاء التقسيم على هذا اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك
فينصب المميز المفرد المنكور لوجهين احدهما قوله لجريها مجرى عشرين اذ هو في معنى عدد
مقرون بهمزة الاستفهام و المعنى أعشرون رجلا عندك ام ثلثون فكما ان مميز عشرين
واخواته مفرد منصوب كذلك مميز كم الاستفهامية والثاني قوله والتنوين مقدر فيها
اي ولان التنوين مقدر في كم الاستفهامية لانها اسم والاسم من حيث هو اسم يستحق
التنوين فكم يستحق التنوين وقد سقطت للبناء علامة الاعراب الذي يضاده

البناء فلا جمع بينهما والا يلزم الجمع بين المتضادين فوجد فيها ما يمنع الاضافة كما وجد
في عشرين واخواته فنصب مميزها مفردا كما نصب ذلك وقيل انه كناية عن العدد
فجعل هو المتوسط وهو احد عشر بلزومه على ذلك التقدير لان نسبة مطلق العدد
الى جميعها على السواء وان دخل عليها حرف الجر على ما هو الاجود فيجوز جره اما باضمار من
عند الخليل وسيبويه والفراء وجماعة من النحاة وزعم ابن باسشاد انه ليس مذهب
المحققين برده ان اضمار حرف الجر نص من كلامهم او بالاضافة عند ابي اسحاق الزجاج
وقيل لا يمكن الخفض بها لكونه بمنزلة عدد ينتصب ما بعده قولا واحدا فلو نصبت
مرة وخفضت اخرى لزم تفضيل الفرع على الاصل ولم يذكر سيبويه الخفض
الا اذا دخل عليها حرف الجر وذكره الفراء في كل موضع وكذا الزجاج وجماعة
كالنصب وقال ابن مالك ولا يجوز ان يكون جمعا لما ذكر الا عند الكوفيين وما ورده
من كم لك شهودا وكم عليك رقباء فلا حجة لهم على ذلك لجواز حمله على الحال والمميز
محذوف والتقدير كم انسانا لك شهودا وكم نفسا لك رقباء وعند الاخفش
يجوز كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان حتى اذا كان السؤال عن جماعات
يسوغ تمييزها بالجمع ومال اليه بعض المتأخرين واما كم الخبرية فانها تبين بالاضافة
الى الجمع او بالاضافة الى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال
فانه اجريها قصدا للتكثير فاضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير اي
كناية عنه وهو مذهب المبرد ومن بعده من النحاة وابن طاهر وتلميذه زعما
انها يقع على القليل والكثير على مذهب سيبويه والكسائي فاذا كانت لعدد كثير
فهو كمائة درهم قال وكم ليلة قد بتها غير اثم بساحة الجلين منعم القلب وهو
الاكثر واما اضافته الى الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت باب عشرة
فكان عشر يضاف الى الجمع فكذا هذا وهو الاقل ولانها لما كانت للعدد الكثير

في الخبرية صح

جعل

جعل مميزها كمميزه وانما جاز الجمع وان لم يجز فيه لدلالته على الكثرة صريحا فاستغني
به عن الجمع لانه ليس في لفظها ما يدل على الكثرة فجوز جمع مميزها تصريحا بالتكثير
واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام والتبيين بالاضافة بالخبر
فرقا بينهما اذ لو كان على منهاج واحد لالتبس احدهما بالاخر وهذا وجه آخر
في نصب كم الاستفهامية وجر كم الخبرية فاورد عليه بلزوم التحكم لان الفرق كما
يحصل به يحصل بعكسه فنسبته اليهما سواء فاجاب عنه بقوله والجر اولى بالخبرية
من النصب لانها نقيضة رب من حيث ان رب للتقليل وهاتيك للتكثير فجر
ما بعدها حملا على رب وجريا على ونيرتهم اي طريقتهم في حمل الشيء على ما
يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث لا تمكن اي في موضع يتعذر الاضافة
او للتقليل اي لاجل ذلك وذلك اي تعذر الاضافة عند ما يفصل على بناء المجهول
اي عند وقوع الفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لانها ح يتم بالتنوين
الساقط للبناء فوجب ان ينصب مميزه ولك ان تقول التعذر ممنوع والا لما اختلف
فيه فقال بعضهم يجوز الجر في الشعر وهو مذهب جمهور البصريين لانه فصل بين المضاف
والمضاف اليه وقال يجوز فيه اذا كان الفاصل من الظرف او الجار والمجرور نحو بك
مأخوذ وكم اليوم جايع جائني والا فلا وذلك مذهب يونس ورد بسماع الفاصل
مطلقا كقوله كم دونه ميت موماة يقال لها وقوله كم بجود معرف نال العلى فانه بجود
ليس بمتعلق بمجرور كم وكذلك دون بخلاف المثالين السابقين واطلق الفصل
ليتناول الظرف مع الجار والمجرور لكن الجر عند وقوع الفصل مختص عند البصريين وربما نصب
غير مفصول ذكره سيبويه عن بعض العرب على لغة تميم وزعم بعض النحويين حملا
على الاستفهامية لكن جائز افراد مميزها وجمعه نص عليه السيرافي وفي كلام سيبويه ما
يدل عليه وبعضهم على التزام الافراد وجه الاول ابقاء حكم الخبرية من وجه الثاني

وجه نصب كم الاستفهامية التميز وقد ذكرناه وبعضهم وهو الفراء ومع الكوفيين على ما نقل عنهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي منونة ابدا في التقدير وذلك لا يمنع عمل الجار لدخول من على مميزها والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة عليه وانما بنيت اي كم في وجهيها لانها حال كونها استفهامية تتضمن معنى حرف اي حرف الاستفهام اذ قدر ان معنى كم رجلا اعشرون ام ثلثون وحال كونها خبرية تشبه الحرف اعني رب لانها نقيضها ونظيرتها اذ كم الاستفهامية لفظا او لفظا ومعنى لكون كل منهما كناية عن العدد اولان وضعها كوضع الحروف او لتضمنها معنى حرف مقدر بناء على تضمنها معنى الانشاء الذي هو في الغالب بحرف فكانها متضمنة وانما بنيت على السكون لان الاصل في البناء السكون وقد مر غير مرة اعلم ان كم على وجهيها تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة لقبولها على هذين الوجهين كل عامل من عوامل الاسماء ولا يخفى عليك ان لها مطلقا مواضع في التركيب لا بد من بنائها حتى يتبين انها على اي نوع من انواع الاعراب فنقول لا يخلو اما ان يقع بعد كم فعل غير مشتغل عنه او يقع قبله حرف جر او اسم مضاف او لا يقع هذا ولا ذاك فان كان الاول فهو منصوب او على مفعول به او مطلقا او على الظرف وان كان الثاني فهو مجرور لانه يبطل عمل الجار لغيره ولا يجوز الغاؤه اصلا وان كان زايدا وان كان الثالث وصدقه بان لا يكون بعده فعل اصلا او يكون ولكن مشتغلا عنه وقبله حرف جر او مضاف فمرفوع لانه اذا لم يكن معه جار ولا بعده ما يعمل فيه ولا يتقدم عليه عامل آخر لوجوب صدارته وجب التجرد عن العوامل اللفظية فيكون مرفوعا اما على الابتداء والخبرية فانظر فان كان صدق هذا القسم بان لا يكون بعده فعل اصلا فلا يخلو اما ان يكون كم غير ظرف او ظرفا فان كان الاول فهو مبتداء نحو كم رجلا اخوتك لانه

اسم

اسم جرد عن العوامل اللفظية ولا مانع كونه مبتدا وان كان الثاني فهو خبر نحو كم يوما قراءتك لانه تجرد عما يعمل فيه لفظا ولا يجوز ان يكون مبتدا لان اليوم لا يكون قراءة فتعين كونه خبرا فالمعنى اعشرين او في كثير من اليوم فكانت منصوبة في التحقيق بما هو خبر في الحقيقة وان كان بعده فعل مشتغل عنه بان يكون ضميره فان سلط على ضميره تسلط المفعولية فلك فيه وجهان والا فهو مبتداء سواء كان ظرفا او غير ظرف وهذا تفصيل معنى قوله ثم انها تقع في وجهيها مبتداءة ومفعولة ومضافا اليها ما احسن قوله حيث افاد هذه الاقسام بلفظ مختصر على التمام فقوله مبتداة اشارة الى القسم الثالث وما وقع منه خبرا فهو في الواقع منصوب فلهذا لم يعتد به مثال كم الخبرية الواقعة مبتداة نحو كم رجل عندك او جاءني او ضربته والنصب فيه على باب الاشتغال يشترط ان يكون المقدر مؤخرا لوجوب صدارته ومثال كم الاستفهامية الواقعة مبتداءة كم رجلا عندك او جاءك او ضربته بمعنى كثير من الرجال عندك في الخبرية تفسير للمثال الاول او اعشرون من الرجال عندك في الاستفهامية تفسير للمثال الثاني ففي الكلام لف ونشر على الترتيب وقوله مفعولة اشارة الى القسم الاول لانها باطلاقها يتناول بها وفيها ومطلقا مثال وقوع الخبرية والاستفهامية مفعولا بها قوله ونحو كم رجل لقيت او كم رجلا لقيت اي كثيرا من الرجال تفسير للمثال الاول او اعشرين من الرجال لقيت تفسير للمثال الثاني ومثال الاول وقوعها خبرية او استفهامية مفعولا فيها نحو قولك كم يوم او يوما سرت بمعنى كثيرا او اعشرين من الايام سرت ومطلقا قولك كم ضربة او ضربة ضربت ووقوع كم في هذه الامثلة الثلاثة على حذف الضمير ضعيف وقوله ومضافا اليها اشارة الى القسم الثاني لان الاضافة تكون بحرف الجر وبتقديره مثال ذلك وبرزق كم رجل في الخبرية او رجلا

مثال الاضافة

في الاستفهامية اطلقت بمعنى رزق كثيراً وارزق عشرين من الرجال اطلقت
من الطلق يده بالجر وقولك بكم درهم اودرهما اشتريت هذا بكثير من الدراهم
او بعشرين منها اشتريته ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
لما فيها من معنى الاستفهام كما رايته فان قلت فلا تقع مجرورة لذلك قلت
وذلك لان معنى الاستفهام مقدر قبل حرف الجر فان قلت فليجز ذلك في
المرفوع والمنصوب قلت الفرق واضح لان الجار يتصل بالمجرور ويتحد به
فكانهما واحد بخلاف المرفوع والمنصوب فان قلت فعلى هذا يصح ان تقع
كم الخبرية فاعلة لانه ليس فيها ما يقتضي الصدر اجاب بقوله والخبرية بمنزلة
الاستفهامية في هذا المعنى اي في اقتضائها صدر الكلام لانهم اجروها مجرى
واحداً في الحالين والسر فيه ما ذكرنا من ان فيه معنى الانشاء في التكثير وله
تاثير في استحقاق الصدر ولانها لما كانت تقابل رب اي تضادها من
حيث كم للتكثير ورب للتقليل ولرب صدر الكلام فكذلك جواب لما اي
يثبت لها صدر الكلام كما ثبت لرب صدر الكلام جريا على سننهم في حمل الضد على
الضد وحكى الاخفش ان بعض العرب لا يلزم الخبرية الصدر فيجيزه فكتب
كم عان وهذه اللغة اضطرب فيها يقاس عليها وقيل لا يلتفت اليها لقلتها والاول
هو الصحيح ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه مفردا حملا على
اللفظ لان لفظه مفرد مرة وجاز عود الضمير ايضا اليه جمعا حملا على المعنى مرة اخرى
لانه مجموع المعنى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم كما في كل وكلا وكذلك في التذكير والتأنيث
قوله والثالث كاي قال الشارح كاي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي
الاستفهامية او الشرطية على اختلاف القولين فجعلتا كلمة واحدة دالة على معنى لا يدل
عليه كل منهما نظير كزيد علما المحكي المحكوم على موضعه بالاعراب وقيل المعتبر اي

على

على زيادة الكاف لتعريها عن التشبيه لازمة غير متعلقة بشيء وقيل بسيطة في
ذلك المعنى معنى كم الخبرية وهو الاخبار على قصد التكثير لان الظاهر لها من استعمال
العرب ذلك وهذا معنى قوله وانما جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاين رجلا عند جماعة
من النحويين خلافا للسيرافي فانه نقل عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم الاستفهامية
كم لك دون كاي لك كما رب لك فان قلت فليضف ككم الخبرية اجاب بقوله وانما
نصبت يريد كان حقها الاضافة الى مميزها لكنها نصبت لانها كالمحكية
والمحكي لا يضاف لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وقد ورد
عليه كلام الفصحاء كقوله وكاين لنا فضلا عليكم ونعمة قديما ولا تدرون ما من منعم
وفيها اي في كلمة كاي خمس لغات اولها كاي بوزن كعي الكاف فاء والهمزة عين
والياء لام لان الكاف لما ركبت مع اي وجعلت معها كلمة واحدة كانت الكاف
بمنزلة الفاء فيكون الهمزة بمنزلة العين ووزنت بمثلها لانها غير اصلية في الحقيقة
وهي تقابل بمثلها ان لم يكن عارضة فلهذا قال بوزن كعي بفتح الكاف والعين وتشديد
الياء المكسورة وهي اللغة الباقية تتفرع منها بحسب التغيرات الناشية من كثرة الاستعمال
وثانيها كاي بتسكين الهمزة وتخفيف الياء بوزن كعي حكاها ابو الحسن بن كيسان
وثالثها كاء بوزن كاع اصله كاي وهي اللغة الاولى فصنع فيه كما صنع في جاء وقسي
ثم قلبت الياء الفا بعد التخفيف لانفتاح ما قبلها حكاها ابن كيسان والاعلم وليس ذلك
بغلط كما ظن لتعلق القرآن بها ورابعها كيء بالياء الساكنة قبل الهمزة على عدم قلبها
الفا لسكونها بوزن كيع حكاها ابو العباس وخامسها كإ بحذف الف كاء او على
توهم انهم بنوا منه اسما على فعل فاعل كاعلال عم وشج بوزن كع حكاها ابو الحسن بن
كيسان والضبط فيها ان الاصل فيها كاي فخفف الياء والهمزة فصار كاء بغير مد وهذا
الترتيب احسن من ترتيب صاحب الكشاف وابن مالك ولو قدم الشارح كي على كاء لكان

ترتيبه على نظام الكل واكثر ما يستعمل اى اكثر استعمالها فما مصدرية مع من كقوله
تع وكاى من قرية اهلكناها وكذلك كم الخبرية اى اكثر استعمالها بمن كقوله تع
وكم من قرية وكم من ملك ولما كان فى معنى كم الخبرية ثبت لها صدر الكلام وقد
يستفهم بها كقول ابى ابن كعب لعبد الله بن مسعود كاى يقراء سورة الاحزاب
وكاى تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله بن مسعود يوالى ثلاثا وسبعين فقال ابى قط اى
ماكانت كذا قط يقراء يذكره ابن مالك محتجا بهذا ولا نعلم من ذكر غيره **قوله**
والرابع كذا قال الشارح كذا كناية عن العدد اى عن العدد المبهم ككم اى كما ان كم
كناية عن العدد المبهم فيه اشارة الى المذهب الاخر فى وضع كم وهو الذى يظهر
من استعمال العرب لها وهى مركبة من كاف التشبيه وذا التى فى قولك هذا مثله
به لكونها ذا هذا اشار بها الى الذى هو من الاسماء الستة فى الصورة الا انهما لما
ركبتا لم يبق معناهما الاول بل تغير حكم الكاف حتى لا يتعلق بشئ قبله ولا يعمل فى ذا
على قول وخلع منها معنى التشبيه كما تغير حكمها وخلع معناها فى كاى وذا ايضا تغير
حكمها تغيرا لازما من التغير الاول وخلع معنى الاشارة عنه ولذلك التغير استوى
فيها الذكر والانثى ولزمت طريقة واحدة فلا يقال فى كذا كذه كما يقال هذا هذه
ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار مع الكاف بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها نحو
عندى كذا درهما كما ينصب الاسم المضاف ما بعده نحو مثله رجلا فكانه قيل كالعدد درهما
وهو لفظ الخليل هكذا قال سيبويه وانما قصد ان يبين يكونه عبارة عن عدد مبهم
واذا قلت عندى كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما واستعماله هكذا قيل عند
الاكثرين ومردود عند بن خروف واستعماله مكررا من غير عاطف قليل وعند
بعضهم غير محفوظ فثبت ان اكثر استعمالها مكررا بعاطف وعلى اى طريق استعمل
فمعناه العدد المبهم عند البصريين وعند الكوفيين ووافقهم الاخفش والمبرد

نحو مثله رجلا [illegible]

وابن

وابن الدهان وابن معطى معناه ثلاثة الى العشرة اذا افرد وتمييزه مفرد مجرور وخطاه
الفارسى والزجاج وابن ابى الربيع وابن عصفور وقال ضياء الدين واما تجويزهم
الرفع بعد كذا فخطأ لانه لم يسمع من كلامهم واما تجويز ابن حبيبم الخفض بعد كذا وكذا
فمنصوص على انه لحن واما كذا درهم بالخفض فلا يجوز الا على الاضافة ولا على
البدل خلافا لزعمها وان كان منصوبا فمعناه عشرون او ثلاثون الى تسعين
واحد عشر وبابه اذا كرر من غير عطف واحد وعشرون وبابه اذا كرر مع عاطف
ومستندة الرأى لا الرواية قال الشيخ اثير الدين المسموع من لسان العرب استعمالها
مفردة ومعطوفة اذا كانت عن غير العدد واستعمالها معطوفة فقط اذا
كانت كناية عن العدد ولا يحفظ مفردة ولا مركبة ولا يختص بعدد دون عدد
فكذا كذا درهما غير مركب بل مما حذف منه حرف العطف على مذهب من يجيزه
وكذا درهما غير مفرد بل مما حذف منه المعطوف وكل منهما حفظ لما استقرى
من كلامهم وقال الشيخ وعلى هذا الذى اخرناه اذا قال قائل له عندى كذا وكذا
درهما انزلناه على درهم واحد الا ان قال اردت اكثر وكذلك اذا قال كذا كذا
درهما وكذلك اذا قال كذا درهما وكذلك فيما نحن بالرفع والخفض وقد
اختلف الفقهاء فى الاقرار بهذه الكناية اختلافا كثيرا واذا لم يكن للناس
عرف فيها ولا اصطلاح خاص لبعضهم وجب حملها على اللغة قال والعجب انه
لم يقل احد منهم بما يوافق اللغة هذا والذى يفهم من كلام الشارح ان التمييز
والتبيين للعدد المبهم واما ما يفهم من كلام بعض شارحى الكافية ان التمييز عن
الكاف لانك تبين فى كذا رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس هو ولم يبين
العدد المبهم **قوله** ومن السماعية العاملة فى الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال
لابد لنا ان نبحث فيها عن حدها وبنائها واسميتها ومحلها من الاعراب اما الاول

مطلب اسماء الافعال

وقال الاخر وهيج الحي من دارٍ فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله

رجح هلا لانه جعله مع حي اسما حكاية كقولهم هذا حضر موت

حيهلاً بالتنوين وحيهلا بالالف

حيهل حيهل بسكون الهاء وفتح اللام بسكون اللام

فهو ما قال ابن الحاجب ما يكون بمعنى الامر او الماضي والاعتراض حقيقتها بانها فكيف يكون احدهما في معنى الاخر والحق انه اسم لفظ فعل الامر او الماضي اذ لو دل على ما دل عليه الفعل لكان فعلا ساقط واما البناء فلوجهين لمناسبة وضع بعضها وضع الحرف وحمل ما عداه عليه لان المجموع من باب واحد لمشابهتها بما هي بمعناه من فعل الامر والفعل الماضي فلا يفسر أفٍ بالضجر والا لكان معربا كمسماه ولو علل بناءها بكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل بقي على اصله او لا لامكن ان يفسر كما فسر كثير من النحاة واما الاسمية فقد استدل عليها بكونها مفعوله في قوله فدعوا نزال وكنت اول نازل وهو ضعيف لان الفعل الصريح يقع في مثل هذا الموضع لان المراد اللفظ وبدخول حرف الجر عليها بحيهلا يرجون كل مطية والمنع المذكور وارد عليه وبدخول التنوين على كثير منها وبتعذر الحرفية فيه لانه مسند او مفعول مطلق على اختلاف الرأيين ولا شيء من الحرف كذلك والفعلية لان شيئا من اسماء الافعال ليس على وزن الفعل وصه وان كان على صيغة خف في الظاهر الا انه ليس عليها في التحقيق لان صيغته الاصلية اخوف واذا تعذرتا تعينت الاسمية وباسناد الفعل اليها وقد حرّبانه وما وقع فاعلا من الفعل كقوله ونارا عني الاسر بصوته فمحمول على ارادة المصدر بان المصدر المرادة لاطراد حذفها مرادة كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغا وبحكاية بنائها بعد النقل الى العلمية فيما في اخره راء فاجماعهم عليه دليل على اسميته عندهم واما المحل ففيه مذاهب قال بعضهم لا محل لها لان ما يقوم مقامه لا محل له اورد عليه بانه يثبت ان يكون ما يقال له اسم اسما بوجوه كما سمعت والاسم اذا ركب مع غيره استحق الاعراب ولو محلا على ما ثبت في لغتهم موقع ما الاعراب وموقع ما له اعراب واجماعهم على ان ساير المبنيات اذا وقعت مركبة تكون معربة محلا وان كان واقعا موقع ما لا اعراب له فثبت انه يجب ان يكون لها محل من الاعراب وقال بعضهم مرفوعة المحل على الابتداء

ويستعمل حي وحده بمعنى اقبل ومنه قول المؤذن حي على الصلوة وهلا وحده قال الا ابلغا ليلى وقولا لها هلا مفضل اخره وقد ركبت ابرا عظيما تحملا النابغة ليلى الاخيلية وبعده ذري عنك هجاء الرجال وقبلي اي اذلقي حملا ملأ اسنكي فيشلا قوله ذري مفعولان لقوله ابلغا والمعنى ابلغا هذه المرأة وقولا اقبلي واسرعي الحق وانقادي في مقالتي هذه وهي اتركي هجاء الرجال واقبلي الى اذلقي

لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية والفاعل ساد مسد الخبر بمعنى ان المقصود من المبتداء والخبر منسوب اليه ومنسوب حاصل من الاسم وفاعل كما في اقائم الزيدان وما قيل انه واقع موقع ما لا يكون مبتدأ فغير وارد لانه لا يمنع كونه مبتداء والا لما كان قائم في المثال المذكور مبتداء وبعضهم ذهب الى انها منصوبة المحل على المصدر فتقدير رويد زيدا على هذا ارود ارواداً زيداً فحذف الفعل وصغر تصغير الترخيم قال ابن الحاجب والاول اوجه لانه لو كان رويد منصوبا نصب المصدر ولا فعل له ملفوظا لوجب تقدير فعله فيخرج عن كونه اسم فعل خروج سقيا ورعيا وشكرا لتقدير افعالها ولكان معربا كما اعربت اذ لا موجب للبناء اذ معنى الفعلية انما هو في المقدر لا فيه الا ترى ان أفّ اذا قصد اسم فعل يكون مبنيا واذا قصد انه في معنى المصدر يكون معربا فدل ان كونه مصدرا يوجب كونه معربا وايضا لو كان مصدرا لجاز اضافته او تنوينه اذ كل مصدر اما مضاف او منون وينعكس هذا بعكس هو المطلوب واستدل البعض على ذلك بان يقول لو كان منصوبا نصب المصدر فاما ان يكون من قبيل المصدر الذي قام مقام فعله وصار نسيا منسيا او من قبيل المصدر الذي يجوز ذكر الفعل معه وكلاهما لا سبيل اليهما اما الى الاول فلانه لو كان من ذلك القبيل لما جاز ارتفاع الظاهر به واللازم باطل اما الملازمة فلان ما كان من ذلك القبيل من المصادر انما حذف افعالها للعلم بها وبقا عملها فالذي اوجب حذف فاعلها فلا يجوز ذكره كما لا يجوز ذكرها فثبت ان المصدر الذي من هذا القبيل لا يرتفع الظاهر به اما بطلان اللازم فلثبوت شتان زيد وعمرو وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم فلا يكون منتصبه نصب المصدر وقال الشارح والثاني اوجه لمقارنة اللام نحو هيهات لما توعدون كما بعدا له لا يعد له وما قيل انه فرع للفعل فلا يلزم من امتناعه في الاصل امتناعه في الفرع كضربت لزيد وضارب لزيد فغير وارد لانه اذا كان بمعنى الفعل فلا بد ان يمتنع دخول اللام والا لزم تخلف الاسم عن المسمى بخلاف ضارب لزيد لانه ليس باسم ضرب وقولهم انه اسم للفعل مجاز بل هو اسم للمصدر حقيقة

فلو سمي على هذا سقيا وغيره به لم يكن بعيدا وتقدير الفعل لا يوجب الاعراب قوله
اذ لا موجب للبناء ممنوع لجواز ان يكون وجها آخر من الوجوه المذكورة فقوله اذ معنى
الفعلية انما هو في الفعل المقدر لا فيه لا يثبت السلب الكلي بخلاف سقيا ورعيا
وغيرهما لفقد المشابهة وبخلاف اف اذا كان معربا وكل مصدر اما معرف
باللام واما منون واما مضاف فليس بمنحصر فيما ذكرتم فينعكس بعكس النقيض الى
كل ما لا يكون معرفا ولا منونا ولا مضافا فلا يكون مصدرا الا الى ما ذكرتم فلترجع
الى ما قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها لضرب من الايجاز
حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسدون بها مسدها ولنوع
من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي في قوله وفي
هذه مبالغة ليست في مسمياتها فوعد بيان وجه الثاني وبين وجه الاول
فقال فاذا قلت رويد زيدا فانه اقيم رويد مقام امهل ويستوي فيه
المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع وجاء على صورة واحدة
حيث تقول رُوَيْدَ يا زيدُ ويا زينبُ ويا زيدانِ ويا زيدونَ ويا زينباتُ
ويا زينبانِ بخلاف أَمْهِلْ فانك تقول في المذكر امهل وفي المؤنث أَمْهِلِي وعلى هذا
وفي هذا على ما لا يخفى نوع من الاختصار والايجاز ثم ان مسميات هذه الاسماء
قد يكون بعضها امرا وقد يكون بعضها إخبارا كما قال امرا دون انشاء لانه
لا يجيء الا بمعنى الامر اذا لم يكن اخبارا والغلبة للاول لان الايجاز المقصود
من وضع هذه الاسماء مما به الامر لانه هو الذي يكتفى فيه بالاشارة وقرينة
الحال ولفظ عن التصريح بلفظ الامر فالاول اي اسم الفعل الذي مسماه الامر
قد يكون متعديا كرويد زيدا او غير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى
اكفف ولم يورد الامام اي المص يدل عليه ما وقع في بعض النسخ المص

مقام

مقام الامام هذا النوع اي ما كان غير متعد من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقـ
هنا اي مقصود الامام في هذا الموضع ذكر العوامل في الظاهر فان قلت ما تقول
فيه هل يعمل فيما يتقدمه كما يعمل الفعل قلت لا يعمل لانه اسم والاصل في الاسماء ان لا تعمل
لكن لما كان مسمياتها افعالا عملت بذلك فيجب ان يلزم طريقة واحدة في العمل هو العمل
فيما يتأخر عنها لانحطاط رتبتها عن رتبة الافعال اما اسم الفاعل فانما يعمل فيما يتقدمه
لقوة مشابهته بالفعل لكونها من وجوه كثيرة وقد عرفتها فكانه يعمل فاخذ حكم الفعل
علامة لفرط المشابهة وهذه الاسماء ليست بافعال والاسماء على الاطلاق لان معناها
الافعال فلم يتصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء فاعطيت حكم الحرف كان
واخواتها تعمل على طريقة واحدة واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء
اي اسماء الافعال كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكر اي الامام في الكتاب فمنها رُوَيْدَ وهو
مصدر أَرْوَدَ في الاصل اي امهل يريد ان اصله ارواد الا انه صغر تصغير الترخيم اي غير
تغييرا كتغيير الترخيم اي بلا علة بان حذف منه الزوايد المراد المثنى اذ لا زايد الا اثنان
وغير بالتصغير ايضا وسمي به الفعل وقيل له اسم الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير اي
تغيير التصغير دليلا على انه خلع عنه معنى المصدرية وبني كما بني فعل الامر وفي بعض النسخ
كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع كما ذكرنا فرقا بينها الضمير
راجع الى رويد وبين الفعل ولانها في الاصل المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع فرويد
لا يثنى ولا يجمع وفي الكبرى تأمل يظهر بادناه وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول
نحو رُوَيْدَ زيدٍ اي اِرْوَادَ زيدٍ اِرْوادًا وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رُوَيْدًا اما على انه مصدر وصف به مبالغة او على انه مصغر رود او
(اي سهلا بوفق)
مرود تصغير الترخيم بحذف الزوايد اي هينا او على الحال عطف على على الوصفية اي وقد
يستعمل منصوبا منونا على الحال ايضا نحو ساروا رُوَيْدًا اي مُرْوِدِينَ فتذكر المصدر

يعني المراد من العوامل العاملة في الظاهر

وحكي من بعض العرب رويد نفسه جعله مصدرا كضرب الرقاب

انما جعل رويد حالا ولم يجعل صفة موصوف محذوف لان حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه على خلاف القياس

حذف الفعل ويد المصدر واضيف الى المفعول

في الصحاح فلان يمشي على رود اي مهل تصغيره رويد

يقف على الوصفية ويقدمه على الحالية وفي قوله مرودي تنبيه على ان رويدا حالا عن
فاعل سار واو روى ان سيبويه جعل رويدا حالا من السير المقدر وهو في هذه الاستعمالات
الثلاث ليس باسم فعل ولا يبني لفقد المشابهة كذا ذكره الجوهري في الصحاح واذا
لحقه الكاف وهو اسم فعل فالجملة حال من الضمير المنصوب كان الكاف مجردا للخطاب
ولا محل له من الاعراب اذ لا يجوز لانه بمنزلة ارود وهو لا يضاف مثلها اي مثل الكاف
التي في ذاك وقد مر والنجاءك بالنصب على معنى نج نفسك وانج النجاءك الذي
عرفته وعلى كل حال الكاف بمجرد الخطاب ولا محل لها من الاعراب رفعا لاستكنان الفاعل
وليس بتأكيد لاتصاله ونصبا لورود النجاءك زيدا وجرا لامتناع الاضافة نحو
رويدك زيدا والوجوه كلها آتية فيه واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله اي ومن اسماء الافعال وهو اسم لدع فيكون متعديا كذلك نحو بله زيدا
اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى
اترك زيدا تركا فحذف الفعل وقدم المصدر نائبا منابه وفيه اختصار مع اعطاء معنى
التوكيد وهذا مثل قوله تع فضرب الرقاب بمعنى فاضربوا الرقاب ضربا قال بله الاكف
كانها لم تخلق روي منصوبا ومجرورا وقد روى ابو زيد فيه القلب نحو بهل زيد
ومنها ويك وهو اسم لخذ ومنها عليك وهو اسم لالزم وكذلك عليك بزيد اي قربه
مني ومنها عندك خالدا وهو ايضا اسم لالزم وحذرك زيدا وحذارك ايضا و
مكانك كقوله تحمدي او تستريحي وما حكاه الفراء عن بعض العرب مكانكني بمعنى انتظرني
بنون الوقاية لقصد السلامة وحال الكاف في هذه كحالها في رويدك ومنها صه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف وآمين بمعنى استجب وهيهات بمعنى ابت ونحوه مستقصى
في صدر الكتاب وعلى هذا اليك زيد بمعنى تنح اي تباعد عنه وعليك من الظروف
المضافة في الاصل وقد جعل ههنا اي في هذا الموضع ايضا اسما للفعل لان الظروف

تنوب

تنوب مناب الافعال وتغني اي تفيد غناءها بالنصب اي فائدتها والنائب يجوز
ان يكون اسما للمنوب لعلاقة بينهما فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا دونك اي هو
كعلى اسم لالزم ومن الظروف المضافة في الاصل ومنها اي من اسماء الافعال
هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد فهو اسم له وقيل اصله هيهية فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اذا كان مفتوح الياء واما اذا كان مكسورها فقيل
جمع المفتوحة واصله هيهيات فحذف اللام على خلاف القياس وهل هذا الا تعسف ولجي خلافه
ولهذا جاز فيه جاز فيه الحركات الثلاث الفتح والكسر والضم وقد ينون في كلها وقد يسكن
وقرئ بهن اما الكسر فقراءة ابي جعفر المدني واما الضم فقراءة الزهري واما الفتح
مع التنوين فقراءة الاعرج واما الضم مع التنوين فقراءة ابي حيان واما الكسر
فقراءة عيسى بن عمرو وانما قيل ذلك لانهم لما رأوها تارة مكسورة واخرى مفتوحة
وياؤها تارة مقلوبة واخرى ثابتة شبهوها في الموضعين بما يماثلها فقيل
ان المفتوحة مفردة اصلها كذا وقدم كزلزلة فقعل ما فعل فتاؤه تاء التانيث
والوقف عليها هاء كما في زلزلة والمكسورة جمع المفتوحة اصلها هيهيات كزلزلات
والقياس بقاء يائها كمصطفيات فالحذف على خلافه فياؤها كياء هذه فالوقف
عليها بالتاء ومنها اي من اسماء الافعال شتان وهو اسم لافترق نحو شتان
زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد تزاد بعدها ما توكيدا نحو شتان ما زيد
وعمرو وهذا ما عليه الفصحاء واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو
قال لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم يريد سليم صاحب
المال والفتى الازد للاموال غير سالم لانه يلزم جعل الفاعل المقصود به التفرقة بينهما
في المعنى لفظا واحدا لا افتراق فيه في اللفظ لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان
شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين اذ الافتراق لا يتصور الا بينهما ولو جعلت مزيدة

لا اسند شتان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية وقد حرما فيه كانه قد فهم
من قصدهم التفرقة في المعنى ثبوتها في اللفظ ليحصل المناسبة بينهما ولم يستبعد
بعضهم يريد به ابا على الفارسى عن القياس لكون ما بينهما صالحا للواحد والكثير
بيانه ان معنى شتان ماكان هو الافتراق والتباين بين الشيئين فى بعض المعانى
والاحوال لان الاخبار عن افتراق الذوات لا فائدة فيه لا لما كفت الضرورة
اخره فهم ان معنى شتان زيد وعمرو شتان حالا زيد وعمرو على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه ورأى ان اظهاره غير بعيد فجوزه وان كان لفظه
مفردا لان التقدير كذلك وايضا فيما اذا كان الفاعل لا يفعل الا متعددا فى
المعنى يجوز ان يجيء في اللفظ متعددا لفظا ومتعددا معنى نحو كلا الرجلين
وكلا زيد وعمرو فكذا هذا وكلا الوجهين غير لازمين اما الاول فلان التقدير
حال زيد وحال عمرو فهو ايضا متعدد وعلى التقدير فالحذف ملتزم ليحصل
التعدد فاذا اظهر لا يبقى ذلك ولهذا لا يجوز شتان زيد على قصد حالاه ولو قصد
لوجب اظهاره على الافتراق واما الثانى فلان المعنى ان اقتضى المتعددات
فالوجه الواحد واقتضى افتراقها فالوجهان يؤتى بها مفترقة فى اللفظ وكلا
الرجلين وكلا زيد وعمرو وعكس ما نحن فيه فلا بد من بيان الفرق ولا فرق
مناسب سوى ما ذكرنا فيعود ما ذكره من ما له الى عليه ومنها اى من اسماء
الافعال سرعان يجوز فى سينه الحركات الثلاث وهو اسم لسرع وقد جاء
فى المثل سرعان ذا اهالة وذا اشارة الى ما سال من انفه وفاعل سرعان
وانتصب اهالة اى انتصابا على اخذها من ابنى المفعول من اهلت الدقيق اى جبنته
وقيل الاهالة الشحم الذائب على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل
اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ اى شرع يسمنها فرأى رغامها بضم الراء

اى اصل هذا المثل م

فلم يكن لشتان عل وجوه من العوامل

وهو

وهو المخاط يسيل من انفها لانها كانت رغاما فظنه اى ظن الاعرابى ذلك الرغام
ودكا وسم اللحم وهو الشحم فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك اى سرعان
ذا اهالة ونقل فى الاضاحيك المستملحة ان اعرابيا جاء الى اعرابى يشترى منه شاة
فقال للراعى هل عندك شاة سمينة فقال نعم عندى شاة طفحت شحما وامتلأت وسما
وودكا فقال على بها فجاء الراعى بشاة يسيل رغامها لا يتحرك هزالا وسوء حال
فقال وعدتنا بمثل هذه اين اللحم والشحم فقال الم تر ان الشحم يسيل من منخريها فقال
الرجل سرعان ذا اهالة وذا اشارة الى الرغام كذا قاله الميدانى فارسلها مثلا
يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل وقته **قوله** وفى هذه الثلاثة مبالغة ليست
فى مسمياتها قال الشارح اراد اى المص بهذه الثلاثة هيهات وشتان وسرعان
واراد بمسمياتها بعد وافترق وسرع وذلك اى ثبوت المبالغة فى هذه الثلاثة دون
مسمياتها لانا وان كنا نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى فى بعد والسر فيه ان
فى هيهات زيادة فى اللفظ من غير تركيب على مسمياتها فوجب الزيادة فى المعنى وهى اى المبالغة
باعتبار ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم اى لا ان يخبر عنه بان يعلم المتكلم المخاطب
مكان ذلك الشئ اى ثبوته وهو البعد ويحتمل ان يكون المعنى وجود ذلك المقصود فى مكان
بعيد فحسب كما بعد كذلك بل يخبر عن المقصود بل يظهر المتكلم اعتقاده فيه اى فى بعده اى علمه
يقينا ببعده واستبعاده اى استبعاد المتكلم له اى للمخاطب فيتعلق بيظهر اولا ذلك الشئ
فباستعداده فكانه بمنزلة ان يقال بعد هذا جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا الاعتبار
شتان وسرعان يعنى وان كنا نفسر شتان بافترق وسرعان بسرع فان فيهما زيادة
معنى ليست فى افترق وسرع وهى الاخبار بانه مفترق وسريع جدا الا ان يعلم المخاطب
بافتراقه وسرعته فحسب بل يظهر قوة اعتقاده فيه فكانه قال افترق او سرع جدا
وذلك لان العدول عن لفظ الى لفظ ابدا يكون للمبالغة **قوله** ومن السماعية

الودك وسم اللحم ودجاجة ودبكة اى سمينة وديك وديك ايضا صحاح

طفح الاناء امتلأ ضح بنبض وبابه خضع صحاح

ليست

مطلب افعال الناقصة

انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة قال الشارح اعلم ان هذه الافعال
عوامل داخلة على المبتداء والخبر كظننت واخواته اى كان ذلك يدخل عليهما
ولا احتياج الى الايضاح قال ايضاحاله الا تراك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط
كان فيكون ما بقى مبتداء وخبرا نحو زيد اخوك فان قيل هذا منقوض بالحال
وذى الحال الداخل عليهما العوامل لصحة حمل الحال على ذى الحال اجاب بقوله ولا ينتقض
هذا الايضاح بضربت زيدا قائما لان المنصوب اعنى الحال هناك اى فى ضربت
زيدا قائما ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه اى وراء المنصوب وهو ذو الحال
مع عامله كان كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما لانه لا يفيد بدون
الخبر كما لا يفيد المبتداء اذا لفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال
اى الافعال الناقصة المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية فى اقتضاء
معانيها شيئين كما ان الفعل المتعدى يقتضى الفاعل فيرفعه والمفعول فينصبه كذلك
الفعل الناقص يقتضى الاسم فيرفعه والخبر فينصبه ومن المعلوم ان الشارح افادك
بكلامه هذا ان رفع الاسم بالفعل الناقص والخبر ايضا لمشابهته المفعول به الاول
مذهب البصريين وقال الكوفيون لا يعمله بل بقى بعد دخول الفعل عليه على ما هو عليه
والثانى شقه الاول متفق عليه وشقه الثانى مختلف فيه فان الفراء قال انتصب به
تشبيها له بالحال وعن الكوفيين انه انتصب على الحال والصحيح الاول بدليل جواز اضماره
وتعريفه وجموده والحال ليست بهذه المثابة لا يقال يقع الخبر جملة وظرفا ولا يقع المفعول
لان ذلك ممنوع وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث عنها وانما
يدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما بمنزلة قام زيد فانه يدل على قيام
فيما مضى واذا سلبت عنها الدلالة على الحدث عوضت الخبر بالنصب على انه مفعول فانه
ثان لعوضت ومفعوله الاول اقيم مقام فاعله ليكون مع خبرها فى قوة الفعل الدال

على

على الحدث كما سمعته فيما سبق فلم تسكت على مرفوعها كما فى الافعال التامة انظر كيف جعل
احد سببى التسمية فرعا للآخر وهو انها انما سميت ناقصة لان كلا منها بحيث لو اقتصر
على المرفوع لم يستقم وكانت ناقصة عند اقتصارك فيها على المرفوع بخلاف الافعال
التامة لاستقامتها عند ذلك الاقتصار وذلك لان وضعها لتقرير الشئ على صفة فاذا
قطعت عنها فقد استعملت فى غير موضعها فلم يستقم لذلك والى الوجه الذى ذكره الشارح
ذهب المبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى والجرجانى وابن برهان وهو ظاهر مذهب
سيبويه وذهب الشلوبين الى ان ليس لها حدث ولا اشتقت منه فقال ابن هشام كيف
تقول هكذا وهو يلائم تعاليقه بهذا التقدير اى تقدير مصدرها نحو يعجبنى ان زيدا اخوك
اى كون زيد اخاك وذهب ابن عصفور الى انها مشتقة من احداث لم ينطق بها قال
وقد وجدت من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون الاصول ورجح ابن
مالك الوجه الثانى على الاول وقال دلالتها على الحدث ظاهرة من كلام سيبويه والمبرد
والسيرافى وابطله بوجوه احدها انها لو لم تدل لما صرح بمصدرها معملا عملها وقد صرح
وثانيها ان حدثا وزمانا وما يدل عليهما وما يدل على الحدث فقط وما يدل على الزمان
فقط الاول الافعال والثانى المصادر والثالث اسماء الزمان فالافعال يستلزم الدلالة
على الحدث كالزمان وثالثها انه يجئ منه اسم الفاعل وهو لا يدل الا على الحدث ورابعها
لو كانت كذلك لما بنى منها امر وقد بنى والحق هو الثانى وكثيرا ما يختلج هذا فى خاطرى حتى
ظفرت بنص من هذا الفاضل ثم اختلف القائلون بان لها مصدرا هل يجمع بينهما فيصبر
اجاز ذلك السيرافى ومنع الجمهور والظاهر ان هذا الاختلاف فرع الاختلاف فى دلالتها
على الحدث **قوله** والفرق بين صار وكان قال الشارح اعلم ان معنى صار الانتقال من حال
الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا اورد المثالين لان الانتقال من حال الى حال
اما مع بقاء المنتقل وهو الاول اولا وهو الثانى ولهذا قال بعضهم انه باعتبار الحقيقة

كقوله تع ويطيل من بيدى البايع ... اذا تلطى به
كقوله تع كونوا قوامين بالقسط الآية

والانتقال من حال الى حال بالنظر الى بقاء المادة فالطينية والخزفية حالات للاجزاء الترابية
ولان الانتقال اما مجرد تشبيه وهو المثال الاول او الى صفة حقيقية وهو المثال الثاني
وهذا معنى قوله اى قول المص في المتن يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب
على زمان سابق لم يوجد ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضى من غير تعرض
لزواله في الحال او لازواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل من ذات الى ذات
نحو صار زيد الى عمرو ومن مكان الى مكان نحو صار زيد الى مكة فهى في هذا الوجه تامة
وكذا في الوجه الثاني لان الى عمرو متعلق بصار وليس بظرف مستقر خبرا له **قوله** وكان
يجئ تامة قال الشايع اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا
وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر بمعنى وجد او وقع فلا يفتقر الى المنصوب
ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى وجد في المهد صبيا فان قلت
كيف يصح ان يكون هذا مثالا لكان التامة وهى مذكورة مع المنصوب اجاب بقوله
وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية تقريره ما اردت بالمنصوب انه منصوب على الخبرية
لكان او على الخبرية الثاني غير مانع والاول ممنوع كيف والمعنى لا يساعده اذ لا تعجب من
تكلم من كان في المهد صبيا وانما ذا من تكلم من وجد في المهد صبيا اى وجد في المهد في
حال الصبا والثالث التى فيها ضمير الشان نحو كان خير من زيد اى كان الشأن انت
خير منه فكان هذه هى الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا
انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب اما
الاول فلانها لتقرير الشيء على صفة ولها اسم وخبر واما الثاني فلانها تختص باحكام
ليست في ساير اقسامها احدها ان اسمها لا يكون الا ضميرا وثانيها انه لا يكون
الا للحديث وثالثها انه لا يكون الا مبهما ورابعها ان خبرها لا يكون الا جملة
وخامسها انه لا يكون فيها ضمير يعود الى اسمها والرابع ان يكون مزيدة نحو ما

حكى

فاذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله متعلقها وان كانت
زايدة كان له قلب مبتداء وخبر والمعنى لمن له قلب واذا كانت لضمير الشان كان فيها ضمير الحديث وهو
اسمها وله قلب مبتدا وخبر في موضع خبرها ح

حكى من قولهم ان من افضلهم كان زيدا وقوله تع لمن كان له قلب يتوجه على
الاربعة وامكان كل منها ظاهر واما قوله بتيهاء قفر والمطى كانها قطا
الحزن قد كانت فراخا بيوضها فليس كان فيه بمعنى صار اما الناقصة فلادائها
الى عكس المعنى واما التامة فلاستلزامها ان يكون البيوض في حال كونها فراخا
والتى فيها ضمير الشان والزايدة فلاستلزامها الفساد من حيث اللفظ لنصب
فراخا ومن حيث الاخبار عن البيض بانه فراخ فتعين حمل كان على صار
والمعنى عليه **قوله** وكذا اصبح واخواته قال الشايع اعلم ان اصبح وامسى واضحى
يجئ على ثلاثة معان احدها ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التى هى الصباح
والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما فان اصبح فيه افادت ان
مضمون زيد قائم مقرون بوقت الصباح يعنى قيامه ثبت فيه دون غيره وعلى
هذا امسى واضحى يعنى اذا قلت امسى زيد قائما او اضحى افادت امسى او اضحى
ان مضمون زيد قائم مقرون بوقت المساء او بوقت الضحى دون غيرها والثاني
ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات كاعتم اى دخل في العتمة واظهر اى دخل
في الظهر فيكون تامة لافادتها بدون المنصوب نحو اصبح زيد اى دخل في وقت
الصباح وقوله اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها اى دخل في وقت الضحى والثالث ان يكون
بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو
اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين وهما النهار لظل والليل لبات او كينونتهما بمعنى صار نحو قوله عز وعلا واذا
بشر احدهما بالانثى ظل وجهه مسودا ولا تكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله
وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغى ان يقول اصبح و
اختاه او اخواه الا انه تساهل في العبارة لانه كثيرا ما يستعمل الجمع في مقام التثنية

هذا ما ذكره الشارح وهو مبني على ما ذكره بعضهم والصحيح ان المراد باخواته اضحى
وامسى وظل وبات لان ظل وبات ايضا يجيئان تامتين اما ظل فبمعنى دام او طال
وزاد بعضهم اقام واما بات فلانه يكون بمعنى نزل يقال بات القوم وبات بالقوم
اذا نزل بهم لئلا يستعمل متعدية بنفسها وبالباء وبمعنى اقام **قوله** وما في مازال
واخواته نافية قال الشارح اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال يعني مازال وما برح
وما فتئ وما انفك بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه لما كان هذه الافعال
موجبة ومستغرقة ومعناه ومعنى في زمانه زمان ذلك الفعل ووقت قبوله فاذا
قلت مازال زيد اميرا فان معناه انه استمرارامارته من الوقت المتصل بها وهو
وقت البلوغ لانه كذلك في اول زمان وجوده فالمراد باستمرار الفعل بفاعله استمرار
الخبر بمن نسب اليه من حين صلح له ففي عبارته بعض تعسف لانه جعل الخبر فعلا وجعل
المنسوب فاعلا له وكل ذلك على غير الاصطلاح فالاولى ان يقال كما ذكرنا نعم يمكن ان
يريد باستمرار الفعل نفس هذه الافعال وبالفاعل نفس الاسم لانه فاعل في
التحقيق فيكون المعنى ان ثبوت الفعل بحسب معناه حاصل لفاعله ومعناه ثبوت
خبره بفاعله على الصفة المرادة به وهذا هو معنى الاستمرار من حين صلح له فيكون في
التشبيه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول وما فيما عدا مادام
نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان
لان نفي النفي ايجاب فانظر في قولك انتفى النفي بعد دخول ما عليه كيف يكون بمعنى
ثبت فاذا كان كذلك كان مازال بمنزلة كان في انه ايجاب فلهذا لم يجز مازال زيد الا
مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في
النفي دون الاثبات وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال
وبرح الا انه الظاهر ان الضمير راجع الى فتئ فيلزم خصوصية الحكم الاتي به

وليس

وليس كذلك فالاولحات يقال في تقديره الالات كلا منهما لا يستعمل الا مع حرف النافي لما
عرفت ان الغرض بها اثبات الخبر واستمراره وعدم حرف النفي ينافيه وقد يحذف اي في بعض
المواضع في اللفظ للدلالة اي لوجودها وهي ما عرفت قبل وهي اشتهارها باقترانها بحرف
النفي والمعنى اي ومعنى النفي مراد من الكلام قياسا اذا كان الفعل مضارعا جواب قسم وشذ
في الماضي جواب قسم كقوله لعراجي وهماء زالت عزيزة اي لازالت وفي المضارع غير جواب
كقوله وابرح مادام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا اي لا ابرح وقيل والمعنى ازول
عن ان اكون منتطقا مجيدا اي صاحب نطاق وجود مادام الله قومي فانهم كفوني لامن
اللبس وزوال الاشكال لانه لو كان اوتي باللام وان والنون نحو قوله تع تالله تفتؤ
تذكر اي لا تزال وقولها تزال حبال مبرمات اعدها فقلت لها والله ابرح قاعدا
واما ما في مادام فمخالف لما في مازال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر ساد مسد الزمان كما سد المصدر مسده في اتيك خفوق النجم اي وقته فاذا قلت
اجلس مادمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا اي ولكون
ما فيه مصدرية كان للواجب فيها ان يشفع اي يضم ويزدوج بكلام قبله لانه ظرف لابد
مما يقع فيه اي في الظرف وهذا واضح لان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور او شبهه
فوجب ان يكون قبله فعل او شبهه فلا يجوز مادام جالسا من غير شيء قبله كما لا يجوز يوم
الجمعة من غير ذلك ولها وجه اخر من المخالفة وهو ان ذكر عينها لازم كلزوم دخولها
على الماضي بخلاف مازال حيث جاز ذكر بدلها موضعها وكون فعلها ماضيا ومضارعا
قوله وليس لنفي الحال قال الشارح اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا
فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن فهي لنفي مضمون الجملة
في الحال هذا مذهب الاكثرين اما المبرد وابن درستويه فمذهبهما انها للنفي مطلقا مستدلين
بقوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب وامكان حمله على ان ما اخبر الله بوقوعه

تمامه ٤ امشي يوما على حفض بحجل
تقديره لا ابرح اي قالت امرأة سالم بن
آتيك خفوق النجم فخفان مفضل
ومقدم الحاج
يريد ان كل واحد منهما
متضمن للوقت والزمان
لان المعنى وقت الخفوق
وزمن قدوم الحاج

بمنزلة ما يقع الآن يرده ففي الاول لا يجوز وقوع خبره ماضيا للتناقض الاان يقال دلالته على الحال بشرط ان لا يقيد بزمان كما ذكره الاندلسي وعلى الثاني يجوز لعدم التناقض وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح لا بد فيه من بيان ثلاثة اشياء فعليته وعدم تصرفه وكون ذلك مذهبا صحيحا اما الاول فهو بدليل لحوق الضماير المرفوعة البارزة وتاء التأنيث الساكنة به اذ هما من خواص الافعال فلو لم يكن فعلا لما لحقتا والمشاهدة يبطل التالي والقياس استثنائي وهذا الورود اقوى من ورود كون ليس بمثابة الحرف في كونه دالا على معنى في غيره لانه بسبب العارض فلا يخرج عن الفعلية كما لا يخرج الاسم عن الاسمية فلا يكون سببا للتحير كما تحير بعض النحويين فيحتاج في ذلك الى كونه داخلا في حد الفعل نعم انه دليل آخر يدل على فعليته واما الثاني فقد قيل ان اصله ليس بكسر العين كصيد البعير اذا رفع رأسه من داء لان الكسر اثقل فتسكينه في باب المناسبة ادخل واذا جاز اسكان مكسور العين كعلم من علم دون مفتوحها كضرب في ضرب فيكون ما راى ابو الخطاب الاخفش في منامه من سؤاله وكلامه مع سيبويه بعد ارتحاله عن مقامه وجوابه بانه من باب صيد البعير صادقا لا شبهة فيه من قرالي قطمير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف تخوليت ولو كان متصرفا فقيل لاس بقلب يائه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كهاب او ترك تنبيها على الاصل كصيد ولما انتفيا ثبت انه غير متصرف واما الثالث فلما ذكرنا من الفرق في دفع التمين وفيه اشارة الى ان فيه خلافا فان ابا علي قال في بعض كتبه انها حرف مستدلا بقوله تع وان ليس للانسان الا ما سعى على انه وقع موقع لا فلولا ذلك لما كان كذلك لجواب المنع وخص الخلاف بليس مع انه آت في غيره فانه قيل الزجاج ومن تابعه قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها فكانه لم يقيد بالخلاف في غيره ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا اى سواء كان اولها ما ولا اذا لم يمنع مانع او موجب لانها افعال فيتصرف

وعدم تصرفها لا ينافي فعليتها والا لكان كل غير متصرف غير فعل ح

في معمولها كما يتصرف ضرب في ضرب زيد عمرا في معموله بتقديم احد على الآخر لكن فصل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين لغوه ومستقره حيث قال اذا كان مستقرا فالتقديم مستحسن واذا كان لغوا فالتأخير وتقديم الظرف في قوله تع ولم يكن له كفوا احد وان كان لغوا للاهتمام بشانه لانه نصت لما سبقت له الآية مع ان فيه رعاية الفواصل مع الاهتمام مثل قوله تع وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله تع اكان للناس عجبا ان اوحينا وهذا على مذهب السيرافي وابي علي وقد قالا لا خلاف في تقديم الخبر على الاسم وانما الخلاف في تقديمها عليها وفي كتاب الارشاد وحكى ان فيه خلافا فمنهم من منع تغليبا لجانب الحرفية ويجوز تقديم اخبارها عليها اى على الافعال ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام وذلك لانه لولا له صدر الكلام لما امتنع زيدا ما ضربت وقد امتنع كما امتنع زيدا اضربت في الاستفهام فكما كان الاستفهام كان له صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما في حيزها لاستلزامه بطلانه واما ما في اوله ما المصدرية فلانه مع ما دخل فيه في تأويل المصدر الذي معموله لا يتقدم عليه على ما مر وقيد بما احترازا عما في اوله لم ولن فانه يجوز التقديم فيهما لان حكم النفي حكم ايجابه فكما يجوز في ايجابه جاز في نفيه كما في عدم تلقي القسم بهما اذ لا يقال والله لن اضرب كما لا يقال والله ساضرب وكذا في لم ولانهما لاختصاصهما بالفعل صارتا كالجزء منه اما لا وان كان يتلقى بها القسم يدخل على الاسم والفعل فان لها تصرفا ليس لغيرها من مجاوزة العامل نحو حرجت بلا زاد فجاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها هذا مذهب البصريين وابي زكريا يحيى بن زياد الفراء وفي شرح التسهيل منع الفراء تقديم خبر زال واخواته مع كل ناف واما الكوفيون وابن كيسان فيقولون قائما ما زال زيد اعتبارا لمعناه لكنه منقوض بما كلا ما ابي زيد حيث كان ممتنعا بالاجماع مع ان معناه اثبات وكذلك ما كان في معناها من اخواتها قال ابن يعيش كانهم شبهوها بلم واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين

سلى ان جهلت الناس عنا وعنكم فليس سواء عالم وجهول

من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وابي علي في المشهور وابن برهان وابن عصفور والفراء من الكوفيين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه محتجين بقوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب فلو لم يصح تقديم معمول ليس عليها لما صح تقديم معمول معمولها لان المعمول لا يقع حيث لا يقع العامل وهذا ادل على الوقوع والجواز ان يحمل على الضرورة او على الشذوذ ولهذا حكم الزمخشري بانه هو الصحيح على انه واقع في ازيدا لست مثله في الاستعمال فان سيبويه اجاز ذلك فظهر انه مال الى هذا المذهب الا انه يوهنه الايراد بانه يقال لا نم ان يوم في الآية معمول معمولها لم لا يجوز ان يكون غير معمول على انه مبتدا او بني لاضافته الى الجملة ولئن سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان يكون معمولا لفعل مقدر ولئن سلمنا ان معمول معمولها فلا نم ان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل بل قد يقع حيث لا يقع نحو اما زيدا فاضرب ولئن سلمنا ذلك فالظرف قد يتسع فيه ما لم يتسع في غيره ولهذه الشبهة القوية حكم بالصحة على المذهب الآتي ومذهب عامة الكوفيين وابي العباس المبرد والزجاج وابن السراج وابي علي في الحلبيات والجرجاني انه ملحق بما في اولها ما وهو اختيار اكثر المتأخرين من البصريين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام لانه للنفي وله صدر الكلام ولك ان تقول لما ساغ مخالفته لما في جواز تقديم الخبر الاسم حيث يجوز ليس قائما زيد ولا يجوز ما قائما زيد ساغ مخالفته من هذا الوجه ولانه فعل غير متصرف فيه فبالحري ان لا يعمل فيما تقدمه لانحطاطه رتبة عن رتبة الافعال المتصرفة فالحاصل ان تقديم الاخبار على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما وقسم مختلف فيه وهو ليس والله اعلم بحقيقة الحال

قوله والنوع الثاني افعال المقاربة وهي افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ولذلك سميت افعال المقاربة وقيل تسميتها بالمقاربة تسمية المجموع ببعض

مطلب افعال المقاربة

افراده

افراده قال الشارح اعلم ان عسى وهو فعل موضوع للرجاء فعل ماض غير متصرف فيه فيه دعويان بين الاول بدليل لحوق الضماير نحو عسيت ان افعل بالفتح والكسر لكن الفتح اجود والنعت منه عسى يقال هو عسى بذلك وقرئ قوله تع فهل عسيتم بالفتح والكسر وتاء التأنيث الساكنة به نحو عسيت وبين الثاني بقوله وانما سلب التصرف عن عسى ولم يجئ منه مضارع وامر ونهي واسم فاعل وغير ذلك من التصاريف من حيث انه يشبه الحرف معنى لان فيه معنى الطمع اي انشاء معنى الترجي لان الاصل ما يدل عليه الحروف لتعلقه بالاسناد كما في الخبر من المعاني المتعلقة به التي لا يكون الا بالحروف فاذا وجد من غير حرف فالحذف او التضمن فاشبه بذلك اي فان فيه انشاء الطمع لعل حيث فيه معنى الطمع ولانها دلت على معنى في غيرها وهو القرب الواقع في خبرها ولانه فعل ماض مختص بزمان معين وهو الاستقبال اذ ليس الرجاء الا فيه فاشبه به بليس لانه فعل ماض مختص بزمان معين وهو الاستقبال ...... فجرت مجرى الحرف او ليس فمنعت التصرف فلم يجئ منه مضارع واسم فاعل وغيرهما مما يتصرف كما منعنا قال ابو الفتح علة ذلك قصد المبالغة كما في نعم وبئس لما تبين انه فعل فلا بد له من فاعل شرع في بيانه فقال ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد فوع بالفاعلية وان يخرج في موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج والشبه في الاستعمال به لتحقق قضية الاعراب والا فليس في قارب معنى الرجاء كان اصلها ذلك ثم دخلها معنى الرجاء وهذا كما قيل في ما احسن زيدا اصله شيء احسن زيدا الا انهم الزموها ان مع الفعل وان كان الاصل عندهم الاسم لكونها لتقريب الفعل المستقبل الى الحال على سبيل الرجاء والطمع فيلزم ان يكون خبرها ان مع الفعل ليكون ذلك ادل على مقتضاها وهو التقريب المذكور واوضح للغرض المقصود منه اي من عسى فقوله ليكون متعلق بما يدل عليه سياق الكلام ويمكن حمل الكتاب على اللف والنشر فالمعنى انما لزم الفعل لانه يناسب التقريب وانما لزم ان ليكون

ادل على مقتضاها وهذا يوافق قول ابن الحاجب في الايضاح وانما عدل الى الفعل تنبيهًا
على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء واتى بان تقوية لما يفيده الرجاء من الاستقبال
في متعلقه ويدل عليه ايضا قوله لان ان لا يكون الا للاستقبال كما ان الترجي لا يكون
الا فيه واما السين وسوف فهما لا يصيران الفعل اسما الا انه قد ينوب السين منابه
كما في قوله عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح وايضا انهما ان الاخبار
بالوقوع في الاستقبال فيضاد ان عسى وينافيات لن ولا الظهر والثاني ان يكون ان مع صلتها
في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج زيد اي خروجه
على ما ذكرناه من انه لتحقيق الاعراب الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا من ان مقصودهم
ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى الخبر افتقاره اليه في الوجه
الاول لانه لما ذكر ان مع الفعل اولا وجرى في صلته ذكر الاسم يعني زيدا في المثال نحو
عسى ان يخرج زيد فلا التباس جواب لما اي لا تعلق لعسى بعده اي بعد ذكر الاسم شيء
آخر لانه حصل الغرض وهو وجود المنسوب والمنسوب اليه بعد عسى وهذا كعلمت ان زيدا
قائم من انه مشتمل على المقصود ومن قال ان التقدير علمت قيام زيد حاصلا فله ان يقول
التقدير عسى خروج زيد ان يحصل بخلاف الوجه الاول لانه لا يتم المقصود بدون الخبر لعدم
المنسوب ويجوز ان يكون في موضع نصب فحينئذ يكون فيه ضمير يظهر في التثنية والجمع فلذلك مثل
هذان الوجهان الا في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا للزوم الفصل بين اجزاء
الصلة باجنبي ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد في تقريب الشيء من الحال
كما جاز في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج اي سرور خبر عسى
قريب ولا يجوز اسقاطه في هذا الوجه اي الوجه الثاني لان من شرط الفاعل ان يكون
اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة اعلم ان اعراب الفعل المصدر بان على مذاهب احدها
انه منصوب على الخبرية وهو مذهب الجمهور لان المصدر قد يخبر به على طريقة المبالغة او على

تأول

تأويل حذف المضاف اما في الاسم او في الخبر ومما يؤيده ان العرب لما نطقت به
اسم الفاعل في قولهم عسيت صائما وثانيها على اسقاطها الخافض او تضمين معنى
قارب فيكون على المفعولية وهو مذهب سيبويه والمبرد وثالثها انه مرفوع على
انه بدل اشتمال من الفاعل قبله وهو مذهب الكوفيين وهو مبني على انها تامة كالوجه
الثاني ليكون على طريقة واحدة قال الشارح اراد رد هذا المذهب فقال ومما
يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع
على البدلية كما كان رفع هالكه على البدلية من قيس في قوله وما كان قيس
هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما والمعنى ظاهر قوله مجيء النصب مبتدأ
ومما يدل خبره يعني مجيء النصب صريحا في قولهم عسى الغوير تصغير الغار ابؤسا
جمع بأس وهو الشدة او بؤس وهو الشر يدل على انه خبر لا بدل وهذا مثل اصله ان
قوما حذروا عدوا لهم فاسكنوا منهم في غار فقال بعضهم عسى الغوير ابؤسا يعني لعل
البلاء يجيء من قبل الغار فكان كما قال احتال العدو فدخل عليهم منه وهي كان في قفاء الغار
فاسرهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان يأتي منه شر حاصل الاستدلال ان اصله الاسم
الصريح فالاعراب فيه اما رفع او نصب ولا سبيل الى الاول والا لجيء بالرفع عند الرجوع
الى الاصل وليس كذلك كما رأيته فتعين الثاني وهو المط وعلى الوجه الثاني مما يذهب الى
خلافه ثم ان الشارح تصدى لبيان فعلية عسى دون سايرها تنبيها على ان هذا الاختلاف مختص
بعسى وفعلية غيرها مما اجمع عليه النحاة وذهب الاكثرون الى فعليتها وقد سبق بيانها وذهب
بعض النحاة الى حرفيته حكى ذلك عن ابن السراج ونقله ابو عمرو بن الزاهد عن ثعلب نظرا
الى قوة المشابهة المذكورة المؤثرة في عدم التصرف **قوله** وكاد يرفع الاسم وخبره
الفعل المضارع قال الشارح كاد ايضا من افعال المقاربة وهو الفعل الذي وضع لدنو
الخبر على سبيل الحصول لا على سبيل رجائه وهو خبر محض وسيأتي بيانه وهو يرفع الاسم وخبره

فعل مضارع بغير ان متأول باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج اي خارجاً الا انهم
تركوا استعماله وحولوا الى المضارع العاري من ان وفيه اربع دعاوى كون خبرها
فعلا وكونه مضارعاً وكونه بغير ان وكونه متأولا باسم فاعل منصوب فبين الثلاثة
الاول بقوله لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالاسم غير صالح له لدلالته على الزمان
وعلى التقدير فلا اختصاص له بالحال فلا يفطن في قولك كاد زيد خارجاً مجال الحال ان يذهب
الى الخروج السابق او الآتي والماضي ايضا غير صالح له لاختصاصه بالماضي وكذا الامر لدلالته
على الانشاء في الاستقبال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع الخالي
عن ان هذا على مذهب من يجعله حقيقة في الحال او مشتركا بينهما ليكون ادل على
مقتضاه وبين الرابعة بقوله وانما كان اصله اسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد
ولهذا قد استعمل الاصل المرفوض من قال فأبت اي رجعت الى فهم اسم قبيلة وما كدت
اي قاربت آيباً من الاوب وهو الرجوع ويجوز ان يكون واحد الآفهام كانه يقول
فارقت عقلي الشدة الخوف ثم عاد الى تمامه وكم مثلها فارقتها وهي تصفر اي تلك الورطة تصفر
تعجباً البيت لتأبط شرا ويروى ولم اك آيبا لكن الرواية الاولى اقيس من جهة المعنى
اذ المعنى رجعت الى قبيلتي وكدت لا اؤوب لمفارقتي التلف قال ابن الاعرابي الرواية الثانية
خطأ واري انها جايزة في المعنى ولم اك في نظري واعتقادي اني اسلم فان قيل ما الفرق بين
بين كاد وعسى فثبت ان في عسى دون كاد اجاب بقوله وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى
لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك تقول وفي بعض النسخ اذا قلت والثانية
اولى كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على
الاستقبال الا تراك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان مخففة من المثقلة وضمير
الشان محذوف اي والحال ان الشان لم يكن هذا اي ادخال الجنة شديد القرب من الحال
ويجوز ان يكون للوصل هذا الفرق مأخوذ من الاستعمال من غير نظر الى وضعها فلما كان

اسم قبول السلم منا فكلما كد جر ان تعنوا السيوف عن اسلي
الضمير في مثلها يعود الى الخطة من ام العظيم
قال الاخر في كرب
وقد كربت اعناقها ان تقطعا
ومثلهم قد برت او كربت ان تبورا
لما رايت بيهسا مثبورا
ولو سئل الناس التراب لاوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا

الامر على هذا وهو ما ذكرنا من ان كادا ابلغ في التقريب من الحال وعسى ادل على الاستقبال حذف
علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى فان قيل قد استعمل كاد معه فلا فرق اجاب بقوله
وقد شبهه اي كاد بعسى من قال قد كاد من طول البلى اي الاندراس يبلى يبلى فهو بال
ان يمصحا اي يذهب ذهابا لا يرى اثره المصوح نابريد شدن وضمير كاد راجع الى الدار
في المصراع الاول وهو ربع عفاه الدهر طولا فامحى كما شبهه بكاد من قال عسى الكرب الحال
ان عسى وكاد مشتركان في اصل معنى المقاربة وان اختلفت وجوهها فحملت العرب كلا منهما
على الاخرى تشبيها لها ولمشاركتها في الاصل معناها كما قالوا لا اباً لزيد لمشاركته للمضاف في اصل
المعنى فدخلت ان لذلك في كاد وحذفت من عسى وفرق آخر بينهما من حيث النظر الى وضعهما
وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل
الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد حيث كان اخبارا محضا بالقرب
وكذلك تتصرف كساير الافعال ولذلك قيل كاد زيد يقوم امس ويكاد يخرج غدا ولم
يجر اي التصديق والتكذيب في عسى اذ كان انشاء ويكون ادل على التقريب اي تقريب
الشيء من الحال استعملته العرب لقرب الشيء من الشيء وفي بعض النسخ لقرب الشيء من الشيء
كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد انه قريب من الامارة قد حصل
بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك
اعلم ان كاد من الكيدودة وهي والكيد والمكادة بمعنى وهو القرب ويقال في لغة شاذة كدت
بالضم وقيل كيد زيد يفعل كذا والمراد كاد ثم اختلفوا في انها واوية او يائية قال ابن يعيش
الامثل الاول فيكون من علم يعلم لان قلب الالف عن الواو اذا كانت عينا اصعب قلبها عن الياء
والعمل انما هو على الاكثر وقولهم في المصدر كودا دليل عليه وزعم الاصمعي انه سمع من العرب
من يقول لا افعل ذلك ولا كودا وكذا اللغة الشاذة وكسرة الفاء لا تدل على يائيته و
اورده الجوهري في فصل الكاف في الاجوف الواوي فان قلت ما كيفية كاد قلت فيها مذاهب

كاد م

قال الامام الاندلسي روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فوقف الناس بالكناسة فقرأ قصيدته الحائية فلما وصل الى قوله اذا غير لخ فناداه القاضي ابن شبرمة اراه قد برح فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويتفكر ثم قال ثم قال اذا غير لحج الحبين لم اجد قال عنبسة فلما انصرفت الى ابي اخبرته فقال اخطأ ابن شبرمة حين انكر على ذي الرمة واخطأ ذو الرمة حين غير شعره انما هو كقوله تع اذا اخرج يده لم يكد يراها

الاول وهو نحو جريه على قياس الافعال والثاني انها في الاثبات نفي وفي النفي اثبات والثالث في الماضي اثبات وفي المستقبل على قياسها وتمسك الثاني في الاثبات بان الخروج في كاد زيد يخرج غير حاصل وهذا معنى كونه نفيا في الاثبات وفي النفي بقوله تع وما كادوا يفعلون ومعلوم انهم فعلوا وبقوله اذا غير النأي المحبين لم يكد ۞ رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجهه ان ذا الرمة انشد هذا البيت فخطئ عند انشاده وغير وقضيته مذكورة في دلائل الاعجاز فليطلب ثمه وتمسك الثالث في قولهم في نفي الماضي اثبات بالاية المذكورة وحملوا المضارع على ساير الافعال لما راوا من قوله تع اذا اخرج يده لم يكد يراها والمراد نفي المقاربة والا لفسد المعنى ومعنى كاد زيد يخرج المفهوم من سماع لفظه ينادي على فساد هذا المذهب ونفي الخروج انما هو من قضية العقل ولوضوح ما قالوا الصحيح ان يقال ان قرب زيد يخرج موضوع لنفي الخروج ولم يقل به احد والاية محمولة على نفي قرب الذبح بدليل انهم اقترحوا سؤالا بعد سؤال وهذا دأب من ليس له عزيمة ان يفعل وعادة من لا يقاربه وقوله فذبحوها لا ينافيه لاختلاف وقتيهما اذ المعنى ما قاربوا ان يفعلوا حتى انقطعت سؤالاتهم وانتهت تعليلاتهم ففعلوا كالمضطر الملجأ والذي غرهم ما يفهم من القرب من ثبوت الفعل وانتفائه في صورة نفي الفعل الدال على مقاربة الفعل نحو ما كاد زيد يسافر فان العرف يفهم منه زيد يسافر بعد ان لم يقارب السفر فاخذوا الشيء التافه حتى توهموا انه للاثبات واما البيت فانه محمول على نفي مقاربة التغير اذ المعنى اذا غير النأي المحبين لم يقارب حب التغير وهذا ابلغ من نفي نفس التغير وهذا مثل قوله تع لم يكد يراها اذ لا يصح هنا الحمل على الاثبات والا لفسد المعنى وما روي من القصة غير مسلم صحته ولو سلم فهو عمن يرى هذا المذهب الفاسد فالتخطئة والتغير ليستا عن روية بدليل ما قيل في سياق القضية فلما انصرفت حدثت ابي فاخطأ التخطئة ولم يقل التغير بقول المخطئ وهو ليس الا كقوله تع لم يكد يراها اي لم يرها ولم يكد وبدليل ما قال خلف الاحمر اصاب طبعه واخطأ رويته وعلى ضعف الثالث لانا نعلم من قياس

لغاتهم

لغاتهم ان المثبت اذا دخل عليه النفي انتفى **قوله** وكرب يستعمل استعمال كاد قال الشايع اعلم ان ام الباب اي الاصل في باب المقاربة هي عسى وكاد لانهما لا يجيئان منها الا على طريق الوضع بخلاف غيرهما فان كرب يستعمل بمعنى اشتداد الغم والتضييق والقلب وبمعنى القرب منه كربت الشمس وجعل بمعنى التصيير وبمعنى الخلق وطفق و اوشك واخذ كذلك وقد يجري كرب من قولهم كرب الشيء اذا دنا مجرى كاد في وقوع الخبر فعلا مضارعا بغير ان نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا يجري مجراها جعل وطفق واخذ نحو جعل زيد وطفق او اخذ يفعل كذا واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها اي في تقديم الفعل المصدر بان وتأخيرها لا في وجود الرجاء والانشاء حيث كان معناه ثبوت قرب الحصول على سبيل الشروع نحو اوشك زيد ان يجيء و اوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء لمشاركتها لهما في اصل الباب فاجريت مجراهما جميعا في الاستعمال والقياس استعمالها استعمال كاد ولموافقتها لها في المعنى وجعل واخواتها معناها دنو خبرها على معنى الاخذ والشروع فيه فخالفت عسى لانتفاء الرجاء والانشاء وكاد لحصول الشروع فيه دون كاد والجميع من باب واحد باعتبار اصل المقاربة فلم يستعمل هذه الا بالفعل المضارع مجردا عن ان يتحقق خبرها في الحال اكثر من الخبر في كاد واذا كان استعماله بغير ان فهذه اجدر ومن ثمه لم يجز الاتيان بان على حال بخلاف كاد لامكان تقديره مستقبلا على وجه يصح دخول ان لذلك وههنا لا وجه له لكونه مشروعا فيه لتحقق الحال فلا طريق الى علم الاستقبال وجار الله العلامة وضع في المفصل بعد فصلي عسى وكاد فصلا لاوشك وبعده فصلا لجعل وكرب وطفق واخذ وجعل وجرى الشايع ذلك المجرى فعلى هذا يجوز استعمال اوشك استعمال عسى وكاد مع معنى الرجاء والانشاء والحصول فافعال المقاربة اربعة اقسام ما وضع لدنو الخبر

كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

مطلب فعلا المدح والذم

على سبيل الرجاء وعلى سبيل الحصول وعلى سبيل الاخذ والشروع وعلى الاحتمال لهما
قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم المراد بفعل المدح عند النحاة
وكذا بفعل الذم فعل وضع لانشاء مدح او ذم لا كل فعل يقصد به مدح او ذم
وان صح اطلاقهما عليهما الا ان التشويش لما ذكرناه من الانشاء ولذلك لم يكن
مثل شرف وفخم وعظم من افعال المدح المرادة هنا لما انه ليس فيه انشاء مدح
قال الشارح اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان لكنهما غير متصرفين
لانهما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وذلك هو النقل من الخبر الى الانشاء فخرجا عن
بابهما ووافقهم الكسائي من الكوفيين وذهب الفراء وساير الكوفيين الى انهما
اسمان مستدلين بما حلوا من قول العرب ما زيد بنعم الرجل وما حكاه الفراء
من ان اعرابيا بشر بمولود فقيل نعم المولود مولودك فقال ما هي بنعم المولودة نصرها
بكاوها وبرها سرقها ومن قول العرب يا نعم المولى ويا نعم النصير وبانه قد جاء
عن بعض العرب برواية قطرب نعيم الرجل انت على فعيل وليس من ابنية الافعال
في نعم اما في بئس فيقول بعضهم نعم السير على بئيس العير والدليل على صحة المذهب الاول
لحوق الضماير المستكنة نحو نعم رجلا زيد والبارزة نحو نعما رجلين ونعموا رجالا
وتاء التانيث الساكنة بالرفع والجر بهما نحو نعمت الجارية هند وبئست الامة
امتك وبناء آخرهما على الفتح من غير عارض يعرض لهما ورفعهما الظاهر ودخول
لام القسم عليهما وعطفه على الفعل الماضي وفي الثلاثة الاخيرة مناقشة ظاهرة وما استدلوا
به فهو محمول على الحذف على ما يليق به المقام هذا احد الطريقين المذكورين في الخلاف والطريقة
الاخرى وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة هو انه لا خلاف لاحد في انهما فعلان
وان المرفوع بعدهما فاعلهما وانما الخلاف بينهم بعد اسنادهما الى فاعلهما فذهب البصريون
الى انهما مع فاعلهما جملة واحدة والكسائي الى انهما اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا

فنعم

فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل للمذموم والفراء الى ان الاصل رجل نعم
الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو كما يرفع ممدوح ومذموم فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه
فحكم لهما بحكمه فهما رافعان لزيد وعمرو كما يرفع ممدوح ومذموم في ممدوح زيد ومذموم عمرو
وفي البسيط القائلون بانهما اسمان فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي ان يكون تابعا
لنعم اما بدلا او عطفا ونعم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد وهذا يتم
لغات اربع نعم بالفتح والكسر وهو الاصل لجواز الوجوه اذ لو كان بالفتح لم يجز الاسكان
ولو كان بالضم لم يجز الكسر في المغير اذ لا كسرة بعدها فينكسر ونعم بالكسر فيهما اتساعا
لان الخروج الى مثله اخف منه الى غيره ونعم بالفتح والسكون فعلى الاول قراءة ابن عامر
والكسائي وحمزة نعما وعلى الثانية زيد بن علي والحسن المدنية وعلى الثالثة نعم عقبى الدار
ونعم بالكسر والسكون وهي اللغة البعيدة عن الاصل الفاشية في الذكر وعليها اكثر
القراء وكذا في بئس الا ان بعضهم قال لم يسمع الا لغتان بئس مخففة على الاتباع وبئس
على الاصل والاظهر ان جوازها في الاصل قبل النقل اذا لم يسمع نعم الرجل زيد ويجيء
نعما ونعما لما عرض له ما اوجب تحريك العين من سكون الميم فلا يلزم العدول
الى الاصل لذلك العارض العدول اليه فيما لا عارض فيه ومصداقه جواز الفتح والضم
في حسب قبل النقل واما بعده فالفتح لازم فهذا كذلك وهذا مما يشير اليه قوله والمسئلة
طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام اي المدح او الذم الذي
لا خصوصية فيه فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة يمدح
بها والمدح بجميع ما يصلح ان يمدح به من الخصال الحميدة والحمل على هذا ابلغ وانسب للفظ
العام واستمرارهما اي استمرار المدح العام والذم العام في نفس الممدوح والمذموم ابدا
بحيث لا انتقال لهما وحصولهما في زمان دون زمان هذا لاجل المبالغة والتوكيد والا فلا استمرار
اذ العرض لا يبقى زمانين جعلوا جواب لما نعم وبئس دليلين على هذا المعنى اي على المدح العام

والذم العام المستمرين خصهما بالذكر لانهما ام الباب فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يوضع
لذلك ماهو للحال فما بالهم يضعون موضعه ماليس لاجله اجاب بقوله وانما التزموا فيهما
لفظ الماضي دون المضارع لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع تشترك
فيه الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال اى الحال على شرف الزوال
والمستقبل على شرف الانتقال او كل منهما على شرفهما والثاني اولى فلا يصلحان للدلالة
على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو بمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى
الثبوت والاستمرار ادل تلخيص الكلام في هذا المقام انهم لما ارادوا وضع الافعال للدلالة
على المعنى المذكور وكان وضع المضارع للحال الذي هو اقصر الزمان نهاية الماضي وبداية المستقبل
البعيد عن الدلالة على الاستمرار المطلوب بالوضع هنا وللاستقبال المعدوم في الحال الغير الصالح
وكان الماضي مقتضيا غير دال على شيء غير منقض طلبوا من بينهما ما يناسبه فوجدوه الماضي
فوضعوه لذلك فهما فعلان ماضيان لما ذكرنا ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما اذ لا
وجود للفعل بدونه ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم ومن هذا ظهر ان الفاعل
يجب ان يكون عاما ليكون المخصوص تفسيرا له على طريقة الاجمال والتفصيل فالفاعل
اما مظهر او مضمر ولكل منهما حكم لا يكون للآخر اما الاول فهو انه اذا كان مظهرا
ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس او مضافا الى المضاف
الى ما فيه لام الجنس نحو نعم وجه فرس غلام الرجل نحو قولك نعم الرجل زيد والحال انك
لا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم والحال انك تريد واحدا معهودا قالوا
ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير المعارف ههنا نحو نعم زيد انت او نعم هو
او نعم هذا وذلك لا يقوله احد قال ابن الحاجب هذا التعريف مثل ما في اسامة وان
اختلف جهات التعريف فبعض النحاة ظن انه موضوع للجنس بكماله كما ظنوا في

اسامة

اسامة كذلك وهو فيهما خطأ محض اذ عدم كون المراد في نعم الرجل جميع الرجال مقطوع
به في قصد المتكلم ولذلك وجب مطابقة المفسر له حيث اذا ثني ثني واذا جمع جمع فلو كان
كما زعموا وجب ان يطابق الجنس وعدمها وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس
اذا قصد بها الجنس لا يثنى ولا يجمع وكون المخصوص مبتداء والجملة خبره موجبا لما ذكروا
شبهة لا يعارض الامور المقطوع بها على ان ما ذكروا احد الاحتمالين ولا يلزم من تعذر
احدهما تعذرهما وايضا صحة نعم رجلا زيد متفق عليها مع قيام الاحتمال مع انه لا يصح
المقصود ههنا فان زعموا ان الاصل كذلك فلما انتقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهما
ثم فسر فلا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك فانا لا ننكر كون الاصل كذلك ثم وقع التغير
وانما الكلام في مدلوله في حالة استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم امران
احدهما كون الفاعل المخصوص مضمرا عايدا اليه لكن استعمل تارة مضمرا واخرى مظهرا
وحصل الابهام بتأخير المفسر عنه والثاني انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان
كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام
الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقامه لانه مندرج تحته ما يقدر من آحاده في المعنى
فاذا قصدوا بقولهم اسم الجنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا تحقيق وضعه للجملة
على التفصيل فهو مردود لما تقدم واقول اختار الشارح كونه للجنس كما ترى لكن اسند
الاستدلال اليهم حيث قال قالوا الامكان دفعه ويدل على ذلك قوله وكذلك نعم غلام الرجل
زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل
رجل واراد ان يدفع ما ورد عليه من الاعتراضات المذكورة وقال وكذلك اذا قلت
نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان
المراد باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك
قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس مجموعهما وكذلك في قولك نعم الرجال

اخوتك فانه فيه بهذا ما قال ابن الحاجب لوجب ان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الا جناس لا يثنى ولا يجمع تقريره انه انما يرد ان لو كان الرجلان مثلا تثنية الرجل وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون تثنية رجل وهو لا يمنع التثنية ولا الجمع لانه لم يوجد فيه الجنسية التي منعتهما ثم ادخل لام التعريف قضاء لحق افعال المدح والذم ولا نزاع ان المذهب في هذا التعريف منحصر فيما ذكرنا من القولين بل فيه غيرهما وذلك لان التعريف اما تعريف جنسي او تعريف عهدي والجنسي اما جنسي حقيقي او جنسي مجازي والعهدي اما عهدي خارجي او عهدي ذهني فجملة المذاهب اربعة الاول التعريف الجنسي الحقيقي فافترق القائلون به فرقتين فرقة يأولون بانه في معنى زيد نعم جنسه وقومه فيفيد ان الوصف الجميل ثابت للجنس والثابت له ثابت لافراده ومن جملتهم الممدوح فثبت له المدح اذ لا يكون ذلك الا بالاستغراق في واحد واحد هذا تأويل سيبويه ورد بوجهين احدهما انه جعل المقصود بالمدح تبعا لهم فلا يكون المدح له بخصوصه لوقوع الشركة فيه وثانيهما انه يؤدي الى التناقض لمدح الجنس وذمه في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واقول كل منهما ليس بوارد اما الاول فلان الغرض جعل مدح الجنس وسيلة الى مدحه واما الثاني فلان المقصود المدح على سبيل المبالغة فيكفيه فافهم وفرقة يأولون بانه في معنى زيد ممدوح جنسه لاجله فترك للعلم به ورد بانه لو كان المعنى على هذا لورد اللفظ الصريح بالسبب في بعض المواضع اقول الملازمة ممنوعة اذ كم من مقصود من اللفظ لا يصرح به والثاني التعريف الجنسي المجازي وتأويله جعل المخصوص بالمدح مجموع الجنس من باب قوله وليس من الله بمستنكر ان يجمع في واحد العالم والثالث التعريف العهدي الحقيقي بجعله للعهد في الشخص الممدوح فكانه قيل زيد نعم هو واليه ذهب ابو منصور الجوالقي من اهل بغداد وابو اسحق من المغاربة وايده بعضهم بالافراد والتثنية والجمع واليه ذهب ابن الحاجب وهذا ايضا كما ذكرنا اولا من انا ركون المسئلة طويلة الذيل

ولما

ولما بين انهم اوجبوا كون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه اراد ان يبين انهم لاي سبب اوجبوه فقال قالوا انما اثروا ان يكون فاعلهما اي نعم وبئس معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب وهذا المعنى اولى بان يفهم من المعرف بلام الجنس بلام العهد ولو لم يكن فاعلهما عاما لكان نقضا للغرض اذ الفعل المسند الى الفعل الخاص خاص واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتداء مقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتداء ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر ثم اخر وقد كان حقه التقديم لانه لما تضمن المدح العام جرى مجرى الاستفهام في دخولها فليتقدم لحروفه ولانه كلام يجري مجرى الامثال وهي لا يحمل الا على الفاظها وان افادت التحي فان قلت هذا انما يصح اذا كان في الجملة ضمير ولا ضمير فيها خبرا اجاب بقوله وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو اي اللام عليه اي على الاسم على المبتداء وغيره غناء مفعول اغنى الضمير العايد اليه فلا حاجة اذن الى الضمير لان الغرض من الضمير الربط واللام بسبب ذلك يفيد فصار الذكر المعنوي بمنزلة الذكر اللفظي ونظيره قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم لان القتال في قوله فاما القتال مبتداء ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير لان اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه اي على القتال الاول سد مسد العايد اليه وقوله تع ومن يتق الله ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين والمذهب الثاني ان يكون المخصوص بالمدح او الذم خبر مبتداء محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا اي نعم الرجل زيد على الوجه الثاني على كلامين اولى فعلية وثانية اسمية تعلق احديهما

فاعل

من المناقب والمثالب

لا ان الخبر انشائية والانشائية تقتضي صدر الكلام

الفاعل

مفعول اغنى

يعني بسبب اشتمال القتال الثاني ان يقع في سياق النفي يفيد العموم

بالاخرى تعلق البيان لا كالتعلق في الوجه الاول ولهذا ترك العطف لما صار لانشاء
مدح عام لزيد جرى بعده مجرى الكلام الواحد والاول اي ذلك على الوجه الاول على
كلام واحد ورجح ابن الحاجب في ايضاحه الثاني على الاول لفظا ومعنى اما اللفظ فلان
المبتداء اذا كان خبره فعلاً فالوجه ان لا يتقدم وفي ذلك خروج عن هذه القاعدة
هذا محال ولان الخبر اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا ضمير ثم قال وما توهموه من
ان الرجل للجنس فقد تقدم فساده وقد تقدم البحث فيه ثم قال ولو جوز ما توهموه
لكان وقوع الجنس موقع الضمير شاذا قليلاً ايضا اقول ان اراد انه قليل في نفسه ممنوع
وان اراد بالاضافة الى غيره فسلم لكن لا ينافي كثرته في نفسه واما المعنى فلان الابهام
يناسب التفسير فعلى هذا الوجه كان محققا لانه استيناف واما على الاول فلانه مبتداء
وخبر فلا يستقيم وحذف المبتداء شايع كثير فلا شذوذ ولا بعد فلم يقابله امر مما
تقدم هذا وقد يحذف المخصوص للعلم به كقوله تع نعم العبد اي هو فعلى هذا
الوجه هو هو وهذا ليس من قبيل انا انا وشعري شعري في الاحتياج الى التاويل
حيث كان الاول للعبد والثاني لايوب فكانك العبد المذكور ايوب فهو كزيد اخوك
وفيه دلالة على اولوية الوجه الاول لان المبتداء يجوز حذفه لقيام قرينة واما
حذفه مع خبره فبعيد جدا **قوله** ويضمر الفاعل هذا هو القسم الثاني من القسمين
المذكورين للفاعل قال الشايح انما اضمر الفاعل قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة
والتوكيد لان السامع اذا ورد عليه ما لا يعرفه لا يفهم منه المعنى فاذن تحرك
لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه والبيان الذي ياتيه فكان
ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبداء
بالبيان لانه بعد وروده تمكن في ذهنه فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب
اعز من المنساق بلا تعب على ان فيه توسعا في اللغة وتخفيفا في الالسنة

اذا الاسم

اذ الاسم مجردا اخف من الاسم معرفا وذلك نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلاً
ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التميز لان كل مبهم يفسر
بالنكرة المنصوبة كما في عشرون رجلا وانما كان نكرة لانه تميز وهو اي المميز لا يكون
الا نكرة وقيل نصبه على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضمير فاعل وانما اختص
هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح اي باب نعم من باب المدح العام والذم
العام من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة
والتفخيم فناسبه وقد اجاز المبرد وابو على الفارسي جمع الظاهر مع المميز لافادته التاكيد
وانشد تزود مثل زاد ابيك فينا ● فنعم الزاد زاد ابيك زادا ● ومنعه سيبويه
والسيرافي وابو بكر ابن السراج لكونه مستدركا اذ المقصود منهما الدلالة على الجنس
واحدهما كاف على انه موهم لثبوت الفاعلين لفعل واحد المضمر والمظهر لان
نصب النكرة يدل على اضماره قال ابن يعيش لانه لا ياتي الا كذلك اقول للخصم ان
يمنع ذلك فلعل مراده في اكثر الامر وانتصاب زادا بتزود على المفعول اي
تزود زادا مثل زاد ابيك او على المصدر على انه مصدر تزود محذوف الزوايد و
بالمثل على انه بمنزلة مثل مثله رجلا لا يتبع وبئس انه لكن ذلك للضرورة وما ثبت
لها يتقدر بقدرها ولا يجعل قياسا وذكر اثير الدين فيه وجها اخر وهو ان يكون
في نعم ضمير وزادا تمييزا والزاد مخصوص بالمدح وزاد ابيك بدلا منه وفيه تاخير
المفسر عن المخصوص على جهة الندرة **قوله** ويلحق حبذا بنعم قال الشايح اعلم ان
حبذا كلمة مركبة من فعل وهو حب وفاعل وهو ذا ومعنى حب صار محبوبا جدا
واصله اي اصل حب حبب بالضم هذا ما ذهب اليه الفراء لقولهم في فاعله حبيب وقال
ابن يعيش حبب بالفتح وهو متعد واذا اريد من ذا فتح باؤها استصحابا لحالها
ونقل ضمة بائها الى فائها وهو لحاء وقوله ● وحب بها مقتولة حين تقتل ● روي

بالوجهين وعلى التقديرين عدل عن الضم وان كان في الاصل جابرًا او ذا حياحين
نقل الى انشاء المدح تنبيها على قصده ولهذا ناسب هذا الباب بل منه في التحقيق الا انه
يستبد باحكام منها ان فاعله لا يكون غير ذا ومنها ان المخصوص اذا كان غير مفرد
مذكر لا يطابقه ومنها عدم لزوم التمييز لعدم الالتباس بخلاف غيره في بعض المواضع
نحو نعم السلطان تريد نعم رجلا السلطان وقد اشار اليها الشارح اما الى الاول
فبقوله فاسند الى اسم الاشارة لدلالته على الابهام فيناسب المدح وهو المدح
العام واختص ذا لانه اللفظ السابق مجردا عن هاء التنبيه لئلا يلزم ما ليس من
كلامهم وجريا اى حب وذا بعد التركيب مجرى نعم في المدح الا ان في حبذا تقريبا
للمذكور من القلب دون نعم نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند واما الى الثاني
فبقوله ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع وذلك لانهم لما ركبوها من
الفعل والفاعل وجعلوهما شيئا واحدا سلكوا بها منهاج الامثال اى طريقها في عدم التغير
والامثال لا تتغير عن حالها وان قاربت اللحن بل يلزم طريقة واحدة نحو ضيعت اللبن
في حق الرجل لورودها في حق المرأة والسر فيه انهما لما جعلا شيئا واحدا بحيث لا يقبل
الفصل بينهما ولو كان ظرفا كان ذا بعض الكلمة وهما مما لا يجوز عليه شيء مما ذكرنا واما
نعم فيجوز حيث يؤنث اذا كان المخصوص مؤنثا وان كان على سبيل الجواز على ان الفاعل
جنس وهو مذكر فالتأنيث ناظر الى المعنى والتذكير الى اللفظ وقد اختلف فيها بعد التركيب
اسم هي ام فعل فذهب الاكثرون الى ان المغلب عليها الاسمية يعني اعتقدوا انها لما
ركبت مع ذا زال فعلية حب تغليبا للاسم على الفعل لقوته فهو اسم له محل من الاعراب
كما سيأتي تغليبا للاسم على الفعل لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الآخر
كان الغالب هو الاقوى فيكون التغليب له ولانه كثر نداءها وذهب آخرون الى ان المغلب
عليها الفعلية لتصدرها به فيكون التغليب للصدر ولتصرفهم فيه حيث قالوا لا حبذا وبما لا ينفعه
حبذا [illegible] بالفعل

في الصيف ضيعت اللبن

قال

قال ابن يعيش والاول امثل والتعريف فيه مثل التعريف في الحمد لله وسبحان الله
وذهب آخرون الى انه لا تغلب عليها اسمية ولا فعلية يعني اعتقدوا انها لا اسم ولا
فعل فان قلت احد القولين متعين بالضرورة لغلبة احدهما على الآخر اجاب
بقوله ولا غلبة لاحدهما على الآخر بناء على ان الدليلين تعارضا فتساقطا فلو جعل
احدهما لزم التحكم وهذا هو القول المشهور عنك هو مذهب المبرد تقول حبذا الرجل
زيد فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح واما الى الثالث
فبقوله وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة الذي هو في الابهام نظير الضمير
في نعم رجلا زيد ولكنك تقول حبذا زيد بدون التمييز ولا تقول نعم زيد بدونه تفضيلا
للفاعل الظاهر على الفاعل المضمر واطلاقات ههنا على مذهب ابي عمرو بن العلاء فانه
ذهب الى ان انتصاب ما وقع بعده على التمييز جامدا او غيره واما الاخفش والفارسي
والربعي وخطاب وجماعة من البصريين فقد ذهبوا الى انه على الحال لا غير مطلقا و
اجاز نصبه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين وبعضهم فصل وقال حال ان كان مشتقا
وتمييز ان كان جامدا وصحة دخول من عليهما ترجح على الاول والظاهر انه ان كان جامدا
فتمييز وان كان مشتقا فالامر الى المتكلم فان قصد بالوصف فحال اذ ليس لدخول من عليه
مجال وان قصد التبيين فتمييز واما نصبه باضمار اعني كما ذكر في البسيط فضعيف
فلهذا جعلها المص مما يلحق بنعم وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا اى في
حبذا زيد وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتاتى
على قول من يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع
الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ
محذوف كانه قيل لما قيل حبذا من المحبوب مقول قيل الاول ومقول قيل الثاني
حبذا فقيل زيد اى هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبرا مقدما

عليه وقد اغنى اى افاد اسم الاشارة غناء الضمير فمن جعله جملة واما فمن جعله اسما
مفرداً فلا اشكال عليه حيث لا يحتاج الى الضمير والى هذا الوجه ذهب سيبويه ذكره
ابن حروف وفيمن جعله فعلا كان متضمنا الضمير والخامس ان يرفع زيد بفاعلية
حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليه الفعلية هذا كله ظاهر **قوله** وساء بئس
قال الشارح اى يلحق ساء ببئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى اذا استعمل لانشاء
الذم والا فهو يجئ للاخبار كما يقال ساءنى وذلك نحو قوله تع ساء مثلاً القوم الذين
كذبوا باياتنا فساء فعل ماض جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تفسيره
والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلاً مثل القوم
الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره وهو كون القوم مخصوصا بالذم لاشتراط
تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد وان يجانس المبين
والا لم يصح وقوعه مبينا هذا على قول من جعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما على
قول من جعله مبتداء خبره متقدم عليه فالوجه فيه انه لو لم يكن من جنسه لم يكن له به تعلق
فلا يصح ان يكون خبرا له واما قوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا باياتنا فالمخصوص
فيه محذوف وهو هو الراجع الى مثل المتقدم على بئس وهو مثل الذين حملوا
التورية على ان الذين صفة القوم او الذين مخصوص على حذف المضاف كما فى الاية
الاولى وقد يستغنى عن المخصوص بالتمييز كقول بعض الانصار لبسم الاله وبه
بدينا ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربا وحب دينا وايضا يستغنى عنه بدليل
آخر كقوله الاحبذا لولا الحياء وربما منحت الحبا من ليس بالمتقارب يريد الاحبذا
حالى معك يشير الى هواه اياها وزيادته لها وما ترتب على ذلك فى قوله قبل البيت
هويتك حتى كاد يقتلنى الهوى وزرتك حتى لامنى كل صاحب وحتى راى منى اعادك
رقة عليك ولولا انت مالان جانبى الاحبذا البيت **قوله** والنوع الرابع افعال

مطلب افعال القلوب

افعال القلوب قال الشارح انما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك واليقين
اى بعضها للشك وبعضها لليقين اعلم ان الحكم اما ان يحتمل النقيض اولا والثانى اليقين
والاول اما ان يكون متساوى الطرفين او يرجح احد طرفيه على الاخر الاول
الشك والثانى طرفه الراجح الظن والمرجوح الوهم وقد يطلق على ما ليس بيقين تجريدا
منه وهو مراد الشارح هنا من استعماله فى مقابلة اليقين لكنه خلاف والا فلا فعل
من هذه الافعال يستعمل للشك لان بعضها لليقين وبعضها للظن وبعضها يحتملها
وفى الجملة كلها مشتركة فى عدم التأثير والوصول الى الغير وفى الوضع للحكم على شئ
بصفة الا انه لما كان عن ظن او علم او ما يحتملهما وفى الجملة عبر عن كل منهما بما
يليق به من الافعال وكلاهما من افعال القلوب فلذلك سميت بها **قوله** واذا كانت
هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفة قال الشارح يريد المص به بمعنى معرفة المبتداء
على كونه مخبراً عنه بشئ لا يمكن ان يجرى هذا على ظاهره لان كلها ليست للعلم ولئن سلم
فالمعرفة لاحد مدلوليه ولهذا حكموا على المنصوب بعدها بالحالية بخلاف العلم تحقيقه
بمعنى الحكم على الشئ بصفة لانه محلها وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا
ووجدت زيدا ذا الحفاظ اى صاحب العهد وهذه الافعال تدخل على الجملة
من المبتداء والخبر مفردا كان او جملة عاملة فيهما عند الجمهور كان وان اذا قصد
امضاؤها على الشك واليقين كظننت زيدا عالما او علمت اذا قصد امضاؤها
على علم الا ان هذه الافعال تغير المبتداء والخبر بمعنى بهما استدراك من قوله تدخل
على الجملة يعنى ان هذه الافعال وان دخلت عليهما لكن لا يبقيان بعينهما بل
يغيران لفظا ومعنى اما لفظا فلانتصابهما واما معنى فلكون المبتداء مفعولا
اولا والخبر مفعولا ثانيا واشار الى هذين الشارح اما الى الاول فبقوله فتنصب
كل واحد منهما والى الثانى بقوله على المفعولية وصار الذى كان مبتداء مفعولا

كون الذكر فيه راجعا
الى المفعول الاول

اولا والا ای کان خبرا مفعولا ثانیا ویعتبر صحة الکلام بان تسقط الفعل فان
استقام ما بعده مبتدأ وخبرا کان الکلام سدیدا مثل علمت زیدا اخاک
والا ای وان لم یستقم ما بعده مبتداء وخبرا فلا ای فلا یکون
الکلام مثل ظننت زیدا عمرا خلافا للسهیلی فانه عنده صحیح وجعله کباب
اعطی لانه لا یصح زید عمر والا علی سبیل التشبیه وهو لیس بمقصود مع ظننت
وفیه منع ظاهر وحکم ثانی المفعولین حکم خبر المبتداء فی الجمیع وقد عرفت ان لهذه
الافعال خلا حسبت وخلت معانی اخر لا یتجاوز ای الافعال الکاینة علیها
علی تلک المعانی مفعولا واحدا لانها انما تعدت الی الثانی لاقتضاء معناها منسوبا و
منسوبا الیه وهذا المعنی لا یقتضی الا متعلقا واحدا فوجب التعدیة الی واحد اما ظننت
فهی اذا کانت بمعنی ترجیح احد الاحتمالین وهو المشهور او بمعنی الیقین کما فی قوله
تع وظنوا انهم ملاقوا ربهم ای تیقنوا والا کان قدحا وهوانا مع انه مدح لهم بانهم
علموا ذلک بالیقین وهل هو حقیقة او مجاز زعم بعض النحویین انه مجاز وقال
ولا یجوز ان یقول ظننت زیدا منطلقا ظنا اذا کان بمعنی الیقین واستدل ذلک
بان المصدر یرفع المجاز وفیه نظر وظاهر کلام الجوهری انه مجاز ویحتمل الحقیقة حیث
قال الظن معروف وقد یوضع موضع العلم قال فقلت لهم ظنوا بالفی مدجج فی
الفارسی المسرد ای استیقنوا وانما خوف عدوه بالیقین بالشک وما ذکر فی
الاقلید انه بمعنی الشک یستوی فیه الطرفان ولا یرجح احدهما علی الاخر ما
وجدته فیما حضر عندی من کتب النحو واللغة کان من افعال القلوب المقتضیة
للمفعولین لانه فی ما یقتضی منسوبا ومنسوبا الیه واما اذا کان من الظنة بمعنی التهمة
لم یقتض المفعول الثانی لعدم اقتضائه ایاهما نحو ظننته ای اتهمته ای احدثته مکانه
توهمی وهو افتعال من الوهم واما زعمت اذا کان بمعنی ظننت بمعنی ترجیح احد

الاحتمالین

الاحتمالین او بمعنی الیقین فهو من هذا الباب وقد یکون بمعنی القول من غیر حجة
ودلیل فلا یقتضی المفعول الثانی نحو قوله تعالی زعم الذین کفروا ان لن یبعثوا ای
قالوا ولیس لهم حجة وللبحث ههنا مجال وکذلک علمت قد یکون بمعنی معرفة الذات فی
نفسها ای بمعنی ادراک الشیء مع قطع النظر عن وصفه فلا یقتضی المفعول الثانی نحو
قولک علمته ای عرفته شخصه وقوله تع ولقد علمتم الذین اعتدوا منکم فی السبت
وکذا رایت قد یکون من رؤیة البصر ووجدت بمعنی الاصابة فلا یقتضیان الثانی
لما ذکرنا نحو رایته ای ابصرته ووجدت الضالة ای اصبتها وصادفتها اما اذا کانت من رؤیة القلب
اما بمعنی حسبنا او بمعنی العلم نحو قوله تع انهم یرونه بعیدا ونراه قریبا ای یحسبونه
بعیدا او نعلم ذلک قریبا لانه تع عالم بجمیع الاشیاء من غیر شک وحسبانا ووجدت
بمعنی وجدان القلب نحو وجدت زیدا عالما ای علمت کانا من افعال القلوب
قوله ومن خصایصها امتناع الاقتصار علی احد المفعولین قال الشارح انما یجز
الاقتصار فیها علی احد المفعولین لانها داخلة علی المبتداء والخبر فکما لا یستغنی المبتدا
عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء کذلک لا یستغنی احد المفعولین عن صاحبه بخلاف باب
اعطیت لانه لا یکون مفعولاه منسوبا ومنسوبا الیه فلذلک جاز ذکر احدهما
بدون الاخر فانک تقول فیه ای فی باب اعطیت اعطیت زیدا ولا تذکر ما اعطیته
او اعطیت درهما ولا تذکر من اعطیته وههنا نظر مشهور وهو ان المفعولین
کالمبتداء والخبر فکما جاز حذف احدهما للقرینة جاز حذف احد المفعولین لها علی انه واقع
حیث قال الزمخشری یجوز الحذف للقرینة کما فی قوله تعالی ولا یحسبن الذین یبخلون
بما اتیهم الله من فضله علی القراءة بالیاء کذا قال ابن مالک فکیف قال انما یجز الاقتصار
فیها لانها داخلة علی المبتداء والخبر اقول الحذف بالقرینة ان اردتم به انه یکون
بها منویا وهو معنی الاختصار وهو عام لها ولغیرها وان اردتم به ان یحذف لها

واما قول العرب ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن كانهم قالوا ظننت فاقتصروا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك كما تقول ظننت في الدار فان جعلت الباء زايدة بمنزلتها في القى بيده لم يجز السكوت عليه مفصل

نسيا منسيا وهو معنى الاقتصار وهو عام لها ولغيرها سوى باب اعطيت لكن الاول في الجواز والثاني في الامتناع فحمل ما ذكره جار الله في الموضعين من الجواز وعدمه ذلك ولا خلاف بين القائلين بالحذف وعدمه وقد اجيب عن بين الاقتصا بان الاول بلا قرينة والثاني بقرينة والشايع على امتناع اقتصاره لا اقتصاره اقول هذا الفرق ليس بجيد اذ لا حذف بلا قرينة واما من لم يفرق بينهما بقيده بكونه على الاشهر وقولهم ظننت ذلك اشارة الى الظن ليس من اقتصار احد المفعولين والمفعولان محذوفان لانه انما يقال بعد تقدم ذكر ما يصح ان يكون مفعولين كما تقول حين قال قائل ظننت زيدا قائما اي ظننت ذاك الظن اي ظنا مثله واذا اشير الى ظن مخصوص بمتعلق مخصوص وجب ان يكون مفعولاه في المعنى مثلهما فيحذف للعلم به ومن ثم قد توهم بعض انه اشارة الى المفعولين وجوز مثل ذلك لما كان عبارة عن المفعولين كما جوز انبأته ذاك وقلت له ذاك وهو هنا في موضع الجملة فكذلك ثمه وهذا غلط لان مفعول انبأت واخواته وما يقع بعد القول ليسا من مقتضياتها بل هما هما بعينها لكن على وجه من التخصيص توضيحه ان قولك زيد منطلق نوع مخصوص من النباء او نوع مخصوص من القول فهو مصدر محقق وصورته صورة الجملة لان النوع المخصوص منه لا يكون الا جملة فجاءت الجملة عن ضرورة المخصوص ولذا اذا عدل عن المخصوص جاء المصدر فح لا فرق بين انبأته الانباء وانبأته ذاك بخلاف مفعول باب حسبت فانه من متعلقه اذ وضعه ان يتعلق بشيء على صفة فاذا علقته ههنا بالحديث بجملته احتجت الى صفة يكون الحديث عليها ككونه صادقا او كاذبا فتقول ظننت ذاك صادقا او كاذبا والا خالفت وضعه فافترقا والاغناء عن ذكرهما مفصلين باعتبار تضمن تلك الجملة الصفة والذات جميعا غير مستقيم حيث اوقعت الظن عليها بلفظ واحد

وانه

ويستعمل اريت استعمال ظننت فيقال اريت زيدا منطلقا واري عمرا ذاهبا واين ترى بشرا جالسا ويقولونه في الاستفهام خاصة تقول زيدا منطلقا واتقول عمرا ذاهبا واكل يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظن وقال اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام تجاهلينا وقال عمرو بن ابي ربيعة اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت مفصل

وانه موجب لذلك الصفة ولو ذكرتها مفصلة يعني بها الحديث لوجب ذكر صفة اخرى يكون عليها الحديث كما تقول ظننت زيد قائم صادقا فهذا اجدر فوضح ان ذاك في ظننت ذاك مصدر لا غير وقولهم ظننت به ايضا من هذا القبيل كظننت في الدار ولذلك لو صرحتهما معه كان الكلام مستقيما وبذلك علم ان قولهم ظننت به خير ليس من الاقتصار واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما جميعا وتجعلهما نسيا منسيا اي حذفهما جايز هناك قرينة اولى على مذهب ابن السراج والسيرافي وما استدلا به نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع ومذهب الاخفش المنع الا مع قرينة نظرا الى انه لا يخلو احد عن علم وحسبان وحسبت وعلمت بمنزلة النار حارة فامتناع لامتناع فائدة وهذا وجه قوي في ذلك واختاره ابن مالك حيث قال وهو مذهب سيبويه والمحققين وما استدلا به متعلق بالمفعولين معنى فيكونان مقدرين محذوفين لان المعنى من يسمع يخل المسموع صحيحا اذ معناه من يركن الى الاستماع فالركون اليه سبب لاعتقاد الصحة فيكون المفعولان معلمين فحذفا للعلم به او مثل وهو غير مقيس عليه ومذهب الاعلم التفصيل ان كان ذلك الفعل ظننت وما في معناها جاز ذلك وان كان علمت وما في معناها فلا ظنا ان الانسان قد يخلو عن الظن فيفيد ظننت لا عن العلم فلا يفيد علمت ان بعض الظن اثم والحق ان الانسان لا يخلو من علم وظن ما واما هما متعلقين بالجملة فقد يخلو عنهما ولو كانا ضروريين لجواز التوقف على الالتفات وغير

قوله والغاؤها متوسطة ومتاخرة قال الشايع اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة وذلك لان التقديم من اعلام العناية اي من علامات كون المقدم مهتما بشانه او كونه قويا والالغاء يدل على ضعفها اي على كون العناية بشان المقدم ضعيفة فلا يجتمعان لما فيه من جعل وجود الشيء كعدمه من غير داع اولانهما متنافيان ويدل عليه امتناع ضربت لزيد

الغاؤها

وقد نقل جوازه لقيام المعنى على اى حال كان والمرتبة الثانية التي يحسن فيها الاعمال والالغاء يعنى لكل منهما جهة حسن بحيث لا يكون لاحدهما قبح بالنسبة الى الاخر وذلك عند التوسط نحو ظننت منطلق فى الالغاء او زيدا ظننت منطلقا فى الاعمال وانما تساويا فى الحسن لان واحدا من المفعولين تقدم على العامل والفعل واقع بينهما فهو اى الفعل متاخر من جهة اى بالنسبة الى المفعول المتاخر فيورثه الضعف ومتقدم من جهة اى بالنسبة الى المفعول المتاخر فيورثه القوة فالغاؤه ليس بالنظر الى جهة قوته فيضعف بالنسبة الى اعماله وكذا فى الاعمال فلذا تساويا والمرتبة الثالثة التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل لا حظ له فى التقديم بوجه فيكون ضعيفا وفى بعض النسخ فضعف امره على كل وجه فكذا امره فى الاعمال فحسن الغاؤه ومعنى قوله احسن انه احسن بالنسبة الى الالغاء فى المرتبة الثانية لا الى الاعمال فى هذه المرتبة فثبت له الحسن فى الاعمال هذا على قول الجمهور واما على قول من قال بجواز الالغاء فى المرتبة الاولى فالمراتب اربعة بزيادة مرتبة ضعف الاعمال فى التقديم ووجه اخر فى تقرير المراتب وهو ان التقديم لما كان من اعلام العناية فلا يجامع الالغاء الدالة على الضعف ولما توسطت انحطت عن المرتبة بان يسوى الضعف وكان سبيل الى الالغاء واقل الجواز لكن لما كان المفعولان فى الاصل لهما اعراب مستقل على الابتداء والخبر طرء عليه الحسن وكذلك جواز الاعمال عرض له ذلك الحط من اعلام العناية وكونه فعلا ولما تاخرت انتفى ذلك الحط ونفى الفعلية فلذلك كان الالغاء احسن فخرج منه انها اذا تقدمت امتنع الالغاء او ضعف واذا توسطت كان الالغاء اقوى منه اذا تقدمت واذا تاخرت كان الالغاء اقوى منه اذا توسطت واذا ابتدأت من طرف التاخر وانتهت الى طرف التقدم وجدت صفات الاعمال اضداد هذه الصفات فتأمل وعليك الخيار فى القبول والانكار فان هذا على وجه

زيدو

الاختصار ومراد الشارح بامتناع الالغاء وحسنه واحسنه هذا الاعتبار والا فمقتضى الترتيب فيها وجوب الاعمال وجوازه وامتناعه كما لا يخفى على ذوى الابصار ثم المصدر ملغى كالفعل لانه مراد فترتب عليه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز فى غيرها من الافعال ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا الغيتها كانت بمعنى الظرف فانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم فى ظنى لا على انه متعلق بمقيم بل على انه يحصل المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل مضمون هذه الجملة فى ظنى ولو قلت زيد اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم فى اعطائى اخللت لانه لا ربط بينهما حتى يبقيا على حالهما

قوله والتعليق بالاستفهام واللام ليتناول لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق ولام القسم كقوله • ولقد علمت لتأتين منيتي • ان المنايا لا يطيش سهامها • ولو قال وحرف الابتداء كما قال وحرف النفى لكان اشمل لتناوله ان المكسورة اذا لم يكن قبحها وذلك عند دخول اللام على خبرها نحو علمت ان زيدا لقائم وحرف النفى وهو ما ولا النفى الجنس وان نحو علمت ما وان زيد منطلق ولا زيد فى الدار ولا عمرو وقال الشارح وانما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضى صدر الكلام وكذا اللام فيجعلات الفعل لا يعمل لفظا والا لما كان له التصدر واطلاق الاستفهام ليتناول اسماءه وحروفه واشار الى فائدة لفظا بقوله فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن فى موضع نصب لان العلم واقع عليهما وذلك لا يخرجها عن ان يكون لها صدر الكلام الا ترى انك تقول زيد ما ضربته وعمرو هل اكرمته ولم يخرج بوقوعه خبرا للمبتداء عن التصدر لانه وقع جملته عليه واذا دخل على هذه كان المسند اليه هو المفعول الاول والمسند الثانى فى المعنى يدل عليه جواز العطف عليهما بالنصب وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ اعلم ان الفرق بين الالغاء والتعليق من جهات

ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو علمت لزيد منطلق وبكرا

اى على اللفظ الذى هو الاستفهام واللام لانهما اذا دخلا على الاسم يقتضيان صدر الكلام

قال ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدنى • وفى الاراجيز خلت اللوم والخور • وفى بعض النسخ يفسد بغير حرف النفى فعلى هذا يرجع الضمير المجرور فى فيها الى قوله غيرها من الافعال ذات المفعولين وفى رواية لا يفسد

ويلغى المصدر الغاء الفعل فيقال متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظنى مقيم وزيد اخوك ظنى وليس ذلك فى ساير الافعال

التعليق ابطال العمل لفظا من جهة الاستفهام ولم يبطل محلا

وانما قال بالاستفهام ليشمل اسماء الاستفهام نحو ظننت من ابوك فمن مبتداء وابوك مبتداء متاخر عليه والجملة منصوب محلا بظننت

النصب

واذا علقت عليه بطل واخواتها التصدر

وﻟﻤﺎ كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا
ولوجدت جِدَة ووجدت مَوْجِدة ووجدت وَجْدًا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها
ليست بمعنى العلم جامي رحمه

قالوا هذا العلم وهو ان الالغاء عبارة عن ابطال العمل مع جوازه والتعليق عن وجوبه
ان هذه الافعال اذا علقت كان المفعولان مفعولين فى المعنى لتعلقها بهما ولم يصرحوا
فى الالغاء بان الامر كذلك اولا فاقول ان الالغاء عبارة عن ابطال العمل لفظا
ومعنى والتعليق عن ابطاله لفظا لا معنى اما الاول فلانه ابطال لا لمانع عنه بل اذا
طرء الضعف كان سبيل الى الابطال ولو منعه ذلك لما جاز فابطاله بلا مانع دليل على
ان لا تعلق لها بالمفعولين معنى فلذا قالوا انها فى معنى الظرف واما الثانى فلانه
ابطال لمانع وهو مانع له لفظا لا معنى لما ذكرنا هذا واختلف فى علمت هل زيد قائم
فقال بعضهم انه ممنوع لان العلم لا يتعلق بمضمون الجملة الاستفهامية الا بتعلقه بما يكون
جوابه وذلك لا يتصور فى محل النزاع بل جوابه اما نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلقه
بمثله وقد اجيب عنه بان معنى نعم زيد قائم ولا ما زيد قائما فالمحكوم عليه والمحكوم به
حاصل فيه وهو الصحيح للتعليق بحث وقال بعضهم جائز نظرا الى صورة الجملة وهى حاصلة
فى الموضعين واما علمت ان زيدا قائم فليس بمكان التعليق لامكان جعلها مفتوحة لفظا
ولن يصار اليه الا عند تعذر الاعمال فهو وعلمت زيدا منطلقا سواء لكن فيه خلاف
والاكثرون على انه ساد مسد المفعولين وقد سبقت الاشارة اليه فيما تقدم و
اذا دخل اللام وجب الكسر على كل تقدير وفيه دليل على مذهب الجمهور ومن ههنا جاز العطف
على الموضع بالرفع بخلاف المفتوحة لانها ليست فى معنى الجملة ولا يكون وفى بعض النسخ ولا يجوز
التعليق فى غير هذه الافعال اما فى المتعدية الى واحد فلان ما يوجبه لا يدخل عليه
واما فى المتعدية الى المفعولين فلانهما ليسا جملة حتى ينظم كلاما بعده لا تقول اعطيت لزيد
درهم لان ذلك لا يؤدى المعنى المقصود من الكلام ويفسد الكلام لانه يكون حمل الشئ
على ما ليس هو هو وهو ظاهر وانما سمى هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة
على الجزئين فى الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة اى من جهة وقوعه عليهما وهى غير
فى المعنى

معملة لما ذكرنا لفظا فكانت معملة من جهة وغير معملة من جهة فشبهت بالمرأة
المعلقة وهى التى ليست بذات بعل ولا مطلقة كالمرأة المزوجة مع اختها فى
عقدين ولا يدرى ايتهما عقدت اولا فانها ليست بذات بعل لفساد العقد ولا
مطلقة اذ لا سبيل الى ان يتزوجها زوج آخر ومعنى لا مطلقة لا ذات بعل ولما وقع
الفراغ عن شرح الباب الثالث بعون الله وحسن توفيقه وقع الآن التصدى
شرح شرح الباب الرابع متكلا على هدايته وارشاده انه ولى الاعانة والارشاد
فنقول قال المصنف رحمه **الباب الرابع فى العوامل المعنوية** قد مضى الآن
اى عند افضاء النوبة الى هذا الباب ضربا العوامل اللفظية احدهما القياسية
وثانيهما السماعية وبقى الضرب المعنوى وانما قال ذلك لانه قسم العامل فى اخر الباب
الى ثلثة اضرب لفظى قياسى ولفظى سماعى ومعنوى فذكر اللفظى القياسى فى الباب الثانى واللفظى
السماعى فى الباب الثالث فوضع للمعنوى باقى الباب وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند
ابى الحسن الاخفش الاول الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد
وقال الشارح وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوى هو الذى لا يكون للسان
فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا اى معنى لا يعرف
الا بالقلب عند اصحابنا خلافا للكوفيين وسنقف عليه لان رافعهما هو التعرى عن العوامل
اللفظية لاجل الاسناد ولا شك ان هذا معنى كذلك وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا
بان الاسم لو عرى عن العوامل اللفظية ولم يسند اليه شئ فلفظ الماضى المبنى للمفعول
عطف على لم يسند زيد مثلا من غير خبر لفظا وتقديرا وفى بعض النسخ مظهرا او مضمرا
والاولى اولى لم يكن مبتداء اصطلاحا بل كان بمنزلة الاصوات التى حقها ان يتلفظ بها
الجار والمجرور اعنى بها قائم مقام فاعل يتلفظ وانتصاب غير معربة على الحال من المجرور
لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وهو منتف لانتفاء الاسناد فافاد

اعلم ان التجريد يقتضى سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما فى قولهم ضيّق فم الركية وسبحان الذى صغّر جسم البعوض وكبّر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلى اماتة وهذا من هذا القبيل هندى رحمه على القطع

ان مرادهم تشبيههم اياه بالاصوات في عدم الاعراب لعدم مقتضيه وانما اوجب ان يعمل
هذا المعنى وهو التجريد المذكور الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل اللفظية
لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا اى الثاني والاول لخروجهما بالاسناد عن حكم
التعديد الذى حقه ان لا اعراب واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب وهو شبههما بالفاعل
اصل الاعراب بالنصب على انه مفعول لاستحقا وهو الرفع وشبه الاول
بالفاعل لكونه مسندا اليه وشبه الثاني وهو الخبر به لكونه جزءا ثانيا من الجملة او الخبر
هو مع ضميره المستكن الراجع الى شبه المبتداء في محل الرفع على الخبرية لهما اى للمبتداء والخبر
اما متعلق باوجب او حال من مفعوله المتأخر وهو قوله الرفع من بين ساير اى
جميع وجوه الاعراب اعنى الرفع والنصب والجر وقد عرفت فيما تقدم من اخر الباب
الاول ان كل ما يقوم المعنى المقتضى عامل اذ العامل عبارة عنه في عرفهم فهذا المعنى
الذى نحن بصدده بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا تلخيصه ان التجريد المذكور ما
يقوم به المعنى المقتضى للاعراب وكل ما يقوم به عامل فالتجريد المذكور عامل اما الاول
فلانه حصل به شبههما بالفاعل وهو معنى يقتضى الاشتراك في اعرابه واما الثاني فلكونه
في عرفهم عبارة عنه اما خصوصية الرفع فلخصوصية المعرب واما العمل فيهما فلحصوله
فيهما فتخصيص العمل باحدهما تحكم والكوفيون على انهما اعنى المبتداء والخبر يترافعان اى
يرتفع المبتداء بالخبر والخبر بالمبتداء لسبب اقتضاء كل منهما الاخر ووجه الفريقين مذكورة
في الاصل المنتخب منه وليس عندى فانقلها في هذا الشرح لكن فيما ذكرو نذكر كفاية عنه قوله
وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضاء الجزئين
عاملا فيهما جميعا وقد مر بيان وجهه وهنا اعتراضات احدها انه عدمى فكيف يعمل
جوابه لا نم انه يكون عدميا وانما ذلك لو كان عبارة عن عدم العامل وهو ممنوع
لم لا يجوز ان يكون عبارة عن كونهما اول الثاني وفي الاول بعده واظهر من هذا

150

ان معنى قولهم تجريد الاسم عن العوامل ليسند اليه ليس باشارة الى امر عدمى لانهم يعنون
بذلك ان الاسم يكون موجودا ومعه العوامل ثم ينتزع عنه العوامل كما يجرد الرجل عن
ثيابه ويكون تجريده اعدام ثيابه وانما مرادهم بذلك ان الاسم المعدوم اذا ارادوا
ايجاده يؤتى به بلا عامل فعلم ان التجريد هو ان يؤتى به بلا عامل ولا شك في كونه
امرا وجوديا وانت خبير بان في كلامه اختلالا لان المعنى به من قولهم امر عدمى
لكونه مركبا من الوجودى والعدمى وهو عدمى والا لكان وجوديا فلا يظهر الامر
المذكور ان معناه امر وجودى فالصواب ان يقول مكان يؤتى بلا عامل يؤتى به
اولا الثاني حتى يصح بناء هذا على ما قبله ويمكن ان يجعل هذا جوابا اخر توجيهه
ان يقال لا نم انه عبارة عن عدم العوامل فقط بل عن الاتيان به بلا عامل
ولئن سلمنا انه عدمى لكن لا نم انه عدمى محض ولئن سلمنا فلا نم امتناع عمله والا
لوجب ان لا يعمل الفعل المنفى وثانيها ان الفعل مع كونه اقوى العوامل لا يعمل الرفعين
من غير اتباع فكيف يعمل المعنى وهو ضعيف جوابه ان العمل باعتبار الاقتضاء فعلا
كان العامل او غيره في الفرق بينهما اظهر من الشمس وانور من القمر وثالثها ان معنى
قويا ينسب اليه العمل باعتبار منع دخول عامل مصحوبه لا يعمل الا في شئ واحد
فالابتداء الضعيف لعدم اقتداره عليه حقيق بذلك كيلا يؤدى الى ترجيح الضعيف
على القوى وجوابه ان ذلك المعنى مستفاد من اللفظ المذكور في الكلام بخلاف
هذا المعنى اقوى في معناه دون الاول ورابعها ان هذا المعنى لو كان عاملا
في الخبر ايضا لزم تقدم المعمول على العامل المعنوى وهو ممتنع في العامل المعنوى القوى
فما ظنك بالضعيف وجوابه يعلم مما مر وخامسها ان رفع الخبر بعد معنى الابتداء
يناسب الجزم بعد معنى الشرط فكما لا ينسب العمل هنا الى المعنى بل الى اللفظ فكذلك ثمه
وجوابه ان المستفاد من اصطلاحاتهم القايحة واعتباراتهم اللايحة ان العمل في مثل

ذلك ينسب حقيقة الى حرف الجزم لكن لمعنى مقصود جيء باسم عام يتضمن معناه فنسب
اليه العمل ثانيا بذلك الاعتبار ويدل عليه عمله في الجزئين بخلاف ما نحن بصدده اذ لا
موجب هنا لنسبة العمل الى الاسم من اعتبار المعنى المقصود فينسب اليه فافهم
وسادسها انه شرط في عمل الابتداء فكيف يجعل عاملا جوابه ان هذا على اصلاح
ان الابتداء عبارة عن التجريد المذكورة لانه شرط في عمله فلا ينافي باصطلاح
آخر وسابعها انّ ههنا تجريدين تجرد المبتداء وتجرد الخبر بينهما مباينة فكيف يجعلان
تجردا واحدا وجوابه ان له اعتبارين اعتبار انه حال من الاحوال فيحصل المباينة
بذلك الاعتبار واعتبار ذاته وهو انه مفهوم من المفهومات ولا مباينة بهذا الاعتبار
اذ كل تجرد من هذين التجريدين في مفهوم التجرد وهو العوامل ينذرج فوجدته
بهذا الاعتبار لا ينافي تعدده بذلك الاعتبار كالتعدد التشخصي مع الاتحاد النوعي
فانظر في هذه السؤالات فان القوم اوردوها على هذا المذهب ولم اطلع على ردها
في الكتب الحاضرة عندي من هذا الفن فاجبت متوكلا على الله فانه الملهم للصواب
في الجواب عن كل واحد من هذه الاعتراضات فعليك بالتأمل والاعتبار ثم بعدها
بالاختيار لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتدأ هو
العامل في الخبر وهو مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه
يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله
لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لان المبنى عليه المنطلق بمنزلته وبه قال
جماعة من البصريين واختاره ابن مالك في التسهيل اما وجه المذهب وضعف
المعنوي كما تقدم فلا يعمل في شيئين وكذا غيره من وجوه الاعتراضات واما وجه
الرد فقد عرفته من الجواب وايضا لو جعل رافعا لادى الى اعمال الرفع في معمولين
من غير تبعية نحو القائم ابوه ضاحك وايضا ان المبتداء قد يكون جامدا فيكون
عامل

عاملا غير منصرف فلا يجوز تقديم الخبر عليه اصلا وهو جايز فلا يكون عاملا و ايضا
ان المبتداء قد يكون ضميرا وهو لا يعمل اذا كان ضميرا ما يعمل فكيف اذا كان ضمير ما لا
يعمل وفي الثلاثة الاخيرة نظر اما في الاول فالامتناع انما يكون عند اتحاد الجهة
وليس هنا كذلك واما الثاني والثالث فعدم التصرف والاضمار لا اثر له الا فيما يعمل
لشبه الفعل والابتداء ليس منه بل مما يعمل بالاصالة ولا ما ذهب اليه آخرون
من البصريين من انهما جميعا اعني المعنى والمبتداء جميعا عاملان في الخبر وهو مذهب منسوب
الى المبرد وبه قال ابو اسحاق واصحابه ووجهه ان الخبر لا يقع الا بعدهما فوجب ان يعمل فيه
اشتراكهما في الملازمة والتقدم وفيهما تأثير وهذا المذهب ايضا ضعيف لان المبتداء اسم
واصله ان لا يعمل فاسناد العمل الى ما له تأثير في العمل واجب وهو وان كان عدميا ففيه
اعتبار الوجود فلا يكون عدميا صرفا فلا احتياج الى الزيادة ولئن سلم فالعامل ليس موجبا
ولا سببا وانما هو كالعلامة وهي قد يكون عدما ولئن سلم فتخصيص الخبر بالزيادة دون المبتدأ
مع استواء الاستناد فيهما تحكم محض اعلم ان جملة المذاهب على ما ذكره الشارح ثلثة
لان غرضه الاختلاف بين البصريين والا فالمذاهب اكثر مما ذكر بل قيل ان المذاهب
فيه سبعة هذه الثلثة والرابع مذهب الكوفيين وقد ذكره اولا واحال حجته على
الاصل فعلينا ان نذكرها ههنا وهي ان كلا منهما لا ينفك عن الآخر فاقتضى كل منهما
ان يعمل في صاحبه مثل عمله كما في قوله تع اياما تدعوا وهو ضعيف لوجوه احدها انه
يلزم ان يكون كل منهما قبل الآخر وثانيهما انه ثبت فيما بينهم ان العامل في الشيء ما دام
موجودا لا يعمل فيه عامل آخر لامتناع دخول عامل على عامل وقد صح عمل كان في
خبره بدون اسمه وعمل ان في اسمه بدون خبره فعلم ان هذا باطل ليس تحته طائل
واما الآية فجهة العاملية فيها غير جهة المعمولية او كل من العاملين فيها عامل بلا اختلاف
بخلاف ما نحن فيه فلا قياس وثالثها انه قد يكون الخبر فعلا فلو عمل في المبتداء لكان

فاعلا ورابعها انه قد يكون جامدا والجامد وخامسها ان العامل اللفظي يؤثر
في المبتداء والخبر لفظي واللفظي لا يبطل باللفظي وسادسها ان الخبر كالصفة وهي لا تعمل
في الموصوف وسابعها ان المبتداء قد يرفع غير الخبر والخبر قد يرفع غير المبتداء
فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون اتباع والخامس ما نقل عن ابي العباس ان
الابتداء يرفع المبتداء بنفسه والخبر بواسطة وفيه نظر لانه نظير له لان العامل المتقوى
بشيء المعروف منه سيان كون العامل لفظيا متقويا بلفظ او بمعنى وهذا ليس احدهما
لانه كون العامل معنى متقويا بلفظ ولا نظير له والسادس ما نقله ابن ابي الربيع من
ان المقدم فيهما مرفوع بالابتداء والمؤخر منهما مرفوع بالخبر والسابع ما قاله
السراج والاخفش والرماني من ان العامل فيهما الابتداء بشرط التجرد والجواب
عن هذين المذهبين يظهر مما ذكر قبل قوله وحق الاول ان يكون معرفة قال
الشارح والاصل ان يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان يخبر
عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم اي بما هو معلوم لك وغير معلوم
عند مخاطبك ليحصل الفائدة اي الغرض من الكلام وهو الافهام فاذن تنكيره مخل
لهذا الغرض اذ به ينفر السامع عن سماعه ولا يرد الفاعل المنكر لتقدم خبره عليه فبالتنكير
لا يحصل التنفير فلا يخل الغرض وهذا اي كون المبتداء معرفة والخبر نكرة هو القياس ثم انهم
يبتدؤن بالنكرة على خلافه استحسانا في مواضع فانهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة بصفة
اما لفظا نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها
قريبة من المعرفة لنقصان عموم اللفظ بها الا ترى ان العبد المؤمن اقل من مطلق العبد
فيكون قريبة منها بشهادة تأويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس
ولا ينفر السامع قبل انضمام الصفة فلا يفيد جعلها بمنزلة المعرفة لان المرسوم في الاذهان
والمستقر في عقل الانسان لما كان المبتداء لا يكون نكرة محضة حكم بان السامع عند

سماعه ينتظر الى مجيء مخصصه او تقديرا نحو شر اهر ذا ناب و نحو تحبب في الاناء و تحبب في الارض اي تحبب من
اللبن او معنى كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته اي كثير من الرجال وعلى هذا القياس كل موضع
يبتدأ به فيه بالنكرة انما يصح ذلك الابتداء بضرب من التأويل كما في الاستفهام وهو
اولى من قول بعضهم همزة الاستفهام المعادلة لام المتصلة ليتناول ارجل في الدار وهل
رجل دون ذلك مع انه جايز بالاتفاق والنفي وما جرى مجراهما اي مجرى الاستفهام
مثل العاري منه مرادا منه والنفي مثل لولا كقوله لولا اصطيادي لاودى كل ذي مقه
لما استقلت مطاياهن للطعن ويحتمل ان يراد به الايجاب فيما يراد به العموم نحو
تمرة خير من جرادة نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه التحق بالمعرفة لان الاصل
ان يفصل اي ان يؤتى الى جميع الافراد وذاك متعسر او متعذر فقيل ما احد خير
منك ليحصل الفائدة مع التجنب عن التطويل الحاصل عن التفصيل فمن ذلك حصل
العموم وتلخيصه ان ذلك نكرة في سياق النفي وكل نكرة كذلك تفيد العموم اما الصغرى
فظاهرة واما الكبرى فلان السلب من واحد غير معين سلب عن الجميع اذ لا يمكن السلب
عن واحد مع الايجاب للباقية والا لما كان سلبا عن واحد غير معين وبهذا التحق
بالمعرفة اذ هو بمنزلة ما هذا الجنس خير منك وارجل في الدار ام امرأة لانه متأول
لايهما لان هذا انما يكون اذا كان المتكلم عالما بثبوت الحكم لاحدهما لا على التعيين
فيطلبه سواله وعلى هذا في الدار رجل يريد انه كما لا يحسن ما سبق الا بضرب من التأويل
كذلك لا يحسن هذا الا به وهو ان الخبر لما تقدم عليه صار المبتداء المنكر كالفاعل المنكر
وقد سمعت تأويله فيما سبق واما قوله وقد يحسن ذلك لامتنع الالتباس فيه اعني
التباس الصفة بالخبر فلا يراد عليه من وجوه احدها انا قاطعون بجواز رجل عالم
في الدار وفي الدار رجل عالم وثانيها جواز زيد العالم مع قيام الاحتمال وثالثها ان
تخصيص المبتداء لقرب من المعرفة وليس في انتفاء اللبس عن كونه موصوفا تخصيص له

اقول الجواب عن الاولين مبنى على حرف واحد وهو ان المعتبر لاحتمال الناشى
عن الدليل لا مطلق الاحتمال واذا ثبت هذا علم ان الاحتمال فى المثالين غير معتبر واما
عن الثالث فبان الامن عن الالتباس علة لوجوب التقديم والتقديم علة للتخصيص
وعلة العلة علة واليه يومى قوله ولهذا التزم تقديمه والا فلا حاجة اليه فافهم

قوله وقد يجيئان معرفتين قال الشارح انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب
متصورا للشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته اى المخاطب بذلك الكلام النسبة
المجهولة عنده اى عند المخاطب كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد
انطلق ولا يعرف ان زيدا هو الشخص المنطلق فقلت له زيد المنطلق اى زيد
هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق فاخبرته بذلك الكلام النسبة المجهولة عنده
والمعتبر فى ذلك حصول الفائدة بحيث وجدانه استقام الكلام والا فلا فان قلت
فعلى هذا لا يستقيم الاسلام حق والله الهنا ومحمد نبينا اجاب بقوله وقولهم
الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا اى طلبا لحصول
القربة وتعريفا للعبودية والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف ويجحد ذلك هذا
من باب تنازع الفعلين ويحمل كلا من المذهبين فتنزل منزلة من يجهله بشئ لا يعرف
حاصل الجواب الاول ان ذلك ليس باخبار بل هو ذكر للتقرب والتعبد والجواب الثانى
ان هذا الكلام وارد على خلاف مقتضى الظاهر واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز
تقديم الخبر على المبتداء لان فى تقدير الاول خبرا مع صلاحيته لان يكون مبتدأ
مخالفة الاصل الذى هو تقدم المبتدأ على الخبر من غير فائدة قيل ان لتقديم الخبر
فوائد عرفت تفاصيلها فى علم آخر قلنا الفائدة من تقدم ما يتعين لان يكون
خبرا وهذا محتمل فلا فائدة فى تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة اذ هو لا يصلح
للابتداء فتقديمه معتبر اذا اعتبر فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت

الخبر لم يجز بل لو ذهبت الى ان يقول ذلك لكان المنطلق مبتداء وزيد خبره
الحاصل ان المقدم فى زيد المنطلق والمنطلق زيد مبتداء والمؤخر خبر لكن الاعتبار
مختلف وذلك يكون عند ما يكون للشئ صفتان من صفات التعريف ويعلم
المخاطب اتصافه باحدهما دون الاخرى فاذا قصدت الاخبار بالاتصاف بالاخرى
فتعمد الى اللفظ الدال على الاولى وتجعله مبتداء والى اللفظ الدال على الثانية وتجعله
خبرا فيفيد السامع ما كان جاهلا به من اتصافه بالثانية كما اذا كان للمخاطب اخ يسمى
زيدا بعينه واسمه وبحصول انطلاق من انسان لكن لا يعرف انه زيد فاردت
ان تعرفه ان ما عرفه باسمه هو ذلك المنطلق فتقول زيد المنطلق وان اردت
ان تعرفه ان ما عرفته من المنطلق هو زيد قلت المنطلق زيد لا يقال
ان زيدا يدل على الشخص وما يدل على الشخص متعين للاسناد اليه فهو
يتعين له اى للاسناد اليه فيكون مبتداء قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبى
والدال عليه متعين للخبرية فتعين للخبرية متقدما كان او متأخرا حاصل السؤال ان المبتدأ
ليس ما نطق اولا بل ما يدل على الذات والخبر ليس ما نطق ثانيا بل ما يدل على المعنى
النسبى والدال على الذات وكذا الدال على المعنى النسبى لا يخرجه التأخر عن ذلك ولا
يثبت له التقديم فيكون المبتداء مبتدأ والخبر خبرا قدم او اخر لانا لا نجعل المنطلق
مبتداء الا على تأويل الشخص الذى ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تأويل مسمى بهذا
الاسم وكل واحد منهما صالح لان يكون مبتداء وخبرا فايهما تقدم يكون هو المبتدأ
كما ذكرنا حاصل الجواب انه انما يرد اذا جعلنا ما يدل على الذات خبرا وما يدل على المعنى مبتدأ
على ما كان عليه وليس اذ الصفة يجوز جعلها دالة على الذات والاسم دالا على المعنى فيحتاج
الى هذا التأويل عند من لا يشترط كون الخبر مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين الجواب
ان الاحتياج انما وقع لان الكلام لافادة السامع بالحكم على الشخص الذى عرفه بانه صاحب

هذا الاسم اما عند المنطقيين فالتأويل واجب قطعاً لامتناع حمل الجزئي الحقيقي
فلابد من تأويله بمعنى كلي وان كان منحصراً في شخص في الواقع هذا اي الذي ذكرناه من
امتناع تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي
انه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك
ان تخبر عمن يعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا وزيد خبره وان كان
مقدماً قوله ومرادك ان تخبر جملة حالية عن ضمير قلت ثم الاختلاف انما هو في موضع
الالباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحاً لان يكون مبتدا وخبرا واما في موضع
الالباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء هذا اذا كان وارداً على مقتضى الظاهر
اما اذا ورد على خلافه فلا كما قيل في لعاب الافاعي القاتلات لعابه اعلم انه مثل
زيد المنطلق تنبيها على ان الكلام فيما اذا كانا متغايري اللفظ اما اذا كانا متحدين نحو
شعري شعري فلا يستقيم هذا التقدير وانما يستقيم فيه حذف مضاف في الحالين فتقديره
شعري الان مثل شعري فيما تقدم قوله والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع قال
الشارح اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتعريه عن العوامل الناصبة
والجازمة وهذا مختار ابن مالك واقرب على المتعلم وذهب الكسائي الى انه يرتفع
بما صدر به اوائله من الزوائد الاربع وفيه ضعف لانه يلزم ارتفاعه حالتي النصب والجزم
لكن له ان يقول عند تقدم المانع ومذهب اصحابنا البصريين ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه
وقع موقعاً يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت زيد كاتب كان اسد الكلام فعامله
اذن معنوي ولا يرد انه يلزم ان ينصب الاسم الواقع موقعه قد يكون منتصباً

(بين السيرافي وابي علي)

لان

لان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال على ان المراد مما ذكرنا ان المعنى عامل الرفع
وهو ثابت على كل حال لا لان يعرب باعراب الاسم بذلك فيلزم ان ينتصب وهو
المعنى الذي ذكرناه اي الذي لا يكون للسان فيه حظ وقيل وقوع المضارع موقعاً
يصح وقوع الاسم فيه لكن السوق انسب بالاول وانما وجب ان يعمل الرفع لان
الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى
الحركات وهو الرفع وقد مر تفصيله في اخر الباب الاول فليطالع ثمه ثم من
الواجب ان تعلم ان الضمير للثاني او للفعل ليس من شرط صحة وقوعه موقع
الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب اي كما ان يكتب في زيد يكتب بمعنى
كاتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا لان يقع موقعا يصح وقوع اسم
الفاعل موقعه ولهذا اي ولعدم شرطية ما ذكرنا قال اي المص لانك تقدر ان تقول
في زيد ضارب زيد يضرب ويضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل
مرة كما في المثال الاول وموقع المبتدا اخرى كما في المثال الثاني وهو اي المبتدأ
وهو زيد اسم محض ليس بمعنى يضرب ولا قريبا منه ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل
غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك
نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هناك لوقوعه ابتداءً و
الابتداء من مظان صحة وقوع الاسم لان من ابتدأ كلاماً منقولاً عن الصمت الى النطق
لا يلزم ان يكون اول ما يقوم به نوعاً معيناً من انواع الكلم بل يجوز ان يكون احدها و
بالاسم لقوته لا يقال فعلى هذا اي على كون رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم
في الجملة وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح
وقوع الاسم وقد اطلعت عليه في الباب الثالث لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد
زيد قائماً يعني انه واقع موقع الاسم نظراً الى اصله لانه خبر المبتدا في الاصل واصله

الافراد وانما وجب العدول اليه لمكان ما يقتضي ما يدل بصيغته على الحال او الاستقبال
وقد جاء الاصل في قوله فابتُ الى فهم وما كدتُ آيبا على ما سبقت الاشارة اليه في بحث
افعال المقاربة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه
موقعا يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد ضارب قلنا هذا مغالطة محضة من وضع ما
ليس بعلة علة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب اي العامل انما يكون
عاملا اذا ارتفع الموانع وجد الشرايط والماضي لا يستحق الاعراب فاني اي كيف
يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اينَ جئتَ فتفتح اينَ وان كان قد دخله الجار
لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنى الثالث عامل الصفة قال الشارح اعلم
انّ صاحب الكتاب يعني سيبويه يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
والاخفش يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم ورايت الرجل
الكريمَ وجاءني الرجل الكريم فالعامل في الكريم الجر والنصب والرفع عنده اي عند الاخفش
كونه صفة لمجرور او منصوب او مرفوع وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان
فيه حظ كان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتداء من العوامل اللفظية
للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب اي مذهب الاخفش حجة سيبويه ان الصفة قد نزلت
منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون هو عاملا فيهما
الا ترى انك اذا حملت إناءً فيه ماء كنت حاملا الاناء والماء الا ان العامل
يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف وما قيل فاذن
يلزم الجمع بين اعرابين في اسم واحد فليس بشيء لانهما ليسا بواحد على الحقيقة بل
كانهما واحد من حيث ان بينهما امتزاجا شديدا فهما من هذه الحيثية شيء وفي
الحقيقة شيئان فبالاعتبار الاول كان عاملهما واحدا وبالاعتبار الثاني لا يمتنع
الاعرابان فيه **قوله** ويحتج الاول بقولهم يا عمرُ الجوادُ قال الشارح استدل ابو علي

على

على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال
الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا
صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف حركاتهما وكان
احديهما اعرابا والاخرى بناء ظاهر هذا يخالف ما اختاره من ان الاعراب هو الاختلاف
وهذا معنى قوله اي المص في ان المؤثر لو كان فيهما اي في الصفة والموصوف واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى
يا عمرُ الجوادَ بالنصب ظانا انه عجز البيت المشهور وهو فما كعبُ بنُ أمامةَ وابنُ
سُعدى باكرمَ منك يا عمرُ الجوادَ المعنى ان هذين الرجلين مع كونهما اجود الناس
ليسا باجود منك فقد سها جوابا اي جزما من الاحتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال
ح ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب
لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما في ذهب امسِ الدابرُ
تم شرح الباب الرابع من المصباح بعون الملك الفتاح فالآن
اوان الشروع في شرح الباب الخامس منه مستعينا بالله راجيا
ان يوفقني بفضله **الباب الخامس في فصول من العربية** التقييد بها تجريدا اصطلاح
لما ان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي **الفصل الاول** في المعرفة والنكرة
المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قال الشارح الاصل في الاسماء
التنكير والتعريف طار عليه على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وذلك لان الشيء يكون
اولا منكورا لم يعتوره التعريف الا يرى ان زيدا قبل التعيين نطفة ثم علقة ثم مضغة الى
غير ذلك من الاسامي النكرات والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب وفي الاصطلاح
ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في امته قوله ما جنس يتناول النكرة والمعرفة
وقوله لم يختص بواحد من جنسه فصل اخرج المعرفة نحو رجل وفرس وما اشبههما من
غلام ودار فهي لا يدل الا على علم كلي والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه قوله

ثم الا عن ضمير ... روي

معنى البيت هذان الرجلان كانا جوادين ولكن ليسا باجود منك يا عمر الجواد بل انت اجود منهما

لان عدم التعيين شرط فيه نحو رجل فانه موضوع لكل فرد من افراد هذا الجنس على البدل

يصدق على ... من بعض ... موجود ومعدوم ... وحيوان وانسان ورجل

ما وضع ليدل على شيء جنس يتناول المعرفة والنكرة وقوله بعينه فصل اخرج النكرة
فلا تدل هي الا على علم جزئي فالتعريف يقرب معنى الاسم الى فهم المخاطب والتنكير يبعده
عنه والمراد من التعيين المعتبر في تعريفها ليس ما يكون المدلول معينا عند المخاطب
بحيث لا يلتبس بغيره بل ما يكون اللفظ موضوعا لمعين على خلاف وضع النكرات
في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي واعلم ان ههنا سؤالا
في التعرض له وللجواب فايدة عظيمة اما السؤال فهو ان الرجل يصلح لكل معهود من ذكور
بني آدم وانت لكل مخاطب منه فلم يختصا بمتعينين فيكونان كرجل واما الجواب
فبان الرجل موضوع لرجل معين باعتبار عهد او حضور وكذا انت موضوع
لمخاطب معين لقصد المتكلم ذلك المعين عند التلفظ بها يعني اذا قصد الى رجل
معين يتلفظ بالرجل للدلالة عليه فلا يصلح بذلك القصد لغيره من المعينات بخلاف
رجل فانه وضع لغير معين منه فان قصد به معين لم يخرج جملة الكلام ههنا ان الوضع
المعرفة للدلالة على شيء بعينه وتطرق الالتباس بغيره عند المخاطب لا ينافيه بل يكون
لفظ المعرفة بعضه ما يكون قاطعا له عند المخاطب وبعضه لا على تفاوت ولهذا
صار بعض المعارف اعرف من بعض وهي خمسة اضرب لان الموصول واسم الاشارة
يعبر عنهما بالمبهم وترك المنادى لبيانه في بحث النداء ولانه منزل منزلة المخاطب
فبقي خمسة احدها المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم نحو انا
او الى المخاطب نحو انت او الى غيرهما يعني الغايب بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا
مثل زيد ضرب او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اي المضمر اسم موضوع لاحد هذه
الاشياء فلا يكون ذكرا وللترديد فان قلت فليصدق هذا على زيد منطلق
اذا اردت نفسك او مخاطبك او غايبا تقدم ذكره فلا يكون مانعا قلت لانم وانما
ذلك لو كان زيد موضوعا ليدل على ذلك المتكلم موضوع لشيء له التكلم وهو اعم من المتكلم

عظيمة ١٢

قوله

قوله تحقيقا او تقديرا تفصيل لما تقدم ذكره اي قد يكون تقدم ذكره لفظا تحقيقا
او تقديرا وقد يكون معنى تحقيقا او تقديرا وقد يكون حكما مثال الاولين تقدم ومثال
الثالث قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى ومثال الرابع قوله تعالى ولابويه لكل
واحد منهما السدس ومثال الخامس ضمير الشان والقصة والضمير في نعم وانه وفي
تنازع الفعلين اما الاول فلقصد تعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس
لتوفر الدواعي الى علمه لانه ضمير لنسبة بين جزئي الكلام وذلك معهود لكل عاقل فهو
بمنزلة تقدم ذكره ولم يجز هذا في المفردات مع اختلاف حقايقها لانه لا فايدة للاضمار
فيها لانه يوجب التردد بخلاف النسبة فان قلت ما اردت بالتردد في نفس الضمير
وحده او مع تفسيره الاول يشترك فيه الجميع والثاني ممنوع قلت تفسير الضمير
في المفرد لا يزيل التردد لامكانه عن افراده واما تفسير ضمير الشان فانه يزيله فانه
ليس في هو زيد قائم تعدد لا باعتبار الافراد ولا باعتبار الحقايق واما الثاني فلكون
المقصود المدح العام لاستلزامه النسبة الى ما تعقل في الذهن واما الثالث فعلى
قياس ما مر من الاضمار في نعم واما الرابع فقدم تفصيله في آخر الباب الثاني ولا فرق
بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة
كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذلك اذا قلت جاءني رجل فضربته لانك
رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته عرفته بعض التعريف وصار
اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرر له اي للرجل عند السامع نوع فالمفعول
تقرر وفي بعض النسخ معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته زيدا
في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام والضمير في ربه رجلا
معرفة والتزام التمييز لكونه مبهما لرعاية وضع رب ولذا اتحد في جميع الوجوه كما
في نعم خلافا للكوفيين وبعض النحويين ذهبوا الى ان ضمير النكرة نكرة والصحيح

اسناد الحكم

اي الضمير الذي في قولنا جاءني رجل فضربته

اي بعد عرفانه بذكر او بقرينة او بغيرهما

كما تقدم قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمير لانها بمنزلة وضع اليد اذ
الشئ انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم اعلم ان المعارف
كلها كما قرع سمعك ما سمعته قبل مستوية الاقدام في الوضع لشئ معين على ما
يدل عليه تعريف المعرفة لكن على مراتب في التعريف بالنسبة الى المخاطب فضمير
المتكلم لا يتطرق التباس فيه ولا يتوجه اشتراك اليه ثم لدلالته على المراد بنفسه وبمادته
مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته ثم المخاطب غالبا اذ الخطاب افيد الحضور
والمشاهدة وعندهما نقل الالتباس بل لا وجود له عند الذكي ولو كان لكان عند
الغبي ففي الجملة فيه التباس ما ثم ما هو لغيرهما اي لغير المتكلم والمخاطب وهو
الغايب اذ توهم الاشتراك وحصول الالتباس فيه كما يكون للبليد قد يكون
ايضا للغبي ولهذا شرط تقدم ذكره على التفصيل الآخر ذكره وهذه كلها انما يضمر الا
بعد المعرفة اما الاول فظاهران واما الثاني فلان الكلام الذي فيه ضمير الغايب
جار بين المتكلم والمخاطب فيكون كلها بمنزلة وضع اليد فثبت ان اعرف انواع المعارف
الضماير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام ثم المبهمات ثم المضاف الى احدها
وعلى هذا وضع المصنف كلامه وهذا مذهب الجمهور وسيبويه وقيل العلم لكونه
غير متناول ما اشبهه وهو مذهب الضيمري وعزي الى الكوفيين وسيبويه وقيل اسم
الاشارة وهو منسوب الى ابن السراج وقيل المعرف باللام واما المضاف فلم يذهب احد
الى انه اعرف لعدم امكانه وقيل كلها متساوية غير متفاوتة وهو مذهب ابن حزم
وما ذكرنا من التفاوت يدل على ضعفه وكانه انما قال وقالوا لشبهة اوردوها
عليه وهي ان المضمر متناول لما اشبهه بخلاف العلم لما ذكرنا فيكون ادنى تعريفا منه
ولهذا ذهب البعض الى ان الضماير اعرف من وجه والاعلام من وجه واعرف
انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما لغيرهما وهو الغايب واما سايرها فبيانها

بيانها

بيانها في مواضعها **قوله** والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قال الشارح قالوا في
تعريف العلم انه الذي علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه قوله الذي علق على شئ
جنس يتناول العلم وغيره وقوله بعينه فصل اخرج النكرة وقوله غير متناول ما اشبهه
فصل اخرج غير العلم من المعارف لان المراد من التعين المأخوذ في التعريف مطلق
التعين وهو موجود في كلها ولذلك قال وانما قيدنا بالقيد الاخير احترازا عن
المضمر والمبهم خصهما بالذكر وان وجب الاحتراز عن الباقي لان التناول اكثر مما
فيهما لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا وترك الثاني
في المبهم يؤكد ما ذكرنا بخلاف زيد وعمرو فان زيدا لا يصلح الا لمن سمي به لا لغيره
وكذا عمرو ثم قوله غير متناول منصوب على الحال لا مجرور على الوصفية لشئ لان التناول
وعدمه من عوارض الاسم دون المدلول وقال علق ولم يقل وضع ليتناول الاعلام
العالية كالنجم والصعق فانهما ليسا موضوعين في الاصل لشئ معين ولكنهما
صارا علمين بغلبة الاستعمال غير متناولين هذا اذا فسر التعليق بتخصيص الشئ
بالاسم مطلقا اما اذا فسر تخصيص الشئ بالاسم قصدا للتسمية فلا يتناولها فان التخصيص فيها
اتفاقي فلا بد من قيد آخر يدخلها نعم لو لم يجعل ذا الغلبة علما كما ذهب اليه بعضهم واختاره
ابن عصفور فلا حاجة اليه وانما قيده اي وانما قيد العلم بقيد الخاص في قوله والثاني
العلم الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فانه نكرة والا
لما قال كم من زيد فلا يكون علما الآن وان كان علما قبله فلذلك احتاج الى التقييد به
لان كلامه في ذكر المعارف فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم
اي باعتبار انه كان علما لما ورد اعلام الاجناس فقضى لهذا التعريف حيث فقدت
فيها حقيقة العلمية مع انها اعلام اشار الى رده اشارة اجمالية بقوله والعلم كما يكون
للافراد يكون للاجناس نحو اسامة فانها علم للاسد وثعالة فانها علم للثعلب.

يعني لا نقض بها لان علم الشخص كزيد مثلا كما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
كذلك علم الجنس علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وذكر في توجيهه وجوه احدها
انه علم جنس باسره فلا يتناول ما اشبهه ورده ابن الحاجب بانه لو كان الامر كذلك
لاستقام هذا الجواب وليس كذلك بل وضع للجنس بكماله ولكل واحد واحد من آحاده
وهذا وجه الاشكال وليس بوارد لان الثاني ممنوع والتمسك بصحة اطلاقه على كل
واحد واحد منها لا يجدي وثانيها ما ذكره من الجواب المرضي وهو التخيل في تقديرها
اعلاما لما ان العرب وضعت هذه الالفاظ وعاملها معاملة العلمية في الاحكام
اللفظية من منع الصرف ودخول الالف واللام والاضافة والنعت بالمعرفة
وانتصاب الحال بعدها وحسن الابتداء بها وهذه الاحكام الجأتهم الى التقدير
العلمية حفظا لقاعدتهم كما قدروا العدل في عمر وزفر لذلك فاعلام الاجناس
اعلام لفظا ونكرات معنى لشياعها ولاجل ذلك قال بعضهم اطلاق المعرفة عليها
مجاز لكن حق التحقيق بالقبول انها اعلام لفظا ومعنى وليس كاسد في المعنى و
اجرائهم اسامة ونحوه مجرى المعارف واسدا ونحوه مجرى النكرات دليل
على افتراق مدلوليهما اذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظا والقواعد يأبى ذلك فتعين
اذ ذاك طلب الفرق بينهما وقد فرق اهل المعقول بان اسدا وضع على شيء
لم يمتنع ان يوجد منه امثال فوضعه على الشياع واسامة على معنى الاسدية
المعقولة التي لا يمكن ان يوجد في خارج الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اثنان
في الذهن ثم وقوعها على الاشخاص لوجود ذلك المعنى فيها وتحقيقه ان علم الجنس
موضوع للحقيقة المعينة مع الاشارة الى تعيينها عنده فاذا قلت اسامة فكانك
قلت الحقيقة التي تعرفها كما يشير الى تعيين المعهود الذهني في قولك أُدخل السوق
واشتر اللحم واما اسم الجنس فهو موضوع للحقيقة المعينة من غير اشعار في اللفظ

الى التعيين واذا دخل عليه اللام دل على الحقيقة مع الاشارة الى التعيين فهما
سواء في هذا المعنى غاية ما في الباب ان دلالة اسم الجنس المعرف على التعيين
بالاداة ودلالة علم الجنس بجوهره فمن ههنا ظهر ان علم الجنس وضع لشيء بعينه
غير متناول لما اشبهه من غير احتياج الى التخيل المذكور وقوله وغير ذلك يشير
الى ان علم الجنس انواع لان علم الجنس اما ان يكون علما لاسم عين كالمثالين المذكورين
او اسم معنى وهو اما حدث كسبحان علم للتسبيح وزوبر علم المعنى الكلية او
وقت كغدوة وبكرة فانهما علمان لغدوة يومك وبكرته **قوله** والثالث ما فيه
لام التعريف للجنس وهي اللام الداخلة على الاسم فيجعله بعد ان كان لواحد من
الجنس قال الشارح اللام وحدها اي بدون الهمزة عند سيبويه للتعريف والهمزة
للوصل مجلوبة للابتداء بها الا يرى انها لا يثبت في الدرج كساير همزات الوصل
فتكون همزة وصل وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل لانها حرف من حروف
المعاني وكل حرف من حروف المعاني ليس وضعه على حرف واحد ساكن الاخر
فحرف التعريف ليس وضعها على حرف مفرد ساكن وطريقة اخرى حروف المعاني
ليس منها ما وضع على حرف مفرد ساكن فحرف التعريف ال لا اللام وحدها حملا
لها على الثابت فان عورض بان الامر لو كان كذلك لما سقطت في الدرج وقد سقطت
اجاب بقوله وقد استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال تقريره ان حذف الهمزة
لا يدل على انها للوصل لجواز ان يكون ذلك للتخفيف لكثرة الاستعمال ذكر ان فيه
مذهبين قال وفيه مذهب ثالث وهو ان حرف التعريف ال لكن الهمزة زايدة
نقله ابن مالك عن سيبويه وفي الكافية المذهب الاول كما ذكر انا و ثمرة
الخلاف بين هذين المذهبين يظهر في قام القوم فعلى المذهب الاول لم يكن
فيه همزة اصلا لعدم الحاجة الى اثباتها وعلى المذهب الثالث حذف الهمزة لتحرك

زيد بن زعيم القوم جوهري

لمقبلها هذا على اعتبار غير المقاربة واما هم فذكروا ان فيه مذهبين وهما ذكره
التابع لكن قالوا الاول مذهب جميع النحويين الا ابن كيسان والثاني مذهبه
ثم ان الاسم الداخل عليه اللام لا شك انها للتعريف فلا يخ اما ان يكون المراد به
الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او يكون فردا من افرادها فان كان الاول وهو
ان يكون المراد الحقيقة كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى اى تعريف الحقيقة تعريف الجنس
وان كان الثاني وهو ان يكون المراد به فرد من افرادها كان لتعريف ذلك
الفرد وهو المسمى بتعريف العهد كقولك فعل الرجل كذا تريد رجلا بعينه وقوله
تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول اى ذلك الرسول
بعينه هذا اى كون لتعريف الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها ولتعريف فرد
من افرادها هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع
افراده نحو ان الانسان لفي خسر فيقال ح ان اللام لاستغراق الجنس فان
الخسران حكم يمكن ان يتعلق بجميع افراد الانسان فيكون مستغرقاله ولهذا صح
الاستثناء بقوله الا الذين آمنوا وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك اى ارتباطه
بجميع افراده فيه فلا يسمى الاستغراق نحو قوله تع واخاف ان يأكله الذيب
اخبارا عن يعقوب عليه السلام فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق
وانما جاز هذا التفريع لان الحقيقة في ذاتها صالحة للكثرة والتوحد لتحققها مع
الوحدة والكثرة فيصلح تعريفها للاستغراق ولغيره بحسب اقتضاء المقام كما ذكرتم
اذا كان المراد الاستغراق كان في معنى الجمع والا كان لفظ مفردا فلذلك جاز
اعتبار اللفظ والمعنى في النعت وغيره فمن الاول قوله تعا والجار ذي القربى لا يصليها
الا الاشقى الذي كذب وتولى ومن الثاني قوله او الطفل الذين لم يظهروا وما حكاه
الاخفش من نحو اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وهذا الدينار حمر بجمعها

المراد من الجنس الفرد الغير المعين بقرينة الاكل

والجار الجنب الآية

ولو قلت

ولو قلت ما هو من الانسان يريد ما هو من الناس اصبت وعلامة ذلك ان يخلفها
كل بدون تجوز هذا اذا قصد استغراق العموم على الحقيقة اما اذا قصد على المجاز
فهي لشمول خصايص الجنس على سبيل المبالغة نحو زيد الرجل اى الكامل في الرجولية
الجامع لخصايصها وعلامة ذلك ايضا ان يخلفها كل بتجوز قصد بها الدلالة على
الكمال مدحا وذما اى زيد كل الرجل ثم كل بهذا المعنى غير تابعة كهذا او تابعة
نحو زيد الرجل كل الرجل اعلم ان اللايح من كلام التابع ان الاصل في اللام
هو تعريف الجنس وتعريف العهد وذكر بعض النحاة ان الاصل تعريف العهد
فقط وههنا ابحاث كثيرة اقتصرنا على هذا القدر خوفا من التطويل
قوله والرابع المبهم وهو شيئان قال التابع قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا
للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب فخرج به ضمير المتكلم وضمير المخاطب من دون
شرط ان يكون سابقا في الذكر خرج به ضمير الغايب ثم ان المبهم اما ان يكون
بحيث يستغني عن القصة اى عن الجملة يثبته او لا يكون بتلك الحيثية بل يحتاج
الى القصة والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات فخرج من هذا
ان اسماء الاشارة مبهمات يستغني عن القصة والموصولات مبهمات يحتاج
اليها وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها
الى الصفة والصلة ولانها اذا اطلقت اى جردت عن الصفة والصلة لم يفهم
منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات ويمكن ان يقرر علة البناء بهذا الوجه
بان الاشارة زيد الرجل معنى من المعاني التي يعبر عنها بالحروف كالاستفتاح والتنبيه والترجي
والتشبيه والنفي وغير ذلك فناسب ان يوضع له حرف فلما وضع له اسم الاشارة
واسم الموصول تضمن معنى الذي كان ينبغي ان يوضع له بنيا لتضمنها معنى الحروف والمتوهم وهذا
احسن من التقرير الاول لانه سالم عما يقال على الاول بان المشار اليه مسماها وكلام

عبارة اسماء الاشارات والموصولات

اسم الاشارة تنبيه هذا الرجل

مفتقر الى مسماه فيلزم منه ان يبنى فلما كانت هذه العلة عامة لبناء كل مبهم ورد عليه
سؤال اشار بقوله فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا فى
تثنيتها هذان بالالف فى حال الرفع وهذين بالياء فى حال النصب والجر كما قالوا فى
مسلمان ومسلمين حال الرفع وحالتى النصب والجر فى تثنية مسلم وكذا اللذان
واللذين وهذا دليل واضح على اعراب هذا والذى لان المبنى لا يثنى ولهذا اعربهما
بعض فهذا السؤال يعارضه ويمكن ان يكون نقضا قلنا عن ذلك السؤال جوابان
احدهما الاتم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان يعنى على
ان يكون مفردا زيد عليه الف ونون او ياء ونون كما ان مسلم ومسلمان كذلك
وانما ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع لتثنية هو قوله
وانقلاب الالف ياء فى حال النصب والجر ليس للاعراب جواب عما يقال
ان انقلاب الالف فى حالتى النصب والجر دليل على ان هذان وهذين معربان
كمسلمان ومسلمين لان هذا الانقلاب اعراب بخلاف هما لانه لا انقلاب فيه
فلا يجوز هذا القياس تقريره هذا ليس بدليل فيفسد القياس وانما يكون دليلا
لو كان اعرابا وليس اعرابا بل هى صيغة اى هذين صيغة اخرى موضوعة لتثنية
فى حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضماير فى الاحوال الثلاث فوضعوا للمرفوع
ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا وضعوا التثنية هذا فى حال الرفع صيغة وفى
حالتى النصب والجر صيغة اخرى ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا فان قلت
هل له دليل اجاب بقوله ومما يدل على ان هذان ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا
فلو كان هذا على حد مسلم ومسلمان لما حذف الفه اذ الالف فى التثنية لا تحذف بل
ينقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان فى انقلابه الى الواو ورحيان فى انقلابه الى
الياء هذا ما عليه المحققون والجواب الثانى ان الاسم اذا ثنى فالتثنية تزيل عنه
وجواز تشديد نون هذان يدل ايضا على انه ليس تثنية هذا لان نون التثنية لا يشدد
فلا يقال فى رجلان رجلانّ بالتشديد

الموصولات مثل ما جاء فى الذى قام ابوه

160

شبه الحرف وتثبت قدمه فى الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا لان العلة
توجب الحكم اذا لم يمنع عنه مانع واما اذا منع فلا يرد سؤالكم علينا اما على الاول
فظاهر واما على الثانى فلوجود مانع التأثير وعلى هذا الجواب اى الجواب الثانى
النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك اى الحركة والتنوين اعلم ان الجواب يتم عند قوله
فيعود فذكر هذا تتميما للفايدة وذكر سيبويه ان علة البناء لشدة التوغل فى الابهام
فاشبهت الحروف وذكر ابن الطراوة علة البناء عدم البقاء على المسمى ان ذا لا
يقع الا فى حال الاشارة ولا يلزم لزوم زيد وعمرو والذى ليس موضوعا للمعنى يزول
بزواله فيلزم بناء الصفات اجمع لعدم بقائها على مسمياتها لان ضاربا مثلا كذلك
فرغ عن اسم الاشارة فشرع فى اسم الموصول فقال والموصولات نحو الذى و
التى هذا تعريف بالمثال وتعريفه بالماهية **قوله** الموصول ما لا بد له فى تمامه اسما
من جملة تقع صلة له نحو الذى ابوه قائم زيد يريد انه لا يتم الا بها وانه بدونها لا يقع
جزءا من الكلام مسندا او مسندا اليه او جزءا منهما لفقد الافادة بدونها فاذا
وقعت صلة له يتم اسما ويصلح ان يقع جزءا من الكلام والاوضح من هذه العبارة
ان يقال ما يحتاج فى جزئيته الى جملة على ان يعرفها ليس الا بها كما اشار اليه بقوله وانما
تعرفت اى الموصولات بصلاتها وفى بعض النسخ لا بلام التعريف ولهذا اى
ولكون تعريفها بصلاتها قيل ان اللام فى الذى زيادة واصلها لذى على وزن
عمى وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذى فعل كذا فيكون
اللفظ اى لفظ الذى متشاكلا مناسبا للفظ الرجل اذ لو قلت مررت بالرجل
لذى فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام فيدلك على زيادة اللام هنا اى فى الذى
ان ما ومن بمنزلة الذى وليس فيهما الف ولام نحو جاءنى من عرفته فيكون بمنزلة

منصوب على التمييز تقديره لا بد من جملة من تمامه اسما او لتكون اسما تاما

الذى للمذكر ومن العرب من يشدد ياءه واللذان للمثناه ومنهم من يشدد النون والذين وفى بعض اللغة الذون لجمع مفصل

الذى عرفته اعلم ان الغرض من قوله الموصول الخ يمكن ان لا يكون تعريفه بالماهية بل
بيانا ان الصلة مما يتم الموصول بها والا لذكر فيه بعايد ويمكن ان يكون تعريفه وعدم
ذكر العايد بناء على ان العايد قد يذكر وقد لا يذكر وان كان مرادا واما الصلة فلا بد
من ذكرها الا نادرا فكان المتم هو الصلة ليس الا قوله فانها لا يتم الا بصلة وهى
احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذى ابوه منطلق زيد فى الجملة الاسمية والذى ذهب
اخوه عمرو فى الجملة الفعلية والذى فى الدار زيد فى الجملة الظرفية المجازية او الذى امامك
خالد فى الجملة الظرفية الحقيقية والذى ان تكرمه اكرمك بكر فى الجملة الشرطية والجملة
التى تقع صلة يجب ان يكون من الجمل التى تقع صفات اعنى انها من الجمل التى يتطرق
اليها التصديق والتكذيب لان وضعه لان يطلق على ما يعتقد انه او متعلقه محكوم عليه
بحكم يعرف المخاطب حصوله له او محكوم على شئ فلما كان اقتضاؤه الحكم بالوضع الاصلى
وجب ان لا يستعمل من جميع ما تضمن الحكم الا ما تضمنه له اصلى وهو الجملة الخبرية ليس الا
فلا يصح وقوع الامر والنهى والاستفهام والتمنى وامثالها من الترجى والمقاربة
والدعاء والتعجب صلة فلا يقال الذى اضرب زيدا عمرو والذى لا تضرب زيدا
خالد اذ ليس فى اضرب زيدا ولا تضرب زيدا بيان لمعنى الذى لان الجملة الامرية
والنهية جملة طلبية لا يحصل منها الغرض بالصلة اذ هو وضوح الموصول والطلبية
لم يتضح معناها بعد فكيف توضحه فثبت ان ليس فيه بيان لمعنى الذى كما يكون فى
ضربته اذا قلت الذى ضربته زيد بيان لمعنى الذى لانه جملة خبرية اتضح معناها فصلح
ان توضحه وكذلك اذا وقع الجملة الاستفهامية صلة للموصول كما لو قلت جاءنى
الذى اتضربه لا يكون فيها بيان لمعنى الذى لان الاستفهام ليس بشئ معلوم فيكون
بالنصب بان المقدرة جوابا للنفى تبيينا للمبهم كما يكون تبيينا للمبهم الخبر وعلى هذا التعجب اذ
لو قلت جاءنى الذى ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ

الانسان

الانسان متعجب مما يستبهم عليه سببه وكذا التمنى والترجى والمقاربة والدعاء فلا
يقال الذى ليت له مالا او لعل له علما او عسى اخوه ان يخرج او ترحمه زيد لانها
انشائيات والانشائية حصول معناها مقارن لحصول لفظها فلا يصلح
وقوعها صلة لان الموصول يعرف بالصلة فلا بد من تقديم الشعور بمعنى الصلة
قبل الشعور بمعنى الموصول اعلم ان السكاكى اجاز وقوع امر ونهى صلة
للموصول والمازنى الدعاء اذا كان بلفظ الخبر وهشام تصدير الصلة بليت
ولعل وعسى بقى الاشكال فى عسى لصحة وقوعه خبرا لان نحو عسيت صائما فاذن
هو دليل على انه فعل خبرى فينبغى وقوعه صلة بلا خلاف واما التعجب ففى انه انشاء
او خبر خلاف فمن ذهب الى انه انشاء لا يوصل به ومن ذهب الى انه خبر اختلفوا
فيه فذهب ابن خروف الى جوازه وبعضهم الى منعه وهو المشهور عند النحويين
فان اثبت بالقول مع هذه الاشياء المذكورة جاز لانه يصير اخبارا بهذا
التأويل نحو الذى اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه
لا بد فى الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما فى الخبر والصفة و
غيرهما كالحال بل هو اى الضمير ههنا اى فى الصلة اوجب مما فى الخبر والصفة والحال
لان الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم واحد فلا بد من شئ يحصل بينهما حتى
تنزلا منزلة واحد اذ لا سبيل اليه بلا سبب يوجبه ويجوز حذف العايد الى الموصول
لما ذكر ان الصلة لا بد لها من عايد يربطها بالموصول اخذ يذكر حكمه من جواز
حذفه وعدمه ولم يذكر شرايط حذفه بل ذكر انه يجوز حذفه للعلم به قلنا ان تبين
ضابطة يعلم منها انه فى اى موضع يحذف وفى اى موضع لا يحذف فنقول العايد
اما مرفوع او منصوب او مجرور فان كان مرفوعا فلا يحذف الا اذا كان مبتدا
خبره لا يكون جملة ولا ظرفا بلا شرط آخر عند الكوفيين وبشرط الاستطالة فى

اى جاز بكل واحد من الامثلة المذكورة

وقد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد بحذف ان الواهيتين الصغيرة والكبيرة بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فتركتا على الابهام من غير صلة مبينة وقد يحذف الموصول كما يحذف الصلة
كابهم ضمير القصه وضمير نعم رجلا للمبالغة

كقوله امن كان يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء اي الذي يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره منا سواء

جملة غير اى عند البصريين فظهر من هذه الضابطة ان الفاعل ونائبه وخبر المبتدا
وخبران لا يجوز حذفها وان المبتداء اذا كان خبره جملة اسمية او فعلية او ظرفا
او ما جرى مجراه ايضا لا يجوز حذفه يعني مبتداء خبره غير هذه الاشياء فيجوز
حذفه مطلقا عند الكوفيين وان استطال عند البصريين نحو ما انا بالذي قائل
لك اي هو ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وان لم يستطل
نحو جاء في الذي هو قائم فلا يحذف الا ضرورة او نادرا فلا يقاس عليه كقراءة
بعضهم تماما على الذي احسنُ ومثلا ما بعوضةٌ وعند ابن مالك ضعيف غير
ممتنع ولذلك قال غالبا وذكر بعض النحويين في جواز حذف المبتداء العايد
شروطا احدها ان لا يكون معطوفا وثانيها ان لا يكون معطوفا عليه واجاز
حذفه الفراء ولم يسمع وثالثها ان لا يكون محصورا بالا او انما ورابعها ان لا
يكون بعد حرف النفي نحو جاء في القوم ما هو قائم وخامسها ان لا يكون بعد لولا
هذا حكم العايد اذا كان جزء الصلة او معمولا لها فان كان بعض معمول الصلة جاز
حذفه لحذف المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت انه يأتي وجعل بعضهم
من ذلك قوله تع اين شركائي الذين كنتم تزعمون اي تزعمون انهم شركائي وان كان
منصوبا فاما ان يكون عايد الالف واللام اولا فان كان فالجمهور على منع
حذفه واجازه ابن مالك نحو الضارب زيد هند يريد الضاربها ومنه قوله
ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر وقيل ان كان صلتها متعد
الى واحد فالحذف قليل والى اثنين نحو والى ثلاثة فاحسن كما قيل كلما طالت الصلة
كان الحذف احسن وقيل ان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه نحو جاء في الضارب زيد
اذ لا يدري انه مفرد مذكر او غيره قلنا يلزمه ان يكون جاء في من ضربت قبيحا
لما ذكره بعينه ولم يقل به احد وان لم يكن فان كان متصلا منصوبا بوصف او بفعل

وقد يحذف الراجع كما ذكرنا ولم يحلل عربيا يقول ما انا بالذي قائل لك شيئا وقرئ تماما على الذي احسن بحذف شطر الصلة وقد جاءت التي بعد اللتيا والتي بحذف الصلة باسرها والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه مفصل

وقد يحذف الموصول مثل قوله تع وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا الا من له مقام معلوم وكذا قوله تع واذا رايت ثم رايت نعيما اي ما ثم

يجوز

يجوز حذفه فخرج منه انه اذا كان منفصلا نحو جاء في الذي اياه اكرمت او ما
اكرمت الا اياه او متصلا نصب بغير هي نحو جاء في الذي انه فاضل او كانه قمر
لم يجز حذفه لكن اذا كان منصوبا بفعل فالحذف فيه كثير كما قال الشارح وهذا
متسع في كلامهم نحو قوله تع اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجي
في التنزيل اية من هذا الجنس الا وحذف العايد قرأه فيه الا في موضعين احدهما
الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله تع واتل عليهم نبأ الذي اتيناه و
في الوصف فقليل نحو ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضر
وان كان مجرورا فلا يحذف الا اذا انجر باضافة صفة ناصبة تقديرا نحو جاء في
الذي انا ضارب الان او غدا نحو قوله تع فاقض ما انت قاض وقول طرفه
ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا وزعم ابن عصفور ان حذفه ضعيف يرده
وروده في القران وانه منصوب في المعنى على انه منصوب عند بعض النحويين فان
لم يكن صفة نحو جاء في وجهه حسن او كان صفة غير عاملة نحو جاء في انا ضاربه
امس لا يجوز حذفه للكسائي فانه اجاز حذف المجرور باضافة غير وصف مع المضاف
نحو اركب سفينة الذي تعمل اي تعمل سفينته مستدلا انشاء اعوذ بالله وبابه من باب
من يغلق من خارج اي يغلق بابه واول بانه على حذف المضاف واستكنان المضاف
اليه في الفعل وفيه تعسف او بحرف جر مثله معنى ومتعلقا الموصول او موصوف به
مثال الاول نحو مررت بالذي مررت به ومثال الثاني مررت بالرجل الذي مررت به
ومما حذف قوله تع ويشرب مما تشربون اي منه ويندرج فيه ما يكون احد المتعلقين
فعلا والمتعلق الاخر صفة كقوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح الان منها
بالذي انت بائح اي به فظهر من هذه الشرايط ان العايد لو جر بما جر به الموصول
ولكنه لا يكون حرفا نحو جاء في غلام الذي انت غلامه لم يجز حذفه الا نادرا

ير حذف العائد

وقوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء اي لمن يشاؤه

كقول حاتم ومن حسد يجوز علي قومي وايّ الدهر ذو لم يحسدوني اي فيه او جر الموصول ايضا لكن لا يماثل ما جر به العايد نحو مررت برجل لا يدري بما هو مار مني عليه لم يحذف الا ضرورة كقوله فاصبح من اسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض اي عليه وكذا اذا تماثلا معنى واختلفا لفظا وكذا اذا تماثلا لفظا ومعنى واختلف المتعلق هذا ما ذكره ابن مالك واهمل ثلثة شروط احدها ان لا يكون المجرور في موضع ما لم يسم فاعله نحو مررت بالذي مرّ به وثانيها ان لا يكون ثمه ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره وثالثها ان لا يكون محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به فمجموع الشرايط اذن ستة الثلاثة هذه والثلاثة ما ذكره ابن مالك ثم اعلم انّ الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات فلا يجوز ان توصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة لوجوب ان يطابق الصفة الموصوف في التعريف والتنكير ولما كان كذلك اي لما كان الامر ان المعرفة لا توصف بالنكرة وقد مسّتهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل لرعاية اليه توصلوا به اي بالذي الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو اي بواسطة ذو ولما لم يمكنهم ان تقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس الا ان يقصدوا المبالغة هذا ما ذكره النحويون وفيه نظر لان الصفة اما الصلة وحدها او مع الموصول اما الاول فلا سبيل اليه لان الصلة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما الثاني فالوصف عليه لا يكون جملة وجوابه ظاهر ثم ان الجملة التي توصّل بها وجب ان تكون معلومة للمخاطب والا لم يكن مفيدا نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغهم ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فائدته بذلك انه ذاك يعني من المحال افادت المخاطب بذلك الكلام ان يعرف ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم

اذ لم يسمع المخاطب

قدم

قوله تع انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم اي حطبها هذا عام يلحقه خصوص متراخ فانه لما نزل جاء عبد الله بن الزبعرى الى رسول الله عليه السلام فقال يا محمد اليس عيسى وعزير والملائكة قد عبدوا من دون الله افتراهم يعذبون في النار فانزل الله تع ان الذين سبقت لهم منا الحسنى الاية اجاب عنه بقوله وقوله انكم وما تعبدون من دون الله لم يتناول عيسى لانه ما مختص بما لا يعقل فلا يكون متناولا لهم لانه اخص بقوله ان الذين سبقت لهم منا الحسنى واما سوال ابن الزبعرى كان بناء على ظنه ان ما ظاهرة فيمن يعقل ولهذا روي انه عم قال ما اجهلك بلغة قومك اما علمت ان ما لما لا يعقل ومن لمن يعقل كذا في شرح اصول ابن الحاجب

قوله بناء على ظنه وفي التلويح انما اورده تعنتا بطريق المجاز

قدم من الحضرة احدث ثم ان الفرق بين الذي وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم ولم يقل باولي العقل لانه يستعمل في حق الباري ويستعمل في حقه العلم دون العقل فلا يستعمل في غيرهم الا اذا تنزل منزلة العالم او كان مجامعا له شمول او اقتران الاول نحو قوله تع الم تر ان الله يسبح له من في السموات ومن في الارض وجواب جرير لما قال وحبذا ساكن الريان من كان للفرزدق حين قال له وان كانوا قرودا بان قال انما قلت من دون ما مسي على الطهرسة اولي العلم وان كانت صالحة بمن لا يعلم عند الاختلاط والثاني نحو قوله تعالى ومنهم من يمشي على اربع لاقترانه بمن يعلم فيما فصل عن قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء خلافا للقطرب فانه زعم ان من يقع على من لا يعقل عموما من غير اشتراط ما ذكر واستدل بقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق ولا حجة فيه لمكان التنزيل اعلم ان من مفعولات العرب اصبحت كمن لا يخلق فان اريد كمن مات فهي للعالم وان اريد المعدوم اجازه الفراء وقال بشر المريسي ردا عليه ان من لم يخلق فليس بشيء فباي شيء يشبه فاجاب الفراء بان العرب توقع ما على المعدوم نحو ما شاء الله كان وما لم يشا لم يكن فكذلك يجوز من والصحيح مذهب الفراء لان من يقع على عالم موجود ومعدوم متوهم فان العرب يجعل شيئا قال عمرو بن ابي ربيعة وجهها كشيء لم يكن او كنازح به الدار او من غيبة المقابر فاوقع الشيء على ما لم يكن وهو المعدوم وما يعمّهم اي يعم اولي العلم وغيرهم بدليل قوله تعالى ولله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة قال بن مالك ما في الغالب لما لا يعقل وقال احترزت بقولي في الغالب من نحو قوله ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي انتهى واطلاقها على احاد من يعلم مذهب ابي عبيدة وابن درستويه وابن خروف زعم انه مذهب سيبويه واستدلوا بما تقدم وبقوله تع والسماء وما بناها وقوله

ولا انتم عابدون ما اعبد ورد بان ما مصدرية قال ابن مالك بجيء ما لصفات من يعقل كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم اى الطيب والسماء وما بناها اى بانيها وللمبهم امره نحو قوله اخبرني هناك اذا رايت شبحا ولم تدر انه انسان او غيره وكذا اذا دريت انه انسان ولم تدر انه ذكر ام انثى ومنه قوله تع انى نذرت لك ما فى بطنى محررا **قوله** والخامس من المعارف المضاف الى احد هذه الاربعة المضمر والعلم والمعرف باللام والمبهم من اسمى الاشارة والموصول اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك فى المضاف الى المضمر او غلام زيد فى المضاف الى العلم او غلام الرجل فى المضاف الى المعرف باللام او غلام هذا الرجل فى المضاف الى اسم الاشارة او غلام من عرفته فى المضاف الى الموصول وقد ذكر فى باب الاضافة ان كل نكرة اضيف الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسى من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت فى الابهام بعرق فانها نكرات وان اضيف الى المعارف اعنى نحو غير وشبه ومثل وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم فلا نعيد اعلم ان المضاف اليه لما كان على مراتب متفاوتة وجب ان يكون المضاف ايضا كذلك فالمضاف الى اعرف من المضاف الى العلم وعلى هذا القياس **الفصل الثانى** من الفصول العربية فى التذكير والتأنيث المذكر ما ليس فيه تاء التأنيث المراد لا لفظا ولا تقديرا والغرض من هذا تعريف المذكور ولما احتاج تاء التأنيث الى بيانها ما هى قال وهى الموقوف عليها هاء يعنى اذا وقف عليها وقف على الهاء المنقلبة منها وليست بها لانها يلفظ بها تاء فى الوصل اجماعا اما التلفظ بالتاء هاء عند الوقف فعلى اللغة الفصيحة فرقا بينها وبين تاء الفعل للتأنيث ودليل آخر وهو ان تاء الفعل للتأنيث وهذه محمولة عليها فهى اذن تاء فاذن الهاء ليست للتأنيث وان قال الكوفيون هاء التأنيث نظرا الى الوقف والهاء فى هذه ليست للتأنيث بل هى بكمالها صيغة موضوعة للتأنيث كهذى وان جعل الهاء بعض والتاء بعض

قال انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل
اذا زنت عينى بها فبالدموع تغتسل

للتأنيث ولعدم قول المص بهما جعل علامة التأنيث التاء والالف فقال المذكر ما ليس فيه تاء التأنيث ولا الالف وقوله وهى الموقوف عليها هاء احترز بذلك القول عن التاء فى بنت واخت فانها بدل عن الواو وليست التاء للتأنيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التأنيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التأنيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت صدرة دار السلمى بعد حول قد عفت بل بمعنى رب جوز كل شئ وسطه والتيهاء المفازة الحجفة الترس اذا كان من جلود ليس فيها خشب وعقب وانما ابدلت هاء دون غيرها من الحروف لانها اشبه شئ بالالف فكان المناسب ان يقلب الفا لانها او من غيرها بمجيئها للتأنيث لكن لما اوهم انها الف التأنيث عدل عنها الى الهاء لما ذكر من المشابهة ثم ان هذه التاء اعنى المنقلبة هاء فى الوقف كما يجئ للتأنيث يجئ لشبه التأنيث كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منها اى لتميز الواحد من الجنس كتمر وتمرة فان التمر يقع على القليل والكثير فلما قصد التنصيص على التوحيد والافراد قيل تمرة ومنه ضربة وقتلة فى التنصيص على الواحد من الضرب والقتل فصل بما قبله لانه من الاعيان وهذا من المعانى ثم هذا الجنس يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون جمعا فى قوله تع من شجرة من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لئلا يلتبس بالجمع فاذا اريد التذكير جئ بالوصف نحو حمامة ذكر وبقلة ذكرا ولتميز الجنس من الواحد نحو كماة وكماء فان الكماة جنس يقع على القليل والكثير فاذا اريد واحد منه يقال كماء باسقاط التاء وهذا قليل بالنسبة الى الاول ويجئ لتميز الواحد من الجمع نحو تخمة وتخم فان تخمة واحد لتميز الجمع من الواحد نحو جمالة وجمال فان الجمال واحد والجمالة اصحاب الجمال وللمبالغة

ليلى لى قبله حففت
ما بال عينى عن كراها قد
مسئلة تسنى بما عرفت

جمع جمالة فى جمع جمال بمعنى جماعة جمالة وكذلك بغالة وحمارة وشاربة وواردة وسائلة ومن ذلك البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية ومنه حلوبة والقتوبة والركوبة قال الله تع فمنها ركوبهم ومنها يأكلون والحلوبة للواحد وحلوب للجمع فكثر وتمرة منفصل

نحو علّامة ونسّابة يقال رجل علامة اى عالم بالعلوم ورجل نسابة اى عالم
بالانساب والهاء للمبالغة فى المدح ولتاكيد معنى الجمع وتحقيق تأنيثه كحجارة
وهو غير مطرد واما مثل ارغفة وغلمة فمطرد وللدلالة على النسب او التعريب
يعنى على انه كان عجميا فعرب كمهالبة ومعناها الاشخاص المنسوبة الى مهلب
من ابى صفرة فادخل التاء لبيان النسب وموازجة فانها جمع موزج واصله
بالفارسية موزه والهاء للعجمة وكذلك الجواربة وغير ذلك مما يطول تفصيله
وتاكيد معنى التأنيث كنعجة لانه لما جاء لفظ المذكر هنا غير لفظ المؤنث اغنى
ذلك عن تاء التأنيث فبذلك السبب جاء التاء لتاكيد التأنيث المستفاد
عن اللفظ والتعويض عن محذوف لازم حذفه نحو عدة واقامة وثبة او معا
كجحاجحة جمع جحجاح وهو السيد وان شئت قلت جحاجيح فالهاء عوض عن
التاء المحذوفة فلا بد منها او من التاء ولا يجتمعان وفى نحو يا ابت عوض
عن ياء المتكلم المضاف اليه وشبهها اى شبه هذه الوجوه المذكورة بالتأنيث كونها
فروعا للاصول فرعية التأنيث للتذكير ولا يخفى اعتبار ذلك فيها **قوله** ولا الفه
قال ان الالف يجئ للتأنيث مقصورة او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التى
يكون فيها الالف المقصورة قد تكون مخصوصة لا يجئ الا للتأنيث كفعلى بضم الفاء وسكون
العين فى الغالب وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين لان الالف
فى هذه الابنية لو لم يكن للتأنيث لكانت للالحاق والثانى باطل اما بيان اللزوم فلانحصار
هذه الالف فيهما واما بيان بطلان التالى فلانه ليس فى الاصول فعلل عند سيبويه
ولا فعلل ولا فعلل فيلحق ومعنى الالحاق ان يوجد حروف ناقصة عن حروف بنية
اصل من الاصول فيزاد لتصييره مثله اذا اريد وهذا الدليل لا ينتهض على الاخفش اذا
فعلل بضم الفاء وسكون العين لان عنده فعللا فلا بد له فى اثبات هذه الدعوى من

ان

ان يقول لو كان للالحاق لجاء مصروفا وليس فليس وقد يكون مشتركة بفتح
الراء وقد وقع فى بعض النسخ بالكسر وليس بجيد لان المشترك لا بد وان يكون
فاعله متعددا متعلقا بمشترك فيه والمشترك بالكسر لا يستقيم لانه للبناء وهو مفرد
ومشاركة بينه وبين غيره واذا فتح فالمشترك فيه البناء والمشترك فى البناء الف التأنيث
والف الالحاق فهما متعلقان بالبنية التى يلحقانها على سبيل الاشتراك فان قلت المشتركة
بالكسر الابنية وهى متعددة والمشترك فيه الالفان ولا يضر تعدد المشترك فيه اذ ثبت
تعدد المشترك على معنى الاشتراك فى التعدد قلنا لا يستقيم ان يكون المشترك الابنية
والمشترك فيه الالفين لانه يؤدى الى ان لا يكون مختصة لان هذه الابنية مشتركة
فى الف التأنيث ولا يضر اتحاد المشترك فيه ولا يستقيم ان يجعل المشتركة الابنية التى
اشتركت فى الالفين والمختصة الابنية التى اشتركت فى الف التأنيث وحدها وسميت
مختصة لاختصاصها لها لان كلا من الابنية الغير المختصة يقال له مشتركة مع قطع النظر
عن اخواتها فاذا غير مشترك لانه لا يكون واحدا كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
وسكون العين فان الفها قد يكون للتأنيث كسلمى ومعزى ورضوى اما الاول
فهو اسم امرأة كما ان سلمان اسم رجل واما الثانى ففى كون الفه للتأنيث كلام لان
سيبويه قال منون مصروف لان الفه للالحاق بدرهم وقال ابن الحاجب لم يأت الا مصروفا
فالفه للالحاق لا غير ولعله مثل به لما قال الفراء المعزى مؤنثة وبعضهم ذكرها وقد
يكون للالحاق كارطى وهو شجر من شجر الرمل اختلف فيه فقيل هو فعلى وهو الاكثر لانه يقال
اديم مأروط فلما حذفت الالف من مفعول دون الهمزة دل على زيادة الالف واصالة
الهمزة يقال واحده ارطاة ولو كان الفه للتأنيث لما الحق به التاء فاذا ثبت انه للالحاق
لان كل الف زائدة لا يكون للتأنيث فهى للالحاق الا ان لا يوجد ما يلحق به وقيل افعل
لانه يقال اديم مرطى وقد ارطت الارض اذا اخرجت الارطى فحذف الهمزة واثبات

في المفعول دليل على زيادة الاولى واصالة الثانية و عِزْهى يقال رجل عزهى اذا لم يطرب للهو ويَبعُدَ عنه والفه للالحاق لانه يقال عزهاة لماذكر ان هذه الالف تجئ للتأنيث وتجئ للالحاق اراد ان يذكر علامة يعرف بها ان الالف لايهما كان فقال وعلامة كونها للتأنيث امتناع الصيغة من لحوق التاء وورده غير منصرف في الاستعمال فاذا عدمت فاما بالحاق التاء او بورودها منصرفة فاياً ماكان يعلم منه ان الالف للالحاق واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضاً يورث عدّها سامة اى مللا وهذه الابنية اى ابنية الممدودة مختصة اما بالتأنيث او بالالحاق فِعْلاء بكسر الفاء وفُعْلاء بضم الفاء وسكون العين مختصات بالالحاق وماعدا ذلك للتأنيث وان اردت ان تطلع على امثلة الممدودة فعليك بمطالعة المفصّل **قوله** وهى على ضربين قال الشارح اعلم ان التأنيث الحقيقى ما بازائه ذكر فيه علامة التأنيث كالمرأة اولا كهند من الحيوان احترز به عن نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر لكن تانيثها ليس بحقيقى كالمرأة والناقة وغير الحقيقى مالم يكن كذلك اى مالم يكن بازائه ذكر من الحيوان بل ما يتعلق بالوضع والاصطلاح وصدر بعدة امور منها انه كان بازائه شئ لكن لايكون من الحيوان كالظلمة فان بازائها نوراً والارض فان بازائها السماء ومنها انه كان بازائه شئ من الحيوان ولايكون ذكراً نحو الحمامة فانها الواحد من الحمام فان كان ذكراً كان الحمامة مؤنثا لفظيا وان كان مؤنثا كان حقيقيا لان بازائه ذكرا من الحيوان على التقدير الثانى بخلاف التقدير الاول فانه بازائه انثى من الحيوان وغيرهما من الرحم والشمس وغيرهما ثم ان الحقيقى لاصالتها لان الحقيقى لايحتاج الى البيان بخلاف غيره اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة اى علامة التأنيث بالفعل المسند اليه اى الى الحقيقى نحو جاءت هند ولم يجز جاء الا فى ضرورة الشعر كقوله تمنى ابنتاى ان يعيش ابوهما لان الاسناد الى المثنى كالاسناد

المفرد

كالاسناد الى مفرد بلا خلاف هذا ما ذكره المبرد وبعض المغاربة واما سيبويه والاخفش والرمانى وابن مالك فعندهم انه لغة وعليها قول لبيد المذكور اما الحاق العلامة فليدل على ان الفاعل مؤنث واما الحاقها بالفعل فلاتصال بينه وبين فاعله واما تقييده بالفعل وليس هذا الحكم مختصا به بل كل عامل مشتق سواء ولهذا قال بعضهم عامل مشتق احترازعن اسم الجنس فانه لا يجب الحاق العلامة به نحو مررت برجل اسد فلاصالته فى الاسناد وافعال المدح والذم وان لم يظهر لها اشتقاق الا ان الفعل من حيث انه فعل لابد وان يشتق من اصل واما قوله المسند اليه فاحتراز عن المسند الى ضميره فان الحقيقى وغيره فيه سيّان والغرض بيان الفرق بينهما واما فى غير الحقيقى فقد جاز طلع الشمس من غير الحاق علامة التأنيث بالفعل جوازا متسعا يعنى لا يختص جوازه بضرورة الشعر كالحقيقى وان كان الاحسن طلعت الشمس للدلالة على التأنيث المسند اليه وهذا تصريح من الشارح بان الاحسن طلعت الشمس فالظاهر ان مراده بقوله فى لبابه وان كان المختار لحوق التاء ليس هو ما يقع الفصل بين الفعل وفاعله بل ما كان فاعله مؤنثا غير حقيقى فحمل كلامه على خلاف ظاهره ليوافق كلام ابن الحاجب فى شرح المفصّل ان قول النحويين ان اثبات العلامة مع عدم الفصل احسن وليس بسديد لاجماع القراء على قراءة وجمع الشمس والقمر ليس على ما ينبغى لانه يمكن ان يقال ان العطف بالواو لتفصيل المسند اليه ولما اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر على المؤنث فقيل وجمع الشمس والقمر فان وقع بين الفعل وبينه اى بين المؤنث فصل جاز فى الحقيقى ايضا اى كغير الحقيقى ترك العلامة نحو حضر القاضى اليوم امرأة الا اذا انقلب المؤنث الحقيقى عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سمى به مؤنث فانه يجب الحاق العلامة بفعله وان فصل نحو قالت اليوم زيد فرقا بين المذكر والمؤنث لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يله لم يبق له تلك القوة قبله

اولانهم نزلوا الفاصل عوضا عن علامة التأنيث

ووقوع الفصل فيستدعي بالنصب بان المضمرة جوابا للنفي الحاق العلامة لا محالة

واستحسن ذلك اي ترك العلامة في غير الحقيقي نحو قوله تع فمن جاءه موعظة ولو

بهم خصاصة لانه اذا كان اي ترك العلامة جايزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل

يحسن واما في الحقيقي فتركه جايز واثباته جيد فان قلت ما ذكرت من حكم التاء

في المؤنث الحقيقي منقوض بنحو سار الناقة فانه يجوز جوازا متسعا اجاب عنه

الشارح بقوله ثم ان تانيث البهايم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين

لان البهايم لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها ذلك

القصد اي مثل القصد في تانيث الادميين وتذكيرهم فاشتبه التانيث غير الحقيقي

فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند **قوله** والتانيث اللفظي على ثلاثة اضرب قال

الشارح التانيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا والبشرى والصحراء

الامثلة الثلاثة اولها ما فيه التاء لفظا والثاني الالف المقصورة والثالث الالف

الممدودة وقد لا يكون فيه علامة التانيث ثم انه ان كان المؤنث اللفظي واحدا لفظا

قدر فيه التاء نحو ارض ونعل وتقدير التاء فيهما بدليل اريضة ونعيلة فان التصغير

يرد الاشياء الى اصولها وانما قدر التاء دون غيرها من علامة التانيث لكثرتها في الاستعمال

ولانها ام العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس

عليه ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد

الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا

يعني خماسيا وسداسيا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان لجميع اصولا ولم

يكن نحو عقرب فان حروفه كلها اصول وعناق فان الالف فيه زايدة فامره لا يظهر

الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة

التانيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وههنا وهو انه ان اريد ان كون

الاسم

الاسم مؤنثا لا يظهر الا به فلا سبيل اليه لظهور ذلك باشياء غيره كالصفة وعود

الضمير وبعض الجموع وان اريد ظهور امر التاء في كونها مقدرة فلا سبيل اليه

ايضا لانه ليس في الاسناد دلالة على ذلك ولعل الشارح قصد بذلك ان التاء

التي في الاسماء المؤنثة القياسية محمولة على التاء التي في الفعل وفيها بالنظر الى

الاصل دلالة عليها فهذا سر ذكر الاسناد لظهور امرها فان قلت ما ذكرتم من

ان المؤنث ان كان ثلاثيا يظهر بالتصغير كما بالاسناد وان كان رباعيا لا يظهر امره

بالتصغير بل بالاسناد لا غير صحيح بمجيء قديديمة ووريئة بالتاء في التصغير وعريس و

عريب في تصغير عرس وعرب بدون التاء اجاب عنه الشارح بقوله وقد شذ نحو قديديمة

ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي عند التصغير وعكسه عريس وعريب يعني ان الاصل

والقياس ظهور تاء المؤنث الثلاثي عند التصغير وهما مصغران مع ان التاء لم يظهر

فيهما شاذين على عكس ظهور التاء في الرباعي عند التصغير ثم انهم جعلوا الجمع الذي

لا يكون بالواو وبالياء والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان

التانيث فرع على التذكير والثاني ان جمع التكسير فرع على جمع التصحيح فاجتمع فيه

فرعيتان ولما كانت تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي ولان القصد في الجمع

ليس الا النسبة الى الجمع وجمع ليس فيه تانيث حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه

نحو فعلت الرجال وفعل الرجال كما جاز ذلك في المؤنث الغير الحقيقي ولا فرق

في هذا الحكم بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث يعني حكمه ما ذكرنا من جواز الامرين

وان كانت مفرداته مؤنثة بتانيث حقيقي او لما ذكرنا ان المقصود منه النسبة

الى الجمع ولا اعتبار بالتانيث الحقيقي الا عند الافراد نحو قوله تع اذا جاءك المومنات

وقال نسوة قال جار الله العلامة نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث

اللمة بالكسر وهي الشعر تجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهي جمة بالضم

والامة وهي لجماعة وهو اي النسوة اسم لجماعة النساء وقال الجوهري النسوة
بالضم والكسر النساء والنسوان جمع امرأة من غير لفظها وقيل انما قال وقال نسوة
على تأويل جمع من النساء وقيل انما قال وقال نسوة لان النسوة حملت على معنى الجماعة
وتأنيث الجماعة غير حقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التأنيث
الا من وجه واحد وهو ان الجمع فرع على التوحيد بخلاف جمع التكسير كما عرفت من
انه فرع التأنيث من وجهين ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل
الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة فلا يجوز
ان يقال قامت زيدون كما لا يجوز قامت زيد واما نحو قامت البنون فلتغير صيغة
المفرد خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ذلك **قوله** هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
قال الشارح اعلم ان ترك العلامة في المؤنث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد
الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا اسند الى ضميرها فلا يسوغ الا الحاق
العلامة نحو الشمس طلعت فههنا الفاء للتعليل اي لانه اذا اسند الى ضميره ان لم
تلحق العلامة لم يعرف اسناده الى ضميرها ام الى اسم اخر يجيء بعده نحو طلع
شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع وو
الامتناع هناك اي في الشمس طالع ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتأنيثه
وتثنيته وجمعه من حيث كان هو المخبر عنه فوجب التطابق بينهما في الاحوال كلها
فلما كان حكمه اي حكم المؤنث الغير الحقيقي هناك اي في الشمس طالعة هكذا اي امتناع
ترك العلامة وهذا اي طلع في الشمس طلع واقع موقعه موقع طالعة تبعه اي
تبع طلع طالعة في ذلك اي في امتناع ترك العلامة وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع
لم يجز الا الحاق العلامة سواء كان ذلك الجمع جمع مذكر او جمع مؤنث نحو الرجال
جاءت والمسلمات فعلت بالحاق التاء لتأنيث الرجال والمسلمات هذا اي وجوب

الحاق العلامة اذا اسندت الى ضميره المستكن ولكان تسند الى ضميره البارز
نحو الرجال جاؤا بالواو لكونه مسندا الى ضمير جمع مذكر يعقل ولا يجوز حينئذ تكون
النون علامة جماعة النساء والمسلمات فعلن بالنون وهذا الحكم جار في
الصفات والافعال والضماير وان لم يكن للفاعل نحو الرجال ضربتهم او ضربتها و
النساء اكرمتهن واكرمتها قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع انكسرت و
الاجذاع انكسرن بالحاق التاء في مسند ضمير الجذوع والحاق النون في مسند ضمير
الاجذاع وهكذا القول لخمس خلون بالنون في العدد المفرد غير المائة والالف
وخمسة عشر خلت بالتاء في العدد المركب ووجهه في العدد النظر الى المميز المحذوف
فلما كان في خمس ليالي اي خمس ليال خلون لان المقصود بالذكر هو الليالي فحسن
رجوع ضمير جمع اليها لينا سبها ولما كان في خمس عشرة ليلة حسن ارجاع ضمير مفرد
اليها كما حسن ارجاع ضمير الجمع الى الليال هذا في العدد واما في الجمع فالنظر الى تقدير
الاعداد معنى فلما كان الجذوع جمع كثرة وهو لما فوق العشرة والتمييز فيه مفرد
فكانه قيل احد عشر جذعا او مائة او الف جذع حمل على تقدير وجود ما يكون
تمييزا له فالحق بالمسند التاء ولما كان الاجذاع جمع قلة وعقود القلة من
الثلاثة الى العشرة تمييزها جمع قيل الاجذاع انكسرن لانه في المعنى ثلثة و
نحوها الى العشرة اجذاع انكسرن من غير تغيير لفظها وما ذاك اي الحاق
التاء في جمع الكثرة والنون في جمع القلة وكذا في عدد المفرد والمركب بضربة
لازب يعني ليس ذاك لازما وانما هو على طريق الاستحسان تقول صار الشيء
ضربة لازب وهو افصح من لازم قال ولا يحسبون الخير لا شر بعده ولا يحسبون
الشر ضربة لازب **قوله** والناس والانام والرهط والنفر مذكر قال الشارح
الناس اسم جمع وليس جمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا بل على اناسي

واصله اناس قال الجوهرى خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة
المحذوفة والا لم يجتمعا معها فى قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا وقال
غيره اى غير الجوهرى الالف واللام فيه اى فى الناس بدل من الهمزة المحذوفة كما ان
الالف واللام فى الله بدل عن الهمزة المحذوفة فلما ورد عليه اجتماعهما فى الاناس اجاب
بقوله ولا يقدح اجتماعهما اى اجتماع الالف واللام والهمزة فى ذلك اى فى كونهما
بدلا بدليل قوله معاذ الاله ان تكون كظبية فانهم قالوا بانهما فى الله بدل عن
همزة اله وقد اجتمعا فيه وفيه بحث لانهم اختلفوا فى الله ان الالف واللام فيه
للتعريف او التعويض فاحتج من قال للتعريف بانهما لو كانتا للتعويض لما اجتمعا
مع الهمزة وقد اجتمعا فيه فيكون للتعريف فلما دخلا الى اله خففت الهمزة وقطعت
الهمزة فى النداء واحتج من قال للتعويض به فلو كانت غير عوض لم يثبت كالا تثبت
فى غير هذا الاسم ثم القاس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم
مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر بانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما
جمع قال الله تع تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط بغير التاء لان تانيث
العدد كما سيجئ من الثلاثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء قال الجوهرى
النفر بالتحريك عدة الرجال من ثلاثة الى عشرة ورهط القوم هو ما دون العشرة
من الرجال يجمع على ارهط وارهاط واراهيط واما القوم فهو ايضا
اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل الايتين اللتين اوردهما
المصنف الا ان تانيثه ليس لمعنى الجمع بل التاء فيه مقدرة اذ لو كان كذلك اى تانيثه بمعنى
الجمع لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله اى مثل القوم قال الجوهرى القوم الرجال
دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادرى وسوف اخال ادرى
اقوم ال حصن ام نساء وقال الله تع لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء

فيهما

فيهما دلالة على ان القوم الرجال دون النساء وذلك لانه عطف النساء على
القوم فيهما والعطف يقتضى المغايرة وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع لان
قوم كل نبى رجال ونساء قال الجوهرى والقوم يذكر ويونث لان الجموع التى لا واحد لها
من لفظها اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويونث وان صغرت لم تدخل
الهاء نحو قويم ونفير ورهيط والمراد اذا ذكر الجمع واذا انث الجماعة وانما يلحق
تاء التانيث فعله وتدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم والابل لان
التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهرى وما ذكره المصنف يخالفه حيث فرق
بين القوم وبين الباقى والجوهرى لم يفرق قوله ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده
التاء يذكر ويونث قال الشارح اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا
بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما مثل دجاج فان واحدة النخل نخلة
وواحدة التمر تمرة وكذا واحدة الدجاج دجاجة فما كان من هذا الجنس يذكر و
يونث اما التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد
صورة وذلك اى تذكيره نحو اعجاز نخل منقعر الاعجاز جمع عجز وهو موخر الشئ
يذكر ويونث وهو للرجل والمرأة جميعا واعجاز النخل اصولها ويقال قعرت
الشجرة قعرا قلعتها من اصولها فانقعرت فالمعنى اصول نخل مقلوعة واما التانيث
فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه ساير الجموع وذلك اى تانيثه
على المعنى نحو اعجاز نخل خاوية مر معنى الاعجاز واما معنى خاوية فساقطة من خوت
الدار خواء اذا سقطت ومنه قوله تع وتلك بيوتهم خاوية فهى خاوية على عروشها
وقوله تع والنخل باسقات اى طويلات من بسق النخل بسوقا اى طال وهذا الباب
اى باب الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء لا يكون له مذكر من لفظه اذ
لو كان له ذلك لم يعلم انه مذكر ام مونث لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت

اى فى القوم

لا يقال قويمة ورهيطة

لان تانيثه غير لازم بل يذكر ويونث

شاة مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان لجمع شاة ايضا قال يونس

اذا ارادوا ذلك اي الواحد المذكر قالوا هذه شاة ذكر وهذه حمامة ذكر فتانيث

الاشارة هنا نظرا الى ظاهر تانيث اللفظ وعلى هذا يجوز عنت الحمامة وان كانت

ذكرا ومن ههنا اورد ابن الحاجب على قول ابي حنيفة رضي الله عنه حين سئل

قتادة رضي الله عنه عن النملة في قوله تع قالت نملة أذكر هي ام انثى فافحم انها

انثى والا لقال قال بانه لما جاز تانيث الاشارة الى الحمامة المذكر نظرا الى تانيث

اللفظ جاز ان يكون تانيث قالت بهذا الاعتبار لا لانها مونث والتحقيق

ان الاشارة وعدم الانصراف من الاحكام اللفظية واما الفعل اذا اسند فليس

منها فاذا لا يلزم من جواز الاول جواز الثاني مع ان الاصل في تاء التانيث ان يدل

على كون الفاعل مونثا فاذا الحق بفعله التاء دل على انه مونث فابو حنيفة محقق مدقق

في غاية الفطنة فبناء قال هي مونث وما ذكروا من الاتفاق عليه مردود لان ابن

السكيت مذهبه امتناع ذلك بل يقال هذا حمامة ذكر ففيه مذهبان مذهب ابن السكيت

ومذهب ابن الحاجب والصحيح الاول لسلامته عن مؤنة الفرق بين طلحة ونملة **قوله**

وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء قال الشارح انما

انعكس قضية التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلاثة رجال بالحاق التاء بثلاثة

مع ان المراد منها المذكر وثلاث نسوة باسقاطها والقياس يقتضي خلاف ذلك لان

رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد اذا افراد الجمع الاول ذكور

وافراد الجمع الثاني اناث وقد انث التكسير كما عرفت فانث العدد يعني كان تانيث

التكسير سببا لتانيث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستهجن اي استقبح

الغاء الفرق اي ابطاله من الغيت الشيء ابطلته ومنه كان ابن عباس رضي الله عنه

يلغي طلاق المكره ومنع عن زيادة تاء اخرى للفرق بينهما لامتناع اجتماع

جواب عن سوال مقدر كان سائلا يقول
ان زيدت تاء احدى على المؤنث

علامتي التانيث لزم حذف التاء ولان الثلاثة جماعة فانثوها في المذكر لما ذكر

من سبقه في الاعتبار ولما انتهى الامر الى المونث ذكروه فرقا بينهما لاستهجان

تركه اذا بما في هذا اي عكس قضية التانيث والتذكير في الثلاثة الى العشرة واما

الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمونث

واحدة واثنتان او ثنتان اما على الاول فلعدم اجتماع علامتي التانيث فيما هو

كالشيء الواحد واما على الثاني فلفقد معنى الجماعة واما ما فوق العشرة فاحد عشر

الى تسعة عشر ففي المونث يونث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني

العشرة مع ما نيف من باب التفعيل اي زيد عليها لما نزل منزلة اسم واحد كره

اثبات علامتي التانيث فيهما لامتناعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى

عشرة امراة تونث احدى على ما يقتضيه القياس ولم تسقط التاء التي سقوطها

علامة التانيث من العشرة لئلا يجتمعا علامتا تانيث اعني اثبات الالف في

احدى وسقوط التاء من العشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشرة كيلا يجتمعا

علامتا التذكير في اسم واحد صفة احد وثبوت التاء لما عرفت ان ثبوت التاء

علامة تذكير لان ذلك اي اجتماع علامتي تذكير في اسم واحد ايضا ممتنع واثنا عشرة امراة

واثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت

التاء في الاسم الاول في المذكر لكون اثباتها علامة تذكير وتسقطها من الاسم الثاني لما مر

من ان التاء علامة التذكير فيجتمع علامتا تذكير وهو ممتنع وفي المونث بالعكس اي

تسقط التاء من الاسم الاول لان سقوط علامة التانيث وتثبتها في الاسم الثاني

اذ لو اسقطت لزم اجتماع علامتي تانيث هذا ما ذكره الشارح ووجه آخر وهو ان يقال

تذكير العدد المركب بتذكير الجزء الاول وتانيثه بتانيثه فالجزء الاول اذا كان غير

احد واثنين من تذكيره في المذكر بالتاء وتانيثه في المونث باسقاطها على قضية العكس

فجاء الجزء الثاني بغير التاء في المذكر احترازاً عن اجتماع علامتي تذكير او
استغناء عنه بواحدة وبالتاء في المؤنث احترازاً عن اجتماع علامتي تأنيث
وجريا على القياس لاحتياج اللفظ الدال على التأنيث الى علامة واما حذفت
من الاول لما عرفت من الفرق ولاعتبار الجزء الاول قبل التركيب فانك تقول
قبله ثلاث نسوة واذا كان احدا واثنين فتذكير الجزء الاول وتأنيثه على
ما يقتضيه القياس واما الجزء الثاني فهو يجري مجرى بقية اخواته كراهة للمخالفة
بينها وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز حذراً عن اشتغال الحركات المتواليات
فيما هو كلمة واحدة ويكسرها بنو تميم لئلا يلزم اربع فتحات في الكلمة الواحدة
واللغة الاولى هي الفصيحة لما فيها ازالة ثقل بسكون الاخف وفي الثاني
ازالته بثقل آخر اعلم ان اطلاق الشارح يقتضي التسكين او الكسر في شين عشرة
كيف كان وقد ذكروا ان اسكانها على اللغة الاولى وكسرها على اللغة الثانية اذا
كان بالتاء مع زيادة قيد امتزاجها بالجزء الاول فبين احد عشر الى تسعة عشر مفتوحة
لا غير واكثر العرب على فتح العين ومنهم من يسكنها واما ما لحق باخره الواو والنون
من الاعداد نحو عشرون وثلاثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا و
عشرون امرأة لانه لا يجوز الجمع بين الواو والنون وعلامة التأنيث **قوله** والاسمان
مبنيان على الفتح قال الشارح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد
المركبة واما اثنى عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى يعني بالالف في حالة الرفع وبالياء
في حالتي النصب والجر نحو هذا اثنا عشر ورأيت اثنى عشر ومررت باثنى عشر وذلك
اي اعرابهم اياه اعراب المثنى لانهم جعلوا اخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية
وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فلا يقال اثنان عشر ولولا انه بمنزلة النون
وعوض عنه لجاز الجمع بينهما فصار بمنزلة المضاف الى عشر فلم يقدر فيه حرف العطف اذ

واعتبار اللفظ اولى من اعتبار المعنى لان المعاملة مع اللفظ ولان فيه اجراء اللفظ على ظاهره من غير تأويل اي كان المعدود مذكراً واللفظ مؤنثا كالنفس اذا اطلقتها على الرجل فانه جاز لك ان تقول ثلثة انفس نظراً الى المعنى والاولى ان يقال ثلث انفس نظراً الى اللفظ كقوله تع خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عم او بالعكس بان يكون المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص اذا اطلقته على المرأة فجاز لك ان تفعل ثلث اشخص رعاية لجانب المعنى منه قوله وان كلابا هذه عشر ابطن وانت برئ من قبائلها العشر فقال عشر ابطن رعاية لجانب المعنى اذ المراد بالابطن القبائل والاولى ان يقول ثلثة اشخاص رعاية لجانب اللفظ سيد عبد الله

هو

هو والاضافة متناقضاً فاذن كان الوجه اعرابه واعرابه بالالف والياء فكما لا يجوز
الاضافة مع قيام النون فلا يقال اثناك كذلك لا يجوز اثنا عشرك يعني كما لا يجوز
اضافته مع قيام النون لا يجوز اضافته مع قيام عشر لئلا يلزم الجمع بين الاضافة
وبين العوض عن النون وايضا لو اضيف لاضيف اما الاسمان او احدهما واللازم
بط وبطلانه يدل على بطلان الملزوم اما الملازمة فظاهرة واما بطلان الشق الاول من
اللازم فلان المضاف والمضاف اليه لا يضافان ابدا وكذا ما هو بمنزلته في احكام الاضافة لئلا
يؤدي الى الجمع بين احكام الاضافة وما يضادها واما بطلان الشق الثاني منه فلانه لو
اضيف احدهما لاختل المعنى اما الملازمة فلانه ليس اضافة اثنين بدون عشر ولا اضافة
عشر بدون اثنين فلذلك لا تقول اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك يعني يجوز اضافته
كما جاز اضافة اخواته لفقد ما يمنع اضافته فيها فظهر من هذا التقرير ان عشرا بمنزلة النون
واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا بل يكون معربا اعراب المثنى

قوله الفصل الثالث في التوابع وهي الكلمات التي لم يمسها الاعراب الا على سبيل
التبع لغيرها وهذا التعريف ليس بدوري لمكان الاختلاف بين التبع والتوابع بان يكون
الاول لغويا والثاني اصطلاحيا يعني ما لا يكون اعرابه بالاستبداد
وجه تسمية هذه الكلمة توابع لثبوت الاعراب فيها بواسطة
ولا يبالي بعموم تناولها للافعال والحروف والجمل بان التأكيد كما سيجيء يجري فيها كما يجري
في الاسماء لان ذكرها في التأكيد يمكن ان يكون استطراديا وهي خمسة لان التابع
لا يخ اما ان يكون مقصوداً بالنسبة اولا فعلى الاول اما ان يتخلل بينه وبين متبوعه
عاطف اولا فالاول العطف بالحرف والثاني البدل وعلى التقدير الثاني فان دل على معنى
في متبوعه فهو الصفة وان لم يدل فان قرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فهو
التأكيد والا فهو عطف البيان **قوله** اما التأكيد فمختص بالمعرفة التأكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول قولنا تابع جنس يشمل التوابع فاذا قلنا يقرر امر

يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب عصام

التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية كالفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان باعراب سابقه اي جنس اعراب سابقه ثاني كلاهما من جهة واحدة تخصيص مثل جاء زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة تخصيص هي فاعلية زيد العالم لان المجرور المنسوب اليه مع تابعه جاء

المتبوع

البكرة مقره ديدكلرى نسنه كه انكله قيودن صو چكرلر

وفيو چرخنه دخى ديرلر جمعى بكرو بكرات كلور اخرى

امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع واذا قلنا في النسبة او الشمول خرج عنه النعت وعطف البيان فانهما وان كانا يقرران الا انهما يقرران في تعيين الذات لا غير ويكون بالتكرير وفائدة التوكيد التقرير اي تقرير نسبة الفعل الى المتبوع والتحقيق اي تحقيق تلك النسبة وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز والسهو نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد يريد ان هذا الكلام يحتمل المعنى المجازي من باب ذكر الحال وارادة المحل وايضا يحتمل ان يقول مررت بالمكان الذي يقرب منه زيد فنسيها وقال مررت بزيد وقوله فنادته الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرئيل فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة التجوز الذي في فنادته يعني لما جاز في مثل المجاز كالمثال المذكور احتمل ان يكون هذا القول مثله مجازا اكده بقوله كلهم اجمعون لازالة احتمال ذلك التجوز فانه يعني التاكيد مختص بالمعرفة اي مختص بان يكون التاكيد المعرفة نحو جاء زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا البصريين لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابت لها عين من الاعيان كالمعرفة فانها ثابت لها عين فلا يفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والغرض من التاكيد حصول الفائدة وهي لا يحصل الا في المعرفة وذلك لان فائدة التاكيد بهذه الالفاظ رفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان المتبوع نكرة يكون الاحتمال اولا في ذاته فاحتاج الى ما يزيله ويبين انه اي شيء هو وهو الصفة فازالة الاحتمال عن ذاته اولى من رفع الاحتمال عن النسبة الحاصل بعد معرفة الذات والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع (اي تناقض) وفيها بحث والكوفيون اجازوا ذلك اي تاكيد النكرة فيما كان اي في متبوع

(البكرة دولاب)

واستشهد الكوفيون بهذا البيت وهو قوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الزلفاء حولا اجمعا * اذا بكيت قبلتني اربعا * اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا

منكر كان محدودا وموقتا نحو درهم ودينار ويوم وليلة بكل واخواته لا بالنفس والعين نحو قمت ليلة كلها وليس ببعيد عن الصواب لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما اجمعا * حتى اذا خطافنا تقعقعا * الخطاف حديدة حجناء يكون في جانبي البكرة فيها المحور والتقعقع التحرك الصرة والصيحة والبكرة بكرة وهي ما يستقى عليه ومعنى البيت ظاهر والشاهد منه قوله يوما اجمعا فانه اكد يوما وهو محدود موقت باجمعا فدل على جواز تاكيد المتبوع المنكر المحدود وهذا شاذ عند اصحابنا يعني ان اوردوا على اصحابنا هذا البيت اجابوا بان هذا شاذ لعدم اطراده هذا جواب تسليمي ويمكن ان يمنع اولا بان قائله لم يعلم انه من الفصحاء ام لا ثم ان التاكيد يجيء في الكلام على وجهين احدهما تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا فانه جار في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وثانيهما تكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به اي التكرير لفظا هذا مختص بالاسم اعلم ان الصريح اذا كان اسما قد يجعل بدلا وهذا واقع في كلامهم من النحاة كابي علي وابي العلاء فانه يروى قول رؤبة يا نصر نصر نصرا بحذف التنوين من نصر الثاني بجعله بدلا من المنادى وليس ببعيد نظرا الى ان المقصود هل هو الاول او الثاني فان كان الاول فالثاني تاكيد والا فهو بدل ثم ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد (جملة معترضة خبران) نحو جاءني زيد نفسه او عينه والتثنية نحو جاءني الزيدان والهندان انفسهما او اعينهما والجمع نحو جاء الزيدون انفسهم او اعينهم او الهندات انفسهن او اعينهن والمذكر والمؤنث كالمثالين المذكورين وقد يجران بباء زايدة نحو جاءني زيد بنفسه

وقد جاز تاكيد النكرة والفصل بين المؤكد والمؤكد زعم الاصمعي ان اعرابيا نظر الى جارية حسنة تحمل صبيا فاذا بكى قبلته فكنت فاعجب بما فعله فقال يا ليتني كنت صبيا

ورايت عمراً بعينه ويسند الفعل اليهما اسناداً متسعاً نحو جاء نى نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المثنى لما سبق فى صدر الكتاب انه اى كلا مثنى المعنى فصلح لان يكون
تاكيداً للمثنى لانه بالنظر الى المعنى يدل على عين ما يدل عليه المثنى حتى يكون مقرراً
له فى النسبة او الشمول بخلاف نحو جاءنى رجلان اثنان ونفخة واحدة فانهما وصفان
لما ان المقصود من نفخة ورجلان ليس الوحدة والاثنينية وانما المقصود منهما
النفخ والرجل وانما جاء تاضمنا نجيئا وصفين ليحصل بها الدلالة على المعنى قصداً
اذ الدلالة القصدية ابلغ من الدلالة الضمنية هذا فيما اذا انفرد احد فرديه عن
الاخر نحو جاءنى الرجلان كلاهما واما فيما لا ينفرد فلا فلا يقال اختصم الرجلان
وكل لا يؤكد به الا الجمع او شئ ذو اجزاء مقصودة يصح افتراقها اما حساً نحو
قرأت الكتاب كله او حكماً نحو اشتريت العبد كله فان المشترى قد يكون نصفه
او ثلثه فلا يؤكد به الواحد ولا يقال جاءنى زيد كله لان اجزاء زيد لا يصح افتراقها فى
نسبة المجئ اليه لا حساً ولا حكماً فيكون نفياً باعتبار مدلوله فى الاحاطة ولا المثنى
استغناء عنه بكلا وكذلك اجمعون لا يؤكد به الا ذو اجزاء مقصودة ولا يسند اليه الفعل
الا نادراً وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون فى معناه وهو اتباع له لا
يجئ الا على اثره ولو قلت جاءنى القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون
بالصاد الغير المعجمة ويروى بالضاد المعجمة قال الازهرى انه تصحيف وعن الميدانى
المعجمة اعرف وفى الصحاح رواية الضاد المعجمة ليست بالعالية وهما اتباعان له لا يجيئان
الا على اثره يعنى اذا ذكر اجمعون واخواته لم يجئ ذكرهن الا مرتبة على ما هو اكثر
الناس عليه وعن ابن كيسان ابتداء بايتهن شئت من هذه الثلثة بعدها اى بعد
اجمعين فتقدم اجمعون واجب عندهم لانه ادل على المعنى المقصود من هذه التواكيد
ومن ذهب الى وجوب ترتيب غيرها يجئ قريبا من هذا المعنى ومن ذهب الى جواز

اعلم ان كلا لتاكيد المذكرين وكلتا لتوكيد المؤنثين فالشرط لجواز التاكيد بهما ان يكون قيام الحكم باحد المفردين ممكنا كالمجئ فى جاءنى الرجلان كلاهما وان لم يكن ذلك ممكنا فالتوكيد ممتنع فلذلك امتنع اشترك الرجلان كلاهما لان الاشتراك لا يصح الا اثنين او ثلثة والسر فيه ان التاكيد انما يفتقر اذا احتمل الكلام بثبوت العكس ١٢

بتقدير الكلام لك ان تبداء (
وعن نحو اكتعون وابصعون وابتعون ١٢

الابتداء بايتهن كان نظراً الى ضعفه فى غير اجمعين وعند بعضهم جاءنى القوم اكتعون
يعنى اجاز واحذف اجمعين مع ذكرايتهما شئت وليس بالاعرف واجاز بعضهم حذف
اجمعين مع ترتيب اخواته واجاز بعضهم ذلك مع انتفاء الترتيب وانما اجازوا
حذف اجمعين نظراً الى انه لا يجب تقديمها مع كونها ادل الا عند وجودها و
انما جمع بين كل واجمعين فى قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع كل منهما يفيد الاحاطة
فيستغنى احدهما عن الاخر لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق
واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى
اسجدوا فى وقت واحد او فى اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع
ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم فى وهلة واحدة هكذا ذكره ابو العباس قوله
الصفة هى الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر الاسم وان وقعت الجملة صفة
نظراً الى ان الاصل فى الصفة الاسم الا يرى ان وقوع الجملة صفة انما هو باعتبار
وقوعها موقع المفرد والتعريف فى الاسم المعهود به التابع المذكور فى التوابع لكن
لما وقع على ظاهره الحال والخبر وان اجيب بما ذكر عدل عنه وقال ذكر بعضهم ان الصفة هى
ما يذكر بعد الشئ جنس شامل لجميع التوابع من الدال على بعض احوال ذاته فصل
يخرج غيره تخصيصاً له فى المنكرات اى تخصيصاً للمتبوع ان كان منكراً نحو جاءنى
رجل عالم وتوضيحاً له فى المعارف اى اذا كان معرفة من المعارف علماً كان او غيره
نحو جاءنى زيد او الرجل العالم فانه لا اجمال فيهما بحسب الوضع وان طراء عليهما بحسب الاستعمال
ومن ههنا امتنع وصف المضمر لان متكلمه ومخاطبه لا اعرف منهما فكيف يوصفان للتوضيح
وحمل الغايب عليهما ليتحد فان قلت فى هذا الرجل فقد جعل غير صفة صفة قلنا ان
ما قدم منه عما يدل على الذات يخيل فيه ابهام فى الحقيقة التى بها تمييز الذات فالرجل
دل على بعض احوال الذات فانظر فى مررت بثلاثة رجال ومررت برجال ثلاثة

اى لا يعلم الذات ما يعلم هو جزء منه هو اخص لبعض حال من داله بعض احوال الذات وليست بصفة ١٢

متعلق بمحذوف اى قبولا ناشيا عن آخرهم وذلك يستلزم عدم انتشاء القبول عن جميعها بانه اسند القبول الى الاسماع اولا ثم قيده بالصدور عن الاخر وقيل المعنى عن اخرهم الى اولهم وفيه ان المناسب دخول الى على الاخر وايضا مقابل من دون عن الا ان يقال يجئ عن بمعنى من على ما فى المغنى هرو

يظهر لك ما ذكرته من كونه ما هو غير صفة لما قصد به الذات صفة لما عرفت الذات
فلم يقصد به الا قصد المعنى وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت
برجل طويل ورجل قصير فنفصل بالوصف المذكور فيهما بين الشخصين المشتركين
في اسم رجل وهذا تعريف للصفة بفائدتها كما قالوا هي التخصيص في النكرات والتوضيح في
المعارف وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على التقديم سبحانه وتعالى
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لما يضاد ذلك اي الثناء والتعظيم من الذنب والتحقير
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هذا اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له كالمثالين المذكورين ومما له شريك فيه نحو اتاني زيد
الفاضل او الفاسق وقد يجيء لمجرد التاكيد وتقوية المعنى اذا دل الموصوف
على ما دل الوصف كقولهم ذهب امس الدابر وقوله تعالى نفخة واحدة وفي اتيانه لفظة
قد المفيدة للتقليل اشارة الى ان الغالب في الوصف التخصيص والتوضيح وفي ايراد لفظة
مجرد اشارة الى انه في الاصل وان دل على التخصيص والتوضيح غير خال عن معنى التاكيد
او الثناء او الذم بحسب اشعار اللفظ لكنه جرد فيما ذكرنا للثناء او الذم او التاكيد
ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال الموصوف بان جعل حال الموصوف وهيئته وصفا
له او بحال ما هو اي بحال الشيء الذي ذلك الشيء من سببه اي من سبب الموصوف
فالاول نحو مررت برجل عاقل فان العاقل حال للرجل واما الثاني فنحو مررت
برجل كثير عدوه والكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو من سببه
في الاصل قطعة من الحبل ثم اتسع فقيل لكل شيء يتوصل به الى غيره لانه القطعة
منه مما يتوصل به الى الشيء والغرض من السبب هنا ان يصله اي ذلك السبب ضمير
راجع اليه اي الى الموصوف يريد به ان المراد بالسبب هنا المتعلق لانه لما كان
فيها ضمير كان بين الموصوف والصفة ارتباط وتعلق فاذا عرفت هذا فاعلم

ان الشيء

ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشيء من سببه
نحو مررت برجل قائم او امراة قاعدة فان القيام فعل الرجل والقعود فعل
المراة فان مثل هذا الوصف الذي هو فعل الموصوف يزول ويحدث وفي الوصف
هنا ضمير عايد الى الموصوف وكذلك مررت قائم ابوه فيرفع الاب باسم الفاعل
وهو صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه اي من متعلق الذي قبله وفعل ما
هو من سببه بمنزلة فعل نفسه من جهة انه له في الحقيقة باعتبار نسبته وان لم
يكن له باعتبار افراده الا يرى ان القايم ابوه في قولك مررت برجل قائم ابوه
هو الرجل وما وصفته الا به لا بالقيام المجرد وايضا لما كان له ذكر في الثاني لسبب عود
الضمير اليه صار فعل الثاني كانه فعل الاول فنزل فعل الثاني بمنزلة فعل الاول وذلك
العود على طريقين احدهما ان يكون الثاني مضافا الى ضمير الاول كالمثال المذكور و
ثانيهما ان يكون الثاني موصولا وصلته ضمير يرجع اليه نحو مررت برجل قليل من السبب
بينه وبينه فان ضمير بينه الاول راجع الى من وضمير بينه الثاني الى الرجل او على
العكس والمعنى رجل كثير متعلقوه حيث وصف بكثرة الاولياء وقلة الاعداء
والسر في تعيين حال الجر في التمثيل هو ان حال الجر ابعد عن الالتباس من حالتي الرفع
والنصب ولذلك وجب ان يكون فيه ضمير يرجع اليه فلو قلت مررت برجل قائم
غلام بدون الضمير لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل لفقد الضمير فلا يكون
فعله اي فعل غلام صفة له اي للموصوف والثاني ما كان حلية من الموصوف او من
شيء هو من سببه نحو رجل طويل في كونه حلية منه او طويل ابوه في كونه حلية من
سببه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم والعاقل والفرق بين هذا اشارة
الى ما كان غريزة وبين الاولين وهما ما كان فعلا للموصوف او لسببه وما كان حلية
من الموصوف او من سببه هو ان الصفات قد يكون علاجا وقد يكون حلية فالعلاج

ماكان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فهي
على ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني
مالم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالتشديد اى المقصود بالغريزة
اصطلاحا حاصل الفرق ان القسم المذكور الاول علاج والقسم الثاني غير علاج تعلق بالعين
والقسم الثالث غير علاج يتعلق بالقلب ويسمى هذا القسم وهو احد قسمي العلاج غريزة
اصطلاحا ولا مشاحة فيه اى في الاصطلاح والرابع النسب نحو هاشمي وبصري
والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول هاشم وبصرة فانهما اسمان محضان
فلا يصح الوصف به لعدم دلالته على معنى في الموصوف اى منسوب اليه فاذا نسبت فقلت هاشمي
انخرط في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل
هذوى غلامه فترفع به اى بهذوى الفاعل وهو غلامه هنا لانه لما صار وصفا
بالنسب جرى مجرى ساير الصفات في لحاق علامة التأنيث كما ذكرنا والتثنية نحو مررت
برجلين هاشميين والجمع نحو مررت برجال هاشميين وتنزل منزلة حسن وشديد
في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسماء الاجناس بتوسل ذو نحو مررت
برجل ذى مال فانهم اذا ارادوا ان يصفوا باسماء الاجناس لم يتأت لهم ان يقولوا
رجل مال وامرأة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة اى كلمة ذو فتوصلوا بها الى الوصف
باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ
وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى اى التوسل
الى الوصف باسماء الاجناس لانك تقول مررت بزيد صاحبك فتوقع صاحبك صفة
لزيد وعلم بمعنى رفيقك لانه اذا كان بمعنى رفيقك كان اضافة محضة لوقوعه وصفا
للمعرفة لانه مضاف الى المعرفة وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط

ولا

ولا يضاف الى المضمرات والاعلام كما يضاف صاحب اليها وذلك اى اضافته
الى اسماء الاجناس دون المضمرات والاعلام لان الاشياء يتصف بالاجناس
ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة
لان القصر لجنس وهي اى المرأة تتصف به اى بالجنس حتى كانه قيل امرأة متحلية
او متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا يرى
ان زيدا لا يكون صفة في شيء كما يكون العلم صفة في شيء ولا يوجب معنى كالعلم
بالملابسة كما يوجب السوار معنى ولهذا اى ولكون مثل زيد لا يوجب معنى لم يجز
اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت
بزيد ذى المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع
كونه معرفة لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه نظرا الى كونه نكرة
في الاصل بخلاف المضمر والعلم فان التعريف فيهما اول احوالهما ثم ان اعراب هذا
الاسم اى ذو حالة الافراد اى غير مثنى ولا مجموع والتذكير كاعراب ابوه واخوه
في كون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء على ما سبق في صدر الكتاب
واما في المؤنث فانها تلحقه التاء ويكون الاعراب فيه في جميع الاحوال نحو مررت
بامرأة ذات مال وجاءتني امرأة ذات مال ورايت امرأة ذات مال وكذا في
الجمع يكون الاعراب فيه نحو هذه نسوة ذوات مال ورايت نسوة ذوات مال
ومررت بنسوة ذوات مال بالكسر في حالتي النصب والجر كمسلمات واما في التثنية
والجمع فكمسلمان في كون رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء ومسلمون في كون رفعه
بالواو ونصبه وجره بالياء نحو جاءني رجلان ذوا مال ورجال ذوو مال ورايت رجلين
ذوى مال ورجال ذوى مال ومررت برجلين ذوى مال وبرجال ذوى مال قوله كل
صفة تتبع موصوفها قال الشارح اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه

فی جمیع الاحوال من التعریف والتنکیر والاعراب والتذکیر وغیرها من التانیث
والافراد والتثنیة والجمع لان الصفة لما کانت هی الموصوف فی المعنی نحو زید الظریف
وجب ان یدخلها ما یدخل الموصوف من التذکیر والتانیث والافراد والجمع
اذا کان الموصوف مذکرا وجب ان یکون الصفة مذکرة واذا کان مؤنثا
وجب ان یکون مؤنثة واذا کان مثنی وجب ان یثنی واذا کان مجموعا وجب ان
یجمع نحو جاءنی رجل عالم وامرأة عالمة ورجلان عالمان ورجال عالمون اذ الشیء
الواحد لا یکون واحدا وجمعا ومذکرا ومؤنثا فی حالة واحدة فلو لم یتطابقا یلزم
ذلک المحذور وهکذا حکم التعریف والتنکیر یعنی یجب ان یتطابقا تعریفا وتنکیرا لان
الشیء الواحد کما لا یجوز ان یکون واحدا وجمعا فی حالة واحدة لا یجوز ان یکون شایعا
ومخصوصا فی حالة واحدة فلا یجوز ان تقول جاءنی الرجل الظریف لان الرجل اذا کان
یدل علی واحد مخصوص وظریف علی الشیاع والعموم لم یکن احدهما موافقا لصاحبه
وکان بمنزلة الرجل الظرفاء هکذا ذکره ابو علی وکذلک ای کالاحکام المذکورة حکم الاعراب
فیهما فی وجوب التطابق فان الصفة لما کانت هی الموصوف وجب ان ینصب
عمل العامل علیهما جمیعا فتوافقه ای فتوافق الصفة الموصوف فی الاعراب لا محالة هذا
ای وجوب مطابقة الصفة الموصوف فی الاحوال الثمانیة اذا کانت الصفة فعلا
للموصوف اما اذا کانت فعلا لسببه فانها توافقه فی الاعراب والتعریف والتنکیر
دون ما سواها من الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث فلک ان تقول مررت
برجل حسنة جاریته فی کون الموصوف مذکرا والصفة مؤنثة وبامرأة قائم غلامها
فی کون الموصوف مؤنثا والصفة مذکرة وبرجلین ذاهب غلامهما فی کون الموصوف
مثنی والصفة مفردة وبرجال قائم اخوهم فی الموصوف جمعا دون الصفة وذلک لان
الصفة التی هی فعل لسببه لم تکن هی ای الصفة هو ای الموصوف حقیقة فیجوز ان لا تطابقه

تذکیرا وتانیثا وافرادا وجمعا اذ لا یمتنع ان یکون المؤنث مذکرا ابوها وغلامها
کما یمتنع ان یکون المؤنث مذکرا نفسها ولما استشعر ورود شبهة ان یقال علی هذا التقدیر
یلزم ان لا یطابقه فی جمیع الاحوال رفعها بقوله الا ان هذه الصفة ای الصفة التی
هو فعل لسببه بعد عود الضمیر من معمولها الی الموصوف تنزل منزلة صفة کانت من
فعل الموصوف اذ الرجل کما یوصف بکرم نفسه یوصف بکرم ابیه فاذا قیل رجل کریم
ابوه کانه قیل کریم الاب فیکون الصفة فعلا له اعنی کریم الاب بدلیل احتماله ای
احتمال کریم ضمیره ای ضمیر الموصوف وتانیثها ای تانیث الصفة فی امرأة کریمة
الاب یدل علی ذلک ای علی احتمالها ضمیر موصوفها فاذا تنزل الصفة بفعل سبب
الشیء منزلة الصفة بفعل ذلک الشیء وجب ان تطابق الموصوف فی التعریف
والتنکیر والاعراب لما ذکرنا من تنزلها منزلة الموصوف وعود الضمیر الی الموصوف
وان کان فی کل حال الا ان الاحکام الاول لما کانت فی المشتق باعتبار فاعلها
لم یتطابقا اذ الفاعل هو المتاخر فیکون تلک الاحوال بالنظر الیه لا الی الموصوف
کما فی الافعال الا علی ضعف فلا یقال جاءنی رجل قاعدون غلمانه کما لا یقال یقعدون
الا علی ضعف الا فی جمع لا یوازی فعله فانه لا یضعف المطابقة فی الجمع بین النعت
وفاعله نحو جاء رجل قعود غلمانه وان ضعف ذلک فی الفعل لفقد المشابهة بینه
وبین الفعل وایضا لیس فیه شبه اجتماع فاعلین کما قاعدون غلمانه والاحکام
التوالی انما هی من احکام الاسماء فوجب ان یجری فی الاسم الواقع صفة لانه لا باعتبار
الاسمیة بخلاف لحمة الاول فانها لم یکن باعتبار الاسمیة قوله والبدل علی اربعة
اوجه قال الشارح المقصود من البدل التبیین والایضاح ورفع الالتباس التبیین
والایضاح مترادفان وهما ورفع الالتباس متلازمان والمقصود من الکل واحد
وبیانه ان زیدا فی قولک جاءنی زید اخوک فیه التباس بغیر اخی المخاطب والمقصود

انه اخوه فقيل لرفع ذلك الالتباس اخوك وفيه ايضاح وتبيين للمراد واذا
اوضحت زيداً بذكر الاخ رفعت عنه الالتباس وبينته وكذلك الحال في بدل
البعض وبدل الاشتمال فاعتبر ولما اشترك هو وعطف البيان في هذا المعنى قال
للفصل وهو اى البدل هو المقصود من الكلام الاول اى المبدل منه كالبساط لذكره
اى لذكر البدل واما في بدل الكل فلان الاول هو الثاني وانما ذكر الاول توطئة واما
في بدل البعض وبدل الاشتمال فكون الثاني مقصوداً جماً لا لاخفاء فيه واما في
بدل الغلط فالامر واضح لانه اراد ان تقول مررت بحمار فسبق وهو في حكم تكرير
العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم مجروراً بحرف جر آخر حتى كانك
قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك التكرير صريحاً في قوله تعالى
للذين استضعفوا لمن آمن منهم فان لمن آمن منهم بدل من الذين استضعفوا
بدل البعض من الكل وقوله تع لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة
فان قوله لبيوتهم سقفاً من فضة بدل من لمن يكفر بدل الاشتمال باعادة الجار فدل ذلك
على ان البدل في حكم تكرير العامل لا يخفى انه اذا جعل المجموع بدلا من المجموع لم يكن
من اعادة الجار صريحاً فانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يترك اليه
المبدل منه فكان الداخل عليه من العامل في حكم الداخل على البدل فاذا قلت جعلت
متاعك بعضه فوق بعض فكانك قلت جعلت بعض متاعك على بعض ولهذا
اى ولكون البدل يترك اليه المبدل قالوا انه اى البدل في حكم تنحية الاول قال جار الله
العلامة وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد
والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول اى ابطاله ولا اطراحه
اى ابعاده الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من
غلامه فلو ذهبت تهدر الاول اى غلامه حتى كان لم يكن مذكوراً لم يسد كلامك

قوله لمن آمن منهم بدل من قوله للذين استضعفوا بدل البعض من الكل وهذا دليل على ان البدل في حكم تكرير العامل اذ لو لم يكن في حكم تكرير العامل وكان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيلزم ان يدخل عاملان في قوله تع لمن آمن منهم وذا لا يجوز

والمختار عند البعض مذهب جار الله العلامة وبعضهم يجرون قولهم في حكم تنحية الاول منه على الحقيقة وحجتهم ان البدل هو القائم مقام الشيء لغة فلو لم يطرح الاول لا يكون الثاني قائما مقامه لان الاول اذ ذاك قائم مقام نفسه وهذا اوضح

يعني لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلاً صالحاً لانه ح يكون آخر الكلام اجنبياً عن اوله
اذ لا ضمير له عائد ح من الخبر الى المبتدأ وهو بط ولو جعلت غلامه كانه مذكور يستقيم كلامك
لان قولك زيد رايت رجلاً صالحاً بمنزلة قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا وبعض
النحويين يجرون هذا القول على حقيقته بناء على ان البدل القائم مقام الشيء لغة فلم يطرح
الاول لا يكون الثاني قائماً مقامه لان الاول اذ ذاك قائم مقام نفسه وهذا اوضح
ثم ان البدل باعتبار دلالته ودلالة متبوعه يجيء على اربعة اضرب احدها بدل
الكل من الكل نحو رايت زيداً اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا اى على كون البدل بدل
الكل من الكل قوله تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم الصراط المستقيم
طريق الحق والذين انعمت عليهم المؤمنون واطلق الانعام ليشمل كل انعام لان من انعم عليه
بنعمة الايمان اصابته كل نعمة واشتملت عليه وقال ابن عباس رضهم اصحاب موسى ع م
قبل ان يغيروا وقيل هم الانبياء وهؤلاء كلهم على طريق مستقيم فاضافة الطريق اليهم وهو بدل
من الصراط المستقيم بدل الكل من الكل كانه قيل اهدنا الصراط المستقيم اهدنا الصراط
الذين انعمت عليهم والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه اذ الرأس
بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع الى المبدل منه لئلا يقع اجنبيا منه والثالث بدل
الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به اى لاتصال البدل بالمبدل منه
واشتماله عليه اى لاشتمال البدل على المبدل منه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل
الغلط نحو قولك مررت برجل حمار بيان الغلط فيه انك اردت ان تقول مررت بحمار
فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود ولا يتأتى اى بدل الغلط
لا يتأتى الا في بديهة الكلام يقال بدهه بدها فجئه وبادهه فاجأه والاسم البداهة
والبديهة فلا يقع في فصيح الكلام وانما ذكروه لتوفية الاقسام ولانه ليس بمصون عنه
الانسان فذكروه تعليما بتدارك الغلط لا به كما قيل عرفت الشر لا للشر ولكن لتوقيه

ولو لم يعرف التزمن الناس يقع فيه ومن ههنا علم ان الغلط المبدل دون البدل
وعلى هذا قيل بدل الغلط بالاضافة لا البدل الغلط بالتوصيف ولهذا قالوا
الاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمارٍ لان بل لتدارك الغلط فيما
عطف عليه ببل هذا اذا كان ذكر بدل الغلط بسبب غلط صريح كما سمعته في المثال
المذكور او لسبب نسيان المقصود ثم تدارك الغلط بعد تذكر المقصود بذكره
وهذان لا يجيئان في فصيح الكلام والاحسن فيهما ان يستعمل بل اما اذا كان ذكر
المبدل منه فيه عن قصد وتعمد فلا يجيء هذا النوع في الكلام الفصيح للتفنن في الفصاحة
بشرط ان يترقى من الادنى الى الاعلى نحو هند نجم بدر فانك وان كنت قاصدا في
ذكر النجم الا انك تغلط نفسك وتريها انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر
فهذا انواع الابدال الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتأخرين هو ان البدل لا يخ
من ان يكون عين المبدل او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثاني
اما ان يكون له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل فهو بدل لفظا لا معنى
والثاني بدل البعض من الكل فهو بدل لفظا ومعنى فيكون هذا الضرب هو الحقيقة في
الابدال لان ذكر الالفاظ للفائدة الجديدة وذلك ترك الشيء الى ما يخالفه لا الى ما
يماثله وهذا وان كان اقتضى ترك ذكر الضرب الاول لما ذكرنا من انه ترك الى ما
يماثله الا انه شاع وذاع لما فيه من ضرب البيان والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط المراد بقوله البدل عين المبدل منه ان ما صدق عليه البدل
عين ما صدق عليه المبدل لا ان يكون مدلوله عين مدلوله كما ظن لان من الظاهر في بدل
الكل من الكل ان مدلول احدهما ليس عين مدلول الآخر والمراد بقوله تلبس ما اي
بغير الكلية والجزئية يعني لم يكن بينهما ملابسة الكلية ولا ملابسة البعضية بل ملابسة
ما ومعنى او لم يكن تلبس ما انه لا يكون ملابسة ما لا يكون بالكلية ولا بالبعضية ولا بوجه

آخر وبهذا اي بقولنا في بدل الاشتمال تلبس ما يندفع اعتراض من يقول ان ههنا
اي في اقسام البدل قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان
هذا اي فلكه من بدل الاشتمال ومن ههنا علم ان تسميته ببدل الاشتمال ليست لان
الاول مشتمل على الثاني ولا لان الثاني مشتمل على الاول لان ضربت زيدا غلامه من
بدل الاشتمال وقد صرح به ابن الحاجب وليس احدهما مشتملا على الآخر وما قيل
لاشتمال معنى الكلام عليه هو ما ذكره الشارح نقلا عن بعض المتأخرين وهو السكاكي
يعني في التحقيق والابدال كلها وان كانت سواسية في وجود هذا المعنى الا ان ذلك
غير مضر لان هذا من باب التسمية لا من باب الاطلاق وكم فرق بينهما وتمييز
بدل الاشتمال من اخواته بان فيه خاصة اخرى غير الاشتمال واما في بدل الاشتمال
فليس فيه الاشتمال وما قيل في دفع الاعتراض المذكور لا نم جوازه كيف وهذا غير
مروي من العرب ولئن سلمنا لكن لا نم ان القمر بعض الفلك بل هو مركوز فيه فيكون
الفلك مشتملا عليه فهو غير مطرد لان هذا الجواب غير متمش فيما اذا قيل رايت درجة
الاسد برجه ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع
الا من جهة اللفظ دون المعنى لانه في المعنى المقصود بالنسبة البدل دون المبدل فلو كان تابعا
في المعنى لزم ان يكون المقصود تابعا لغير المقصود وقضية الفعل على عكس ذلك
ولهذا لم يشترط ان يطابق اي البدل المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط ذلك في الصفة
بل لك ان تبدل اي النوعين شئت من الآخر اي لك ان تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة
من النكرة نحو قوله تع الى صراطٍ مستقيم صراط الله في ابدال المعرفة من النكرة وقوله
تعالى بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ في ابدال النكرة من المعرفة الا انه يحسن ابدال النكرة
من المعرفة الا ان تكون تلك النكرة موصوفة لتخصص وتصلح تبيينا وايضا كما كان
الآخر قيل انما اشترط الوصفية لانه لو لم يوصف لدخل في حد الغلط الا تراك انك

ليس المبدل في حكم التنحية وان كان البدل هو المقصود مطلقا اي معنى ولفظا اما الاول فلاشتمالها في غير البدل على فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل في بدل البعض والاشتمال ولذلك اي لكونه ليس في حكم التنحية مطلقا لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم من الضمير المجرور قبله في انعمت عليهم ولو كان المبدل في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم تنحية الاول فايذان منهم باستقلاله بنفسه من غير ذكر المبدل ومفارقته التاكيد والصفة وعطف البيان
سعد الدين

اذا قلت بالناصية ناصية توهم من ظاهر قولك انك اردت ان تقول بناصية و
ادخلت الالف واللام غلطا فاستدركته باسقاطها ناصية اما اذا قلت ناصية كاذبة
فقد جئت ببيان ليس في الاول فخرج عن حد الغلط ولانه لولا ذلك لكان المقصود
انقص من غير المقصود مطلقا هذا في بدل الكل من الكل واما في غيره فقد لزم ان يكون فيه
ضمير يرجع الى المبدل منه فان اتصل وقع معرفة وان انفصل رجع موصوفا به فلذلك
وجب ان يوصف النكرة واما في بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات الملابسة فيه اذ
قد يغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا فظهر من هذا التقرير ان يوصف اي ذلك المعنى الموجب
للتوصيف البدل النكرة لا يختص ببدل الكل من الكل كما توهم فلا تسامح في ترك هذا القيد
ثم كما يجوز ابدال النكرة من المعرفة وبالعكس يجوز ابدال المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة
فهذه اربعة فاذا ضربتها في الاربعة صار ستة عشر اربعة في بدل الكل مثل زيد اخوه ورجل
اخ له ورجل اخوه ورجل اخ له واربعة في بدل البعض نحو زيد رأسه ورجل رأس له ورجل رأسه
وزيد رأس له واربعة في بدل الاشتمال كزيد ثوبه ورجل ثوب له ورجل ثوبه وزيد ثوب له
واربعة في بدل الغلط وهي زيد الحمار ورجل حمار ورجل الحمار وزيد حمار **قوله** عطف البيان
هو اسم غير صفة قال الشارح اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف
عن المراد ككشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله
الرجل الذي يعرف بزيد اذا كان اشهر بالعلم وتقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر
اذ يعلم المخاطب انك تريد ممن يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بينه اي بين عطف
البيان وبين الصفة من وجوه احدها ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجوده اي لوجود
ذلك المعنى في الموصوف مثل رجل عالم فان عالم صفة لرجل مشتقة من علم وهو موجود فيه وانه
اي عطف لا يكون مشتقا وثانيها ان عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة
لا تدل على المقصود لو افردت عن متبوعها اذ لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني

رجل

رجل طويل ولم يقدر جريه اي جري طويل عليه اي على الموصوف قيد به اذ لو قدر جريه
عليه صار كانه مذكور لم يدل عليه اي على المقصود وانما يدل على شيء ما من صفته الطول
على الجملة وهذا ليس بمقصود وثالثها ان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد
لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع اعرف من الآخر واما الصفة و
الموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل
بعد اشتراكهما في انهما قد يكونان جامدين ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول
كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورود الثاني
لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك
هذا هو الفرق المعنوي
قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا جمع واقع حال
من الطير اي واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الحيوان مادام به
رمق فان الطير لا يقربه خصوصا في الانسان فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع
ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه يكون المبدل منه في حكم التنحية في التقدير
نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد خلافا للفراء وقد ذكر ذلك في باب
الاضافة ولا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا على حذف النون والياء لما انه
اشتهر ان قائل بشر كان واحدا من آبائه فلا يقاس هذا على بقية التوابع فيجوز التارك
البكري بشر على البدل وان لم يجز التارك بشر لان البدل في حكم تكرير العامل في جميع امثلته
بخلاف غيره فلا يجوز من جواز تابع ليس في حكم البكري جواز تابع هو في حكم التكرير فيجوز
رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها ولا يجوز التارك البكري بشر على البدل
قوله والعطف بالحروف حروف العطف تسعة وهو في اللغة الثني والرد يقال عطف
العود ثناه ورده فالعطف في الكلام ان يرد احد المفردين او احدى الجملتين الى الاخرى
قال الشارح اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك في جمع المعطو

والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد اشتراكها فى هذا المعنى اى معنى الجمع تفترق
اى تفترق آحادها تختص كل واحد منها بمعنى اعلم ان حروف العطف على ثلاثة اقسام
قسم يشترك بين التابع والمتبوع فى حكم وهى هذه الحروف المذكورة وقسم يثبت به
الحكم احدهما من غير تعيين وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بتعيين فاراد ان يبين
كلا منها فقال ان الواو الى آخره ثم شرع فى بيان الافتراق فقال فالواو للجمع المطلق
بينهما من غير تعرض لما سواه من تقديم وتأخير ومعية وان كان فى الوجود لا يخلو عن
احدها فاذا قيل قام زيد وعمرو دل على اجتماع زيد وعمرو فى القيام مع احتمال فى
احدها فمعناه الحقيقى الجمع المطلق فاستعماله فيما سواه من احد هذه المعانى استعمال
المتواطئ فى جزئياته لا على طريق المجاز ولا على الاشتراك اللفظى فى زانه وزان رجل
فكما انه لا يدل على كونه جاهلا او عالما او غير ذلك فلذلك الواو لا دلالة له على واحد
منها وبهذا ظهر فساد قول من قال بالمعية وفساد قول من قال بالترتيب هذا فى
عطف فى المفردات ظاهر واما فى عطف الجمل فان صلحت لان يكون معمولة ما تقدم
نحو اصبح زيد قائما وعمرو قاعدا فحكمها حكم المفردات فى التشريك والا فان كانت
فعلية يتقدم قبلها ما يصح ان يعطف الفعل عليه باعتبار عامله عطف عليه بذلك
الاعتبار دون معموله من فاعل ومفعول كقولك اريد ان يضرب زيد عمرا ويكرم
خالدا فيعطف يكرم خاصة على يضرب خاصة ويبقى معمول كل منهما على ما كان عليه
لو لم يعطف لتعذر العطف فيه لاستقلال كل منهما بالعمل فى ذلك بخلاف الفعلين
فان التشريك فيهما حاصل مراد فصح فيهما ما لا يصح فى معمولهما والا كقولك قام زيد
وخرج عمرو ففى مثله اختلف العلماء فقال امام الحرمين فى البرهان مجئ حرف العطف
فيه انما يكون على سبيل تحسين الكلام لا لغيره وقال ابن الحاجب المراد بمثله حصول
مضمون بالجملتين حتى كانه قال حصل قيام زيد وخروج عمرو وهذا اولى من الاول لما

الواو لا يفيد الترتيب كقوله تع فجعلنا عاليها سافلها وامطرنا فان الامطار مقدم على الجعل

اى بين التابع والمتبوع فان قولك قام زيد وعمرو لا يدل على ان حصول القيام منهما فى زمان واحد او على ان حصوله من زيد قبل حصوله من عمرو او بالعكس بل هذه الاحتمالات الثلث حاصلة فيه فى الموجب وان كان لا يخلو فى الوجود من هذه الاحتمالات

نعم

١٤٥

منها قوله تع واسجدى واركعى فلا شك ان الركوع قبل السجود ولو كان الواو للترتيب لم يجز تقدم السجود على الركوع وقوله تع وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقال فى موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران وانما قلنا ذلك اذ بتقدير ان يكون الواو موضوعة للترتيب يكون دلالتها على تقدم ما قبلها على ما قبلها فى الاثنين ظاهرة لا نصا لانه يحتمل ان يكون الواو مستعملة فى الاثنين لمطلق الجمع مجازا وقوله تع حكاية عن المنكرين للبعث ما هى الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيى فالموت بعد الحيوة مع انه قدمها عليها الا ان الغرض نفس الجمع دون الترتيب

نعلم قطعا الفرق بين قام زيد وخرج عمرو وبين قام زيد ثم خرج عمرو ولو كان كما ذكره لوجب
استواء الجميع ولامتنع اتيان ثم لعدم الحاجة اليها لوجود الواو وهى اى الواو الاصل فى الحروف
العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك فى المعنى بخلاف اخواتها فانها تفيد مع هذا الاشتراك
معنى آخر فتكون هى اصلا والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب فلنا ان نذكر بعضها قضاء لحق الشرح منها
ان الواو لو لم يكن لمطلق الجمع لما عطف الحيوة على الموت والتالى باطل لقوله تع حكاية عن المنكرين
للبعث ما هى الا حيوتنا الدنيا نموت فيها ونحيى بيان الملازمة ان تقديم الموت على
الحيوة يفيدك ان لا ترتيب فيه وعدم المعية ظاهر فعدم العطف على ذلك التقدير
انور من القمر ومنها انه لو لم يكن لمطلق الجمع لنا قض كلام الله بعضه بعضا وذلك
لانه تع قال فى موضع وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفى موضع آخر وقولوا حطة
وادخلوا الباب سجدا والقضية واحدة ومنها انه لو لم يكن لمطلق الجمع لكان اما
للتعقيب مع التراخى او بدونه او للمعية الاول باطل لقولهم اختصم بكر وخالد واختصم
لا يفعل الا بفاعلين ولو كان للترتيب لادى الى ان يكون للفاعل واحد وكذلك
سيان قعودك وقيامك ذلك ظاهر على ذلك يؤدى الى الاخبار عن الواحد بالمساواة
وانه مح والثانى ايضا لقولهم جاءنى اليوم زيد وعمرو امس ولو كانت للمعية لما صح ذلك
اليوم والامس فتعين انه لمطلق الجمع وما عزى اى نسب الى الشافعى من ان الواو
تفيد الترتيب فانه افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا فى علم العربية من ان يخفى
عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير
مهلة وتراخ وثم توجبه مع التراخى ومن ثمة اى ومن اجل ان الفاء للترتيب
من غير تراخ وثم له تراخ لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر لان بعد
شهر مناقض لمعنى الفاء وجاز ثم عمرا بعد شهر لموافقته لمقتضى ثم فقد فارقت

فلذلك قدمها على غيرها اى اما على الفاء وثم وحتى فلتفرعها من الواو واما الفاء فلانها بدل من الواو على معنى انه اريد حرف دال على اتصال آخر الحكمين بالاول غير متراخ عنه فجئ مكان الواو بالفاء دون غيره من الحروف لكونهما من مخرج واحد واما ثم فلانه لما كان معناها الجمع بين الحكمين المرتب ثانيهما على الاول جئ بحرف زائد عليها بحرفين احدهما عين الثانى المناسب للفاء المتفرع على الواو فى المخرج ليكون قدر اللفظ على قدر المعنى واما حتى فلما كان معناها الجمع بين الحكمين المرتب احدهما على الاخر متراخيا على سبيل التدريج كان حتى زائدا على ثم بحرف فكان حتى فرع الواو فى المرتبة الرابع وثم فى المرتبة الثانية فلذلك اوردت فى الذكر على هذا الترتيب واما على البواقى فلانها ليست بحروف العطف على الحقيقة ولما كان بينها وبين حروف العاطفة مشابهة من ان اعراب الثانى مثل اعراب الاولى سميت حروف العطف على سبيل المجاز

الفاء الواو بالترتيب والتعقيب على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل
المضايقة فقد يطول الزمان والعادة يقتضي في مثله انتفاء المهلة وقد يقصر و
العادة يقتضي عدمها ومن الاول قوله تع ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم فارقتها بالترتيب وفارقت
الفاء بالمهلة فان قلت كيف يستقيم ان يكون الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب
بتراخ وقد قال سبحانه وتع وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بادخال الفاء
على جاء والحال ان يجيء البأس قبل الاهلاك واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً
ثم اهتدى ادخل ثم على اهتدى والاهتداء قبل ما تقدمه اجاب بقوله وقوله تع
وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا من بيت العدو اذا اوقع بهم ليلا والاسم
البيات وقوله تع واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فمما اول ادخل
الفاء لكون ما تقدم مظنة لازما بانه لما اهلكها بان الباس قد جاءها فالفاء
دل على تعقيب الحكم بمجيء الاهلاك وبانه لما تاب وآمن وعمل صالحا حكم بثبات الاهتداء
ودوامه فالمعنى ثم دام اهتداؤه لان الغفران موقوف على العاقبة وقد قيل في الجواب
ان معناه ثم اهتدى الى سلوك سبيل الاستقامة فيما يقع له من الوقايع وفي الجواب
عن الاول ان معنى اهلكناها حكمنا بهلاكها فجاءها بأسنا عقيب الحكم به ومعنى الحكم
عليها ارادة وقوعه بهم وايضا قيل فيه المراد بالاهلاك من غير استيصال الجميع وبمجيء البأس
الاهلاك باستيصال الجميع فيكون المعنى وكم من قرية اهلكناها من غير استيصال الجميع
فجاءها بأسنا باستيصال الجميع واما قوله تع خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون
فتاويله ان الخلق عبارة عن ايجاد الجثة والتكوين نفخ الروح فيها واتمامها او عن جعله
دما ولحما واما حتى فهو موضوعة لانتهاء الغاية ففارقت بهذا اخواتها وقد ذكر في
حروف الجر ولهذا لم يذكره المص هنا قوله واو لاحد الشيئين او الاشياء قال الشيخ

او يجيء على ثلاثة اوجه هذا شروع في بيان القسم الثاني ويشترك فيه او واما وام
الثلاثة وبين وجوه استعمالها التي في كل منها ثبوت الحكم لاحد الشيئين من غير تعيين
احدها للشك نحو ضربت زيدا او عمرا اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك الشك فجوزت
له ان يكون ضربت عمرا فاتيت باو وافدت انك ضربت واحدا منهما ولا يلزمه بل
قد يكون لايهام المتكلم على السامع هذا اذا كان في الخبر وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد
عندك ويدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما لا على انها للشك لانه لا يكون الا في الخبر
والثاني للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولا تجوز ان يضربهما
فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود يشك فيه كما يكون في الخبر فالتخيير
ان تجعل المأمور مخيرا في ان يفعل ايهما شاء غير جامع بينهما وليس له اختصاص بان يكون
بين شيئين لا يجوز الجمع بينهما نحو كل سمكا او لبنا كما ظن وهذا مثل الشايع بما يجوز الجمع
بينهما والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فان قلت ما الفرق بينهما وما
هي الا التخيير اجاب والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن للامر بل يكون
ممتثلا له كما انه لو جالس احدهما لا يكون عاصيا بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون
الا بالاقدام على احدهما فالاباحة هي ان يجعل المأمور مخيرا في ان يفعل ايهما شاء
غير حاجز عن الاخر فلو جمع بينهما لم يخرج عن الامتثال فبينهما مباينة ولهذا
قال بعض المحققين التخيير هو المنع عن الجمع والاباحة هي تجويز الجمع وان كان التخيير
اللغوي اعم من الاباحة اعلم ان او لاحد الشيئين او الاشياء فاينما وقع وقع
بهذا المعنى البتة واعتبار هذا المعنى في الخبر والامر لا اشكال فيه واما في النهي نحو قوله تع
ولا تطع منهم آثما او كفورا ففيه اشكال ومن لم يقدر على دفعه ذهب الى انه بمعنى الواو
ولكن يمكن دفعه فلنبين اولا وجه الاشكال ثم دفعه اما وجه الاشكال فهو ان او لاحد
الشيئين فبالانتهاء عن احدهما لا يحصل الامتثال وانما يحصل بالانتهاء منهما

وتعلم الفقه او النحو ثم
عاصيا

جميعًا واو لا يفيده واما دفعه فبان النهي متضمن للنفي فلما دخل على قطع آثمًا
او كفورًا وهو يفيد اطاعة احدهما لا على التعيين ويصدق اطاعة واحد منهما
افاد نفي اطاعة احدهما وذلك لا يصدق الا بهما جميعًا فجاء التعميم من هذا الوجه
فبقي او على بابه واما بمنزلة او في هذه المعاني اي الشك في الخبر والتخيير والاباحة
في الامر نحو جاءني اما زيد واما عمرو في الشك في الخبر واضرب اما زيدًا واما عمرًا
في التخيير وجالس اما الحسن واما ابن سيرين في الاباحة والجمهور على انها ايضا اي
كاو من حروف العطف بدليل انهم اوقعوا موقعها او والشيخ ابو علي لم يعدها منها
اي لم يعد اما من حروف العطف استدل على ذلك بوجهين احدهما لو كانت حرف عطف
لما وقعت قبل المعطوف عليه كساير حروف العطف وقد وقعت نحو جاءني اما زيد واما عمرو
فاشار الشارح الى هذا الوجه لوقوعها قبل المعطوف عليها وثانيهما انها لو كانت منها لما
دخل عليها عاطف كغيرها من حروف العطف وفساد التالي يدل على فساد المقدم نحو جاءني
اما زيد واما عمرو فاشار الى هذا الوجه ايضا بقوله ولدخول العاطف عليها لكن لم يشتغل
بالجواب عنهما فنقول اما الجواب عن الاول فبان اما المتقدمة فليست بحرف عطف
بلا خلاف فلا معنى لقوله اما المتقدمة حرف بل هي حرف منسلخ عن العطف قدم ليشعر بالشك
فيما يأتي بعده على لفظ واما المتأخرة لما فيها من معنى الشك فالاولى للشك المحض والثانية
لهما جميعًا فلا وجه لاستدلاله بعدم كونها حرف عطف على عدم كون المتأخرة حرف عطف
واما الجواب عن الثاني فبان يقال لا نم ان الواو للعطف بل حرف العطف واما جميعًا وان
كانت مستقلة بالعطف في غير هذا الموضع ولا يعد فيه كالهمزة ويا في النداء ولئن سلم
فجيء بها لغرض الجمع بين اما المتقدمة واما المتأخرة قال الشارح في لبابه فيه نظر وجهه ان
اما المتأخرة على ذلك التقدير لا يكون عاطفة وهو عين ما ذهب اليه ابو علي على ان
الحرف لا يصح دخوله على حرف فلا يصح عطف المتأخرة على المتقدمة وعلى تقدير صحته

ولم يعد الشيخ ابو علي الفارسي اما من حروف العطف لدخولها على ... ووقوعها قبل المعطوف عليه محشى

الاولى

وافقه نحم ربيعة

الاولى ليست بعاطفة فلا يكون الثانية عاطفة لاشتراكهما في الحكم وهو عين
مذهب الشيخ واقتفاه المص اي ذهب على اثر ابي علي حيث لم يذكرها وجعل حروف
العطف تسعة **قوله** وام للاستفهام متصلة قال الشارح اعلم ان ام يجيء على ضربين
احدهما ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى
ايهما عندك وكذا اضربت زيدًا ام عمرًا وفيه اشارة الى انه لا تختص بالاسم اختار
بما ذكره الشارح في لبه ولى من انها يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل فيهما
واحد فيكون متصلة ايضا نحو اقام زيد ام قعد وصاحب المغني انها لا تختص بالاسمين
واما في لبابه فقد اختار اختصاصها بالاسم فمعنى ذلك القول انهما ضربت والحاصل انها
اذا وقعت بين مفردين فهو متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان
تكون معادلة لهمزة الاستفهام بقيت على معنى الاستفهام او تحولت الى التسوية وقرينة
لها حتى تكونا جميعًا بمعنى اي هذا هو الاكثر وقد يجيء قبلها هل الاستفهامية وربما حذفت
منوية لظهور معناها كقوله فاصبحت فيهم آمنا كمعشر • اتوني وقالوا من ربيعة
ام مضر • فتعريف ام المتصلة هي التي لا يكون الا في الاستفهام لما كان ام واو مشتركين
في الوضع لاحد الشيئين فصاعدًا احتاج الى بيان الفرق بينهما فقال والفصل بينها
وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده لا على التعيين فتطالبه بالتعيين ومع
او لا تعلم وجود احدهما عنده فاذا قلت ازيد عندك او عمرو فالسؤال عن اصل
النسبة وهذا اي ولكون ام المتصلة لطلب التعيين كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ان كان زيد عنده وعمرو ان كان عمرو عنده ولكون او للسؤال عن ثبوت
اصل النسبة كان الجواب مع او لا او نعم لدلالتها على ثبوت النسبة او نفيها الذي
هو المطلوب ففي ام لما كان المط تعيين احدهما وجب ان يذكر في الجواب ما يدل عليه وهو
زيد وعمرو دون لا او نعم لانه لا يتحقق مع ذلك الجواب التعيين والضرب الثاني

والفرق بين المتصلة والمنقطعة ان المتصلة تكون بمعنى اي والمنقطعة بمنزلة بل والهمزة ويقع ايضا بعد هل والمتصل لا يقع الا بعد همزة الاستفهام

من ضرب ام ان يكون ام منقطعة وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك
ازيد عندك ام عمرو فكانك لما استفهمت عن وجود زيد عنده بناء على ظنك انه
عنده ليجعلك واقفاً على حقيقة الامر فتقول لا او نعم ثم بدا لك اى ظهر لك رأى الاعراض
عن هذا السؤال وصرت تظن ان الذى عنده عمرو فاعرضت عنه واستانفت سؤالا
آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل أعندك عمرو فأم المنقطعة هى التى تكون في معنى
بل مع الهمزة ولابد معها اى مع أم المنقطعة من اعادة الخبر وهو في المثال المذكور
عندك فرقا بينها وبين أم المتصلة فلو لم يعد لم يعلم انها متصلة ام منقطعة ولانه
لما اضربت عن الاستفهام الاول وجب عليك ان يذكر خبر عمرو ايذانا بانه كلام مستانف
واما الثانى فكقولك انها لابل ام شاء فانه اخبار محض كانك رايت شيئا من بعيد
فظننته ابلا فاخبرت بانها ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك الشك جوزت له ان
يكون شيئا آخر فاضربت اى اعرضت عن الاخبار عنه بالابل آخذا في السؤال
عن كونه شاء فقلت ام شاء اى بل أهى شاء فبل ليدل على اضرابك عن اخبارك
عنه بانه ابل والهمزة ليدل على انك تستفهم عن صاحبك الذى تخبره اولا ولم يلزم
بعدها اللفظ كما لزم في الاستفهام لان ذلك لا يلتبس لاختصاص ام المتصلة بالاستفهام
كما عرفت **قوله** ولا للنفى بعد الاثبات هذا شروع في بيان القسم الثالث قال
الشارح اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما
لا فهى للنفى بعد الاثبات اى للنفى عن الثانى بعد الاثبات للاول وهما متغايران
نحو جاءنى زيد لا عمرو فتدل على ان المجئ صدر عن زيد لا من عمرو ولا يجئ لا الا بعد
الاثبات لا تقول ما جاءنى زيد لا عمرو فيفارق بذا بل ولكن فصل الشارح ذلك
فقال واما بل فهى للاضراب وهو الاعراض عن الشئ بعد الاقبال عليه فاذا قلت
ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت

فاضربت نحو

قوله متصلة اى لا يعاد الخبر مع المعطوف نحو ازيد عندك ام عمرو والمنقطعة هو ما يعاد الخبر معه نحو ازيد عندك ام عندك عمرو

في ذلك

في ذلك الاخبار فاضربت عنه الى عمرو وقالوا بل نقيضة لا لان لا تنفى عن الثانى ما
وجب للاول وبل تثبت للثانى ما وجب للاول وتنفيه اى ما وجب للاول عنه اى
عن الاول فالمجئ في قولك جاءنى زيد لا عمرو مثبت لزيد منفى عن عمرو وفي قولك جاءنى
زيد بل عمرو منفى عن زيد مثبت لعمرو وقد يقع بعد المنفى كما يقع بعد الموجب نحو
ما جاءنى زيد بل عمرو فابطلت نفى المجئ عن زيد واخبرت ان الذى لم يجئ عمرو دون
زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا اى ما جاءنى زيد بل عمرو على وجهين احدهما ان يكون
التقدير ما جاءنى زيد بل ما جاءنى عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفى المجئ لزيد ثم
استدركته فاثبته لعمرو فهو اذن من باب الغلط كما اذا وقع بعد الموجب فلا يقع
مثله في القرآن ولا في كلام فصيح والثانى ان يكون المعنى ما جاءنى زيد بل جاءنى عمرو
فيكون نفى المجئ ثابتا لزيد واثباته لعمرو فلا يكون غلطا ويكون الاستدراك في الفعل
وحده دون الفعل وحرف النفى معا واما لكن فهى للاستدراك بعد النفى خاصة نحو ما جاءنى
زيد لكن عمرو فهى اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفى دون الايجاب لا تقول
ضربت زيدا لكن عمرا هذا في عطف المفرد على المفرد اى اختصاص لكن بالاستدراك بعد النفى
اذا وقعت لكن في عطف المفرد على المفرد وذلك لان وضع لكن للمغايرة بين ما قبلها
وما بعدها نفيا واثباتا فاذا وقعت قبل مفرد لا يتصور فيه النفى لاختصاصه بالفعل وجب
ان يكون ما قبلها نفيا لانه محله حتى يحصل المغايرة الموضوعة لها لكن واما في عطف الجملة
على الجملة فهى نظيرة بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب ايضا اى كجوازه في النفى
نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو جاءنى لان العطف في الجملة للحصول
فائدة حصول الجملتين في الايجاب والنفى والفرق بين الاستدراك والاضراب
مذكور في المتن وهو قوله والفرق بينهما انك تبطل بالاضراب الحكم السابق وبالاستدراك
لا تبطله **الفصل الرابع في الاعراب الاصلى وغير الاصلى** الكلام مداره على ثلاثة معان

قال الشارح انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة
لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه لانه جزء من الكلام فلا يتم
الا به اذ الكل لا يتم الا بالجزء والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فيكون اضعف
من الفاعل فاختص اى الفاعل الذى هو قوى بالرفع الذى هو الاقوى لانه من الشفتين
ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذى هو اضعف من الفاعل
بالنصب الذى هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق واختص المضاف اليه وهو
بينهما اى بين الفاعل والمفعول لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا فيه
اى في المعنى مثال الاول اعجبني ضرب زيد عمرا ومثال الثاني اعجبني ضرب زيد عمرو بالجر الذى
هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك وقيل لكونه اقل من المفعول
واكثر من الفاعل سلوكا لطريق التوافق والتشاكل لان الاقوى يوافق الاقوى
ويشاكله وكذا الاضعف والاوسط او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه
اى يكون الفاعل واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا فصاعدا الى التسعة فاختص
الاقل الخفة بالاثقل والاكثر لثقله بالاخف انتهاجا لمنهج التوازن والتعادل ولم
يذكر الجر في التعادل لكونه متوسطا كالاضافة فكانا متساويين واذا لم التعادل
وهو انما يكون بحسب قوة وضعف لا في القويين ولا في الضعيفين واما التشاكل
فهو منصور فيه فلذا ذكره فيه دون التعادل قوله والملحق بالفاعل حجة قال الشارح
جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتداء فرع عليه خلافا لابن فضال لنا
ما روى عن على رض انه قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم
مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وقيل ان ابنة لابى الاسود الدؤلي قالت
يا ابت ما احسن السماء برفع احسن حين تعجب من حسن نجومها وتلألؤ انوارها
في الظلام فقال ابوها ابو الاسود نجومها بالرفع ظانا انها ارادت الاستفهام

فقالت

سمي النحو نحوا لان النحو هو الطريق والقصد
نحونا نحو دارك يا حبيبي • لقينا نحو الف من رقيب

فقالت انما اردت التعجب فقال ينبغي لك ان تقول ما احسن السماء بالنصب ثم
غدا الى امير المؤمنين فاخبر القضية فقال هذا لمخالطة العجم فامره ان يشترى صحفا
فاملى عليه ذلك واقسام الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف وقال انح وقيل ان ابا الاسود
الواضع لهذا العلم سمع شخصا يقرأ ان الله برئ من المشركين ورسوله بالجر
جاء الى امير المؤمنين فقال الى انحو الى الاستنباط قانون يقوم به العرب كلامها
فقال على رض انح نحوه واشار الى الرفع والنصب والجر وحكى انه كتب الخليل او
اقترح عليه ان يجمع جميع اصول النحو في كلمات معدودة فكتب الخليل اما بعد فان
الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه وان المفعول منصوب وما سواه فرع عليه
وان المضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه فجمع في هذه الكلمات جميع قوانين النحو على
سبيل الاجمال فدل هذه النقول ان الفاعل اصل والمبتداء فرع عليه وايضا ان
الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم في صدر الكتاب فيكون جملة الفعلية
مقدمة على الاسمية فيكون مقدما على المبتداء وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب
ذكر ابدا نظرا الى انه لابد له من عامل وذكر في الغالب نظرا الى ان ذكر عامل اغلبي ترك
ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتداء ابدا او في الغالب ثالث
ثلاثة لافتقاره الى الخبر والى العايد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلاثة وقد ذكرنا
فيما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول حجة قال الشارح
وانما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى اذا قلت ضربت ضربا
كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت
ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا
ساير المفاعيل مثلا اذا قلت ضربته تاديبا فانك لست بفاعل على الاطلاق
بل انما اوقعت لاجله فعلا وعلى هذا فقس نظايره ووجه اخر في تسمية مطلقا انه

مصنف بابي العطف والنعت سه

تنبيه هذا الفاظ لمخالطة العجم العرب وكثر اللحن فيما بيننا زاده

حكى ان امرأة دخلت على معاوية في زمان عثمان رض فقالت ان ابي مات وترك الى مالا ابيح فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا فرسم لابي الاسود ان يضع النحو فوضع ابو الاسود اولا باب ان وباب الاضافة زاده

دليل ثان لانه كالدليل على المصدر والذوات مع ان الاسناد في تعقل المسند اليه لان تصور الاسناد المسند اليه لا يكون ابداه الا بكون مقدما واذا وجب تصوره في الذوات مقدما عليه وجب تقديم اللفظ الدال عليه على ذلك سه

غير مقيد بشيء بخلاف ساير المفاعيل ثم تسميتهم بهذا الاسم قول عامة النحويين
خلافا لصاحب البسيط في تخصيصه المطلق بما كان فعله عاما كصنعت وفعلت و
علمت واما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول لمجيئهن فضلة في الكلام
مثله وللحال شبه خاص بالظروف اى بالمفعول فيه لكونها مفعولا فيها لان الفعل
كما يقع في الزمان والمكان يقع في الحال وللمستثنى المنصوب شبه خاص بالمفعول
معه لان العامل فيه بتوسط حرف **قوله** والجر الاصلي للمضاف اليه بالاضافة المعنوية
انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم وكذا في ما جاءني من احد غير اصيل لان
المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى لانه اما مفعول او فاعل معنى اذ المعنى كفى الله
ولا تلقوا ايديكم على احد التأويلين وقد عرفته وما جاءني احد وكذلك المضاف
اليه اى وكذلك الجر في المضاف اليه في الاضافة اللفظية غير اصيل لانه فاعل ومفعول
على ما سبق لا يقال وعلى هذا ينبغي ان يقال والجر علم الاضافة كما قيل الرفع علم
الفاعلية والنصب علم المفعولية لان صور الجر الغير الاصلي قليلة فلا يعبأ بها و
التحقيق ان اللفظية والمعنوية قسمان لمطلق الاضافة فالجر علم المضاف اليه مطلقا اى
من حيث هو هو فالتعدد منتف وهو المقتضي للاضافة فوجب ان يقال الجر علم
الاضافة **قوله** واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية قال الشارح
قد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يميز
بين المعاني المختلفة الفاعلية والمفعولية والاضافة ومحل توارد المعاني المختلفة
هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغها على معانيها فوجب
ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب المضارعة
التي سبق ذكرها في صدر الكتاب اعلم ان المقتضي للاعراب توارد المعاني المختلفة
على الكلم وهي بحكم الاستقراء ثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وتواردها بسبب

اذ المعنى في جاءني زيد راكبا وضربه مهانا جايعا اى في حال ركوبه وفي حال جوعه وهذا شبه خاص به

التركيب

التركيب وانما يستدعي نصب دليل يدل على ثبوتها وهو الاعراب لرفع اللبس الناشي
بذلك التوارد فنصب دليلا على ثبوت الفاعلية والنصب على ثبوت المفعولية
والجر على ثبوت الاضافة والحروف بمعزل عنها اذ لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا
اليها وكذا الافعال لا يعتورها المعاني المقتضية للاعراب وانما يعتورها المعاني المختلفة
التي لا يقتضي الاعراب كالحال والاستقبال والماضي والامر والنهي فانها معان لا يحتاج الى نصب
ما يميزها لدلالة صيغها عليها فان صيغة المضارع يدل على الحال والاستقبال وصيغة الفعل
يدل على الماضي وكذا صيغة الامر والنهي فلما تمايزت بالصيغ لم يحتج الى اعراب يميزها فثبت ان
الاعراب للاسم ولا يكون للفعل والحرف فلذلك حكم له باصالة الاعراب والجزم والرفع والنصب
في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يميز بين المعاني المعتورة عليه اعني النهي عن الشرب ونفي الجمع بينهما
والحالية بل المميز بينهما انما هو عامل مقدر يدل عليه الجزم والنصب فاذا انتفى العامل صير الى التقييد
بالحال فلا يميز بينهما بالحركات فترد علينا ومن ههنا ظهر دلالة الحروف بالصيغة على المعاني فلا اشكال
في قوله اذ الافعال والحروف يدل صيغها على معانيها **قوله** وقد يقال للاعراب صريح وغير صريح
قال الشارح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الاخر اى اخر الكلمة المعربة
باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا
سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب
ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تمييز
ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت
بناءها وهي شبهها بالحرف وضعا كتاء فعلت ونا في جعلنا وغيرهما مما وضع على حرف او حرفين
فانها مشبهة بالحرف في وضعه وحمل ما عداه عليه ليتحد الباب وافتقارا اذ كل مضمر يفتقر الى ما
يفسره وعدم تصرف حيث لا يصغر ولا يوصف ولا يوصف به **قوله** صيغ جواب لما
لكل واحد من هذه الاحوال اى الكناية عن مرفوع والكناية عن منصوب والكناية عن مجرور

صيغة التاء المضمومة للمتكلم في الرفع والياء في غيره والتاء المفتوحة فيه للمخاطب
المذكر والمكسورة للمؤنث والكاف المفتوحة والمكسورة في غيره ليكونوا لم
يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان
اختلاف الصيغة فيها اي في تلك الاسماء للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع
اعراب بالنصب خبر كان الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل
لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح **قوله** وهي على ضربين متصل
وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو
الا تعريف الشيء بنفسه بيانه انه لما ذكر فيه الاتصال ظهر ان الاتي هو المتصل فقد
عرف المتصل بالمثل وهو تعريف الشيء بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال
العرفي اللغوي مراده انه عرف المتصل الاصطلاحي بالمتصل اللغوي وهذا اي المتصل
اللغوي غير ذلك اي المتصل الاصطلاحي فلا يلزم ما ذكرت من تعريف الشيء بنفسه
ويحتمل ان يكون هذا تعريفا لفظيا على ان اللغوي هو المصطلح عليه ثم ان الضمير المتصل
اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا لان الضمير كناية عن المظهر المكني عنه لا يخ
عن احدها فالضمير المكني لا يخ ايضا عن احدها اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو
ما لفظ به اي ما له صورة في اللفظ نحو ضربت وضربا وضربوا وضربتكنا وهو ما نوى
فيه اي ما لا صورة له في اللفظ نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون
لازما اي لا يسند الفعل الا اليه ولا يخلفه ظاهر وذلك اي اللازم في اربعة افعال
في المضارع ذي الهمزة والمضارع ذي النون وامر المخاطب المذكر والمضارع المخاطب
المذكر وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغايب المؤنث
لانه اذا كان وضعه للغايب المؤنث لا يكون من قسم اللازم فهذه الافعال ابدا
مسندة الى ما استكن فيهن من انا وهو مستكن في افعل لا يسند الا اليه ونحن وهو مستكن

في نفعل

في نفعل واسناده ليس الا اليه وانت وهو مستكن في افعل وتفعل الذي هو للمخاطب المذكر
واسنادها اليه لا الى غيره والسر في ذلك انها الفاظ موضوعة بقرينة المتكلم والمخاطب
وهو موضع المضمر الا يرى ان المتكلم لا يقول عن نفسه الا انا وشبهه ولا تقول للمخاطب
الا انت فلو وقع غير مضمر لاختل وضع باب المضمرات او غير لازم وهو ما يسند
الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغايب نحو زيد فعل وهند
فعلت فانه كما يسند اليه اي الى المستكن يسند الى المظهر والبارز من الضماير نحو ضرب
زيد في الاسناد الى الظاهر وما ضرب الا هو في الاسناد الى الضمير البارز مثله به اذ لا يجوز
ذلك الا في موضع الحصر اذا كان في الفعل فهو في زيد قام هو توكيد لا فاعل نص على ذلك
بعض النحويين وهو ظاهر كلام ابن المالك وغيره ونص سيبويه على عدم جواز قام انا
بمعنى قمت الا على ارادة الحصر كما حكى ذلك عن المبرد في الشعر وغيره فقام انا بمعنى قام الا
انا وقال الجرمي لا يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر وهو صحيح لجواز اقامة المنفصل موضع المتصل
للضرورة وفي نحو مررت برجل يكرمك هو اجاز سيبويه وجهي كونه تأكيدا وكونه فاعلا
قيد بكونه في فعل الواحد الغايب اذ لو كان الضمير في الغايبات والغايبين يبرز
والاضمار في فعل الواحد الغايب وان كان بقرينة كما في المتكلم والمخاطب الا انها
ليست على قرار بل تثبت تارة وتفقد اخرى بخلافها فيهما فان ثبتت وجب الاضمار
وان فقدت وجب الاظهار فلهذا السر جاز الوجهان وكذلك في الصفات وستعرفه
ومنه اي من المستكن الغير اللازم المستكن في الصفات نحو زيد ضارب لانك تسنده
الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو نحو هند زيد
ضاربته هي والصفة اي الضاربة جارية على زيد لكونها خبر له وهي اي والحال
انها لهند فابرزت ضميرها فان قلت الفعل الجاري على من هو له كالصفة الجارية
على غير من هو له فلم لم يبرز فيه كما ابرز فيها اجاب بقوله وذلك اي ابراز الضمير لازم

في الصفات بخلاف الفعل فانه لا يبرز ضميره وان جرى على غير من هو له نحو هند
زيد ضربته انحطاطا فان ضرب جرى على زيد وهو لهند انحطاطا لرتبة الصفات
عن رتبة الافعال فلا يلزم من تحملها ضماير ما ليست جارية عليه مع قوتها تحمل هذه
مع ضعفها ووجه آخر ان الافعال في اكثرها يتصل صيغ الضماير التي تعرفها من هي له
اذ اكثرها بارز واما اسماء الفاعلين فلا يلزم من تحملها هذه الضماير مع وجود
ابرازها في الاكثر تحمل اسماء الفاعلين اياها مع عدم ذلك فان قلت اليس في
اسماء الفاعلين حروف يبينه اي يبين من هي له تبيين الضماير انفسها في الافعال
ولا ضرر في اختلافهما مع حصولهما المقصود قلت نعم الا في اقلها ولئن سلمنا ان
ذلك في كل الصفات الا انها في الصفات قراين وفي الافعال انفس الضماير فحصل الفرق بينهما
فلا يلزم من الاستغناء بما دل على الشيء بوضعه الاستغناء بما دل عليه بقرينة واما
الضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه
يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران
بل يحذفان لمجيئهما فضلة بدونهما واما المنفصل وهو فرع المتصل لان الضمير كناية
عن المظهر لان الاصل في زيد ذهب زيد ذهب زيد لانه لا بد للفعل من فاعل بعده
فكني عنه طلبا للاختصار وحذرا عن التكرار فاذا كان الغرض الاختصار المتصل
اخصر كان اصلا للمنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده
ولا يعدل اليه الا عند تعذر الاتصال اذ الاصل لا يعدل عنه الا عند تعذره فيكون
مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت فان هذين مما تعذر فيه الاتصال
لان المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا كان متأخرا عنه لا يمكن ان يجعل ذلك كالجزء
الاخير منه ولا مجرور له اي للمنفصل البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف
المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله

نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يتصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا
وزيدا اكرمت بخلاف المجرور فانه لا يجوز ان يفصل بينه وبين عامله وان جاء
المجرور عليه والغرض من ايراد المظهر في المثال بيان المضمر انما يقع موقع مظهره وهو
لا ينفصل عن الجار ولا يتقدم عليه اسما كان او حرفا واما المرفوع والمنصوب فمظهرهما ينفصلان
عن العامل ويتقدمان عليه كالمثالين المذكورين فمضمراهما يكونان كذلك اعلم ان الانفصال
بينه وبين عامله انما يدعو الى الانفصال اذا كان لغرض اما اذا لم يكن له فلا يدعو اليه
نحو ضربت زيدا انا فانه ليس بفصل لغرض لم يحصل بضربت زيدا ولو قيل لم لا يجوز
ان يكون هو الاهتمام بذكر زيد لقلنا يحصل ذا بدون الفصل فلا حاجة الى الانفصال
نحو زيدا ضربت والغرض في المثال المذكور الحصر قوله والفاظ المنفصلة والمتصلة
سبعة واربعون لفظا قال الشارح انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه
اي على انا بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وعلى هذا الاسم الهمزة والنون واما الالف
فزايدة بدليل حذفه وصلا وانما زيدت وقفا لبيان الحركة كهاء السكت وهذا
مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان الضمير هو المجموع بدليل اثباتها وصلا
في لغة بعضهم والجواب ذلك اشار الشارح بقوله وقد الحق الالف حال الدرج
اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني وقيل ان الهاء
بدل من الالف واختار ابن مالك مذهبهم وذكر فيه لغات الاولى حذف الفها
وصلا واثباتها وقفا وهي لغة تميم وبها قراء نافع ومن قيل وربيعة من يقول
هذه كما قال الفراء والصحيح عند ابن مالك ثبوت الالف في الحالتين وهو الاصل والثالثة
هنا بابدال الالف هاء والرابعة آن على وزن عان اما باشباع فتحة الالف وحذف
الاخيرة كما قال الفراء بعض العرب يطيل الالف الاولى ويحذف الاخيرة واما بالقلب
كما قال ابن انباز وزعم الفراء انها مقلوبة من انا وقال ابن مالك من قال ان قلت انا

كما قال بعض العرب في رأى راء لان الاشباع لايكون الا في ضرورة غالبا والخامسة ان
حكاها قطرب واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء
فان النساء جمع المراءة من غير لفظها والخلفة والمخاض الخلفة بكسر الخاء وسكون
اللام والمخاض الحوامل من النوق جمع الخلفة من غير لفظها وكذا قيل لتثنية اى
لتثنية انا نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظ لان المتكلم لايقترن اليه متكلم آخر وانما
يقترن اليه المخاطب او الغايب الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت
انا وزيد فعلنا او انا وانت فعلنا ولايمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا
اى ولان المتكلم لايقترن اليه متكلم آخر بل المخاطب او الغايب استونف للتثنية لفظ
يدل على الاثنين فما فوقه وذلك لان شرط التثنية والجمع هو اتفاق الاسمين او الاسماء
في اللفظ وذلك مفقود في المتكلم كما عرفت في التفصيل فارتجل لمناه صيغة تشترك
مع الجمع فيها لعدم الالتباس بسبب القرينة وبنى على الضم لانه ينبئ عن معنيين
فقوى يعني لما يضمن معنى التثنية والجمع قوى يا قوى الحركات وهو الضم ومثله
وقيل فانهما قطعا عن الاضافة فيدلان على المضاف والمضاف اليه فلذلك بنيا باقوى
الحركات واما انت فهو ضمير المخاطب والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا
محل لها من الاعراب فان مذهب البصرية ان الضمير فيه ان والتاء علامة للخطاب
فمعنى قوله بالاتفاق منهم باتفاق من البصرية والا فالفراء من الكوفيين قال انت
بكماله ضمير والتاء من نفس الكلمة وقيل ان الضمير هو التاء وحده وكان الضمير متصلا ولما
اريد انفصاله زيد عليه ان بخلافها اى بخلاف التاء في ضربت فانه فاعل وانما حركوا
التاء والاصل في البناء السكون لئلا يجتمع ساكنا وقالوا انت بفتح التاء للمذكر
وانت بكسر التاء للمؤنث ولم يقولوا انت بالضم للمتكلم لانهم وضعوا انا لاول
مراتب الحاضر وهو المتكلم يعني الضمير عندهم كما سمعت ان وهو صالح لجميع المخاطبين

والمتكلم

والمتكلم فاردوا رفع الالتباس بين المتكلم والمخاطب وبين مذكره ومؤنثه
ووضعوا له ان اولا وجعلوا ترك العلامة له علامه لكونه اصلا مع ان القياس
يقتضى ان ينعت فيه التاء المضمومة وحركوا فيه النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت
لكانت غنة في الخيشوم فاذن خفيت وانما اثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء
للخطاب فقالوا انت بفتح التاء للمذكر وبكسرها للمؤنث ولو فعلوا مثل هذا اى
لو جعلوا ترك العلامة علامة في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين
الفساد اى ظاهر الفساد والالتباس وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسر بالمؤنث تقديما
لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسرة لخفته فاختير الفتح بالمذكر ولان
الكسر من علامة التأنيث ثم قالوا في التثنية اى في تثنية المخاطب انتما وفي الجمع انتم وفي تثنية
الغايب وجمعه هما وهم وكان القياس انتا وانتو لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع
هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول
انا في الوقف كما قال الشاعر وحياك الاله فكيف انتا ولانهم لو قالوا انتا وانتو ا
على ما يقتضيه القياس لزمهم ان يقولوا في الغايب هوا وهوو وكان يفضى الى اجتماع
معتلين في آخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هوا ميما لان الميم
من مخرج الواو ولانهما شفويتان وهو اجلد الى على الحركة التزموا الميم في جميع الباب
وقالوا في الجمع انتم والاصل انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار يعني يقال
في الضرورة والاختيار انتموا وضربتموا لكن التسكين اعرف وههنا لغتان اخريان
وصلها قبل همزة القطع وتسكينها قبل غيرها وضمها غير موصولة ويسمى اختلاسا وجوز
في مثل انلزمكموها ونصرتموه يعني لايجوز الاسكان اذا اتصل به الضمير لان الاضمار يرد
الاشياء الى اصولها غالبا ولايجوز نصرتمه خلافا ليونس وروى عن الكسائي والفراء
انلزمكمها باسكان الميم تخفيفا وانما حذف الواو تخفيفا حين امن الالتباس ولم يحذف

الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس يعني لم يجعل الحذف في التثنية والابقاء في
الجمع لان الجمع انقل من التثنية نظرا الى كثرة آحاده فالتخفيف وهو الحذف به اي بالجمع اولى
من التثنية وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث يعني القياس ان يبقى الفتحة
في المذكر والكسرة في المؤنث اذا ثنيا ولم يجر على القياس لان الميم شفوية فجعلوا
حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية
من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا اي في المضمر حركة ما قبل الميم
الشفوية من جنسها واشركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشركوا في الجمع جريا
على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا هٰهنا بالالف والتاء ابقاعا
للمخالفة بين الفرع والاصل اعني المظهر والمضمر وحصوا النون لايقاع المخالفة لانها علم
في ضربنا ونضرب وشددتا لان الاصل هن وانتن فقلبت الميم نونا وادغمت واما
المنفصل المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها كالهاء و
الياء لواحق للدلالة على المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة ولا محل لهذه اللواحق
من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا
اليها اي الى تلك اللواحق من باب اضافة العام الى الخاص المسطور في كتب النحو
ان ايا مضمر وما بعده مضمر مضاف اليه فهما مضمران اضيف احدهما الى الاخر و
مذهب المبرد والسيرافي انها اسم ظاهر مبهم فلخص امره بالاضافة فمعنى اياك
نفسك فقول الشارح تقليلا لمذهب الخليل لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة
فيه ما فيه واستدل الخليل بما حكاه من العرب في التحذير من الجماع في الكبر
اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر
واذا ثبت اضافته الى المظهر جاز اضافته الى المضمر هذا احد الوجوه التي استدل
بها عليه وثانيها لو كانت حرفا لاستعملت مجردة من اللام وتاليها لها كاسم الاشارة

بل

بل اولى لدفع توهم الاضافة وثالثها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم في الجمع
كما جاز من يفعل ذلك منكم الكل منظور فيه اما الاول فلانه لا يوجب ان يكون
كما ذكرتم لجواز ان يكون اسما ظاهرا بمعنى حقيقة الشيء وليست التي في اياك و
لئن سلم فهو شاذ واما الثاني فان الكاف في رويدك حرف ولا يلحقها اللام واما
الثالث فلان الكاف في ارايتك حرف في الاصح ولا تجرد عن الميم وما عورض به من
ان ايا لا يجوز اضافته لانها اما للتخفيف وهي مخصوصة بالاسماء العاملة عمل الافعال
واما للتخصيص وهو من الضماير والضماير من اعرف المعارف فلا حاجة الى التخصيص
ولانها اضافة الشيء الى نفسه فالجواب عنه اختيار التخصيص فان الاضافة المخصصة
في عرفهم تصير المضاف معرفة اذا كان قبلها نكرة والا ازداد وضوحا كما يزداد بالصفة
ولا حاجة الى النزاع تعريفه والتزام اضافة الشيء الى نفسه والاعتذار عنه بما اعتذر
في جاء زيد نفسه وذهب الفراء الى ايا دعامة يعتمد عليها اللواحق وهي الضماير وذهب
بعض الكوفيين الى ان المجموع هو الضمير واما الضماير المتصلة فما كان للمرفوع منها هو
التاء في ضربت وهي مضموم للمتكلم ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطبة المؤنث
وقد اسند ضم للمتكلم باقوى الحركات لكونه اقوى من غيره وانما فتحت في خطاب المذكر و
كسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا في المنفصل من تقديم جانب المذكر على جانب المؤنث
في اختيار ما هو اخف الحركات وقالوا ضربت وضربنا يعني لم يجعلوا علامة ضمير جمع المتكلم
من جنس علامة ضمير واحد المتكلم ولم يفرقوا بين التثنية والجمع لانهم فعلوا مثل ذلك
في المنفصل وقالوا في المنفصل انا نحن فدليله دليله ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن
من اتيان الميم وضم ما قبلها وتشديد النون جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير
الغايب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز
لان الفعل يدل عليه فالتاء في ضربت علامة للفاعل لا ضمير لعدم سقوطها في ضربت

هند على ان الخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة للغائب لضعفه واما فى التثنية
والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن بابراز الضمير دفعا للالتباس
ولم يعكس لان المفرد باولوية السبق استحق الخفة ولم يزيدوا الميم كما زادوها
فى الخطاب فرقا بين المستكن والبارز اذ قولك ضربا تثنية للمستكن فى زيد ضرب
وضربتا تثنية للبارز فى ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث حيث قالوا
فى المذكر ضربا وفى المؤنث ضربتا اذا امكنهم الفرق بينهما هنا اى فى الغائب بالحاق
التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هناك اى فى الخطاب لانه قد دخلت هنالك التاء للخطاب
فزيادة تاء ثانية تفضى الى اجتماع التائين وهو مستشنع جدا وقالوا فى الجمع ضربن
بنون واحدة من غير تشديد بخلاف ضربتن لان احدى النونين هناك بدل من
الميم فى الواحدة ولا ميم هنا اى فى ضربن لانه لا ميم فى واحدة فيبدل اى النون منها
اى من الميم فيدغم فهذه حكم الضماير اللاحقة بالماضى واما الضماير اللاحقة بالمضارع
فضمير الواحد الغايب المستكن فى نحو زيد يضرب وكذا ضمير الواحدة الغايبة مستكن
نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع مستكن نحو انت
تفعل وانا افعل ونحن نفعل ويتميز هذه الاحوال اى الواحد المخاطب والواحد
المتكلم وجمعه بالزوايد التى اعتقبت فى صدره اى صدر المضارع والواحد المخاطب
بالتاء والمتكلم الواحد بالهمزة وجمعه بالنون وتقول فى الغايبين والغايبين
يضربان ويضربون بابراز الضمير كما قالوا ضربا وضربوا فى الماضى بابراز الضمير
الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن الحركة الاعرابية النون وتقول فى
الغايبتين تضربان كما تقول فى الماضى ضربتا ولم يلحقوا فى اخره التاء كما الحقوها
فى الماضى لان التاء فى اوله يغنى عن ذلك اى عن الحاق التاء اخره بخلاف الماضى
فانه ليس فى اوله تاء فيمنع الحاقها فى الاخر وتقول فى الجمع يضربن بالنون كما قالوا

فى الماضى ضربن ايضا بالنون وتقول فى تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون
ولا تزيد الميم كما زادوها فى تثنية مخاطب الماضى وجمعه لما ذكرنا من الفرق بين
البارز والمستكن يعنى انه ليس فى واحده ضمير بارز فيقتضى زيادة الميم كما فى ضربتما
فان واحده ضربت وضميره بارز وتقول فى مؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء
باخره علما للضمير المؤنث لان التاء فى اوله علامة للخطاب انتصابا علامة على التمييز
او على المفعول له تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا بالياء دون غيره من الحروف
لانها علم المؤنث ايضا اى كالياء فى هذى وتقول فى تثنيته تضربان ولم يفرق
بينهما اى بين المخاطبة وبين المذكر كما لا يفرق فى الماضى نحو ضربتما فى المذكر والمؤنث
ضرورة وتقول فى الجمع تضربن كما قالوا يضربن فى الغايبة بالنون سواء وفى المتكلم
اى فى متكلم المضارع لا يبرز الضمير فى الماضى واحدا كان او غير واحد لان حرف المضارعة
فى اوله يعنى الهمزة والنون يغنى عن ابرازه ويؤمن الالتباس وحكم الامر الحاضر حكم
المخاطب المضارع فى ابراز الضمير واستكنانه الا فى اتصال نون الاعراب حيث يتصل
بالمضارع لاعرابه ولا يتصل بالامر لانه اى الامر مبنى او مجزوم على اختلاف المذهبين
وهذه النون تسقط فى الجزم والوقف اعلم ان ما ذكره مذهب سيبويه وبه اخذ الجمهور
الا المازنى فانه ذهب الى انها علامات كتاء فعلت والفاعل مستكن كما استكن فى
هند فعلت والاخفش فانه وافقه فى حرفية ياء تضربين اما الثلاثة البواقى فوافق
لهم فى اسميتها وشبهته انه فرق فى الغائب بين المذكر والمؤنث بالياء والتاء اول
الفعل ولم يفرق فى فعل المخاطب اولم يجىء بالتاء فى اخره علامة للمؤنث وكلاهما عليهما الاول
بعدم جواز الزيدان قام وتحريك نون الاناث والثانى بعدم جواز قوميا واما المتصل
المنصوب فهو الكاف فى اكرمك والياء فى اكرمنى والهاء فى اكرمه فجىء الضمير المتصل
من جميع انواع الضمير ولفظ المجرور كلفظ المنصوب كما تقدم اذا بدل عامل النصب
على ما تقدم

معترض

كالابرزم

باللحاق

وحواتي وانّ ولعل ولكن وليت

بعامل الجر فقيل مكرمي ومكرمي ومكرمه قوله الا ان ياء المتكلم في المنصوب يلحقه
له نون عمادا استثناء من قوله ولفظ المجرور كلفظ المنصوب يعني وان كان كذلك
لكن ضمير المتكلم المنصوب المتصل يلحقه نون العماد دون الضمير المجرور المتكلم يقال ضربني
دون غلامني قال الشارح اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير المنصوب يتعمد بنون قبلها
سواء اتصل بالماضي او بالمضارع نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من اخي الجر اعني
الكسرة فالجر دون الجر او الكسر اما الاول فلان لحوق الضمير لا يوجب دخول الجر على
الفعل لانه من خواص الاسماء بل يوجب دخول حركة الكسر واما الثاني فلان في
لا يوجد تنبيه على علة امتناع الكسر اما اخو الكسر ففيه تنبيه على ذلك لان الكسر اخو الجر
واذا امتنع الجر فليمتنع اخوه وهو الكسر وهذا معنى قوله فلا يكون في بنائه كسر كما
لا يكون في اعرابه جر قيد الياء بالمتكلم احترازا عن ياء امر المخاطب فانها كالجزء من
الفعل فاشبهت ياء يرمي فلا يتصل بنون الوقاية هذا اذا كان المضارع عاريا
عن نون الاعراب فانه لو لم يكن عاريا عنها لم يجب ان يعمد بالنون بل انت بالخيار بين
الترك والزيادة اما الترك فلقيام نون الاعراب مقامه واما الزيادة فلصون
الفعل عن اخي الكسرة والكسر في لم يضرب الرجل عارض لاستقلال اللفظ بخلاف
الضمير المتصل لانه لعدم استقلاله لاتصاله كالجزء من الفعل فصين بالنون عن اللازم
دون العارض وليس تضربين مثل يضربني لان الاول فاعل فكان الكسر ليس في آخره
والثاني مفعول فالكسر في آخره فصين هذا دون ذاك ثم حمل على الفعل ان واخواتها
كان وكان توكيد في ذلك اي في الحاق نون العماد فقيل انني وكذا اخواتها نحو
كانني ولكنني لشبهها بالفعل واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عامدا
ليت فان الحاق النون بها واجب والحوالي وكاذي ولعلي ولا يقال ليتي بغير النون الا في
ضرورة الشعر كما قال زيد الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي

واما

واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامي وبي ولحد ان الاسم والحرف فلم يجب صونهما
عن الكسر الا في من وعن وقد وقط لانها لما كانت مبنية على السكون عمدوا الياء معها
ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تزيلها الكسرة هو المختار ويجوز تركها اما في من
وعن فلكراهة الجمع بين النونين واما في قد وقط فلكونهما اسمين اما الاختيار فلان
قرينته اقوى واما في من وعن فلانه لا شك انه محافظة البناء على اصله ارجح من
رفع الثقل اليسير واما في قد وقط فلان شابهتها بالحرف غالبة على
الاسمية وبهذا ظهر اثرها فيهما وهو البناء دون الاسمية واما استواء الامرين
في لدن وان كانت شابهته بالحرف غالبة على الاسمية فلانه اطول فالطول راعات
جهة الترك لاستدعائه لحقه اعلم ان اتيان النون في لعل ضعيف والمختار تركها
اما وجه الاتيان فلشبهها باخواتها واما وجه الترك فلعدم ما يقتضيه من اجتماع
النونات واما كونه مختارا فلان اللام كالنون لتقاربهما في المخرج بدليل الادغام
نحو لم يكن لهذا الوجه يقتضي تسوية الامرين كان لكن لما كان على اربعة احرف
كان الحذف احسن لتأديته الى التطويل بخلاف ان فانها ثلاثية وكان لزيادة الكاف
ولكن لان الاصل لكن ان بدليل قوله ولكنني من حبها لعميد فان اللام للابتداء
فظهر من هذا التقرير ان الاتيان بهذه النون على ثلاثة اوجه لازم ومختار و
ضعيف قوله ونا للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبلها ساكنا في المرفوع لانها
اسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي
اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا
اي على حكم الصحيح حكم المعتل في اسكان آخره ثم تقلب الواو والياء الفا لسكونها ولم
يفعل هذا مع ضمير المفعول اي لم يسكن آخره اذا اتصل به ضمير المفعول المتكلم وقلبت الفا
في المعتل نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل

فقال قدني بدون النون كما يقال حسبي بدونها

بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا فلا يلزم من تحريك الآخر توالي اربع
حركات متواليات فيما هو في حكم كلمة واحدة **قوله خاتمة الكتاب**
وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا
لما تبين ان الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو
ويسمى هذه الواو واو رب نحو قوله • وقاتم الاعماق خاوي المخترق • قد مر
شرح الفاظه في صدر الكتاب والشاهد فيه قوله وقاتم فان معناه رب قاتم
وقوله • ومهمه مغبرة ارجاؤه • كان لون ارضه سماؤه • المهمه المفازة البعيدة
اي رب مهمه مسود الجوانب خالي الطريق فالمجرور بعد الواو مجرور برب المضمرة
لا بالواو نفسها والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب لينوب
عنها كواو القسم جرت نفسها منزلة الباء ونيابتها عنها ولانها لو كانت عاطفة
كما زعم البصريون لوجد المعطوف بدون المعطوف عليه لوقوعها في ابتداء الكلام •
والبصريون على ان رب مضمرة بعدها لكثرة الاستعمال وحجتهم ان الواو حرف عطف
فلا تعمل لعدم اختصاصها باحدى القبيلتين واما واو القسم فانما عملت لانها بدل
عن الباء ولذلك تدخل عليها حرف عطف كما على الباء فان وجد قبلها ما يعطف
عليه ما بعده فظ والا كما في ابتداء الكلام فامكان تقدير المعطوف عليه ظاهر وبعد
الفاء نحو قوله • فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع • فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب
امراة مثلك وسياق الكلام يدل على ذلك اي على ان مثلك صفة لمحذوف قدر دخول رب
بعد الفاء عليه ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولذلك لم يؤنثه ولم يكن بذلك المعنى
بل بمعنى الحدوث لانثه ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي
ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي المعاذة تعلق على الانسان وفي الحديث من علق تميمة
فلا اتم الله له ومحول التي اتى عليها الحول وفي ذلك الوقت الصبي في غاية محبة الام

والمعنى رب امراة حبلى اتيتها ليلا ورب امراة ذات رضيع قد اتيتها ليلا ايضا فاشغلتها عن ولدها الذي عليه التعويذ وقد مضى عليه حول فلم تلتفت الى ما في بطنها ولا ولدها المجور عندها بل التفت الي فانت مثلهن فكيف لا تلتفت الي عبد الرحيم

وبعد بل نحو قوله • بل بلد ذي صعد واصباب • اي بل رب بلد وهو ههنا بمعنى
المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعود **قوله** ومن ذلك كان في قولهم
الناس مجزيون باعمالهم قال الشارح ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه
احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني اي
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها في الاول لولاء حرف الشرط
عليها لانه لا يليه الا الفعل والمعنى عليه فلما حذف كان حذف مع اسمها وحذف
المبتدا من الثاني لولاء حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية
وحذف المبتدا بعد فاء الجزاء جائز قياسا مستمرا اذا علم فهذا كذلك فظهر ان
نصب الاول ورفع الثاني اجود والثاني ان ترفعهما معا فتقول ان خير فخير على ان الاول
اسم كان المضمرة والخبر محذوف فلانه لا بد له من رافع وهو ليس الا كان لان المعنى عليه
وتقدير التامة ضعيف لقلة استعمالها وما قل استعماله قل حذفه لعدم الداعي اليه
وهو كثرة الاستعمال المقتضية للتخفيف ولان تقديرها تقدير اجنبي لان المعنى
ليس على تعلق الاول به وانما ذلك في كان الناقصة فتعينت الناقصة فمن ضرورته
ثبت حذف الخبر لانه لا بد لها من اسم وخبر وقد اخذت اسمها فلا بد ان يقدر خبرها
والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فالثاني
على ما كان عليه في الوجه الاول فمخالفته هذا في الطرف الاول وهذا الوجه دون
الوجه الاول لانه لما خالف الوجه الاول في الطرف الاول بالرفع وجب تقدير
ما قد على ما قدر جاء ادنى منه لقلة حذف خبر كان قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل تقدير
ان كان في عمله خير ضعيف لفظا ومعنى اما لفظا فلكثرة المحذوف واما معنى فلانه يرجع
مخصوصا والمعنى على العموم والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول
على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو

يجري خبراً ولا يجوز فيجري خبراً لما مر من ان الفاء للجملة الاسمية واجاز ابن الحاجب
تقدير كان الناقصة وقرب هذا الوجه وهو انه لابد له من ناصب لانا صب فينبغي
ان يقدر غير كان واذا قدرت كان تاما ان يكون التقدير كان خيرا كما قدره سيبويه
يلزم حذف الفاء الثانية في المسئلة وهو غير مستقيم واما ان يكون التقدير فيكون
جزاؤه خيرا فيضعف من جهة ان مجيء الفاء مع الفعل المضارع قليل والرابع
ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني من اضمار كان الناقصة مع الخبر
وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث من اضمار كان فهو يجري خبرا وهذا
الوجه يخالف الوجه الاول في الطرفين فيكون اقبح الوجوه فالثاني والثالث
متوسطان في الحسن والقبح لمعارضة دليل احدهما دليل الاخر قوله وهذه السماعية
لا تضمر الا مع شيء آخر قال الشارح العامل السماعي اذا اضمر فلابد من قرينة في
اللفظ يدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان من الفاء التي تدل عليه لان حرف الجزاء
لا يكون الا بعد حرف الشرط وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار
رب من الحروف وفي اضمار كان من حرف الشرط وقد عرفت كل ذلك فيما سبق
وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه قوله يعني اضمار القول
والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال قال الشارح اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله
بحاله وذلك اي اضمار الفعل حيث يكون عليه دليل من الحال او المقال فالاول اي
ما يدل عليه نحو قولك وقد رايت الجملة في محل النصب على الحال من كاف الخطاب المتصل
بقول من يتهيأ للسفر مكة الموصول مع صلته في محل النصب على المفعولية لرايت
ومكة مقول القول اي يريد مكة فاضمرته اي يريد اذ الحال وهو التهيؤ للسفر
تدل على ذلك اي على اضمار يريد وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت
الهلال باضمار ابصروا والدلالة الحال وهو تكبير المستهلين عليه وقوله للمتهيء وللمستهلين

وللمستهلين معناه لاجل المتهيء او في حقه لا ان يكون المتهيء المخاطب ولهذا
كان المضمر يريد وابصروا على الغيبة دون تريد وابصرتم واما الثاني وهو ما يدل
عليه من المقال فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد
اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى لانك لما
اضربت عن قولهم كونوا هودا ونصبت الاسم دل ذلك على انك تريد نتبع ومنه
قولك فصله عما قبله لانه في حذف عامل المفعول وهذا في حذف عامل الفاعل اي ومن
اضمار العامل قولك لمن يقول لك من فعل هذا فتقول زيد مقول قولك باضمار فعل اي
فعل زيد فان قلت السؤال على جملة اسمية فيجب ان يكون جوابه على جملة اسمية فيكون
الجواب زيد فعل لا فعل زيد اجاب بانه وان كان جايزا على صورة السؤال لكن
رفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جواب من فعل فعل زيد لا زيد
فعل لمطابقة الجواب السؤال لانه عن الفاعل فلابد ان يكون فاعلا ولن يكون فاعلا
الا باضمار فعل مقدم كما ان جواب من ضربت زيدا بالنصب باضمار ضربت يكون
سؤالا عن المفعول فمطابقة الجواب السؤال لا يكون الا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع
هذا ما ذكره الشارح واليه ذهب جمهور النحاة لكن فيه نظر لان مرادهم بالفاعل ان كان
الفاعل الاصطلاحي فممنوع وان كان من فعل فتقديره مبتداء يفيد ذلك والقرينة تدل
على اولوية اضمار الخبر فعلا دون اسم فاعل ولذلك قيل الاولى انه مبتداء والخبر جملة فعلية
ليطابق السؤال وايضا السؤال عن الفاعل لا عن الفعل فتقديمه اهم وجوابه ان حمل على
الابتداء يكون الكلام على جملتين فيطول وان حمل على الفاعل فعلى جملة فهو اولى للاختصار
على ان الواقع عند عدم الحذف في مثله الفاعل كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فهو معارض دليل الاسمية فبقي الاول سالما
قوله وقريب من هذا الاضمار على شريطة التفسير قال الشارح الاضمار

على شريطة التفسير من قبيل وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الاان الدليل
على اضمار الفعل في قوله تع بل ملة ابراهم متقدم عليه وقوله تع كونوا وفيما
يضمر على شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول لم يبق
من الكلام وهو كل اسم وقع بعده فعل او شبهه لا يعمل فيه لمانع لكن لو سلط
عليه لعمل فيه وانما عرفناه بهذا التعريف ليعم المرفوع والمنصوب اذ قد يقع مرفوعا
وقد يقع منصوبا كما اشار اليه الشايع بقوله ثم ان الاسم المحذوف عامله قد يكون
مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اى بفعل يفسره الظاهر
اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اى هل
خرج زيد خرج الا انه اى الاان خرج الاول اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس
رفعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم
الواقع بعد لو نحو لو ذات سوار لطمتني واحتماله للتمني لا يخرجه عن التمثيل به وان نحو
قوله تع وان احد من المشركين استجارك واذا نحو اذا زيد قام وهلا نحو هلا زيد
قام والا ونحو ذلك مما يقتضي الفعل لما فيهن من اقتضاء الفعل فيقدر الفعل
قبل المرفوع رافعا له واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب
باضمار فعل يفسره الظاهر اذ المعنى ضربت عبد الله ضربته وانما قلنا انه منصوب
باضمار الفعل يفسره الظاهر لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه نحو ضربته لكونه مشغولا
عنه بضميره غير متمكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر نحو
ما ذكرنا من نحو زيدا ضربته او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اى جزته ولا يصح اضمار
مررت لانه لا ينصب المفعول لانه لازم ومن شرطه انه لو سلط عليه لنصبه او ما هو لازم
معناه نحو زيدا ضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى من
لوازم ضرب الغلام ويجمع جميع ذلك قول ابن الحاجب وهو كل اسم بعده فعل او شبهه



منتقل

الفرق بين الايجاز والاختصار ان الايجاز يستعمل في المعنى مثلا يقال فلان تكلم كلاما موجزا يعني تكلم لفظا واحدا
يشتمل على معان كثيرة والاختصار يستعمل في اللفظ مثلا يقال فلان تكلم كلاما مختصرا يعني تكلم لفظا واحدا مع
قطع النظر الى معناه

مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه فان قوله او مناسبه
معناه او لازم معناه وهذا باب للاطناب فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت
على هذا القدر فليس الري عن التشاف الري هو الامتلاء والمراد به الشبع والتشاف
من الشفافة وهي بقية الماء يقال تشاففت ما في الاناء اذا شربته كله ولم تسئره ومنه
هذا المثل اى القدر الذى يسئره الشارب في الاناء ليس مما يروى فكذلك الاستقصاء في الامور
كذا في الصحاح فالمقصود من ذكر المثل اي بيان القدر في الاختصار وترك الاستقصاء
والتقريب واضح ولعلك تريد مزيد تفصيل في هذا المقام فنقول ما اضمر عامله على
شريطة التفسير ان كان مما لو سلط عليه لنصبه على اقسام قسم واجب النصب وقسم
مختار النصب وقسم مختار الرفع وقسم يستوي فيه الامران اما الاول فبعد حرف الشرط
وحرف التحضيض لكونهما واجبي الدخول على الفعل لفظا او تقديرا واما الثاني ففي
مواضع منها ما اذا عطف على جملة فعلية جملة اخرى فانه يختار فيها النصب حفظا
للتناسب ومنها ما اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام لان دخولهما على
الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل اضعف من الهمزة لان
هل ادعى للفعل من الهمزة ولذا جاز ازيد خرج ولم يجز هل زيد خرج الا على
شذوذ وانما جاز هل زيد خارج من غير شذوذ حملا على اختها وانما لم يحمل
عليها في هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبار نفسها اولى
من حملها على اختها ومنها ما اذا وقع بعد اذا الشرطية وحيث لان اضافتهما
الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية اما اذا فلان فيها معنى الشرط
واما حيث فلمشابهتها اياها او لاستعمالها للشرط ومنها ما اذا وقع بعد الامر
والنهي لان ايقاع الجملة الانشائية خبرا بعيد لا يجوز الا على تأويل بعيد
واما حذف الفعل فهو كثير غير بعيد ومنها ما اذا خيف لبس المفسر بالصفة لانه

الشفافة وهي بقية
الماء في الاناء سميت بذلك لانها
تظهر من تحتها
لقلتها ولطافتها شفافة
قعر الاناء والمعنى قد يحصل الذى قبل
شربها وهذا مثل يضرب في النهي من
الاقتضاء والتمادي في الاصل وقيل
في قناعة الرجال ببعض ما ينال
من حاجة تعرفات

على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فح لا يفيد معنى مقصودا او على تقدير
النصب لا يحتمل فلا يفيد الا معنى مقصودا واما الثالث فعند عدم قرينة خلاف
الرفع فح الرفع اولى لعدم تأديته الى الحذف بخلاف النصب وعند وجود قرينة
النصب مع كون قرينة الرفع اقوى منه والرابع ففي معطوف على جملة ذات
وجهين اسمية وفعلية فالرفع على العطف على جملة اسمية والنصب على العطف
على جملة فعلية وترجيح النصب الموجب يعارضه ترجيح الرفع لعدم اقتضائه
لحذف فيتعارضان فيتباينان هذا هو جملة الكلام في مواضع هذا القسم
فليكن هذا آخر ما اردنا شرحه
فالحمد لله على اتمامه
حمدا كثيرا

قد نبط في شهر محرم
١٠٥٦

ثم ان فرعون بعد ما رأى من موسى عم ما رأى خافه اشد الخوف فلذلك لم يجبه ولم يتعرض له بسوء
بل خلى سبيله فلذلك قال له قومه اتذر موسى وقومه ليفسدوا في الارض اى يفسدوا على الناس
دينهم وقرأ العامة قوله ويذرك بياء الغيبة ونصب الفعل على انه معطوف على قوله
ليفسدوا او على انه جواب الاستفهام بالواو كما يجاب بالفاء كما في قول الحطيئة
الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء والمعنى كيف يكون الجمع بين تركك
موسى وقومه مفسدين وبين تركهم اياك وعبادة آلهتك جمع اله اى لا وجه لذلك
وقرئ ويذرك عطفا على قوله اتذر اى اتذره ويذرك بمعنى اتطيق له ذلك او على انه
مستأنف اخبروا به عن حال موسى عم او على انه حال من موسى عم باضمار المبتدا اى
والحال انه يذرك وآلهتك وقرئ ويذرك بالجزم على التوهم كأنه توهم جزم يفسدوا
في جواب الاستفهام كما قيل اتذركم يفسدوا فعطف عليه بالجزم وقيل ويذرك
كما في قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن بجزم اكن بناء على توهم
كون اصدق مجزوما فانه منصوب بان مضمرة بعد الفاء السببية الواقعة بعد
حرف التحضيض فان المضارع ينتصب بان المضمرة بعد الفاء في جواب التحضيض
اجراء له مجرى العرض والتمني كما في قوله تعالى لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك
وقوله لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا فلما كان قوله فاصدق منصوبا بان
المضمرة كان الظاهر ان ينتصب قوله واكن بالعطف عليه الا انه قرئ مجزوما
بناء على توهم كون اصدق غير مذكور بعد الفاء بل هو مجزوم في جواب التحضيض
كانه قيل لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق واكن بجزم كل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه شيخ زاده للبيضاوي عم

مطلب في العطف على التوهم